جيش الظل

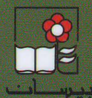
المتعاونون الفلسطينيون مع الصهيونية

1917 - 1948



تأليف: هيلِل كوهين

ترجمة: هالة العوري



هيلِّيل كوهين

جيش الظل

المتعاونون الفلسطينيون مع الصهيونية

1917 - 1948

Army of shadow

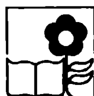
Plaestinian Collaboration with Zionism

1917 - 1948

By: Hellil Cohen

ترجمة

هالة العوري



بيسان

● اسم الكتاب: جيش الظل، المتعاونون الفلسطينيون مع الصهيونية 1917 ـ 1948
● تـــأليـــف: هِيلِّيل كوهن
● تـــرجمـــة: هـالـة العوري
● الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) 2015 م
● ISBN: 978 - 3899 - 11 - 120 - 0

● الناشر: بيسان للنشر والتوزيع
ص.ب: 5261 ـ 13 بيروت ـ لبنان
تلفاكس: 351291 ـ 1 ـ 00961
Email: info@bissan-bookshop.com
Website: www.bissan-bookshop.com

مقدمة المترجم

قد يتساءل الكثيرون عن سبب ترجمة هذا الكتاب إلى العربية، وتسليط الضوء على جانب معتم في الصراع الفلسطيني الصهيوني، طالما حرصت الغالبية على إغفاله، فالأمر يتعلق بتعاون البعض مع الحركة الصهيونية، في الفترة الواقعة، بين عام 1917 وعام 1948، حيث استمرأت غالبية المتنفذين من السياسيين والمثقفين العرب اتباع الأسلوب العربي المعتاد، في غض الطرف عن النقائص ليبقى الوضع المتقيّح على حاله، دونما دراسة جادة معمّقة لمعرفة الأسباب الموضوعية التى دفعت البعض إلى التعاون من أجل العمل على معالجة اسباب الضعف واجتثاثها. وكان أن استمرت السلبيات واستفحلت ليعيش الفلسطينيون والعرب عامة الأخطاء الموضوعية والإستراتيجية ذاتها، مع ما جلبته من مآزق وهزائم المرة تلو الأخرى. إن المعالجة الموضوعية للوضع الاجتماعي المتردي تتطلب المُكاشفة واتخاذ أساليب علمية وإيجاد حلول جذرية على الصعيدين الثقافي والاجتماعي، لكن الخشية من المساس بواقع اجتماعي سياسي مستقر متخشب أبداً، تبقى، للمفارقة، صاحبة الكلمة الفصل.

يتعرض الباحث الإسرائيلي هِلّيل كوهن في كتابه، «جيش الظل» أو جيش من الأشباح، وفقاً للترجمة الحرفية، إلى الاحتكاك اليومي بين عرب فلسطين

واليهود قبل عام 1948، ويطرح نماذج مختلفة للمتعاونين ودوافعهم المتباينة، ولاشكّ بوجود أمثالهم فى مختلف البلدان، لتتكشف إبّان تلك المرحلة آفات اجتماعية متجذرة، لم يخلُ منها الجوار الجغرافي، استغلها الصهاينة باقتدار وعملوا على تصعيدها وتفاقمها، وهذه سمات عجّلت ولا ريب فى إقامة دولة إسرائيل، وتحقيق أهداف الحركة الصهيونية كافة بأقل كلفة.

ربما يعترض البعض؛ لماذا تُكشف هذه المثالب الآن؟!.. ألا يكفي حاضر فلسطين المتخم بالتشرذم والقهر؟!.. وما آلت إليه القضية الوطنية من وضع بائس يتناوشه الفساد والإفساد، ناهيك عما يعصف الآن في مناطق الحكم الذاتي من انقسامات ونزاعات حادة، كفيلة بضياع البقية الباقية من أرض فلسطين التاريخية والإطاحة بقضيتها العادلة؟

ليس الجوار العربيّ بأفضل حالاً؛ يشوب معظمَه أيضاً عواملُ ضعف البنية الاجتماعية ورخاوة تماسكها، بكل ما يفرزه ذلك من سلبيات وسلوكيات قد تلحق الضرر بالعباد والبلاد وتودي بالمصلحة الوطنية، فالدول العربية منقسمة متفرقة تفتقر إلى رؤية إستراتيجية موحّدة، وباتت خلافات نخبها الحاكمة سبباً للخصومة وتقوقع كل منها في دواخله، المترعة بالآفات وبالسلبيات الاجتماعية المتجذرة.. يسألون الله الستر ازاء وضع واه هشّ كهذا، بما يضمن استمرار مصالحهم الخاصة فى بقائهم على سدة الحكم إلى ما شاء، وليس كشف عورات مجتمعاتهم وآفاته على الملأ، هذا ان لم يعملوا على نقلها، جوار يبحث عن عافية.

أما الوعي القومي العربى العام، فما يزال فى غالبيته على حاله، تراوح معظم شعوبه بين دعاوى وطنية قُطْرية ضيقة تصل أحياناً حد الشوفينية، حبيس الوهم والتضليل، عرضة للتلاعب والمخادعة، لا يملك من أمره سوى تحميل تبعة واقعه المرير إلى عوامل خارجية قاهرة، غافلاً أو متغافلاً عن الأسباب الاجتماعية الداخلية، التي تورده المهالك.. تطيح بمستقبله بعد أن أضاعت ماضيه وحاضره.

أليس ذلك الوضع المهلهل، بما يتضمنه من سلبيات قاتلة، لم تجلب سوى القهر والهزائم، سبباً كافياً لوضع هذا الكتاب في متناول قارئ عربي يعيش في عالم لا يعترف إلا بالأقوياء في شتى مجالات الحياة؟!

البداية كانت **يوشف**، مستوطنة، زُرعت في شمال فلسطين أواخر القرن التاسع عشر وسط مجتمع زراعي قَبَلي، بدأ بالكاد يعي ذاته وقوميته. ما لبثت المستوطنة أن أصبحت دولة عام 1948، بفضل ما اتخذته الحركة الصهيونية من الأساليب العلمية والعملية في استنفارها المهاجرين وتحويلهم، في غضون سنوات قليلة، إلى شعب تحكمه إيديولوجية عنصرية دينية مغلقة، تجمعه قواسم مشتركة من المصالح والأهداف، رغم تباين أصولهم. واستمرت تسعى، وفقاً لسياسة التدرج وراء تحقيق أهدافها، هدفاً تلو الآخر، بعد أن اكتملت لها أسباب المنعة والاستقلال، ليس بالإجهاز على من بقي في الأراضي المحتلة وحسب، بل إشغال الفلسطينيين بتفاصيل جانبية لا طائل من ورائها، والعمل أيضاً على إعاقة تنمية جوارها الجغرافي وتقدمه الاجتماعي بجميع الوسائل كافةً، ليبقى أسيرَ ضعف بناه الاجتماعية ما أمكن، عاجزاً عن تحقيق تنمية حقيقية، وإرساء نظام سياسي حديث.

إسرائيل تعلم جيداً أن للفشل أسباباً مترابطة متداخلة، وأن الضعف الاجتماعي يعني في جوهره، عدم قدرة الفئات الاجتماعية على التقدم والمشاركة في تولي الحكم وإدارته، الأمر الذي يدفع، وإن بشكل غريزى، السلطات الحاكمة إلى الأخذ بسياسة المناورة والمراوغة ونفي الآخر، والاعتماد حصراً على الدعم الخارجي للبقاء في سدة الحكم، بسبب افتقادها للتوافق الاجتماعي السياسي، وجميعها عوامل، تطلق يد السلطات وتقودها لا محالة إلى استمرار العجز عن الارتقاء بالمجتمعات إلى مستوى صراعٍ وجودي، بأبعاده الوطنية والقومية.

لقد تكشف ذلك العجز فلسطينياً، في عدم القدرة على القراءة المعمقة للواقع الموضوعي ولميزان القوى وللخارطة السياسية الصهيونية وأهدافها،

تجلى في النصف الأول من القرن العشرين في رد الحاج أمين على من حاولوا ثنيه عن الانزلاق في حرب عام 1948، بالقول «إذا تكلم السيف سكت الكلام». لم تختلف القيادة الفلسطينية، للمفارقة، في النصف الثاني من القرن العشرين فى تجاهل قياداتها المتلاحقة القراءة الموضوعية الجادة، واستمرت على النهج السياسي ذاته.. تعقد التحالفات مع القوى الاقليمية المخضرمة عينها بتوجهاتها الضيقة، وتناور بين أطرافها المتشاكسين في إدارتها الصراع. ولا تملك في مواجهة الواقع البائس سوى الخروج بصفقات ورفع الصوت بوعود كاذبة وشعارات براقة، مع الحرص كل الحرص على الانفراد باتخاذ القرار السياسى عبر استخدام الوسائل ذاتها. ومالبث ان ذاب الجليد وانكشف هزال ممارساتها، وظهرت الأخطاء القاتلة بحق القضية وشعب القضية المشرد في الداخل والخارج، و تجلى البؤس فى اتفاقات أوسلو وضحالة منجزاتها، هذا ان كان لها ثمّة منجزات، ولم يجد ياسر عرفات في مواجهة المآزق المتلاحقة ما يقوله، سوى إطلاق تصريح ما انفكّ يردّده بلمسة درامية، «يا جبل ما يهزك ريح.. وشاء من شاء».

ويبقى السؤال معلقاً؛ أيمكن أن تحقق حركة تحرير وطني تقدماً في مسيرتها الكفاحية باتخاذ النهج ذاته، أو استمرارها في غض الطرف عن المكاشفة، بتغذية عوامل التخلف وترسيخها في بنيتها الاجتماعية والثقافية، عبر المراوغة والتضليل، دَعْكَ عن الفساد والإفساد، بما يعزز أسباب الانقسام وفق أساليب باتت لا تخفى على أحد.

***

حاول الباحث الإسرائيلي، هليل كوهن، التزام الموضوعية في دراسته واعترف، خلافاً للمتداول الصهيوني، بوجود شعور قومي جنيني لدى عرب فلسطين، حين بدأ وضع المشروع الصهيوني حيز التنفيذ. أشار إلى استغلال البريطانيين والصهاينة آفات مجتمع ما قبل القومية، لعرقلة تقدم حركته القومية

الآخذة في التشكل، والعمل على تدميرها أولاً بأول قبل أن يشتد عودها، وألمح أيضاً إلى الأساليب الملتوية اللا أخلاقية التي اتبعها الصهاينة في الاستيلاء على الأرض العربية. ومضى يطرح نماذجَ للمتعاونين في الميادين كافة وتبيان مختلف دوافعهم، ليجد في الحقيقة نمواً لشعورٍ قوميّ ضبابيّ، ما يزال معظمه تائهاً بين غياهب فكر دينى سطحي، وبين رغبة فى عيش كريم للجميع، بما يردّ على مزاعم الصهيونية بأن عرب فلسطين رفضوا، عن بكرة أبيهم، وجود اليهود بين ظهرانيهم، وبادأوهم بالعنف والقتال، الامر الذي تتخذه إسرائيل ذريعة إلى اليوم، في رفض حق العودة للفلسطينيين.

تجاهل المؤلف تماماً، أن الاستحواذ على الأرض تم بـالقوة، بالمصادرة، بالشراء وبالإفساد، فذلك كان اسلوب الحركة الصهيونية ودعامتها الاولى، منذ بداية القرن العشرين وما يزال مستمراً الى اليوم، ويحتل قائمة برامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية، على تباينها الظاهري. أما حرب عام 1948، فكان من أرادها فى الحقيقة، دافيد بن غوريون استناداً إلى يومياته، حين أصرّ على إعلان استقلال دولة اسرائيل، مع تيقنة التام بانها «دعوة مفتوحة للحرب»، وذلك خلافاً لما ارتآه ناحوم غولدمان، الذي اعتبر إعلانه ذاك هو «الخطيئة الأولى».

بالانتقال إلى الأسلوب المتبع في ترجمة الكتاب، فقد حرصنا على الالتزام بالنص الإنكليزي وليس العبري، بكل المصطلحات والمفردات التي استخدمها الكاتب، رغم ما أضفاه العرف الجاري على بعضها من معان سلبية، لا تحتملها المفردة في بنيتها الأصلية، شأنها فى ذلك شأن مفردات ومفاهيم إيجابية فاعلة كثيرة انحرفت لدى الغالبية، لطول عهدها بالممارسات السلطوية، عن مدلولها الأصيل الفاعل، لتتحول إلى السلبية و الانتهازية و التبلّد.

هالة العوري

عمان / حزيران / يونيه 2010 م

مقدمة الكتاب

كانت شجرة الصنوبر الضخمة في كرم أبو عطية، القريبة من عين يالو جنوب القدس، مكاناً يتجمع حوله الفلاحون الفلسطينيون، في منتصف القرن الماضي، من المناطق المحيطة لعقد لقاءاتهم اليومية. كان بعضهم شأن أبو عطية محمد، ممن لجأوا من قرية المالحة. اجتذبت الشجرة كثيراً من الصبية، من المناطق المجاورة للقدس، يطوفون حولها ويمرحون. واعتاد المارة أن يمروا بها في طريقهم إلى ينابيع المياه المحلية، وكذلك القرويون الفلسطينيون من قرى بيت صفافا وألاجه وبيطار. و تحت ظلالها كان يوجد وعاء بسيط لمياه الشرب، وجذوة متوهجة لتخمير قِدْر الشاي. والزوار يستغرقون عادةً في جدال مفعم بالحيوية حول الموضوعات كافة، وتتمحور أحاديثهم غالباً حول حكايات تعود إلى فترة الانتداب البريطاني، يأخذون في تحليل أسباب هزيمة عام 1948، وكيف أُنتزعوا من المالحة، ثم يعودون بالحديث مرة تلو أخرى إلى الشيخ عبد الفتاح درويش.

كان درويش، منذ اربعينات القرن الماضي، زعيم الناحية، التي تتشكل من عنقود القرى الواقعة جنوب القدس. ويُستشفّ من حكايات المتفيّئين تحت الشجرة، أن درويش هذا كان رجلاً قوياً هائلاً يتسيّد قرى المنطقة، ثم أضحى

شخصية بارزة في القدس. ولم يفت المتحدثين الإشارة إلى سيارته الأميركية الفارهة، أول سيارة خاصة تدخل المالحة، وكذلك إلى داره الشبيهة بالقلعة، والتي لا تزال منتصبة تشغلها الآن عائلات يهودية. ويعود الفلاحون بحديثهم بين فَيْنةٍ وأخرى إلى حصار المتمردين العرب لداره عام 1938، وكيف استطاع الشيخ صد هجومهم، ثم إلى ابنه مصطفى، ضابط الشرطة في حكومة الانتداب البريطاني، الذي اغتاله المتمردون في العام نفسه، وعن الثأر الذي أُنزل لاحقاً بالقتلة.

تكشف الحكايات عن مشاعر الرواة المختلطة بشأن عبد الفتاح درويش وعائلته، فقد اعتبره المتمردون العرب خائناً بين أعوام 1936 ـ 1939، لكنه بالنسبة لآخرين كان قائداً لهُ شأن بارز. وقد علمت أن درويش أُنتخب لاحقاً بعد عام 1948، عضواً في البرلمان الأردني، وعندها كان لاجئاً في الضفة الغربية، في مدينة بيت جالا، الواقعة على بعد ساعة من المالحة سيراً على الأقدام، التي يفصله عنها حاليا الخط الأخضر، الحدود الفاصلة بين إسرائيل والاردن. رغم ذلك، فقد بقي الشيخ يتمتع بنفوذ كبير، ولدى وفاته احتل ابنه حسن مقعده في البرلمان الأردني.

ترتفع حرارة الحوار تحت شجرة الصنوبر، لدى تناول عملية الإخلاء عام 1948. كان درويش، كما يروي الرجال، يتمتع بعلاقات طيبة بالصهاينة، حاول استخدامها لإبعاد القتال عن المالحة، لكنهم لم يقولوا الكثير عن طبيعة تلك العلاقات، واكتفوا بالإشارة باقتضاب إلى قطع أراضٍ، بعضها قريب من هنا وبعضها الآخر بعيد، قام درويش ببيعها إلى اليهود. لكن حرب 1948، أثبتت أنها أقوى من درويش ومن علاقاته. لقد تدبّر أمره لشهور عدة و منع الميليشيات العربية من استعمال المالحة قاعدة لانطلاق عملياتهم القتالية ضد اليهود، غير أن وحدة سودانية، تحت قيادة قوات الحملة المصرية، نشرت قواتها في القرية، و هاجمت القدس من الجنوب، في ربيع ذلك العام، فسارعت القوات اليهودية ـ أتزيل والهجاناه ـ بشن هجوم استباقي، أجبر القوات السودانية على مغادرة

القرية، وسارع اهالي المالحة، إلى اللحاق بفلولها. اعتقد هؤلاء، شأن كثير من الفلسطينيين، أنهم سوف يتغيبون لبضعة أسابيع على الأكثر، لكن كيف، وقد استقر المهاجرون اليهود في منازلهم بعد رحيلهم بقليل؟ ووجد القرويون ملجأً لهم في ببيت جالا في مخيم عايدا.

في لقاءاتهم العائلية تحت شجرة الصنوبر، يتناول لاجئو المالحة بالنقاش أحداث ذلك العام، ويخرجون بآراء متباينة حول موقف درويش من الحرب. ومن الواضح لجميعهم، أن درويش قد تصرف على نحو مناقض للقيادة القومية الفلسطينية، التي جسّدها المفتي الحاج أمين الحسيني، ثم يتمحور نقاشهم في المفاضلة بين موقفي الرجلين: دعوة الحاج أمين للقتال، أم وجهة نظر درويش بالتوصل إلى اتفاق سياسي مع اليهود.، أيهما كان أكثر صواباً؟. قال البعض إن درويش ليس أكثر من متعاون، و أصرّ البعض الآخر أنه كان رجل دولة محنّكاً، أدرك ميزان القوى على نحو أعمق وأدق من القيادة القومية.

قمت بدراسة معمقة عن حرب 1948، لقرابة خمسة وعشرين عاماً، عقب سماعي صبياً تلك الأحاديث، وأدركتُ أن درويش كان واحداً من قادة محليين كثر، في مختلف أنحاء فلسطين، أقاموا روابط مع **اليوشف**، المجموعة اليهودية في فلسطين، أثناء فترةالانتداب البريطاني وحتى حرب 1948. كانت رؤية هؤلاء للعالم مختلفة عن رؤية المؤسسات القومية العربية، لم يجدوا مشكلة جذرية في بيع أراض إلى اليهود، كما عارضوا تمرد العرب في الثلاثينات، ورفضوا قيادة الحاج أمين، ولم يشاركوا أيضاً في محاولات منع قيام الدولة اليهودية عام 1948. ومن الصعوبة بمكان، تقدير حجم قبول الجموع العربية لموقفهم آنذاك. لكن الواضح ان هؤلاء القادة المحليين تمتعوا بنفوذ معتبر، تكشف جزئياً في المشاركة الضئيلة لعرب فلسطين في الكفاح المسلح، ضد اليهود عام 1948، غالباً ما يجري تجاهل تلك المشاركة المقتصرة على بضعة آلاف من عرب فلسطين، من مجموع مليون وثلاثمائة ألف، في جيش التحرير العربي

بقيادة فوزي القاوقجي، أو في الميليشيات المحلية المعروفة بالجهاد المقدس. ويساعد الإلتفات إلى دورهم المحدود، في شرح أسباب عقد مواثيق عدم اعتداء في طول البلاد و عرضها، بين القرى العربية وبين اليهود، الأمر الذي اعتبر حينها، انتهاكاً لأوامر القيادة القومية العربية.

إن الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بفترة الانتداب البريطاني وحرب 1948، بالكاد لامست أولئك القادة المحليين، و تمت إزاحتهم من التاريخ الفلسطيني، رغم الحظوة والمنزلة التي كانوا يتمتعون بها ـ لأنهم تصرفوا بشكل أساسي على الصعيد المحلي وليس القومي. لقد نشط كل من درويش في شرق القدس، عبد الرحمن العزة في بيت جبرين ومحيطها، سيف الدين الزعبي في منطقة الناصرة، ورباح عواد داخل حدود منطقته في الجليل الغربي. وقد ركزت الكتابات التاريخية معظم اهتمامها على التاريخ السياسي وعلى المؤسسات القومية، ولم تبد انتباهاً يذكر بالزعماء المحليين. فقد تجاهلهم التأريخ الفلسطيني لأسباب أخرى. تأثر معظم المؤرخين الفلسطينيين بالحركة القومية الفلسطينية، فقاموا بتحليل الأحداث وفقاً للنموذج القومي فحسب. لم يبدوا اهتماماً يذكر، في مقاربة أُناس اعتُبروا خارج التيار القومي المهيمن، وتلك ظاهرة مألوفة حين تكتب الشعوب تاريخها.

لا يقل غرابةً عن ذلك، تجاهل التأريخ الإسرائيلي المبكر لهؤلاء القادة المحليين، ربما لأن توجههم وأفعالهم تستدعي مساءلة الادعاء الصهيوني، بأن الفلسطينيين حاربوا جميعاً و بكل قدراتهم، لمنع تأسيس دولة يهودية على جزء من فلسطين، إثر صدور قرار الأمم المتحدة بالتقسيم في تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1947. وادعاء كهذا يتضمن، ولا ريب، مغزىً سياسياً يفوق أهمية مدلوله التاريخي، طالما أنه يبرر رفض إسرائيل عودة اللاجئين العرب إلى بيوتهم، (فتلك الحجة الرئيسة التي ترفعها اسرائيل ضد المطالبة بعودتهم، بدعوى الحفاظ على الهوية اليهودية لدولتها، وثمة قضايا أخرى).

يأتي هذا الكتاب لملْء الفجوة، وإعادة حكايات درويش والزعماء المحليين الآخرين، وأيضاً مرحلة الانتداب بكاملها. و يسعي الكتاب، لدى تناول الأحداث المحلية وموضعتها في سياقها التاريخي الواسع، إلى دمج وجهة نظر الفلسطينيين العرب «المتعاونين» مع اليهود في الحكاية التاريخية. إن تاريخ شعب ما، وفق توجهي المبدئي، ليس مقيداً بعرض التسلسل الزمني لمؤسساته القومية، وبالتأكيد ليس خلال فترة انعدام التمسك الجمعي المشترك بأفكار قومية. وهذا أكثر من صحيح في الحالة الفلسطينية، حيث لم يكن الشعب موحّداً بكامله خلف قيادته، ولم تكن القيادةً ايضا متنبّهة، على نحو دائم، إلى حاجات شعبها.

لقد تلقيت تعليقات من قراء الطبعة العبرية لهذا الكتاب، تعلمت منها ضرورة توضيح هذه النقطة والتركيز عليها. إنني أعتقد أن إلقاء الضوء على خصوم الحركة القومية عامة وعلى المتعاونين خاصة، لن يسهم في فهم ظاهرة التعاون الفلسطيني فحسب، بل سوف يساعد أيضاً على فهم المجتمع الفلسطيني ككل. ولا يُستشفّ من هذا، أن المتعاونين بين الفلسسطينيين كانوا أكثر انتشاراً من القوميين، فالحقيقة تبقى دائماً، بأن اليهود لم يحوزوا سوى على 7 % فقط من أراضي فلسطين قبل عام 1948، و ترجع غالبية مالكي هذه النسبة إلى غير الفلسطينيين. وهذا في حد ذاته يشهد، على وجود مشاعر قومية بين الفلسطينيين، وإننا بالكاد نعثر على أيّ فلسطينيين قد تحمسوا للصهيونية أو تعاطفوا معها. لكن الأيديولوجية، في الحقيقة، لم تكن وحدها الحاسمة في كيفية تصرف الفلسطينيين في شؤون حياتهم اليومية، لقد اتخذوا مساحة من المواقف العملية تجاه الصهيونية، من المقاومة الإيجابية عبر سلبية التكيف وايضاً من خلال التعاون. في الواقع، لم يبع آلاف الفلسطينيين أراض إلى اليهود، كما أن أناساً من قلب الحركة القومية اتصلوا أيضاً مع النشطاء الصهاينة وقاموا بمساعدتهم. إن تجاهل ذلك الواقع، يعد ازدراءً لسمة أصيلة في تاريخ

الشعب الفلسطيني، وفي العلاقات اليهودية/ العربية في فلسطين الانتداب، سمة كان لها حينها أثر عميق في حياة السكان. يهدف الكتاب إلى وصف تعددية التوجهات الفلسطينية والممارسات تجاه الصهيونية، والإضاءة كذلك على مختلف الاتجاهات بصدد ما الذي يعنيهِ أن تكون فلسطينياً قومياً. وأطرح، بفعل ذلك، السؤال التالي: من الخائن؟، ثم أقوم بعرض طرق مختلفة بصدد الإجابة على هذا السؤال.

من الخائن

إن اتهامات الخيانة بحق الشخصيات العامة شأن النقاشات الشعبية، عمن يكون الخائن، تُوجه على نحو متواتر وعلى نطاق واسع في المجتمعات، بخاصة في فترات توترها السياسي وكفاحها القومي. ويكشف الوجود الفعلي لهكذا نقاش، الافتقار إلى تعريف واضح للخيانة، كما افتقاد معيار للتمييز بين الوطنيين والخونة. إن الخيانة في المحصلة النهائية، مركّب اجتماعي يختلف تعريفها وفقاً للظروف الموضوعية، ويعتمد أيضاً على من يقومون بالتعريف، وكيفية تحليلهم للموقف السياسي، وبالطبع على منظومتهم القيمية. إن القائمة الطويلة لتراجم الساسة المعنونة بعبارة «الخائن أو الوطني»، توضح حجم مراوغة مفهوم الخيانة وزئبقية تركيبته الاجتماعية القيمية. ولا يتقيد نقاش كهذا بأي حال، بالمؤرخين أو بأصحاب الادعاءات المتعارضة التي يطلقها الفاعلون أنفسهم، كما أحاول أن أوضح على مدى هذا الكتاب.

رغم الاختلاف في تحديد الأفعال المشكّلة للخيانة، يكشف البحث المعمق بين الادعاءات المتنافسة، أن الجميع متفق على أن المصلحة الوطنية لهي العامل الحاسم في تحديد طبيعة الفعل المتخذ.. أيصبّ في الصالح الوطني أم أنه مضاد له؟. إن النقاش بين الجانبين يتمحور في جوهره على طبيعة المصلحة الوطنية في نقطة ما محددة في الزمن. وينشأ الجدل عادةً عن الاختلافات بين القوى الاجتماعية السياسية حول طبيعة الروح القومي أو الأهداف الوطنية. هذا

بالإضافة، إلى أن المعركة الأيديولوجية المحتدمة بين القيادات المختلفة بصدد الخيانة، تشكل عادةً جزءاً من كفاح القيادة، فحين تطالب مجموعات مختلفة بسلطة تعريف الخيانة، فإنها تطالب في الواقع بشرعية تشكيل الروح القومي، وباحتكارها استخدام العنف. بعبارة أخرى، إنها تطالب بالسلطة في دولة ما (أو في دولة مستقبلية ما).

يشكل جبريل الرجّوب، رئيس الأمن الوقائي السابق في الضفة الغربية، مثالاً واضحاً في الوقت الراهن، حين تسلم مهام منصبه في التسعينات وأصبح مسؤولاً عن التنسيق الأمني مع إسرائيل، أدانته حماس واعتبرته خائناً، بينما كانت السلطة الفلسطينية تدعمه فى الوقت نفسه، باعتباره يعزز المصالح الفلسطينية. وقد سبق ان وقع نقاش مشابه أثناء الانتداب البريطاني، الأمر الذي يعكس بدوره اختلاف وجهات النظر حينها أيضاً في المجتمع الفلسطيني.

لستُ، كإسرائيليّ يهوديّ، في موقع تحديد من الذي خان القضية، لكني كباحث يمكنني، مع ذلك، دراسة خطاب التعاون والخيانة وكشف الأفعال التي وصفت بالخيانة، ومن المعني بذلك الوصف، وكذلك حجم القبول الذي لاقته هذه التوصيفات، كما التغير الذي اصابها بفعل الزمن، مع ملاحظة التعريفات البديلة، واستكشاف الخلفيات الاجتماعية لمن لقبوا بالمتعاونين، إضافة إلى توضيح أثر التعاون (والاتهامات بالتعاون) على حياة أؤلئك الناس وعلى الفلسطينيين عامة، كما الربط بين الكيفية التي تمت بوساطتها مساعدة الفلسطينيين الفعلية للمشروع الصهيوني ودوافعهم. بهذه الطريقة، يمكنني تتبع تطورات الفكر القومي والممارسات الفلسطينية، بكل تنوعاتها، وما سببته «الحرب على التعاون» من آثار على المجتمع الفلسطيني خلال فترة الانتداب البريطاني.

إن دعوة إنسان ما في المجتمع الفلسطيني بالمتعاون،، تعني اعتباره خائناً، لكن ذلك المصطلح ليس الحَكَم في هذا الكتاب، فحين أشير إلى شخص ما

كخائن أو متعاون، أفعل ذلك تبعاً لمعاصريه، مع الحرص على وصف من أُطلق عليهم «متعاونون» بكل نماذجهم ـ مخبرين، تجار أسلحة، رجال إعلام ودعاية، متعاونين سياسيين وآخرين، لكني أترك للقراء الحكم الأخلاقي والسياسي. إن ذلك الموقف المحايد نتيجة مباشرة للمنهج الذي أتبعه، لكنه يناسب أيضاً موقفي تجاه المتعاونين، سواء أكانوا فلسطينيين أم غير فلسطينيين، ولست أرى ما يُدمغ بالخيانة خطأ في التعريف، فهذا يعتمد ضمن أشياء أخرى، على من تقع الخيانة ونتائجها، وقد توسعت في هذه الدعوى مع الباحث رون دوبيه.

دراسة في الهويات الفلسطينية المبكرة

ليس مما يثير الدهشة، غياب منظومة قومية قيمية موحدة للفلسطينيين، طالما أن التعددية والنزاعات خاصية اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع. لكن القومية كانت في الحقيقة فكرة جديدة تماماً على الفلسطينيين في الفترة موضع البحث والنقاش، التي ضخمت بدورها ظاهرة التعددية. ولهذا، يجب أن تُعدل صورة الشعب الفلسطيني الموحّد، الذي كافح الغزو الصهيوني، كي يؤخذ في الاعتبار، تنوع المواقف الفلسطينية المعاصرة والمتعلقة بالمواجهة الصحيحة للصهيونية، إضافةً إلى أن لدى كلا الجانبين، النخب والناس، مقاربات متعددة تجاه القومية الفلسطينية ذاتها.

إن الفهم الصائب للقومية الفلسطينية المبكرة يتطلب، وفقاً لما كتبه زخاري لوكمان «تجنب العمل من داخل المفهوم الذاتي للقومية»، وتحاشي فرض أفكار تطورت في سنوات لاحقة، استناداً إلى عبارته و تفادياً لفرض أفكار تطورت في سنوات لاحقة.

نحن نحتاج... أن نكتسب فهما أدق وأكثر تعقيداً كما خلفيةً تاريخيةً، كي ندرك السبب وراء اعتناق أناس ما لفكر وسلوك معينين، دفعاهم إلى التصرف على ذلك النحو، كي نحاكم في النهاية فعلَهم، وفقاً للمعايير الأخلاقية والسياسية، وهذا يتطلب في المقابل، وعياً مرناً وأكثر حذقاً للهوية القومية،

وإدراكاً يتناولها كمركّب من أفكار، رموز، مشاعر، وممارسات استمدها الناس من زمر اجتماعية/ سياسية مختلفة، ومن ثم جرى نشرها على نحو انتقائي وطارئ، وليس اعتماداً علي مادةٍ ما، مستقاة من كتابات وخطب المفكرين القوميين، سواء أكانوا زعماء أم نشطاء.

ولهذا، فقد سعيتُ إلى رؤية الأحداث من خلال عيون من اعتبرتهم الحركة الوطنية خونة، أو بوساطة الذين اختاروا السلبية وعدم المشاركة في الكفاح القومي، وليس من منظور المؤسسات القومية. وكما وضحت سلفاً، فقد استخدم هؤلاء أيضاً رموزاً قومية، وكانت لديهم مشاعر قومية، شأن القرويين الذين شاركوا في التمرد، الذين التقاهم تيد سويد نبرغ، فقد طرحوا أنفسهم كقوميين حقيقيين، ووصموا النُّخب القومية المدنية بالخيانة. وأكد بعض أولئك «المتعاونين»، أنهم تصرفوا وفقاً للمصلحة الوطنية الحقيقية، واتهموا القيادة القومية بالنظر إلى مصالحها الخاصة وحسب. بعبارة أخرى، أن «الخونة» يرون أنفسهم عرباً فلسطينيين أوفياء، وأكثر ولاءً من القادة القوميين.

يمكن القول بشكل عام، أن تلك الفترة شهدت انتشار معسكرين أو مدرستي فكرٍ بين عرب فلسطين، واختلف كل من الجانبين بصدد قضايا كثيرة، بسبب تجذر تنافسهم في البنى الاجتماعية/ السياسية، التي تعود أصولها العميقة إلى الفترة العثمانية، لكن النزاع - رغم ظاهره المتنافر البيِّن الذي يوحي بالتشوه - يمكن صياغته بسهولة: اتجاه الحركة القومية السائدة بقيادة الحسيني، التي أكدت على ضرورة محاربة الحركة الصهيونية حتى النهاية، بحيث لا يمكن للصهاينة ان يصبحوا طرفاً مفاوضاً. أما الاتجاه الآخر، صاحب الصوت الأقل علواً وشهرة، لسبب يعود جزئياً إلى احتوائه على أكثرية الأغلبية الصامتة التي تفضل عدم الإفصاح جهاراً عن موقفها، فكانت تعتقد بعدم إمكانية قهر الصهيونية، ووجدت أن الأفضل لعرب فلسطين المطالبة بالتعايش الثنائي مع اليهود.. كان ذلك حالُ ما قبلَ حرب عام 1948 وأثناءها، وقبل طرح السؤال؛

أيهما كان الأكثر صواباً، وفقاً لما كشفته الأيام، حيث التزم كلاهما بالعمل (ضمن أشياء أخرى) لما فيه صالح الشعب العربي الفلسطيني.

من الواضح، أن الصورة أكثر تعقيداً، فثمة عوامل أخرى دفعت، قبل الأيديولوجية وقبل تحليل ميزان القوى، خصوم الحركة القومية إلى التعاون مع الصهاينة. لم يشذوا في ذلك عن أشد القادة القوميين اتقاداً بالحماسة، فقد تصرفوا أحياناً على قاعدة مصالحهم الشخصية والعائلية. إن القومية لم تكن ببساطة النقطة المحورية للهوية بين بعض المتنافسين في قلب الحركة القومية، فكان ثمة من تصرف وفقاً لحسابات السياسة الداخلية. إن الصّدْع الذي شق المجتمع الفلسطيني - بين القرويين وبين سكان المدن، وبينهما وبين البدو، بين عائلات النخب المدنية المتنافسة، بين الطبقات، بين المجموعات الإثنية والدينية، بين مختلف المناطق، وبين عائلات النخب الريفية، دفع الناس في أحيان كثيرة إلى التباري وإلى المراوحة بين العائلات وبين الأيديولوجيات المتنافسة، من دون الأخذ في الاعتبار تبعات ذلك على الحلبة القومية. فقد اشتدت احياناً النزاعات والمشاحنات الداخلية بين بعضهم البعض، وبينهم و بين غيرهم أحياناً أخرى لأسباب حاسمة، دعت الزعامات المحلية، منذ العشرينات فصاعداً إلى التحالف مع المؤسسات الصهيونية.

على نحو مماثل، إن قيام النشطاء القوميين بإعدام «الخونة»، تنفيذاً لأوامر قيادة الحسيني، لم يكن دافعه الوحيد المصلحة القومية في بعض الأحيان، بل وقع أحياناً لحساب المحازبين واستهدافاً للمصالح الشخصية. ودفعت، ولا ريب، المعارضة إلى الارتماء اكثر فاكثر في أحضان الحركة الصهيونية. ويبرهن ذلك، على مثابرة المعارضة الفلسطينية على التمسك بروابطها مع الصهاينة حتى نهاية الانتداب، ويدل هذا بدوره على الدور الذي لعبته القيادة القومية في تمزيق مجتمعها وشرذمته.

قدم الباحث عيسى خلف في كتابه «السياسة في فلسطين» تحليلاً جيداً

للطبيعة الإشكالية لقيادة الحاج أمين، كما الصدوع الداخلية في المجتمع الفلسطيني. مع ذلك، لم تُبْدِ الدراسة انتباهاً كافياً إلى علاقات خصوم الحاج أمين وشخصيات فلسطينية هامة أخرى مع المؤسسات الصهيونية، كما لم تلتفت إلى منظومة الثقة التي تطورت نتيجة لتلك العلاقات. إن المقدمة المُصْمَتة بعدم إمكانية هزيمة الصهيونية، إضافة إلى العداء الكامن تجاه الحاج أمين، دفعت الكثيرين إلى اتخاذ موقف سلبي، أو إلى دعم الأمير عبد الله في شرق الأردن، بل في حالات عديدة إلى معاونة بعضهم للصهاينة. ولم يقصّر مستعربو الوكالة اليهودية والهجاناه في تعزيز ذلك التوجه، عبر الحفاظ على صلاتهم بخصوم المفتي وتغذيتها لسنوات طويلة.

تركز هذه الدراسة على نجاح الصهيونية، أثناء فترة الانتداب البريطاني، في اختراق المجتمع العربي الفلسطيني في العمق، و متابعة نشاطها الاستخباري تعزيزاً لنفوذها، وتمكنت من تحقيق إنجازات استثنائية بوساطة أساليب معينة. وبالرغم من أن الحركة الصهيونية كانت أكثر تنظيماً من الحركة القومية العربية الفلسطينية، إضافة إلى تمتعها بدعم البريطانيين أثناء عقدي الانتداب الأولين، فانها لم تكن حينها أيضا قوة احتلال أو استيطان، واستطاعت مع ذلك استغلال التمزق الاجتماعي لتجنيد المتعاونين، وقد ساعدها الموقف السياسي المتصلب للحاج أمين، كما رؤيته لكل معارض لقيادته باعتباره الخائن للشعب العربي الفلسطيني، في حشد دعم فلسطيني للصهاينة. لقد خلقت القيادة القومية، للمفارقة، ، مصلحة مشتركة بين الصهاينة وبين خصوم المفتي العرب، فكلاهما أراد إضعاف المفتي وتشويه شرعية قيادته الوطنية.

بنية الكتاب

اتخذ التعاون أنماطاً مختلفة خلال السنوات، بالاستناد غالباً إلى تحليل صُنّاع القرار الصهاينة لحالة الصراع، ويكشف هذا بدوره سمة فريدة في الحركة القومية الفلسطينية، وأي حركة قومية تجد صعوبة في نشر أيديولوجيتها بين

شعب منقسم داخلياً، غير أن عرب فلسطين قد واجهوا مشكلة فريدة إضافية أخرى، كان عليهم مجابهة اختراق مكثف لصفوفهم من قبل حركة قومية أخرى منافسة. لذلك كرست الفصل الأول للأيديولوجية الصهيونية والتطبيق العملي المتعلق بها.

لم تكن الحركة القومية الفلسطينية مصابة بالعمى تجاه ما كان يفعله الصهاينة، فقد ركزت معظم طاقتها لمحاربة «الخونة» و«المتعاونين». كان عليها أولاً تعريف الخيانة وفقاً لما تواجهه من مستجدات، على ضوء النظام العالمي الجديد، حين أصبحت القومية المصدر الرئيس للهوية، ومن ثم العمل على اقتلاع معايير وتوجهات ما. قبل القومية، حين كان اليهود يعتبرون أقلية محمية وليسوا أعداء، ومن ثم غرز معايير جديدة، تتسق مع المتغيرات. يتناول الكتاب في الفصل الثاني التعريفات الأولية للتعاون ووسائل نشرها، كالتعليم والعنف. والفصل الثالث يعنى بالمتعاونين في الفترة التي سبقت اندلاع تمرد 1936 ـ 1939، ورؤيتهم لمفهوم القومية. قمت بعرض الأساليب التي استخدمتها المؤسسات الصهيونية في تجنيد المتعاونين ووسائلها، كان بعضها مبدئياً وملتبساً من الناحية القانونية. وتشكل الفصول الثلاثة الأولى الجزء الأول من الكتاب، الذي يغطي السنوات بين 1917 ـ 1935. ويركز الجزء الثاني على التمرد، وعلى تعريف الخيانة منذ عام 1935 فصاعداً، وألقيت الضوء على ملاحقة المتعاونين أثناء سنوات التمرد، وردة فعلهم إزاء الضغوط المتصاعدة. فقد توصل خصوم المفتي، في هذه الفترة، إلى قرارهم النهائي بأن مصلحتهم الشخصية والسياسة والمصلحة القومية الفلسطينية، تتطلب التوصل إلى تسوية مع الحركة الصهيونية. يتناول الجزء الثالث العقد الأخير من الانتداب البريطاني وحرب 1948. وتوضح هذه الفترة، ربما أفضل من غيرها، أهمية الروابط الاجتماعية والسياسية بين اليهود والعرب، في اتخاذ عرب فلسطين القرار بعدم طاعة أوامر الحركة القومية العربية، بالتزام المقاطعة وبشن الحرب على اليهود.

وتوصلت إلى الفهم، بان خصوم الحاج أمين لم يتصرفوا بدوافع مصالحهم الشخصية أو سعياً وراء المال فحسب، لكن تبعاً لتحليل مختلف عما ارتأته القيادة القومية. وفي حال أصبتُ، فإن كفاح الحاج أمين، كان وفق مصطلحات اليوم، يتمحور حول مفهوم العدل والسعي إلى تحقيقه على نحو مطلق، ببقاء كل أرض فلسطين في أيدي سكانها العرب، بينما خصومه، على النقيض تماماً، تناولوا الممكن دون التركيز على مسألة الصواب أو طبيعة العدل المطلق، وإنما تفحصوا عوضاً مـن ذلك ميزان القوى ميدانياً ومصالح كلا الجانبين وإمكاناتهما.

ليس ممكناً أو ضرورياً الحكم على هذا النزاع التاريخي، فليس ثمة شك في أن موقف المفتي المتصلب ورفضه قرار التقسيم كان من ناحية سبباً رئيساً في اندلاع حرب 1948، فلم تعتقد القيادة العربية، من ناحية أخرى، أن التعاون والتوصل إلى تسوية سيقود إلى اعتراف الصهاينة بالحقوق القومية الفلسطينية. واستناداً إلى ما كتبه الباحث خلف «حتى لو قبلت الحركة الوطنية الفلسطينية، فكرة الدولة اليهودية، فإن ترحيب الأخيرة بوضع هؤلاء الفلسطينيين تحت سلطاتها القضائية، أو احتوائهم في دولة فلسطينية مجاورة، يبقى أمراً بعيد الاحتمال.»

ورغم كل الاختلافات، يمكن للمرء أن يرى في مقاربة خصوم المفتي، جذوراً لفكرة الصمود، الآخذة في التطور، منذ بداية السبعينات، في المناطق المحتلة، بمعنى التمسك بالبقاء على الأرض ولو بقدر محدود من التعاون مع إسرائيل، وقد نبعت فكرة الصمود من القناعة بإمكانية أن يبقى الإنسان قومياً فلسطينيا، دون امتشاق السلاح ضد إسرائيل، وذلك عبر التشبث العنيد بالأرض وبالثقافة العربية. وقد انتشر ذلك المفهوم، من الناحية الفعلية وليس بالضرورة المصطلح نفسه، بين عرب إسرائيل الفلسطينيين منذ عام 1948 فصاعداً، الذين تعرضوا في البداية لإدانة القوميين الفلسطينيين العرب، بينما يحظى موقفهم

الآن بشرعية كبيرة لدى فلسطينيي المناطق المحتلة، الذين اختاروا خطاً موازياً. بعبارة أخرى، إن عقلانية موقف خصوم المفتي في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي، تتضح في إدراكهم أن أفعاله ومعارضته لأي تسوية، سوف تقود فعلياً إلى تدمير المجتمع الفلسطيني، وطرد عرب فلسطين من أرضهم. وقد كانت إحدى غايات المعارضين للمفتي الحؤول دون ذلك والبقاء على أرضهم، وفقاً للظروف الاجتماعية والسياسية حينها. كان سبيلهم الوحيد فصل أنفسهم عن التيار المركزي للحركة القومية، و تبني «القومية المحلية»، والتعاون مع الصهاينة. إن النقاش الأساس ضد المتعاونين يتمحور في أنهم شكلوا مصدراً حاسماً لقوة الصهيونية، فبدون مساعدتهم (بيع الأرض والشؤون الأمنية والسياسية)، لربما أمكن هزيمة اليهود. ولكني اعود لمرة ثانية وأترك الحكم إلى القراء.

ملاحظة عن المصادر

كانت الحكايات التي سمعتها من الفلسطينيين في الضفة الغربية والجليل، الدافع الأول لهذا العمل، مع ذلك اعتمدت على القليل من الشهادات الشفهية، باستثناء الشهادات المحفوظة في الجامعة العبرية عن نشطاء الصهاينة الذين ابتاعوا، أثناء فترة الانتداب، أراض من العرب. وقد اعتمدت في البحث على مصادر الصهاينة والعرب، وبدرجة اقل على مصادر الأرشيف البريطاني العربية وعلى اللجنة العربية العليا والمجلس الإسلامي الأعلى والصحف العربية (بصدد المعلومات عن مسألة الخيانة) كما اليوميات، واليوميات التي تعود إلى تلك الفترة. إن المصادر الصهيونية اكثر وفرة، كما مراسلات أجهزة الاستخبارات المحفوظة في الأرشيفات المركزية الصهيونية، إضافة إلى أرشيف الهاغاناه. وقد شكلت مذكرات عملاء الاستخبارات ومبتاعي الاراضي مصدراً آخر.

الجزء الأول

التقاء القوميات

1917 – 1935 م

الفصل الأول

اليوتوبيا وسقوطها

البحث عن تعاون سياسي

انطلق إلى لندن، في تموز/ يونيه 1921، وفد رسمي يمثل المؤسسات القومية في محاولة أخيرة يائسة، لإقناع البريطانيين بالعدول عن إعلان بلفور وعن التزامهم بالسماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين. وسارع حسن شكري، رئيس بلدية حيفا ورئيس الاتحادات الإسلامية الوطنية، بإرسال البرقية التالية إلى الحكومة البريطانية:

نعارض بشدة موقف الوفد المذكور المتعلق بالمسألة الصهيونية، نحن لا نعتبر الشعب اليهودي عدواً يرغب في سحقنا، بل خلافاً لذلك نحن نعتبرهم شعباً شقيقاً، يشاركنا أفراحنا وأوجاعنا ويساعدنا في بناء بلدنا المشترك. نحن على ثقة بأن بلادنا لن تشهد تطوراً في المستقبل بدون الهجرة اليهودية والمساعدات المالية. ويشهد على ذلك جزئياً وضع المدن التي يسكنها اليهود، مثل القدس، يافا، حيفا وطبرية، التي تحرز تقدماً مطرداً، بينما تعيش نابلس، عكا، والناصرة، حيث لا يقيم يهود، تدهوراً مستمراً.

هذه واحدة من برقيات كثيرة أرسلتها الاتحادات الإسلامية العربية ومنظمات عربية أخرى موالية للصهيونية، إلى المندوب السامي البريطاني

وإلى الحكومة البريطانية، وقد تضمنت هدفين: الإيحاء بلا شرعية المؤسسات القومية لعرب فلسطين، ونزع صفتها التمثيلية، وإقرار الانتداب البريطاني. ينتمي شكري ورفاقه إلى مدن فلسطين وقراها المختلفة، ولم تكن برقياتهم تلك نابعة عن إرادتهم الخاصة، فاللجنة التنفيذية الصهيونية كانت من ورائهم بمثابة القوة المحركة، أليست من يقوم بتمويل أنشطة تلك المنظمات؟.

كان السعي لاكتساب دعم بعض عرب فلسطين، ابتداعاً جديداً للحركة الصهيونية في أيامها الأولى، حين كانت البلاد تشكل جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. فقد كرست الحركة جهودها في محافل الدبلوماسية الدولية، التى أدت الى إعلان بلفور، ومن ثم وضعت جانباً مسألة علاقتها المستقبلية بسكان البلاد. بدأ زعماء الحركة الصهيونية، عقب الاحتلال البريطاني للبلاد عام 1917، في مواجهة ذلك التحدي الملحّ. كانت المحصلة إعداد برنامج طموح للحصول على شكل من أشكال تعاون واسع من عرب فلسطين إلى جانب المشروع الصهيوني. لدى توقيع حاييم وايزمان، عام 1919، اتفاقية بخصوص فلسطين مع الأمير فيصل، أحد زعماء الحركة القومية العربية، تعزز شعور الحركة بقبول العرب إنشاء وطن للصهاينة في وسطهم[1].

شرع الفلسطينيون القوميون العرب، في الوقت نفسه، بإعادة تنظيم أنفسهم، بخاصة وقد بدأ بعضهم في معارضة الصهيونية مبكراً قبيل نهاية العهد العثماني. وبدا الوضع الجديد ملائماً يشهد تحسناً ملحوظاً، استناداً إلى قبول المجموعة الدولية لمبدأ حق شعوب المنطقة في تقرير مصيرها، لكن ما أثاره إعلان بلفورمن طموح صهيوني لإنشاء دولة يهودية من مخاوف، أخذت تتصاعد لدى الشعب العربي برمته. وعمل كل من السببين على تكثيف الشعور القومي

(1) شكل فيصل، ابن شريف مكة، همزة الوصل بين والده والبريطانيين، وقاد الثورة العربية الكبرى ضد العثمانيين أثناء الحرب العالمية الأولى. ورغم منزلته الرفيعة في الحركة القومية العربية، فما لبث أن تكشف له بوضوح افتقار الاتفاقية إلى أي أهمية عملية، و كان لفيصل نفسه تحفظات عليها، كما عارضها جميع العرب الفلسطينيين.

لدى عرب فلسطين، وانتشرت معارضة الصهيونية ووجدت متنفساً لها، منذ عام 1918، عبر تأسيس الجمعيات الإسلامية / المسيحية، وما تمخض عنها من تظاهرات معادية للبريطانيين والصهاينة معاً. وما لبث أن تعرض اليهود إلى الهجوم، في نيسان / أبريل 1920 وأيار/ مايو 1921.

أخذت الحركة الصهيونية في تطوير إستراتيجيتها للرد على تلك العمليات، بهدف تشويه الشعور القومي وإعاقة تطوره في الداخل الفلسطيني. واتبع نشطاء الصهيونية، على اختلاف مستوياتهم، أسلوب مقاربة الشخصيات السياسية العربية، وإيجاد متعاونين عرباً. كان المستعربون في اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية، القوة المحركة لتحقيق ذلك الهدف، ومن بينهم حاييم مارجيوث، تاجر الأراضي المحنك التابع إلى رابطة الاستيطان اليهودي وصاحب العلاقات الطيبة مع العرب، وكان يعلوه في المرتبة فردريك كيش، ضابط الاستخبارات البريطاني المتقاعد ورئيس القسم السياسي للجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين. شارك أيضاً د. حاييم وايزمان، رئيس الحركة الصهيونية، في الاتصالات المباشرة بالعرب. وادعا ثلاثتهم، أقلّه للاستهلاك الخارجي، إن الهجرة اليهودية سوف تكون لصالح العرب، سكان البلاد، واعتقدوا أن بإمكانهم شراء زعماء العرب المحليين، والأكثر أهمية. رفض ثلاثتهم الاعتراف بأصالة الوعي القومي العربي في فلسطين، وكانت برقيات المعارضين العرب إلى الحكومة البريطانية جزءاً من تلك الإستراتيجية.

عقد وايزمان، أثناء زيارته فلسطين في ربيع 1920، سلسلة لقاءات مع مختلف الفلسطينيين، وبدا واضحاً أنهم خلفوا لديه أسباباً وجيهة للتفاؤل، فقد شرب القهوة مع زعماء البدو في وادي بيسان، بيت شيعان حالياً، كما حظي باستقبال احتفالي في أبو غوش، بالقرب من القدس، وفي نابلس وعده رئيس بلديتها السابق، حيدر طوقان بنشر الصهيونية في مرتفعات السامرة.

قام أعضاء مكتب الجمعية المنتخبة ـ الهيئة المسؤولة عن الاستخبارات

والأنشطة السياسية للسكان العرب ـ بترتيب لقاءات وايزمان، الذي طالب مكتب الجمعية، في ختام زيارته، بوضع خطة شاملة لمواجهة المعارضة العربية للصهيونية. وجاءت اقتراحاته على النحو التالي:

1. **رعاية ما اتفق عليه مع حيدر طوقان، رئيس بلدية نابلس السابق في أواخر العهد العثماني وممثل المدينة منذ عام 1912 في مجلس المبعوثان. وقد تلقى من الزعيم الصهيوني مبلغ ألف جنيه استرليني، في مقابل تعهده بإعداد عريضة لمناصرة الصهيونية في مدينة نابلس، وبفتح ناد سياسي في مدينته لنشر الثقافة الصهيونية.**
2. **تأسيس تحالف مع أمراء العشائر المتنفذة في الجانب الشرقي لنهر الأردن، على فرضية ترددهم في دعم الحركة القومية بقيادة النخب الحضرية. ولذلك يمكن اعتبارهم حلفاء طبيعيين للصهيونية.**
3. **التحالف مع شيوخ البدو في جنوب فلسطين، بهدف قطع صلاتهم الحالية مع النشطاء القوميين.**
4. **شراء الصحف المعادية للصهيونية، بما يضمن الافتتاحيات السياسية الموالية للحركة. وتعتمد هذه الخطوة على الإيمان بقوة الكلمة المكتوبة، وعلى فرضية أن تمنع الحالة الصهيونية المطروحة، تسرب الشعور القومي الفلسطيني وانتشاره في القاعدة الشعبية العريضة.**
5. **تشجيع إنشاء علاقات صداقة مع العرب، وفتح نواد للتعاون.**
6. **إثارة النزاعات بين المسيحيين والمسلمين.**

وتعد هذه الوثيقة، في عشرينات القرن الماضي، كما لو أنها المفتاح، حيث بلغ عدد اليهود أكثر قليلاً من عُشر سكان البلاد. ومع ذلك، بقيت تلك الوثيقة بمبادئها أساس العلاقة بين الشعبين إلى يومنا هذا. وتخدم الوثيقة ثلاث استراتيجيات: الأولى، دعم قوى المعارضة داخل الشعب الفلسطيني بغرض خلق قيادة بديلة. الثانية، تعميق الصدع داخل المجتمع الفلسطيني بفصل

البدو عن بقية السكان العرب، وإثارة النزاعات بين المسيحيين والمسلمين (والدروز)، والإستراتيجية الثالثة، تطوير آلية دعاية في الصحف وبين الكتاب، بخاصة أصحاب الصوت العالي، للعمل على تأكيد المزايا التي سوف يراكمها عرب فلسطين، في حال عدم معارضتهم للصهيونية.

اعتمدت هذه الخطة على فرضية انعدام وجود حركة قومية أصيلة في فلسطين، وتلك فرضية لا تفتقر إلى الصحة على نحو ما، لكن من وضعها تجاهل تماماً العملية القومية الآخذة في التشكل أمام عينيه. ولذلك نجد على سبيل المثال، د. نسيم مالول، سكرتير الشؤون العربية في المجالس القومية فى الهيئة الحاكمة للجماعة اليهودية في فلسطين ـ يعلق على تظاهرة عربية غاضبة شاهدها في يافا، في شباط/ فبراير 1920، بقوله «تظاهرة قومية زائفة». فقد لفت انتباهه تشكيل الفلاحين وفقراء المزارعين العرب أغلبية المتظاهرين، وأضاف: «إن ملابسهم وملامحهم تشير إلى أنهم لا يعلمون ما الموضوع، أو سبب وقوفهم هناك». واستخدم القائد العمالي بير كاتز نيلسون في العام التالي، العبارة نفسها لدى انعقاد المؤتمر الصهيوني، حيث ساد الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي المواكب للاستيطان اليهودي سوف يسقط معارضة المشروع الصهيوني، وقد تعزز اعتقادهم ذاك بعثورهم على متعاونين عرباً، ساعد التقاطهم في إثبات صحة تصورهم.

بدأ كاليفاريسكي بتنظيم المتعاونين في أطر سياسية غطت مختلف أنحاء البلاد. وعليه، تم تأسيس الاتحادات الإسلامية الوطنية، ثم أحزاب المزارعين. لم يكن أعضاء هذه الاتحادات قوميين بالضرورة، كما لم تضم أحزاب المزارعين أيضاً مزارعين بالضرورة.

الاتحادات الإسلامية الوطنية

وضع كاليفاريسكي، رئيس القسم العربي التابع للجنة التنفيذية الصهيونية لدى تأسيسه، الخطوط العريضة للسياسة الصهيونية المتعلقة بالفلسطينيين

لقرابة خمسة عشر عاماً، بهدف تغيير الصهاينة والعرب على حد سواء، وقد اعتقد بجدية بإمكانية التعاون مع فريق من عرب فلسطين:

إذا بررنا عملياً، بان تأسيس وطن قومي لليهود سوف يعود أيضاً بالنفع على السكان غير اليهود، فسنجد بين غالبية الأفندية المسلمين، بمن فيهم الزعماء، عنصراً ما سوف يعارض أسلوب العنف والبغضاء، ويستقيل من الجمعيات الإسلامية/ المسيحية، ولن يتعذر حينها شق التحالف الإسلامي/ المسيحي. لكن ذلك لن يتحقق بفعل مباشر في ذلك الاتجاه، لأن الهجوم المباشر سوف يعزز تلك الوحدة وحسب. ويتطلب الطريق الوحيد لكسب قلوب الأعضاء المسلمين الواحد تلو الآخر، منح هؤلاء جزءاً من الفوائد الاقتصادية التي يتوقعونها من تأسيس الوطن القومي اليهودي. وبعد شراء الأفندية، سوف تستمر غالبية سكان فلسطين، في المستقبل كما في الماضي، في انقيادها لهذه الطبقة المتحجرة، وسوف يأتون أيضاً إلى جانبنا.

حصلت خطة كاليفاريسكي على الموافقة، رغم معارضة البعض أحياناً لتحليله المخادع، أو لأسباب أخرى متلف احيانا وتتناقض أحياناً اخري وعندها، بدأ التدخل الفعلي في السياسات العربية الفلسطينية.

نشط كاليفاريسكي في إنشاء تنظيمات مع شركائه العرب، بهدف إقامة قوة موازية للجمعيات الإسلامية/ المسيحية، التي كانت تشكل النواة الصلبة للحركة القومية الفلسطينية. وأطلق على مجموعاته عنوان الاتحادات الإسلامية الوطنية. وجاء تصميم ذلك العنوان منسجماً مع متطلبات المرحلة، بحيث يمنح أعضاءها شعوراً بأنهم «وطنيين»، فيما العمل يجري على شحذ التمييز بين المسيحيين والمسلمين، فذلك انقسام متجذر في الإرث المحلي، طالما سعت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى إضعافه.

كان نشاط هذه الاتحادات العلني محدوداً، اقتصر على عقد اجتماعات عامة وتقديم العرائض إلى السلطات البريطانية. وقد هاجمت الاتحادات منذ عشرينات القرن الماضي الحركة القومية الفلسطينية في عرائضها، وواكبتها في كل مرحلة من مراحل كفاحها. ولم تتوان في التعبير صراحة أو ضمناً عن دعمها للهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وتأييدها الانتداب البريطاني وأيضاً إعلان بلفور.

واستمرت الاتحادات الإسلامية الوطنية في مساعدة الحركة الصهيونية، عقب التصديق على الانتداب البريطاني في تموز/ يوليو 1922، وإن اتخذت مظهراً جديداً. أخذ البريطانيون في تنظيم عملية انتخاب المجلس التشريعي، الذي سوف يجمع بين جانبيه كلا الطرفين العرب واليهود. وقرر المؤتمر الفلسطيني في دورته الخامسة، الذي أمّته معظم التنظيمات السياسية في البلاد، مقاطعة الانتخابات بسبب إجرائها وفقاً لشروط الانتداب، الذي يعتبره المؤتمرغير شرعي. أما اللجنة التنفيذية الصهيونية فرأت، من جانبها المجلس التشريعي أداة لتحقيق مصالحها، ولذلك سارعت بتأييد العملية الانتخابية، فيما انهمكت اللجنة التنفيذية العربية بعقد الاجتماعات العامة في طول البلاد وعرضها، حيث استرسل مبعوثو مفتي القدس، الزعيم الروحي والسياسي للمسلمين الفلسطينيين، في وعظ الحضور في المساجد بمقاطعة الانتخابات وتأليبهم ضدها، بينما اللجنة التنفيذية الصهيونية تجدّ بدورها في استخدام الاتحادات الإسلامية الوطنية لتشجيع المشاركة العربية الواسعة في الانتخابات التشريعية.

قام إبراهيم عابدين بإدارة الحملة الصهيونية في السهل الساحلي، وهو ينتمي إلى عائلة من الرملة ذات تاريخ طويل في علاقاتها مع الحركة الصهيونية. ونقل كامل المباشر، رئيس الاتحاد الإسلامي الوطني المحلي في غزة، تقريراً متفائلاً إلى د. مالول عن فرص النجاح. أما في الخليل فكان مرشد شاهين،

ضابط الشرطة السابق، يدير النشاط الصهيوني، وأورد في تقريره بوجود مقاومة مكثفة ضد خوض الانتخابات في المدينة.

جاء تقرير شاهين مقارباً للحقيقة، في ما عدا مناطق معزولة (تضم عكا، البؤرة المركزية لنشاط المعارضة و كذلك الرملة بفضل جهود عابدين). وشهدت العملية الانتخابية إقبالاً عربياً ضعيفاً، ونتيجة لذلك لم يتأسس المجلس التشريعي. مع ذلك، لم يتسبب الفشل في أي تغيير يذكر في مقاربة المؤسسات الصهيونية أو في أساليبها المتبعة، بل حدث العكس تماماً.

أحزاب المزارعين

الجولة الأولى 1924 ـ 1926

ظهرت أحزاب المزارعين، في عام 1924، كمكوِّن جديد في الفعالية العربية الموالية للصهيونية، وكانت في جوهرها شبكة فضفاضة من الأحزاب السياسية التي أُنشئت في أنحاء مختلفة من البلاد، وفقاً لمبادرة الحركة الصهيونية أو تبعاً لمبادرات مشتركة. وجد الصهاينة، من ناحيتهم، أن هذه الأحزاب سوف تؤكد وتعمِّق الفرقة بين عرب القرى وبين أقرانهم عرب المدن، بما سيضعف الحركة القومية العربية. وأوصى الكولونيل كيش بدوره وضع فروع هذه الأحزاب تحت قيادة رجال سبق له لقاءهم أثناء جولاته الواسعة في البلاد أمثال: فارس المسعود من بورقا، قرية في المرتفعات بالقرب من نابلس، عفيف عبد الهادي من جنين، عبد الله حسين من قرية قدوم في وادي جيزيل، وسعيد الفاهوم من الناصرة. وينتمي غالبية أولئك الرجال إلى عائلات قيادية محلية، أو إلى عائلات من مالكي الأرض الزراعية في القرى، وليس إلى طبقة الفلاحين.

ورغم الارتباط الفعلي للكثيرين من أعضاء أحزاب المزارعين بالحركة الصهيونية، عبر الاتحادات الإسلامية الوطنية، فإن البنية التنظيمية الجديدة، كما الانتشار الواسع للأحزاب، قد ساهم في إمدادهم بحيوية جديدة. وقد

أصبح زعماء العائلات المتنفذة في منطقة جبل الخليل مثل (موسى هديب من الدوايمة) و(عبد الحميد أبو غوش) من مرتفعات القدس أكثر نشاطاً. وانتعش حيدر طوقان من جديد في نابلس بقيادة الحزب الجديد، وأرسل يخبر كاليفاريسكي في شتاء 1924، بنجاحه في تنظيم مئتي قرية تحت راية الحزب. ثمة مبالغة، ولا ريب، في ادعائه ذاك، ربما لرغبته في الحصول على المزيد من المال، من اللجنة التنفيذية الصهيونية، لكن سرعان ما أصاب الجمود السياسي البلاد، في منتصف العشرينات، ما جعل المضي قدماً، في تنفيذ مخطط النشطاء الحربيين في خوض انتخابات المجلس الإسلامي الأعلى وإقصاء الحاج أمين الحسيني، أمراً متعذراً وبعيد الاحتمال.

بلغت المعارضة الفلسطينية أوج قوتها في منتصف العشرينات، بموازاة خفوت المؤسسات الوطنية العربية. لم يكن بوسع الحركة الصهيونية انتهاز الفرصة حيث غرقت **اليوشف** بعمق، في عامي 1926 ـ 1927، في الأزمة المالية الطاحنة، أسوة بالحركة الصهيونية عبر البحار، التي أوقفت تدفق المال من أوربا الشرقية إلى اليهود في فلسطين. وانهار لذلك قطاع الإنشاءات وأشرفت الأعمال التجارية على الإفلاس، وارتفعت وتيرة الهجرة المعاكسة من فلسطين. وكان على الحركة الصهيونية التكيف مع انخفاض مواردها المالية، وتوقفت تالياً أحزاب المزارعين عن العمل كليةً إلى ما بعد أحداث آب/ أغسطس 1929.

أعمال شغب 1929 وما بعدها

انتشرت أعمال العنف، في عام 1929، سقط خلالها مئة وثلاثون يهودياً من التجمعات اليهودية والمستوطنات في مختلف أنحاء البلاد، الأمر الذي دفع الحركة الصهيونية والإدارة البريطانية إلى إعادة التفكير في استراتيجيتها. أرسلت وزارة المستعمرات البريطانية، في الثالث عشر من أيلول / سبتمبر في العام نفسه، لجنة برئاسة السير واترشو، لتقصي الأسباب المباشرة التي

أدت إلى اندلاع أعمال الشغب في فلسطين، ووضعت توصياتها بالخطوات الواجب اتخاذها تفادياً لتكرار أحداث العنف. وفي أعقاب صدور تقرير اللجنة وما خلصت إليه من نتائج، التى تعمقت في بحث شرعية الالتزام البريطاني بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، قامت الحكومة البريطانية بتعيين السير دون هوب سمبسون كي يبدأ العمل في أيار/ مايو 1930، لبحث قضايا الهجرة اليهودية والمستوطنات والتنمية الاقتصادية في البلاد.

فى مواجهة هذه اللجان المتلاحقة، أصبحت الحركة الصهيونية في حاجة ماسة مجدداً إلى خدمات المتعاونين، وبالفعل نجح هؤلاء، بناء على أوامر الحركة، بإقناع عشرات العرب بتوقيع عرائض، قام المكتب الموحد بصياغتها. والمكتب المذكور هيئة تأسست إثر اندلاع أعمال العنف لتنسيق أنشطة اللجنة التنفيذية الصهيونية والمجلس القومي اليهودي. واستهدفت العرائض، وفقاً لأغراض المكتب الموحّد، إثبات ما يلي:

معارضة جماهير الفلاحين للمجلس الإسلامي الأعلى في التحريض على أعمال العنف وإراقة الدماء، وإبداء رغبتهم في إقامة علاقات سلمية مع اليهود، وعدم اعتبارهم المجلس مفوضاً عنهم، وبهذه الطريقة استهدفوا إضعاف الانطباع الذي تلقاه العالم، بأن المجلس (الإسلامي) يعبر عن رغبات الجماهير العريضة للأهالي، وبأنه يتحدث ويعمل باسم جميع عرب البلاد.

كانت أهداف المكتب الموحّد هذه مماثلة تماماً للعرائض التي صدرت في العقد الماضي ـ تحدّي شرعية المجلس الإسلامي الأعلى، وإلقاء الضوء على الفوائد التي يحصدها العرب جراء المستوطنات اليهودية. اتخذ بعض المتعاونين خطوة إضافية، تجسدت في تأسيس أسعد الفاهوم في الناصرة، وفارس المسعود في مرتفعات نابلس، ومحمد الحاج داود في القدس وآخرين ـ جمعية لمعارضة المفتي، وتم إخطار اللجنة التنفيذية الصهيونية، على نحو

مبالغ فيه أيضاً بانضمام 345 قرية إلى جمعيتهم، بهدف «إنقاذ البلاد من طغيان الحاج أمين الحسيني وابن عمه جمال الحسيني»، وطالب أعضاء الجمعية أيضاً المندوب السامي البريطاني ووزارة المستعمرات بإقصاء المفتي من مناصبه كافة، واتهموا رئيس الحركة الوطنية وأنصاره بالعمل ضدهم وضد المتعاونين الآخرين، وزعموا أن أفعالهم تنبع فحسب من مصالحهم الشخصية المحضة.

لم تكتف اللجنة التنفيذية الصهيونية بالعرائض، فقد كانت بحاجة إلى عرب يدلون بشهاداتهم أمام لجنة تقصي الحقائق عن سلسلة الأحداث المتلاحقة. ورفض الكثيرون المثول أمام اللجنة رغم صلاتهم بالحركة الصهيونية، خشية افتضاح أمرهم، وفي النهاية، ظهرت حفنة قليلة أمام اللجنة، أحدها مختار قرية بيطار (جنوب غرب القدس)، المعروف حركياً باسم «نعمان». ويعود مُشغِّله، أهارون حاييم كوهن، بذاكرته إلى عشرين عاماً خلت، واصفاً إياه بـ «الرجل الطيب والصديق الوفي، وضعنا معه الأسس لشبكة شيه، Shai، (جهاز استخبارات الهجاناه)».

كان نعمان هذا يجمع المعلومات من القرى المجاورة، عن مهاجمة العرب للقرية اليهودية هار- توف، وينقلها إلى الشرطة (التي تقوم باعتقال المشتبه بهم) وأيضاً إلى اللجنة التنفيذية الصهيونية. وذكر نعمان، ضمن أشياء أخرى، إن سامي الحسيني، ابن موسى كاظم الحسيني، رئيس اللجنة التنفيذية العليا، المدبر والمنفذ للهجوم. المهم، أحضر مختار قرية البيطار معه شيخين من القرية المجاورة، **الخضر**، ليمثلوا أمام اللجنة، وأدليا بشهادتيهما بأن مبعوثين اثنين من المجلس الإسلامي الأعلى هما من قام بنشر شائعات كاذبة في قريتهم، بأن اليهود دمروا مسجد عمر وقتلوا خمسمئة نسمة.

كان توفيق الطويل الناشط في مجال الدعاية للصهيونية،، شاهداً آخر أمام اللجنة، أدلى بشهادته بخصوص مذبحة اليهود في صفد، وقال إن «قلبي يؤلمني لهذه الأحداث، فقد بدأ واضحاً بالنسبة لي أن العرب أهلكوا يهوداً أبرياء دونما

مبرر». مع ذلك، فشلت شهادته في دفع اللجنة إلى إلقاء مسؤولية أعمال الشغب على أي تنظيم أو على أيّ قائد عربي آخر.

انهيار الأحزاب الموالية للصهيونية

كانت العرائض الموالية للصهاينة، عقب أحداث 1929، تنطوي على إشارة ضمنية إلى أحزاب المزارعين لاستئناف نشاط (الاتحادات الإسلامية الوطنية التي تفككت تدرّجاً في منتصف العشرينات)، ويعود الفضل لتلك اليقظة إلى تغير الأجواء المحلية إثر أحداث العنف، وأيضاً إلى انبعاث الحركة الصهيونية العالمية واستئناف دعمها الموقف المالي المهتز للإدارة الصهيونية في فلسطين.

بُذلت معظم الجهود في القرى المحيطة بمنطقة القدس، وسارع كل من المحامي إسماعيل الخطيب من عين كارم، وشيوخ عشيرة الدراوشة في المالحة، زعماء قرى بني حسن في الناحية، بتنظيم القرى على نحو مستقل عن المؤسسات القومية العربية، وذلك بهدف حماية مصالحهم في مواجهة النخب المدنية. وخلافاً للاتحادات الإسلامية الوطنية، لم يكن التعاون مع الصهاينة يشكل جزءاً في جدول أعمالهم، غير أن المكتب الموحد كان يتابعهم عن كثب ويحاول حرفهم إلى خدمة المشروع الصهيوني، عبر استغلال علاقة ايه.اتش. كوهن بكبار عشيرة الدراوشة، وكذلك عبر صلات المكتب في تل أبيب، مع رئيس بلدية يافا عمر البيطار، وهو أيضاً معارض بارز، دعم مبادرة الخطيب وشيوخ الدراوشة، و قد سبق للبيطار نفسه بيع الأراضى التي أقيمت عليها مدينة **بني بيراك** عام 1924.

كان مؤتمر قرية **عجور** أكثر المحاولات فعالية، قد شاركت فيه عناصر من آل العزة المسيطرين على منطقة بيت جبرين، خصصت اللجنة التنفيذية الصهيونية بدورها خمسين جنيهاً فلسطينياً لتغطية تكاليف سفر الوفود ونفقات إقامتهم، شرط أن يمرروا قراراً بمعارضة ذهاب الوفد العربي إلى لندن، وأن يصدروا إعلاناً بتأسيس لجنة عربية تنفيذية مستقلة عن العرب سكان المدن.

واجتمع في **عجور** قرابة خمسمئة فرد، في 27 آذار/ مارس 1930، معظمهم من زعماء عائلات وقرى مرتفعات القدس وجبل الخليل والسهل الساحلي المحيط بغزة. كان الهدف من عقد المؤتمر إصدار دعوة بالانفصال عن اللجنة العربية التنفيذية، حماية لمصلحة الفلاحين. وجلس أعضاء المكتب العربي ينتظرون بفروغ صبرٍ التقارير المشجعة الصادرة عن الحضور، لكن اللجنة العربية التنفيذية تمكنت من إفشال المخطط وفضحه، بدخول عناصرها إلى قاعة المؤتمر، ومعارضتهم تقسيم الأمة وإعلانهم أن الصهاينة وراء كل ذلك التحرك، و كان أن انفجر المؤتمر وانفض الحضور وسط صخب الاتهامات القاسية المتبادلة، وبذلك قُضي على محاولة تأسيس قيادة بديلة في مهدها.

تجدر الإشارة إلى أن مؤتمر **عجور** لم يكن في الأساس مشروعاً موالياً للصهيونية، بل مبادرة فلسطينية داخلية فحسب، طمح قادته إلى التقدم باستغلال روابطهم السرية بالصهاينة، بينما كان يأمل الأخيرون من ناحيتهم، استخدام المؤتمرين لشل القيادة القومية. سارع فارس المسعود بإنعاش حزبه في نابلس، وكتب إلى كاليفاريسكي يخبره، بأنه توصل إلى قناعة اثر تجواله في مناطق جنين والناصرة وطبرية وحيفا، بأن عرب هذه الأنحاء «على استعداد تام للعمل من أجل السلام والتفاهم المشترك». واقترح عليه إعادة تنظيم أحزاب المزارعين وتفعيلها من أجل عقد مؤتمر وطني. أما محمد الطويل فقد أعلن تأسيس حزب الشمال للمزارعين. وأنشأ الحاج صلاح الصباح تنظيم القرية بمساعدة كاليفاريسكي، وزعم انضمام ثمانية عشر قرية شرقي نابلس إلى تنظيمه، وتسع عشرة قرية أخرى في شمال المدينة. أما ميثاق التنظيم، فقد نصت مادتان من مواده التسع عشرة، على امتناع تنظيمهم عن ممارسة السياسة، والنأي بأنفسهم بعيداً عن اللجنة التنفيذية العربية. وتشير إضافة هاتين المادتين إلى بداية تغيير الفكر الصهيوني: فالدعم المالي لم يعد شرطاً لشراء الموالين للحركة الصهيونية، ويكفيه انفكاك أهالي القرى وابتعادهم عن خصومها.

لم يفسد فشل مؤتمر عجور فرحة كاليفاريسكي وابتهاجه بذلك الانبعاث، كما لم يغير وجهة نظره، فكتب مذكرة قال فيها بأن «ثمة قدر كبير من الحماسة بين الفلاحين للعمل إلى جانب اليهود، من أجل تقدم القطاع الزراعي، لم ينقض يوم دون أن استقبل وفداً من مختلف أنحاء البلاد بخصوص هذا الموضوع، وجميعهم يطلب الوحدة مع اليهود». كان كاليفاريسكي يعتقد جازماً بكل جوارحه بأهمية ذلك التوجه وفاعلية تلك الأنشطة، و مضى يدوّن «لن يأتي وزير (الخارجية البريطانية) ماكدونالد، أو (رئيس الحكومة) لويد جورج لمساعدتنا في الأوقات الصعبة، إن تعاطف الشعب العربي هو العامل الوحيد الذي سيخلصنا، وإنه لأمر أساس أن نقيم اتصالاً بين العنصرين والعمل معاً، من أجل شراء ذلك التعاطف».

لكن البعض الآخر كان أكثر ارتياباً؛ فهذا شابتاي ليفي، رئيس بلدية حيفا لاحقاً والعضو في اللجنة الخاصة بتشجيع سكان المناطق الريفية على دعم الصهيونية، أخذ يفند ذلك الرأي في اجتماع اللجنة، في أيار/ مايو 1930، بقوله «ليس ثمة سبب يدعو إلى الأمل بإقامة علاقات صداقة حقيقية بين الفلاحين اليهود وأقرانهم العرب»، ثم خلص إلى نتيجة مطابقة لرأيه مفادها، ان التحاق قوات الفلاحين العرب باليهود ليس حباً في الصهيونية، وإنما لحماية مصالحهم الخاصة.

وصل انفعال بعض العرب إلى ذروته، في آذار/ مارس 1931، قبيل زيارة حاييم وايزمان إلى فلسطين، عندما اتصل ممثلون عن كافة التنظيمات الفلاحية، فضلاً عن أصدقاء آخرين للحركة الصهيونية، بمكاتبها يطلبون السماح لهم بلقاء وايزمان، وكان طلبهم ذاك مناقضاً تماماً للموقف الواضح الذي اتخذه المجلس الإسلامي الأعلى.

لم يقتصر التعاون على أحزاب المزارعين فقط، فقد أقيمت في نابلس والقدس اتحادات فاعلة من أجل الصداقة العربية/ اليهودية (اتحاد السامية).

وقد سعى كبار زعماء الخليل بدورهم إلى لقاء وايزمان بغرض التداول معه بصدد عودة اليهود إلى مدينتهم. وقام النابلسيان، أكرم طوقان وعارف العسالي، بتأسيس حزب للعمال في يافا، نص برنامجه على أن «الحزب ليس له ارتباطات سياسية». وقد حضر اليهود أيضاً الجلسة الأولى لاتحاد القدس للسلام، التى انعقدت في مدينة القدس، وهؤلاء غدوا لاحقاً فاعلين أساسيين في العلاقات العربية اليهودية، وكان بينهم روبين زاسلاني (شلواح)، الذي أصبح في ما بعد عضواً في السلك الدبلوماسي ثم عمل لاحقاً في الموساد ـ وكالة الاستخبارات الإسرائيلية. وقد حضر الجلسة الأولى الياهو ساسون، الذي أصبح في السنوات اللاحقة عضواً في القسم السياسي للوكالة اليهودية ثم انضم إلى السلك الدبلوماسي.

طمحت الحركة الصهيونية والأحزاب الزراعية الى مَلْء الفراغ الذي خلفه ذبول كل من المجلسين، كتلة الحسيني وكتلة النشاشيبي المعارضة، ويعود خلاف الجماعتين في الأصل إلى صراع العائلتين الطويل. وسارع الناصري الفاهوم، بإبلاغ موشيه شرتوك (شاريت لاحقاً)، المسؤول حينها عن القسم السياسي للوكالة اليهودية، بتودد كلا الجانبين إليه، لكنه ينتظر سماع اقتراح الصهاينة. كان المحامي عبد القادر الشبل ينتظر هو الآخر في عكا، فقد نظم قبل أحداث 1929 بشهرين، مؤتمراً للفلاحين اصبحَ يشكل، في نهاية عام 1931، أملاً كبيراً لمستعمربي الحركة الصهيونية. بدأ الشبل تعاونه بالفعل، في بداية عام 1932، ونظم مؤتمراً ثانياً للفلاحين، و قد حرص قبل انعقاده على لقاء كل من كاليفاريسكي وشرتوك لمرات عدة..

أبدى الممثلون اليهود اهتماماً كبيراً أثناء هذه اللقاءات، على أمل أن يتخذ المؤتمر قرارات بشأن بيع الأراضي لليهود، ولم يكن بوسع الشبل سوى الوعد بعدم اتخاذ المؤتمر قرارات سلبية بالنسبة للصهيونية. وفي المقابل، طلب الشبل شراء اليهود ستة عشر ألف دونم (ما يعادل هكتار واحد) من أراضي

والده الواقعة بالقرب من شفا عمرو، (وتعهد شرتوك بنقل طلبه إلى الجهات المسؤولة)، فعاد الشبل وسأله مبلغ ثلاثين جنيهاً فلسطينياً لتغطية مصاريف المؤتمر المزمع انعقاده.

قرر المكتب العربي إعطاء الشبل المبلغ المذكور، وانطلق ايه.اتش.كوهن في اليوم التالي إلى يافا، للاشتراك في المؤتمر بصفته مندوباً عن صحيفة «بلاغ فلسطين». لكن الأحداث جاء ت مخيبة للآمال، فقد تمخض المؤتمر عن فشل فاق بكثير سابقه مؤتمر **عجور**. كان الشبل يتوقع حضور ما يربو عن أربعمئة مندوب إلى قاعة سينما أبو شكوك، فلم يأت سوى بضع عشرات، فيما كان ايه.اتش.كوهن مصراً على عدم مغادرة غرفته في الفندق، والانتقال إلى مكان انعقاد المؤتمر حتى يكتمل نصاب الحضور. ومرت ساعات طويلة تفرق خلالها الحضور على قلتهم ومضى كل إلى حال سبيله، فيما الشبل منهمك في تدبيج الأعذار في عدم إعادته النقود. وانتهى المشهد بتبخر المحاولة الأخيرة لتنظيم الفلاحين.

القناة السياسية: الحقيقة العارية

تخلت الحركة الصهيونية، لأسباب عديدة وبعد جهود مضنية استمرت لأكثر من عقد، عن إستراتيجيتها في تأسيس أو تشجيع منظمات وأحزاب من الوسط العربي، بهدف تشكيل بديل عن قيادة عرب فلسطين. مع ذلك، فإن استعادة أحداث الماضي توضح أن السبب الرئيس يرجع إلى اكتشاف الحركة عقم سياستها، التي وضعت على افتراضات واهية، بسبب اعتقاد الصهاينة بافتقاد عرب فلسطين لأي مشاعر قومية، كما اعتقادهم بأن إثارة صراع المصالح بين الريف والمدن، وبين المسيحيين والمسلمين، سوف يمنح غطاء لأي من الجانبين، في حال اندفع أحدهما إلى دعم القضية الصهيونية. لكن الصهاينة، ولعلهم أدركوا لاحقاً، حقيقة وجود مشاعر قومية في كل من الريف والمدن، و لدى كل من المسيحيين والمسلمين. ولربما تبينوا أيضاً أن القرويين العرب

يفضلون أتباع القيادة القومية الجديدة، أو اقله تفادي أي نشاط سياسي، على نحو يفوق كثيراً أتباع الزعامات التقليدية من ملاك الأراضي. ولا يعني ذلك البتة، أن جميع الأهالي أيدوا التوجه القتالي الذي تبناه الحاج أمين. ويمكن بالأحرى القول، أن خوف الأهالي من تولي الصهاينة السيادة، جعل التحالف الصريح معهم أمراً غير مقبول، رفضتهُ غالبية السكان الفلسطينيين.

رغم التصور العربي العام بكلية قدرة الصهاينة، كان العامل الاقتصادي في الحقيقة دافعاً إلى تغيير الإستراتيجية، فاللجنة التنفيذية الصهيونية كانت تعاني من عجز مالي مزمن، حد من قدرتها على مساعدة حلفائها العرب. وقد فاقمت اختلاسات المتعاونين من صعوباتها المالية، ناهيك عن فشلهم أيضاً في انجاز ما تعهدوا القيام به.

أيضاً، ساهمت دعاوى من داخل الحركة الصهيونية في تغيير السياسة، حين تعززت قوة دافيد بن غوريون، زعيم المباى، حزب العمل الصهيوني لاحقاً، الذي أجرى تعديلات في صفوف مسؤولي إدارة الوكالة اليهودية، المؤسسة التي كانت تشكل آنذاك هيئة الحكم الذاتي ليهود فلسطين. وكان من بين المستجدات تعيين رؤساء جدداً في القسم السياسي للوكالة وفي المكتب العربي، وتم انتخاب حاييم ارلورزوف رئيساً للقسم السياسي، الذي اتخذ قراراً بتحييد كاليفاريسكي واليهود الشرقيين المحليين، وبتعزيز موقع موشيه شرتوك. وسجل ارلورزوف في يومياته، رؤيته بضرورة قيام المحترفين بالعمل في الحقل العربي، بقوله «وداعا لدبلوماسية الرشى من جهة، وللمعارف السفارديم من جهة أُخرى». وكان بن غوريون يرفض بدوره المفاوضات القائمة على الرشى.

استغرق شرتوك في كتابة تحليلاً معمقاً عن محاولات تأسيس تنظيمات عربية مستقلة وتوضيح أسباب فشلها، جاء فيه «إن مقاومة العرب تضع الصهيونية في مأزق روحي مرعب.. ومن الطبيعي فحسب أن يبحث الإنسان عن مخرج لمحنته، إذا كان يعاني من قلق روحي، وهذا بالتجربة ليس بالأمر اليسير، ومن

الطبيعي أيضاً أن يسقط عندها الإنسان في الوهم». إن الوهم الأساس كان ذلك الاحتمال بإنجاز تعاون سياسي عام، عن طريق منح إغراءات مالية، فيما يجري تجاهل القومية العربية الفلسطينية، ويسترسل في شرح وجهة نظره قائلاً:

يعتمد تأسيس هذه النظرية ـ وهذا يبدو غريباً ـ في الأساس على الصهيونية المادية. إن الصهيونية في جوهرها، كما في مصادرها، حركة مثالية الطابع، بينما تحاول كحركة سياسية قومية، بأشكالها التنظيمية وبعملها، إيجاد حل للمشكلة العربية من أجل ذاتها، وفق تفسير مادي سيكولوجي محض، من دون أن تأخذ في الحسبان السياسي الوعي القومي، وتلك عوامل العِرْق والغريزة التي تأخذ مجراها حالياً.

تقول النظرية: نحن نأتي بالبركة إلى عرب البلاد، ووسائل البركة نعم مادية، نحن نثري الأرض، ونحن نغنيهم، نحن نرفع مستوى معيشتهم، وفي الواقع، نحن لا نمنحهم نعماً مادية فحسب، بل أيضاً شعوراً أكثر تسامياً. نحن ربما نبني تعليماً أفضل للطفل العربي، ومكانة، لعلها، أكثر عدلاً للمرأة وللأسرة، نحن نأتي بالنور إلى الأرض، استفادت جموع العرب، بوجه عام، من النعم التي نأتي بها إلى الأرض، ولذلك ليس ثمة تعارض بين مصالحنا الأساس وبين مصالحهم الأساس، بل ثمة تطابق عظيم، حتى وإن كان هناك بعض التناقضات..

إن عدم واقعية هذا التصور ينكشف بوضوح في حقيقة أن تصورنا هذا، يجرد العربي من كامل النظام الذي يعيش فيه ومن تصوره، ليس كعربي وحسب وإنما أيضا كإنسان».

يوضح ذلك التحليل المثير للعواطف، أن شرتوك كان مدركاً بأن الشعور القومي العربي حقيقة راسخة في فلسطين، وإن ليس ثمة سبيل للتوصل إلى

اتفاق مقبول لكل من الحركتين القوميتين المتنافستين. وكان قراره، أن على الصهاينة تكريس جهودهم لبناء قوة الصهيونية، ثم عرضها عبر حملة دعائية واسعة في وسائل الإعلام، على أمل أن يدفع إدراكها العرب إلى التوصل إلى حل وسط. هكذا، لم يتوقف الاتصال واستمر مع شخصيات المعارضة السياسية، أمثال حسن صدقي الدجاني وراغب النشاشيبي، وبدرجة أقل مع عناصر الاتجاه السائد، غير أن نجاح أولئك لم يعد يعتبر شرطاً أساساً لاستمرار الفعالية الصهيونية.

الصحف والدعاية

إن إدراك الحاجة إلى نشر الرسالة الصهيونية بين عرب فلسطين، ليس بالأمر الجديد، فطالما سعى الجيل الأكبر السابق، برئاسة كاليفاريسكي، إلى بناء حملة دعائية وتوجيهها إلى رؤوس القيادة العربية وإلى الصحف. و بعث يوماً بوجهة نظره هذه إلى اللجنة التنفيذية الصهيونية جاءت كالتالي:

«في رأيي، لم يلحق بنا ضرر اوتخريب للعلاقات بين اليهود والعرب، أكثر مما أحدثته الصحف العربية، فمنذ ولدت («الكرمل» في أرض إسرائيل مباشرة بعد ثورة الأتراك) إلى اليوم، لم تتوقف عن اتهامنا والافتراء علينا. وهذا النشاط الخبيث غرز بعمقٍ كراهيتَنا في قلوب العرب، فقد سمّم الأجواء ليس في هذه الأرض فحسب، بل أيضاً في البلدان العربية (شرق الأردن، سورية، مصر وبلدان أخرى). ويتطلب تنقيتها وتحويل القلب العربي نحونا ثانية، ضرورة كسب النفوذ فى الصحف العربية، سواء بطريق مباشر أم غير مباشر».

إتُخذت مبكراً، منذ عام 1911، الخطوات الأولى للنفاذ إلى الصحف العربية. فكان أن تلقى بعض الصحف في عشرينيات القرن الماضي دعماً من الصهاينة: صحيفة «الخبر» من يافا، (وأصحابها مسيحيون ويدير تحريرها

اليهودي الصهيوني د.نسيم مالول)، وصحيفة «لسان العرب» ومحررها إبراهيم النجار. وافتُرِض من كليهما نشر مقالات موالية للصهيونية، لكنهما لم يحققا دائماً الالتزام المطلوب. كان على كاليفاريسكي في نيسان/ أبريل 1923 الإقرار بذلك،، رغم المال الذي أغدقه عليهما، فالنجار لم يمض في الصفقة إلى نهاية الشوط، بل اتخذ بوجه عام موقفاً محايداً. وأخبر كاليفاريسكي اللجنة التنفيذية الصهيونية، إن النجار «كان يتخلى أحياناً عن حياده ويشن على أفعالنا هجوماً عنيفاً وانتقادات حادة». وهكذا، وقع كاليفاريسكي في شرك كل من أداروا المتعاونين، وأصبح كبالع الموس، أن تجرأ وأوقف دعم النجار فالأخير لن يتوانى عن شن حملة دعائية شرسة مضادة للصهيونية، وقد يصل به الأمر إلى فضح كاليفاريسكي، فالرجل كما يصفه الأخير «مراوغ كالحية وموهوب أيضاً»، ومن غير المؤكد أن تجعله زيادة المال أكثر إذعاناً. واختار كاليفاريسكي في نهاية الأمر، رغم خيبة أمله، استمرار دعم النجار، آملاً في أن تصبح «لسان العرب» لسان حال الاتحادات الإسلامية الوطنية، وإن لم تعبر عن الحركة الصهيونية.

فضلاً عن شراء الصحف والمحررين على نحو سري، كان على الصهاينة المضيّ قدماً في البحث عن كتاب مقالات يمتدحون الصهيونية والأخوة اليهودية/ العربية بأسمائهم أو بأخرى مستعارة. وكان الشيخ العكاوي أسعد الشقيرى أحد من جُندوا في الحملة الدعائية، (والد أحمد الشقيري مؤسس ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية من 1964 ـ 1968). و الشيخ الشقيري كان رجل دين في الجيش التركي، وقد شارك في العديد من مبادرات المعارضة ولم يخف صلاته بالصهاينة. أرسل إلى كاليفاريسكي، عام 1925، يبلغه استعداده لكتابة «مقالات مطولة و سوف يكسب عندها مادياً وإيديولوجياً»، ولم يتأخر مساعده سعيد أبو حامد في الحذو حذوه.

وظهرت هذه المقالات، مدفوعة الأجر، في الصحف العربية، وكان

ظهورها مرتهناً باستمرار التمويل. فكان أن توقفت الجهود الدعائية في 1926 ـ 1927، لدى توقف تدفق المال، أثناء الركود الاقتصادي.

ما لبث أن ظهرت صحف كثيرة و اختفت، عقب أحداث عنف 1929، إبان ازدهار الصحافة العربية. حاول المكتب العربي الذي تأسس عقب الأحداث، فرض نفوذه عليها، وشهد نقاشاً موسعاً حول شراء قلوب الصحافيين العرب أو أقلّه أقلامهم. ويلقي تقرير موجز، لإحدى جولات النقاش، الضوء على إدراك قيادة **اليوشف** للدور الذي تلعبه الحملة الدعائية...

> **يجب على المكتب الموحّد والقسم الصحفي مساعدة الصحف العربية الواقعة تحت نفوذنا، في مواجهة تهجم الكارهين لنا، وتحييد اتهاماتهم كما تحذيرهم من مغبة مواقفهم غير العادلة، التي لا أساس لها، تجاه مهام اليهود في فلسطين، كما الإشارة إلى الضرر والخسائر التي يسببها العرب بمعارضتهم التوصل إلى اتفاق وتفاهم مع اليهود.**
>
> **كذلك التشديد على عدم قدرة العرب على بناء فلسطين وحدهم بقوتهم الذاتية من دون مساعدة اليهود، كما استحالة إحراز التنمية والتقدم، في حال لم يعمل الشعبان معاً كتفاً إلى كتف.**
>
> **والتأكيد، أيضاً، على ما يسببه العنف من صعوبات ومعوقات وتراجع لانعدام الأمن في البلاد، الذي يعاني منه كل من الشعبين. وإنتاج مواد إعلامية حول نيّات اليهود الطيبة تجاه العرب، تتماشى مع بيانات القادة والمؤتمرات الصهيونية.**

استمر المسؤولون الصهاينة في تجاهلهم الشخصية القومية العربية المعارضة للصهيونية، رغم أحداث عنف عام 1929، وحذا حذوهم أيضاً بعض العرب في إهمالها، وانهمكوا في التعاون الدعائي. كان محمد الطويل أكثرهم إنتاجاً، رجل دين وكاتب دعاوى قضائية في شمال فلسطين، وكان ناشطاً أيضاً

في أحزاب المزارعين، وكما ذكرنا سلفاً، فقد أدلى بشهادته ضد المفتي أمام لجنة شو. دبج الطويل مواد صحافية كثيرة ومتعددة، ومتناغمة أيضاً مع الخط الصهيوني. لم يؤلمه ضميره قط لدى مهاجمته المسيحيين، وما رآه رباطاً غير طبيعي خلقته الحركة القومية بين المسلمين وبينهم. واندفع يوضح أن بين المسلمين واليهود أكثر من مشترك، وإن التحاق المسيحيين بالحركة القومية، لا يعدو تحقيق مصالحهم الضيقة وحسب. واستغرق الطويل في نشر بيانات ومنشورات وكراسات تندد بالمفتي وبالمجلس الإسلامي الأعلى. وأصدر في عام 1930 كتاب «طريق الحياة»، هاجم فيه المفتي بقسوة منددا بفشله كقائد، وبأن سياساته سوف تفضي إلى ضياع فلسطين، كما تناول تبديده الأموال التي جمعها من أجل الأهداف القومية. ووجه الطويل رسالة مفتوحة إلى رئيس اللجنة العربية التنفيذية، موسى كاظم الحسيني جاء فيها، «إن أساليبك السلبية أضرت بالبلاد وجلبت الخراب إلى حياة سكانها... المسلمون يريدون العيش مع اليهود في فلسطين... والعمل لتحسين الوضع الداخلي للبلاد كما يفعل الصهاينة.. و التاريخ سوف يحاسبك ».

هكذا، وضع الكتاب العرب أنفسهم طوع بنان الحركة الصهيونية، في بداية الثلاثينات، وكان أكثرهم شهرة النابلسي، زاهد شاهين، الذي كان على صلة بكاليفاريسكي ويتسحق بن زيفي، رئيس المجلس الوطني. وقدم زاهد مقالات للنشر في الصحف العبرية، فأخبره بن زيفي بأنه يفضل ظهور انتقاداته للقادة العرب في الصحف العربية، ولطالما نُشرت مواد دعائية بأقلام زعماء «أحزاب المزارعين» في نابلس وفي يافا، مثل أكرم طوقان وعارف العسالي. وقد نشر الأول كراسات تحت عنوان «الحقائق المجهولة»، عرض خلالها اقتراحات للتعاون اليهودي/ العربي، استناداً إلى تجربته في تنظيم الحزب. وأصدر العسالي بدوره، كتيّباً بعنوان «العرب واليهود في التاريخ»، وضح فيه ارتباط الشعبين الوثيق، وإن «معظم الإنسلاخ المصطنع والفصل بينهما نتاج للسياسات».

وبرزت في أعمال الكتاب المرتزقة العرب ثلاثة أساليب: تصوير السمات الإيجابية في الصهيونية كما النموذج المثالي للعلاقات اليهودية العربية، الاضاءة على سلبية القيادة القومية الفلسطينية، وأخيراً محاولة توسيع الشقة الدينية في المجتمع العربي.

كانت هذه الأساليب متسقة مع مسودة البرنامج الذي أُعد في بداية عشرينات القرن الماضي، لكن ما لبث الوهم أن تبدد وتخلت القيادة الصهيونية عن أملها بقبول العرب تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين بوجه عام. وأخذت تركز في استخدامها الصحف العربية على أحداث الانشقاقات في المجتمع العربي الفلسطيني، وعلى استعراض قوة الحركة الصهيونية ـ تماماً وفقاً لما اقترحه شرتوك.

بائعون فقط: وسماسرة أراضي

انصبت الجهود الصهيونية على «خلاص الأرض»، وكان ذلك يشكل منذ البداية جزءاً أصيلاً من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فبدون امتلاك الأرض لم يكن ممكناً زيادة عدد المهاجرين وتأسيس مستوطنات وبناء مجتمع يهودي جديد، يعتمد على العودة إلى الأرض، وكان التعاون الفلسطيني شرطاً ضرورياً لتحقيق الرؤية الصهيونية.

وبالرغم من القيود الصارمة التي فرضتها الحكومة العثمانية، وعلو صوت المعارضة الذى بات أيضاً مسموعاً لدى الأهالي العرب، تمكنت الحركة الصهيونية بحلول عام 1917، من شراء أكثر من أربعمئة وعشرين ألف دونم، جاء معظمها في خمس كتل، كتلة هاديرا ـ زيخرون ياكوف في السهل الساحلي جنوب حيفا، كتلة بتاح تكفا ـ كفر سابا في شمال شرق يافا، والمستوطنات اليهودية في جنوب شرق يافا. وبشكل عام، كان البائعون من ملاك أراض واسعة خصبة، ومعظمهم من عرب البلدان المجاورة (الملاك الغائبون)، أما البقية فكانوا من الفلسطينيين العرب والأجانب.

استمر شراء الأراضي بعد الحرب العالمية الأولى، وأخذ يتصاعد لدى رسم الحدود بين الانتدابين: البريطاني و الفرنسي في فلسطين وفي سورية ولبنان. وأخذ كبار الملاك المقيمون في لبنان ببيع ملكيات كبيرة (مثال فرع من عائلة سرسق)، كما المقيمون في دمشق (مثال عائلة الأمير الجزائري عبد القادر). ومع بداية الحكم البريطاني جدد يوشع هانكين جهوده لشراء أراضي وادي جيزيل في الشمال من عائلة سرسق، ووقع عام 1920 عقداً بشراء سبعين ألف دونم، واشترت الحركة الصهيونية، عام 1924، خمسة عشر ألف وخمسمئة دونم من ليندا ونيقولاس سرسق، وخمسة وعشرين ألف دونم أيضاً في الوادي من السراسقة وعائلات بيروتية أخرى، التوينية، إضافة إلى أرض في وادي زيفولن بموازاة خليج يافا. واشترى الصهاينة، في عام 1927، أراضي في وادي هيفر (وداي الحوارث) جنوب حيفا ـ حوالى ثلاثين ألف دونم تم وضعها في المزاد بسبب نزاعات قانونية بين أملاك، عائلة الطيان [=التيّان] اللبنانية ودائنيهم. واستمر ورثة الأمير عبد القادر فى البيع، وكانوا يمتلكون آلاف الدونمات في الجليل الشرقي.

تمت هذه الصفقات الضخمة عبر منظمتين صهيونيتين جرى تأسيسهما لذلك الغرض، الصندوق القومي اليهودي المعروف بـ كيه كيه ال (كيرن كيمنت لي ـ يسرائيل) وشركة تطوير أراضي فلسطين، المعروفة بالعبرية (بهاتشارات ها ـ يوشف PLDC). ومع ارتفاع وتيرة الهجرة اليهودية ازداد الطلب على شراء الأراضي، وتصاعدت معها على نحو متسارع رغبة فلسطينيين عرب في البيع إلى اليهود. والنتيجة، أصبح السكان اليهود يمتلكون، بحلول عام 1930، مليون ومئتي ألف دونم، بينها أربعمئة وخمسين ألف دونم تمَّ شراؤها من ملاك أجانب، وحوالى ستمئة وثمانين ألف دونم بيعت من قبل الملاك المحليين، أما السبعمئة وخمسين ألف دونم الباقية فقد باعها فلاحون من صغار الملاك.

كانت الصفقات الكبيرة التي تمت مع كبار الملاك، الأكثر أهمية وتأثيراً في خارطة المستوطنات اليهودية. فقد باع الحيفاوي نصر الله الخوري، في عام

1921، لهانكين الأرض التي أقيمت عليها مستوطنة ياجور اليهودية. وفي عام 1924، باعت عائلة الشنطي، من قلقيلة، الأرض التي تأسست عليها المجدل، وباع شيخ قبيلة أبو كشك، في عام 1925، الأراضي التي اقيمت عليها مستوطنات رامات ها ـ شارون، راماتان، بني بيراك ومستوطنات أخرى (هذا بعد أن عرض الشيخ الأرض على عدة مشترين يهود بقصد رفع السعر). وتم شراء قطعة أرض لمستوطنة بني بيراك من عمر البيطار، رئيس بلدية يافا، وشقيقه عبد الرؤوف. وقام شيخ قرية أم خالد، صالح حمدان، ببيع أراضي القرية عام 1928، التي بنيت عليها مدينة نتانيا. وفي عام 1932، باعت عائلة حنون من طول كرم، حوالى عشرة آلاف دونم، أقيمت عليها **إيفني ـ يهودا**، وباع مصطفى بشناق، في العام نفسه، بمساعدة عائلة الشنطي، أراض في سهل شارون بُني عليها **كفريونا**، وباع إسماعيل الناطور، من قلنسوة، في عام 1933، أراضي أقيمت عليها **فاديما**. أما الإخوان الشقيري وعبد الرحمن التاجي الفاروقي فباعا ألفي دونم من أراضي القرية العربية **زارقونا**، أقيم عليها كيبوتزات **جيفات برينر، ناعمان وجيبتون**. وباع الشيخ أسعد الشقيري سبعمئة دونم أصبحت **جوار نيف شاعنان** في حيفا، هذه مجرد قائمة جزئية وحسب.

مع هذا، ورغم قيام كبار الملاك ببيع معظم هذه الأراضي، فإن صغار الفلاحين فاقوهم من ناحية العدد، في ببيع الأراضي إلى الصهاينة. فقد اشترى اليهود، في حزيران / يونيه 1934 وآب/ أغسطس 1936، أكثر من ثلاثة وخمسين ألف دونم عن طريق بيع 2.339 قطعة أرض، بينها 41 صفقة تتضمن أكثر من خمسمئة دونم، و 164 صفقة تضمنت مئة إلى مئتي دونم وغالبيتها ـ 2134 ـ كانت قطعاً تقل مساحتها عن مئة دونم. وهذا يعني أن آلاف العرب من مختلف مسارب الحياة؛ أغنياء وفقراء، مسيحيون ومسلمون، أعضاء التيار السياسي السائد ومعارضون، سكان مدن وبدو وقرويون ـ قد عملوا بعكس المعايير التي وضعتها حركتهم القومية.

تجاوزت مساعدة الصهاينة في مسألة بيع الأراضي إلى أشكال أخرى من التعاون. كان مشترو الأراضي اليهود بحاجة إلى معلومات حول الأراضي المتاحة للبيع، وقد حصلوا عليها أولاً بأول بفضل المخبرين. فقد استخدم الصندوق القومي اليهودي (KKL) ومشترون آخرون، وكلاء للعثور على بائعين محتملين. يشرح موشس غولد نبرغ المسؤول في الصندوق، طبيعة النظام الذي استخذم في منطقة بيسان بقوله:

كان الشيخ رشيد حسن، مختار بمدينة بيسان، شخصية رفيعة معروفة، وبالطبع كان سيجد أناساً آخرين في المدينة يهتمون بالبيع.. وسوف يعثر على آخرين مضطرين للبيع لأسباب اقتصادية، أو لأسباب مُختلفة فيرسلهم إلي، وأنا أخذهم بدوري إلى حيفا لبيع أراضيهم. لم يتم بيع أي قطعة أرض في بيسان بدون علمه.

كان إنجاز الصفقة أمراً يسيراً إذا كان البائع يعلم حدود قطعة الأرض ولديه وثائق تثبت ملكيتها، فما عليه سوى تقديم طلبه طواعية إلى عميل الصندوق القومي KKL. وقد لا تكون الملكية واضحة في كثير من الأحيان، ويحتاج وكلاء الصهاينة إلى الحصول على معلومات عن الملاك وتحديد مكان الوثائق، وعندها يأتي دور المتعاونين لاستكمال هذه المهمة. وبرزت على سبيل المثال، صعوبات في بداية الثلاثينات أثناء شراء أراضي قرية الطيبة الزعبية، أسفل الجليل الشرقي، فتولى أهارون دانين معالجة المشكلة وفقاً لروايته كالتالي:

ذهبت إلى أحد كبار القرية المختار إبراهيم عبد الرحمن الزعبي، عم سيف الدين الزعبي (نائب المتحدث الرسمي في الكنيست لاحقاً). كان في الحقيقة رجلاً رقيق البنية، وضع يده على عينيه وقال: يا بني خذ قلماً واكتب. وبذاكرة مذهلة أخذ يسرد أسماء ملاك اثنين وسبعين قطعة أرض ويصفهم، واحداً واحداً...

ثم كيفية تقسيم الملكية ومن باع لمن. وبالفعل قمت بالتسجيل وفقاً لتعليماته، بعضهم كان من جنين وبعضهم الآخر من نابلس، وآخرون من صيدا بلبنان (لأن القطعة انتقلت إلى مقاطعة أخرى).

هكذا، تم تحديد أماكن وجود الملاك وبقي إقناعهم ببيع الأرض، فيظهر عندها السماسرة المحترفون كما الشخصيات المتنفذة للمساعدة في إقناع المترددين. ذلك تماماً ما حدث بشأن صفقة أراضي الزعبي، فقد «كان محمد الزعبي زعيم القبيلة، ويصعب القول بأنه كان وسيطاً، فالأمر لم يكن وساطة بل مجرد علاقات، لا أقول عائلية، لكنها أثمرت في شراء أراضٍ كانت في رأيه لا لزوم لها بالنسبة إلى مالكها».

لم يكن الشراء أحياناً كافياً، فعليهم طرد المستأجرين الذين يعيشون في الأرض فى المرحلة الثانية، أو إبعاد المتعدين الذين يقيمون عليها بوضع اليد، بهدف الحصول على تعويض.كان المتعاونون أيضاً على استعداد تام لإنهاء المشكلة فقد جندَ هانكين من ناحيته، قطاع طرق من الناصرة، لاسترداد أراضٍ ابتاعها في معلول (بالقرب من مستوطنة ناهال). ويعترف دانين أن هانكين لم يتورع في استخدام أحد سفاحي الناصرة، يدعى سعيد خوري، الذى يمتلك أيضاً أرضاً وعقاراً في معلول، «وجاءت نهايته لاحقاً على يد شقيقه، الذي قتله بسبب خلافات مالية». وتذكر صحيفة «الحياة» اليافاوية أن هانكين أنقد الوكلاء مالاً حتى يتمكنوا من اقناع المزارعين المستأجرين في وادي الحوارثة (وادي حيفر لاحقاً) بالتوقيع مقابل المال على وثائق لتأجير أراضيهم ثانية.

كان على المتعاونين في المراحل التالية، وضع علامات على الأراضي وحراستها من واضعي اليد، (في حال لم يقم عليها مباشرة مستوطنات يهودية). ويروي حاييم، الشقيق الثالث لدانين، أن ابن رئيس بلدية بير السبع السابق، الذي كان يعمل على جرّار [تراكتور] لشركة تطوير أراضي فلسطين، PLDC، قام بوضع علامات على الأرض التي ابتاعتها الشركة في النقب، وحققت الشركة

بذلك هدفين: امتلاك الأرض فعلياً، ومنح الابن وظيفة ثابتة، بما ضمن لها عدم معارضة والده، رئيس البلدية، لصفقات شراء أراض أخرى قادمة. كان تحديد الأرض أحياناً مهمة خطرة، ففي إحدى الحالات، لقي صبي من قرية عطيل مصرعه، حين كان يساعد في وضع أوتاد على أرض في وادي قباني، برصاص جماعة عرب حاولوا منع نقل ملكيتها.

لم تنحصر مساعدة المتعاونين في المستوى العملي فحسب، فحين استجاب البريطانيون لضغوط العرب واتخذوا خطوات بتقييد شراء الأراضي وانتقالها، سارع الصهاينة بتجنيد عرب للانضمام إليهم في معارضة ذلك التشريع. ومثل أمام هوب سبمسون لدى وصوله إلى فلسطين، في صيف عام 1930، بعض العرب الذين زعموا أن الهجرة اليهودية وبيع الأراضي إلى اليهود، سيعملان على مساعدة السكان العرب ـ جاءت مزاعمهم منسجمة تماماً مع مؤسسات الصهيونية، كان فريد الخضرا (الجرار) أحد أولئك العرب، الذي قال امام اللجنة:

«لديَّ حوالى خمسة آلاف دونم و إني مدين بالمال، فاذا فُتِحت أبواب الهجرة، يصبح لدي عندها أمل بأن جماعات المهاجرين ستأتي في ظرف عام أو عامين وتبتاع أربعة آلاف دونم من أرضي، تنقذني بذلك من الدين، وتسمح لي بزراعة باقي الأرض، وبهذه الطريقة أتمكن من العيش سعيداً أنا وأبنائي من بعدي»

في السياق ذاته، أدلى حافظ حمد الله من غرب نابلس، بشهادته أمام اللجنة، وسوف نأتي لاحقاً على ذكر روابطه باستخبارات الهجاناه، شيه Shai. أسهب حمد الله هذا في الإشادة بالمنافع التي حصدها من بيع ألفي دونم من وادي الحفير (الحوارث) إلى يوشع هانكين. وأدلى ثلاثة آخرون امام اللجنة ببيانات مشابهة.

استمر كثير من الفلسطينيين العرب في بيع الأراضي إلى اليهود، طوال فترة

الانتداب البريطاني، رغم الحملات المتواصلة والمضادة لبيع الأراضي. ويبدو أن الفلسطينيين العرب قبلوا، كجماعة، الأفكار القومية التي قامت المؤسسات القومية بصياغتها، لكن الكثيرين منهم كأفراد وضعوا مصالحهم الشخصية قبل أفكارهم القومية.

المعرفة قوة: مخبرون وجواسيس

كلما ارتفعت معارضة الصهيونية، ازدادت حاجة الصهاينة إلى جمع الاستخبارات ـ السياسية والعسكرية ـ المتعلقة بالتوجهات العامة، وبخطط عمليات الحركة القومية الفلسطينية، كما أنشطتها الأساسية. جاءت الخطوة الأولى مباشرة، عقب الاحتلال البريطاني، بتأسيس جهاز مخابرات لتجنيد عملاء عرباً ومخبرين. وتنافس أعضاء كلا التنظيمين الدفاعيين، هاشومير وعناصر نيلي، لتولي هذه المهام. وقدمت عناصر هاشومير اقتراحاً إلى الجمعية المنتخبة، يتضمن المواضيع الواجب جمع المعلومات حولها: «تحديد الأراضي الواجب شراؤها، تأثير المسيحيين ونفوذهم بصورة عامة على الأهالي، الحوادث الجارية بين البدو، ودراسة موقف العرب تجاهنا». بعبارة أخرى موجزة؛ النشاط الاستخباري السياسي كافة. وأبدت عناصرها استعدادهم للقيام بالمهمة. وتقدم أعضاء نيلي باقتراحات موازية، و فازوا في النهاية بأداء المهمة. هكذا، تأسس مكتب المعلومات التابع للجمعية المنتخبة، وقامت هيئته بتدبير متعاونين من داخل التنظيمات في فلسطين، و في البلدان المتاخمة أيضاً، ومنحت ثقلاً خاصاً للاستخبارات الاستباقية المبكرة. تكون الجهاز من المقيمين في **الموشاف** ــ «القرى الزراعية الصهيونية التي تأسست تحت الحكم العثماني»، كان لدى هؤلاء بالفعل شبكة واسعة من المعارف العرب، الأمر الذي أتاح لهم الحصول على معلومات معتبرة. وتحتوي مئات التقارير الاستخبارية، المحفوظة في الأرشيف الصهيوني، على أدق التفاصيل التي تشهد على عمق الاختراق الاستخباري للمجتمع العربي الفلسطيني.

هذا، إضافةً إلى اليهود من غير العاملين في أجهزة الاستخبارات، الذين لديهم اتصالات بالعرب، حصدوا من خلالها معلومات لا تقل أهمية أثناء الجهود المنصبة على جمع المعلومات. فقد ركزوا اهتمامهم مثلاً، حول تنظيم يدعى «الجمعية الفدائية»، يعمل في دمشق و يافا والقدس. اقترب عربي يدعى حسن، المقيم في يافا، من يوسف ريفلين، الذي كان يعمل معلماً في دمشق، وأمده بمعلومات عن خطط المنظمة (المتعلقة بقيام عمليات إرهابية في القدس واغتيال هيربرت صمويل، المندوب السامي البريطاني، وأطلعه أيضاً على أسماء قادة التنظيم (عارف العارف ومحمد الإمام وعبد القادر المظفر وآخرين). أكثر من هذا، فقد تطوع حسن هذا بالمساعدة في الأنشطة ضدهم، مثل الانضمام إليهم والسفر معهم إلى القدس، حتى يمكنه «تسليمهم في اللحظة المناسبة».

كانت تنشط في دمشق، في الوقت نفسه، شبكة من الجواسيس العرب الفلسطينيين، أرسلتهم الجمعية الصهيونية المنتخبة بوساطة الأخوين يتسرائيل يوناثان بلومنفيلد. ترأس الشبكة مرشد شاهين من الخليل، الذي جنده الرملاوي إبراهيم عابدين، الذي قام بدوره لاحقاً في تجنيد خمسة رجال، أمدوه بالمعلومات حول الأحداث الجارية في البلاد. وأُرسل شاهين لاحقاً مع أربعة من رفاقه في مهام استخبارية قصيرة، كي يتتبعوا النشطاء القوميين الفلسطينيين المقيمين في دمشق.

بدأت، في نيسان/ أبريل 1920، أعمال الشغب أثناء احتفالات النبي موسى، وانتهت بمهاجمة يهود القدس وسقوط خمسة قتلى و 211 جريحاً، ثم أعقبها أعمال نهب لكثير من المنازل والمتاجر. تلقى مكتب المعلومات، في الصيف التالي، معلومات استخبارية تفيد بمخطط لمهاجمة المسؤولين البريطانيين والصهاينة. ورغم اهتمام العاملين في المكتب بكل شذرة معلومات، فقد فاجأت **اليوشف** أحداث عام 1921، لتنكشف عدم جهوزية أجهزة الاستخبارات، فكان

عليها زيادة فعاليتها وتدعيمها بدقة متناهية. كان معظم المشاركين أعضاء في اليوشف القديم، وكان بعضهم من قدامى العاملين في مكتب المعلومات، الذين تتبعوا القتلة بأنفسهم وبشكل مستقل عن الهجاناه ـ التنظيم الدفاعي لليوشف الذي تأسس عام 1920. وبدأ عندها النظام الشهير والطبيعي في جمع المزيد من المعلومات في أعقاب الهجمات الإرهابية.، لكن الفتور ما لبث أن أصاب النشاط الاستخباري لبضع سنوات، وإن لم يتوقف تدفق المعلومات، في ما عدا فترة قصيرة، لم تشهد خلالها نشاطاً استخبارياً منظماً، أو أي عمليات استخبارية، ثم حدثت قفزة هامة، في أعقاب عام 1929، حين أعادت المؤسسات الصهيونية تقويم مسألة العلاقات اليهودية/ العربية برمتها.

***

جمعت الهاغاناه عناصرها من القدس في حقل مجاور لعين كارم، قبل اندلاع أعمال الشغب عام 1929. بدا القائد متحفزاً لدى سؤاله عن المستعد للعمل كجاسوس في المناطق العربية. ويعود أيه.اتش.كوهن بذاكرته إلى الوراء، حين كان عامل مطبعة في السابعة عشرة من عمره، تقدم دون غيره خطوة إلى الأمام. واستدعاه يتسحق بن زيفي وأمره بترك عمله والبدء بجمع المعلومات. وأصبح كوهن خلال فترة وجيزة العمود الفقري للنشاط الاستخباري الصهيوني ـ بما يوضح حجم الفقر الذي كانت عليه البنية الاستخبارية للمؤسسات الصهيونية آنذاك.

اتسمَ كوهن في عمله بأسلوبين: سرية التجسس وتنكره كعربي، ثم الإشراف على المتعاونين. كان يتلقى التعليمات من المكتب الموحد، الذي تأسس في عام 1929، لجمع المعلومات من المعسكر العربي. أصبح مختار قرية بيطار المعروف بـ «نعمان» عميله الأساس، وقد سبق لهذا أن أدلى بشهادته ضد المفتي ورجاله عام 1929. ووفقاً لشهادة كوهن، فنعمان هذا ساعده على تجنيد مخاتير بيت صفافا و الوالجا ووادي فوكين وغيرهم.

ومثالاً على أسلوبه في العمل، عثر كوهن على مخابئ الأسلحة في غزة، فقد انطلق إليها بصحبة اثنين من مساعديه، بهويات مزيفة بصفتهم ممثلين عن اللجنة التنفيذية العربية، بذريعة فحص حالة السلاح في المدينة، ثم عاد ثلاثتهم إلى القدس بعد أداء مهمتهم، وقدموا تقريراً إلى بن - زيفي بأماكن المخابئ، «وفي اليوم الثاني عاد البريطانيون بعربتين محملتين بالبنادق».

استمر كاليفاريسكي في تولى الاستخبارات السياسية، كان عبد الرشيد القواس (المتبنّى) أهم مصادره للمعلومات، يعمل تحت اسم مستعار «اوفاديه». كان بالفعل نهراً متدفقاً بالمعلومات يبعث كل أسبوع أو أسبوعين بتقرير واف، ومن أفضاله وشايته بخطة تجديد مقاطعة البضائع اليهودية، وبالنقاش الداخلي في اللجنة العربية التنفيذية بصدد تسريب المعلومات إلى اليهود، وكذلك جهود المفتي لتوسيع دائرة نفوذه في المناطق الريفية. وبعد فترة وجيزة من نشاطه، حامت حوله شكوك مشغليه اليهود، واعتقدوا بنقله المعلومات من الصحف العربية، ثم تسمينها بخياله الخصب. كانت أخباره، على العكس تماما، صحيحة ودقيقة لدى مقاطعتها بمصادر المكتب العربي الأخرى، مثل التسجيلات السرية والنسخ المصورة عن وثائق المجلس الإسلامي الأعلى واللجنة التنفيذية العربية.

كانت القدس محور الحركة الوطنية الفلسطينية، ومركزاً لنشاط الاستخبارات الصهيونية وإدارة شبكاتها في بقية البلاد. كان ممثلها في طبرية (زكي الهادف)، و (شبتاي ليفي) في حيفا، كما قام المكتب الموحد بتشغيل المخبرين في مدنهم الواقعة فى معظمها في شمال البلاد. و قام نشطاء عرب في عصبة الشغيلة (الفرع العربي للهستدروت، اتحاد العمل الصهيوني)، بتمرير معلومات عديدة لمرات كثيرة إلى بن - زيفي، وإلى معارفهم في مجالس الهستدروت المحلية. وقد أسس حراس المستوطنات ومخاتيرها وغيرهم شبكات محلية، اعتمدت أساساً على الأصدقاء والجيران العرب ـ للإطلاع على ما يجري حولهم. وبدأت الهجاناه، في الوقت نفسه، بممأسسة العمل

الاستخباري، وإشراك المكتب العربي، التابع للقسم السياسي للوكالة اليهودية، في الاطلاع على ما يجمعه عملاؤها من معلومات.

التحق دافيد بن غوريون، في صيف 1933، باللجنة التنفيذية، ومنح نشاطها الإستخباري دفعة قوية. أخذ المكتب العربي في تجنيد مخبرين جدداً، كما تحديد مواقع جمع المعلومات بهدف الوصول إلى تصور أكثر وضوحاً لنشاطات المجتمع العربي. لم يقتصر عمل شبكة الاستخبارات على داخل حدود فلسطين، بل امتد نشاط القسم السياسي، على نحو مكثف، إلى سورية ولبنان والعراق والأردن، حيث اشتدت اتصالاتهم بالأمير عبد الله. كان عملها يغطي الاستخبارات السياسية في جزء والاستخبارات الاستباقية التحذيرية في جزء آخر. وفي منتصف الثلاثينات تركزت جهود الاستخبارات في البحث عن الشيخ عز الدين القسام وعصبته والمجموعات السرية الأخرى.

عشية اندلاع ثورة 1936، تدفقت المعلومات من مختلف المناطق إلى كل من المكتب العربي للوكالة اليهودية وإلى قسم استخبارات الهغاناه، بصدد التوتر الشعبي المستمر والمجموعات المسلحة، كما التعابير المتطرفة المتصاعدة في المنتديات الداخلية (بخاصة بين الشباب). مع ذلك ورغم كل الجهود، فوجئ **اليوشف** باندلاع ثورة 1936، ولا يعود الفشل إلى عدم نضوج نظام جمع المعلومات، فثمة عاملان إضافيان: افتقاد المعلومات حول التوقيت المحدد لانفجار العنف (ليس ثمة معلومات)، إضافةً إلى العجز في تحليل المعلومات المتوفرة بشكل صحيح.

مع ذلك، أثبت المخبرون العرب للصهاينة جدوى توفر نظام متطور من العملاء لجمع المعلومات: وازداد اعتماد اليهود على نشاط المتعاونين الاستخباري مع استمرار التمرد وتصاعده، ليتحولوا من ناحية أخرى إلى مشكلة عويصة بالنسبة للفلسطينيين العرب، كما سنأتي على تناوله في الجزء الثاني.

التعاون الاقتصادي

كان الصهاينة يطمحون أيضاً إلى التعامل الاقتصادي مع العرب، بما يحقق مصلحتهم في مكونين اثنين: الأول المكون العملي والثاني مكون العلاقات العامة. يشكل عرب فلسطين، بالنسبة للجانب العملي، السوق الطبيعية للبضائع الاستهلاكية المنتجة في القطاع اليهودي، والعرب ليست تنقصهم القوة الشرائية، بما يعود بالخير الوفير على التجارة اليهودية، وبذلك، يدعم العرب اقتصاد **اليوشف**. أما المكون الآخر، فيمكّن الصهيونية من تفادي انطباع العالم، بأن الحركة تعمل على تأسيس اقتصاد مستقل على حساب مصلحة سكان البلاد الأصليين. إن إعلان بلفور يشترط عدم إجحاف الهجرة اليهودية بحقوق غير اليهود في فلسطين. و يبقى الإعلان أولاً وأخيراً أساس الحجة الصهيونية في تعاملها مع المحافل السياسية الدولية. وعلينا فى السياق ذاته قراءة تصريح مائير (ديزنغوف) عام 1920: «من المهم أن تجعلوهم (العرب) أطرافاً في أعمالنا التجارية، و (إلا) سوف يأتينا أناس، من عبر البحار، يفحصون الوضع ليكتشفوا أننا قد دخلنا فعلياً في شرنقتنا، وأن ليس لدينا احترام بجموع العرب التي تعيش في البلاد».

حاولت الحركة القومية الفلسطينية من جانبها، بين حين وآخر، فرض مقاطعة المنتجات اليهودية للأسباب نفسها، بقصد إلحاق الضرر بالاقتصاد اليهودي، ومنع الصهاينة من تصوير العلاقات بين اليهود والعرب بالفائدة المتبادلة. كان ذلك، على سبيل المثال، أساس رفض المعارضة العربية لوصل القرى العربية والمدن بشبكة الكهرباء التي أقامها رجل الأعمال، بنحاس روتنبرغ، حيث أدركت أن موافقتها على وصلة كهذه، لن تعني الموافقة على منح امتياز إنتاج الكهرباء الوحيد (واستخدام الماء)، إلى يهودي صهيوني فحسب، بل اعتماد العرب أيضاً ودوماً على الصهاينة. لقد استخدم روتنبرغ

أسلوباً مشابهاً لكاليفاريسكي، وإن كان أكثر نجاحاً: فحين أراد وصل يافا بالشبكة، ذهب إلى أكثر العرب نفوذاً في المدينة، ومنحهم رشى بألف جنيه فلسطيني، فتكلل مسعاه من فوره بالنجاح.

أعلنت اللجنة التنفيذية العربية المقاطعة الاقتصادية، عقب أحداث الشغب عام 1929، وقد طرحت الفكرة لمرات عدة من قبل، وأخذت تدعو الشعب العربي الى عدم الشراء من المخازن اليهودية والاقتصار على البضائع العربية. وأعد المكتب الموحد التابع للوكالة اليهودية عدته لمواجهة المقاطعة؛ انتشرت عناصره تلاحق أعضاء فرق التنفيذ العرب وتسلمهم إلى الشرطة، في حال انتهكوا القانون، ولم يفت المكتب الموحد أيضاً إرسال المتعاونين لكسر المقاطعة.

أبلغ التاجر ياكوف مزراحي المكتب الموحد في كانون أول/ يناير 1930، عن عقد مجموعة من رجال الأعمال والشخصيات الرفيعة اجتماعاً في نابلس، لمناقشة مسألة المقاطعة. ويبدو واضحاً أن مزراحي قد سمع بالاجتماع من أحد أصدقائه، حيث دافع التاجر المعروف أحمد الشكعة، (الذي عمل أيضاً في تجارة الأراضي)، بحماسة بالغة عن ضرورة مقاطعة البضائع اليهودية. رفض شيوخ القرى المحيطة الالتزام بالمقاطعة، بدعوى أن تجار المدينة يهدفون الى إجبار الفلاحين على الاستدانة منهم بفوائد فلكية، ليحافظوا بذلك على هيمنة المدينة على القرى. لم يتوان المكتب الموحد في تشجيع ذلك النمط من التفكير، لما يتضمنه من تعميق الصدع بين المدن والقرى.

تابع المكتب الموحد مسألة المقاطعة في الخليل، واستناداً إلى تقرير **إيه. إتش. كوهن**، في ربيع 1931، لم ينجح وفد اللجنة التنفيذية العربية في إقناع تجار الخليل بالانضمام إلى المقاطعة، كان السبب اقتصادياً محضاً - فهم يتلقون 80 % على مشترياتهم من التجار اليهود، ولن يجدوا عربياً واحداً يمكنه إعطاءهم نسبة كهذه. وقد ترأس مجموعة الخليل تجار وشخصيات بارزة، ولم

يفتهم أيضاً إبداء رغبتهم بلقاء حاييم وايزمان أثناء زيارته، حيث أكدوا لكوهن ترحيبهم الحار بعودة اليهود، الذين فروا من الخليل إثر المذبحة، للعيش في مدينة الآباء.

كان المتهكون للمقاطعة على اتصال، في بعض الأحيان، بالأحزاب المدعومة من الحركة الصهيونية. واستهدف المكتب الموحد إجبار التجار اليهود على تطوير علاقاتهم التجارية بغير الملتزمين بالمقاطعة، والعمل على تقويتهم اقتصادياً. وقام المكتب الموحد أيضاً بشن حملة إعلامية ضارية حول الضرر البليغ الذي لحق بالأهالي جراء المقاطعة، كما إلقاء الضوء في المقابل، على الفوائد التي حصدها التجار بعلاقتهم بالحركة الصهيونية، ولم يقصر الدعائي محمد الطويل في الإدلاء بدلوه في هذه الحملة.

في الواقع، لم تستمر المقاطعة طويلاً لحاجة التجار العرب إلى البضائع اليهودية، فأخذوا تدرّجاً وعلى نحو متزايد، في انتهاك الحظر حتى تبددت المقاطعة، لدى اكتشاف كثير من التجار العرب ابتياع منافسيهم، صراحة أو تحت الطاولة، البضائع اليهودية، سواء أكان ذلك بتشجيع الصهاينة أم لأسباب اقتصادية أخرى. وهنا يتبدى واضحاً جلياً، أن الشعور القومي لا يضاهي المصلحة الشخصية في حال غابت الوحدة.

فضلاً عن التعاون بين رجال الأعمال والتجار، أيدت الهيئات الاشتراكية الصهيونية التعاون على أساس المفهوم الطبقي، وتضمن ذلك تأسيس تنظيمات العمال العرب، مثل عصبة الشغيلة العرب ـ الفرع العربي للهستدروت. ومن المعروف، وفقاً للثقافة التقليدية، أن الهدف من تنظيم العمال العرب رفع أجورهم، ومنع منافستهم للعمال اليهود ذوي الأجور المرتفعة، فالهدف الحقيقي كان تحسين نصيب اليهود وليس العمال العرب. وبهذا المعنى، كانت تنظيمات العمال العرب، في الحقيقة، جزءاً من المشروع الصهيوني. مع ذلك، لم تكن معارضة المؤسسات القومية لالتحاق العرب باتحادات العمال اليهودية،

بالضرورة، نتاجاً لذلك التحليل الاقتصادي، بل عارضت بالدرجة الأولى إقامة أي صلة كانت بالمؤسسات الصهيونية كافة. ولعل في إضراب النجارين وعمال مصانع الملابس عام 1925، مثالاً واضحاً، فقد نظمه أفرهام خالفون ومساعده الموالي للصهيونية فيليب هاسون. حسناً، دعمت صحيفة «الكرمل» الإضراب في المبدأ، لكنها حذرت العمال العرب أيضاً من الوقوع في الفخ المعد لهم بقولها، «إنهم يريدون الثروة لأنفسهم على حساب عرق العمال».

ليس من قبيل المصادفة، أن الميناء في شمال حيفا، كان محور تنظيم العمال، ففي المدينة مصانع كبيرة توظف اليهود والعرب، وفيها مجلس عمال قوي. ورغم أن حيفا كانت عشية اندلاع الثورة العربية عام 1936، مركزاً لنشاط ديني وطني تأثراً بالشيخ عز الدين القسام، مع ذلك، استمر بعض نشطاء العمال العرب، ممن لديهم روابط بمجلس عمال الهستدروت، في الحفاظ على علاقاتهم الطيبة مع النشطاء الصهاينة. فقد اتسعت في ذلك الوقت الاتصالات و اشتملت على أنشطة استخبارية فعلية، ما أكد إلى حد بعيد مخاوف القوميين العرب من التعاون مع اليهود، أياً كان نوعه.

* * *

يشهد التحول من التركيز على تجنيد المتعاونين السياسيين للعمل الاستخباري الأمني، على تغيير تصور قيادة **اليوشف** للواقع، فلم يعد ثمة اعتقاد ساذج لديهم بأن العرب سوف يقبلون الهجرة اليهودية واعتبارها نعمة من السماء. وباتت تسلم بحتمية الصراع العسكري، وبأن العرب ليسوا خليطاً من توجهات تفتقر إلى برنامج سياسي. لقد أدرك الصهاينة، وإن بشكل غير كامل، أن العرب الفلسطينيين وصلوا إلى الوعي القومي.. و بدأ الصهاينة، منذ لحظة نفاذ البصيرة هذه، في النظر إلى السكان العرب كأعداء بالدرجة الأولى، بحيث أصبحوا بصفتهم هذه هدفاً استخبارياً. وبدا من كانت معارضتهم أقل خبثاً، أو من فاقت مصالحهم الشخصية ارتباطهم القومي، مشاريع مخبرين.

يرجع سبب التحول الفكري لقادة **اليوشف**، بالدرجة الأولى، إلى مستجدات الوعي السياسي لدى الشعب الفلسطيني، الذي عبّر عنه القوميون في نضالهم المكثف والمتصاعد ضد المتعاونين. لم تكن رسالتهم هذه موجهة إلى اليهود أو إلى المتعاونين وحدهم، بل إلى الشعب العربي برمته. فقد سعى القادة القوميون إلى استخدام المعركة لغرز المعايير القومية- أي المسموح به وغير المسموح، بمعنى السلوك المقبول، وما يمكن أن يعتبر كالخيانة. استهدفت المعركة، في الوقت نفسه، إشعار جموع الناس بوضوح وبدون لَبْس، بمن يقرر المسموح به والمرغوب عنه، كما من يقرر الفعل الملائم والآخر الجدير بالازدراء. بعبارة أخرى موجزة، كان الغرض من معركتهم المستمرة هذه، إظهار أو إبراز المسؤول الأول، صاحب الأمر والنهي الوحيد في الساحة.

الفصل الثاني

من الخائن

لم يؤدّ انهيار الإمبراطورية العثمانية واحتلال بريطانيا لفلسطين إلى أيّ تغيير يذكر في السياسة الصهيونية، لكنه دفع فلسطين وبقية الشرق الأوسط إلى عصر القومية، بكل مايتطلبهُ ذلك من تغيرات في إدراك السكان الفلسطينيين لأنفسهم، الذى كان يستند سابقا الى الدين، أي جوهر الهويات والفروق الاجتماعية الهامة: مسلمون ومسيحيون ويهود، لكن ما لبث أن قفز إلى المقدمة، عقب الحرب العالمية الأولى، الانقسام الوطني - يهودي/ عربي - لتتغير معه المعايير السلوكية، وما كان يعتبره معظم العرب، حتى أواخر العهد العثماني، مشروعاً مثل بيع الأراضي أو الدخول في علاقات اقتصادية مع اليهود، بات يبعث على الأسى. من الطبيعي، أن يحدث ذلك الإدراك الجديد للذات ببطء شديد، نتيجة المعارضة والعوائق، لكن إنجازه يتطلب بالضرورة مؤسسات وطنية وقوى اجتماعية، تأخذ على عاتقها دفعه إلى أمام.

بدايةً، أنشأ أعضاء من النخبة الدينية في القدس النوادي السياسية الوطنية، بقيادة كل من عائلتي الحسيني والنشاشيبي، مثل النادي العربي والمنتدى العربي، على التتابع. اشتركت أيضاً كل من العائلتين في الجمعيات الإسلامية/ المسيحية، التي أقامت لها فروعاً محلية في مختلف أنحاء البلاد. وبذلك،

أصبحت أول هيئة تمثيلية وطنية. كان بعض أعضاء الحركة القومية الصاعدة مشاركاً وفاعلاً في الحركة الوطنية السرية إبان الحكم العثماني، وعلى دراية بالأفكار القومية المستحدثة، والتحق آخرون من الذينَ شكلوا جزءاً من الإدارة العثمانية بأجهزة الحركة القومية، نتيجة النظام العالمى الجديد.

في بداية الأمر ومن وحي الغريزة، اعتبرت بعض العناصر القومية البارزة، في الحركة الوطنية الفلسطينية، البلاد جزءاً من المملكة العربية المتحدة المستقبلية برئاسة الأمير فيصل، القائد الهاشمي للثورة العربية الكبرى، الذي أقام عاصمته في دمشق. لكن نظام فيصل انهار بعد إقامته مباشرة في صيف 1920، وكان على فلسطين مواجهة مشكلة انفردت بها وحدها عن بقية العالم العربي؛ الهجرة اليهودية وحركة الاستيطان. وتوقف عرب فلسطين، نتيجة لذلك، عن رؤية بلادهم جزءاً جنوبياً من سورية الكبرى، وبدأوا في تغذية هوية فلسطينية متميزة بحد ذاتها، سياسياً وقومياً وإقليمياً.

كان على مؤيدي هذه القومية الجنينية الجديدة، تطوير مؤسسات وطنية وغرز الوعي الفلسطيني القومي العربي في الناس، كما صياغة معايير سياسية حديثة. وكان على القوميين الفلسطينيين العرب التعبير عن الروح القومي وقواعد السلوك الجديدة، في مواجهة المشروع الصهيوني بإنشاء وطن قومي يهودي، لكن التغيير جاء سلبياً في معظم توجهاته: منع بيع أراض لليهود كما التعاون السياسي معهم، فضلاً عن ذلك عدم نقل المعلومات المفيدة إليهم، وكرست الصحف الوطنية مساحات واسعة من صفحاتها، لكشف كل من ينتهك هذه المحظورات، بهدف مقاطعته اجتماعياً أو تعريضه للعنف الجسدي.

لقد أيقظت، الهجرة اليهودية وحركة الاستيطان، في الحقيقة، معارضة مبكرة لدى بعض الدوائر الفلسطينية، منذ ثمانينات القرن التاسع عشر، لكنها لم تشمل جميع قطاعات الأهالي، فكثير من العرب وضعوا مصالحهم العائلية والاقتصادية أمام المشاعر القومية. والآن، في عشرينات القرن العشرين، بدأ ما

كان سابقاً شعوراً ضبابياً معادياً للصهيونية، يتخذ هيكلاً فكرياً جديداً: القومية. وفي بضع سنوات فقط، تكشف الوعي الفلسطيني العربي عن تحول ظاهري صارخ، فخرجت مصطلحات وخطب لم تكن موجودة قبلاً، أو كانت تحمل معان مختلفة تماماً عنها في الماضي ـ مثل «الخيانة» و»التعاون»، تمت إعادة صياغتها وغدت محل تداول عام، وأخذت تُستعمل أيضاً في إلغاء شرعية الخصم، ليس في بُعده النضالي القومي فحسب، بل أيضاً في الصراعات الداخلية على استحواذ سلطة القيادة. وكان لذلك المسخ، نتائج قاسية في العقد التالي على المجتمع الفلسطيني وعلى قدرته في مواجهة الحركة الصهيونية.

الخيانة: قومية جديدة، معايير جديدة

الخداع العظيم: بيع الأراضي

كان هدف القيادة القومية الأول، رفع الوعي الشعبي تجاه فكرة الوطن عامة والخطر الذي تشكله الصهيونية خاصة. فقد سبقَ أن تطوعت الصحف العربية، قبل الحرب العالمية الاولى لأداء هذه المهمة. تأسست عام 1908 صحيفة «الكرمل» في حيفا برئاسة تحرير نجيب ناصر، ولحقتها شقيقتها صحيفة «فلسطين» عام 1911 في يافا وكذلك صحيفة «المنادى» بالقدس، بالإضافة إلى المواد النظرية حول الحركة الصهيونية والخطوات الواجب اتخاذها لمواجهتها، ونُشرت مقالات تشجب التعاون مع الصهاينة، كما أدانت بيع الأراضي باعتباره أساس التعاون، منذ أدرك كلا الشعبين أن الأرض شرط أساسٌ لتحقيق الفكرة القومية. نشر مصطفى أفندي تامر، معلم الرياضيات بالقدس، في تموز/ يوليه 1911، مقالاً يمكن اعتباره مثلاً جيداً، فبعد ان وصف الصهيونية بالخطر الأعظم الذي يتهدد سكان فلسطين، انطلق يشن هجوماً لاذعاً ومباشراً على بائعي الاراضي جاء فيه:

«أنتم تبيعون أملاك آبائكم وأجدادكم بثمن بخس، إلى أناس

لن يرحمونكم، إلى هؤلاء الذين سوف يعملون على طردكم وطمس ذكركم من موطنكم، وسوف يشتتونكم بين الأمم، إن هذه جريمة سوف يسجلها التاريخ باسمكم، لطخة سوداء وعاراً سوف يتحمله أبناؤكم، لن يمحى حتى بعد انقضاء سنين وعهود».

بعد مضي بضعة أسابيع، نشرت صحيفة «فلسطين» مقالاً آخر يؤكد أن «كل الأرض تعود إلى الله، لكن الأرض التي نعيش عليها تخص الوطن بأمره تعالى». ووصف مقال ثان في العدد نفسه، دار قروي من الأناضول تمت إزالتها فور أن ابتاعها الألمان، ودمغت الصحيفة بيع الأراضي بالخيانة، وكانت الرسالة واضحة تماماً للقراء المحليين.

هكذا، كانت روح الصحف المحلية في السنوات الأخيرة للحكم العثماني، حيث حرصت الصحف القومية العربية على عرض أربع أفكار أساسية: إن القومية العربية ضرورية وملائمة، إنها واجب ديني (لكل من المسلمين والمسيحيين)، إن الصهيونية تهديد رئيس للأمة العربية، وأخيراً إن تشجيع القومية المنافسة خيانة للأمة العربية.

كانت معارضة بيع الأراضي، بالفعل، إحدى النقاط المحورية التي اندمجت بها فكرة القومية العربية في فلسطين، حيث شكلت موضعاً لتقاطع الفكر القومي الذي تبنته النخب الحضرية، مع مخاوف القرويين من اعتزام الصهاينة شراء المزيد من الأراضي ومن ثم طردهم. وقد عكست مخاوفهم هذه وبررتها طرد المزارعين المستأجرين من الأراضي التي ابتاعها الصهاينة. وأصبح الارتباط بالأرض مكوناً أساساً للهوية القومية، أما بيعها فغدا بمثابة خيانة نموذجية. وناشد كاتب دعا نفسه بـ «الرقيب» القراء، في مقال نشرته صحيفة «فلسطين»، في أيلول/ سبتمبر 1921، جاء فيه:

«حافظوا على أرضكم المباركة، ادعموا بناءكم كي لا يسقط وأشجاركم كي لا تموت، خشية أن تُمنح أرضكم وأرض أخوتكم

إلى الغرباء. إن الأرض، التربة، هي الوطن ومن ليس له أرض ليس له وطن. لا تبيعوا الأرض التي ورثتموها، أنها عزكم وسبب مجدكم. لا تلقوا بالأمانة المودعة بين أيديكم عرض الحائط، إعملوا على إصلاحها أثناء حياتكم واتركوها بعد مماتكم إرثاً لأصحابها، فهي إرثهم لا تنكروه عليهم، لان في ذلك خيانة ليس لها مغفرة».

هكذا، أكد «الرقيب» على أهمية الأرض للإنسان وللأسرة، لكن الأكثر أهمية تأكيده أن الأرض لهي المكانة الأسمى للشعب، بدونها لن يكون لديه وطن، ولهذا فإن بيعها جريمة شائنة، بكل ما تحمله الكلمة من معنى. ويعدّ المقال مثالاً مبكراً على نهج الكتابة القومية الفلسطينية في تصويرها الخائن، فهو على النقيض تماماً لمن يتبعون الصراط المستقيم للقومية الفلسطينية، لأن الخائن فاسد وجشع، بينما القومي عكسه تماماً، رجل شريف صادق (وما يزال المصطلح ساري المفعول إلى اليوم نقيضاً للمتعاون)، كما أنه عفيف (متواضع منضبط وشهم)، مقدام ومنصف. وكانت تلك أكثر المراحل أهمية في عملية الوصم بالخيانة، فبعد أن عرض الكاتب فعل البيع على نحو سلبي، اتهم الفاعلين بأنهم يشكلون نقيضاً لكل ما هو نبيل وجدير بالاحترام.

كلما تكشفت للشعب مساحة الأراضي المباعة، أثناء النصف الأول من عشرينات القرن الماضي، اشتدت إدانة المتعاونين صرامة، ليصبحوا «الأعداء الحقيقين للوطن» و«شياطين الأنس»، وبات فريق المعارضين أشد قوة عبر عشرات السنيين من الكفاح، ولم تتردد عناصره بمهاجمة البائعين بالاسم، أياً كانت منزلتهم الاجتماعية أو حجم نفوذهم. ورغم ذلك، استمر العرب في بيع الأراضي، أحياناً علانية، بما يوضح عدم احترام فريق من الأهالي أوامر المؤسسات القومية العربية.

أصدرت السلطة الدينية الإسلامية للمرة الأولى، عام 1925، فتوى شرعية

بتحريم بيع الأرض إلى اليهود، وأعلنت أنه فعل مدنس. أصدر الفتوى مفتي غزة الحاج محمد سعيد الحسيني، ونُشرت في صحيفة «اليرموك» الصادرة في حيفا، لمحررها رشيد الحاج إبراهيم، وأهم ما احتواه بيان الفتوى إعلان الحاج الحسيني، بأن اليهود لم يعودوا أهل ذمة، أي أقلية تحظى بالحماية وبحقوق يحترمها المسلمون، وتغيرت بذلك مكانتهم، كما يستطرد، لأنهم يسعون إلى السيطرة على البلاد، ولهذا فعلى المسيحيين الذين يساعدونهم مغادرة فلسطين، أما المسلمون فقد اعتبرهم هراطقة مرتدين، تُحرم عليهن زوجاتهم، ويُمنع دفنهم في مقابر المسلمين وكذلك الصلاة عليهم.

لم تلق الفتوى انتباهاً ملحوظاً، ربما لصدورها من طرف البلاد، أو بسبب الهدوء المؤقت في عقد صفقات الأراضي، نتيجة الركود الاقتصادي في أواخر العشرينات. لكن ما لبث البيع أن انتعش على نطاق واسع، في عام 1929، حين بدأت الحركة الصهيونية تتلقى الأموال مجدداً، واستؤنف الهجوم المباشر على البائعين مجدداً.

من المُحال تجاهل التباين الصارخ بين البيانات العامة وبين الأفعال الفردية، ويدوِّن أكرم زعيتر الصحافي المثقف والناشط القومي البارز، في يومياته ما يلي:

> **أفٍّ. . أفٍّ لهؤلاء السماسرة وللشعب، الذي لم يقاتلهم، ماذا يمكننا أن نفعل؟ إن موضوع السماسرة وبيعهم أرض العرب بات يشكل خطراً أكثر فأكثر... إن ابن رئيس بلدية طول كرم، سلامة عبد الرحمن، متورط بعمق في المضاربة على الأراضي، وأحداً لا يرجمه بحجر، يبيع أحد أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى أرضاً لليهود، ومع ذلك يستمر اعتباره شخصية محترمة. تزدحم طول كرم بسماسرة الأراضي، ويعقد كبار تجار حيفا الصفقات مع اليهود، وهذا ينطبق أيضاً على غزة وبير السبع. .. كم مرّر كثيرون**

من كبار المسؤولين الحكوميين من صفقات أراض، وهم يتشدقون باسم القومية العربية، لم يقاطَع حتى الآن سمسار واحد، مع أنهم يستحقون عقوبة الإعدام... إن الله لن يبارك لهؤلاء السماسرة، ولا للشعب الذي لم يقاتلهم.

امتنعت الصحف في حالات كثيرة عن نشر أسماء البائعين لأسباب واهية، تعود لواقعهم العائلي أو ارتباطاتهم السياسية، وتكتفي بمجرد الإشارة والتحذير. نعم، لقد أصبح للقومية العربية موطئ قدم، لكنها كما يبدو لم تشكل بعد السمة الحاسمة في المجتمع العربي الفلسطيني. مع ذلك، أصبح مصطلح السمسار يوازي إهانة، وما لبث أن بدأ القوميون، بدعم من الصحف، يرون في استخدام العنف ضدهم أمراً جائزاً شرعاً.

أصبح بيع الأراضي، في ثلاثينات القرن الماضي، قضية مركزية في الخطاب السياسي الفلسطيني. ويكتب عزت دَرْوَزَة، المثقف وزعيم حزب الاستقلال، قصة قصيرة عن سمسار حاول إقناع أحد الملاك ببيع حيازته، ومضى يعرض أسلوب عمل المؤسسات الصهيونية وانحطاط السماسرة الأخلاقي. ونظم النابلسي، الشاعر إبراهيم طوقان، شعراً يهجو فيه السماسرة. واللافت والأكثر أهمية، ممارسة الحاج أمين الحسيني سلطاته الدينية القومية، للمرة الأولى، إصدار فتوى بتحريم بيع الأراضي لليهود. وكانت الفتوى هذه تمثل بداية انبعاث حملة دينية قومية عمت البلاد بكاملها. قام رجال الدين وممثلو المجلس الإسلامي الأعلى بنشر الفتوى، وقراءتها في مساجد المدن والقرى الفلسطينية- في القدس ومحيطها، في قرى منطقة الخليل، في بيسان، في النقب، في مرتفعات يهودا والسامرة، وفي الجليل - وانعقدت اللقاءات العامة لقراءة الفتوى، وأقسم الحضور على عدم البيع أو الخضوع لأي إغراءات يهودية.

أخذت الصحف والمؤسسات الدينية تعمل يداً بيد، وناشدت صحيفة «الجمعية العربية» زعماء البدو، لدى علمها بيعهم عشرات آلاف الدونمات

في النقب إلى اليهود بـ «القضاء على ظاهرة المتاجرة بالأراضي، وبنبذ السماسرة وإهانتهم واستخدام كافة الوسائل لمواجهتهم». قام المفتي لاحقاً وطاقمه بسلسلة زيارات إلى شيوخ قبائل النقب، وقرأ الفتوى أمامهم، وجعلهم يقسمون على القرآن بألا يبيعوا أية قطعة من أراضيهم، وألا يساعدوا البائعين. وصدر الأمر إلى الشيوخ بالتوقيع على عريضة تنص على «تجنب أبناء القبيلة واحتقارهم أي شخص تثبت خيانته للوطن، لقيامه ببيع أراض أو المضاربة عليها، أو التفوه بقول موال للصهيونية، وعليهم ألا يصافحوه أو يتناولوا معه الطعام». ويذكر محرر «الجمعية العربية»، الذي كان حاضراً، أن بعض الشيوخ كان ينتحب باكياً أثناء توقيعه العريضة، وافترض المحرر أنها كانت دموع الندم لتورطهم في صفقات سابقة.

عقد علماء المسلمين اجتماعهم الأول، في كانون أول/ ديسمبر 1935، وتركز النقاش على مسألة بيع الأراضي وأصدر العلماء في ختام النقاش، فتوى إضافية حظيت بالإجماع. وتلقي تلك الفتوى إضاءة على المقاربة الدينية لدى بحثها المشكلة، جاءت على النحو التالي مع حذف طفيف:

بعد دراسة ونقاش للمسألة برمتها ودعماً لما قيل بشأن هذه الفتوى الموقرة، توصلنا إلى اتفاق بأن البائع والمضارب والوكيل (ببيع) أراض من فلسطين إلى اليهود، أو من يشجع على ذلك:

أولاً: أفعال تتسبب في طرد المسلمين من أراضيهم.

ثانياً: تمنع ذكر اسم الله في المساجد وتعمل على تدميرها.

ثالثاً: قبول اليهود كحكام، بتشجيعه نصرهم على المسلمين.

رابعاً: إغضاب الله ورسوله والمؤمنين.

خامساً: خيانة الله ورسوله والمؤمنين.

وبدراسة الأدلة، التي لا تقبل الجدل، للأحكام بصدد حالات

كهذه وردت في كتاب الله في قوله تعالى«يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون».

واستناداً إلى ما ذكر أعلاه، بما تضمنهُ من أسباب ونتائج، تنص الأقوال والفتوى على أن من يبيع الأرض إلى اليهود في فلسطين، سواء مباشرة أو عبر وسيط، كما المضارب أو الوكيل ببيع هذه القطعة، وقبل هؤلاء وأولئك، الذين يعلمون بأي طريقة كانت، لا يُصلّي عليهم أحد (لدى وفاتهم) ولا يُدفنون في مقابر المسلمين، علينا الابتعاد عنهم ولعنهم وازدراءهم، وعدم مصادقتهم أو الاقتراب منهم، حتى وإن كانوا آباءنا أو أولادنا أو أشقاءنا أو أزواجنا.[1]

كانت هذه الفتوى أكثر أهمية من سابقتها لانتشارها الواسع، ولصدورها بإجماع السلطات الدينية، كما أنها لم تكن معبرة عن رأي فردي. كان مفتي القدس الحاج أمين أول الموقعين، ثم محمد أمين العوري عضو المحكمة الشرعية للاستئناف في القدس، وتوالت تواقيع مُفتي جنين وبير السبع، ومفتي الشافعية بالقدس، ومُفتي كل من نابلس وصفد وطبرية، وقضاة المحاكم الشرعية في المدن الأخرى.

انطوت الفتوى على نقاش وطني وديني، فبمقتضى الإسلام ليس ثمة انفصال بين الدين والدولة، و تطبق الفتوى الفكرة التقليدية عن الخيانة على خونة القضية القومية. وتؤكد أيضاً على أهمية القدس في الإسلام، وعلى أن قداستها تحيط بكل فلسطين. مع ذلك، لم تكن الفتوى أقل أهمية بالنسبة لعائلات الخونة، سواء قطع العلاقات معهم أو تطبيق العقوبات الاجتماعية الواقعة على بائعي الأرض، ونبذهم والابتعاد عنهم.

---

(1) الآية 27 من سورة الأنفال بأن ليس أشد ظلماً من منع الناس من الصلاة في المساجد. وتجدر الإشارة أن المفسرين الأوائل فهموا الآية على أنها إدانة إلى الفرس والروم الذين منعوا أبناء بني إسرائيل من الصلاة في القدس. أنظر على سبيل المثال، تفسير مقاتل بن سليمان (ص 768)، وذلك مثال مثير لكيفية تغيير التفسير وفقاً للتطورات السياسية.

لم يمض سوى وقت قصير، حتى أيد الكهنة المسيحيون رفاقهم المسلمين، وأصدر مؤتمر لرجال الدين العرب بياناً بمنع بيع الأراضي إلى اليهود. واللافت، تشابه عبارات البيان مع فتوى علماء المسلمين، فالقداسة لم تقتصر أيضاً على الأماكن المسيحية المقدسة، بل تنطبق أيضاً على سائر أنحاء البلاد: «يعتبر كل من يبيع أو يضارب على بيع أي قطعة من أرض الوطن، كمن يبيع مكان ميلاد يسوع أو مقبرته. وسوف يعتبر هرطقياً وضد مبادئ المسيحية، وعلى جميع المؤمنين لعنه وحرمانه».

نجحت الحملة وأجبرت الفلسطينيين، في بعض الحالات، على إلغاء البيع. أما عبد الفتاح درويش، من زعماء بني حسن، فقام بشراء مئات الدونمات من قرية **سوبا** بنية بيعها إلى اليهود، (زعم البائعون اصحاب الارض أنهم لم يدركوا نياته). وبمجرد أن علم المجلس الأعلى بالصفقة، سارع بإرسال الشيخ رشيد العلمي ليوضح للقرويين خطورة فعلتهم وليطلعهم على نيات درويش ودعاه، في خطابه إليهم، بخائن الأمة والوطن، وأعلن أن الله سوف ينتقم من درويش بتشديد معاناته، ودعا أهالي **سوبا** لإلغاء الصفقة، فسارعوا إلى طاعته.

بمرور الوقت، استطاعت الصحف والمفتي والمؤسسة الدينية، (التي التحقت بالكفاح في بداية الثلاثينات) والشعراء الوطنيون والمثقفون، في تأسيس معيار بأن بيع الأراضي إلى اليهود إثم ديني ووطني لا يغتفر، وأصبح بيع الأرض بذلك، نقطة تقاطع لـ «روح الأمة»، والسبب الحقيقي للخوف الشديد لأولئك الذين قد يجدون أنفسهم مطرودين من أملاكهم نتيجة لتلك الصفقات، أو بسبب الحكم الديني، وكذلك لخشيتهم من الأفكار القومية المجردة. وساهمت هذه العوامل جميعها في خلق رفض كامل لبيع الأرض إلى اليهود، ووصماً لمن يبيع لا يمكن محوه.

لم تُجْدِ جميع المخاوف والمحاذير نفعاً واستمر البيع، فقد باع أحدهم أرضاً في **لفتة**، غرب القدس، في تشرين ثاني/ نوفمبر 1934، فهاجمه القوميون

العرب. وكان إقدام ذلك الرجل على المخالفة، برهاناً من ناحية أخرى، على عدم قبول البعض لسلطة المؤسسات القومية، وإصرار القوميين من ناحية أخرى على زيادة حدة ردهم على أولئك المنحرفين.

تدفق المعلومات

شكل تزويد أجهزة استخبارات الحركة الصهيونية، ميداناً آخراً للتعاون، لكنه لم يحظ في ذلك الوقت بانتباه كاف من الصحف، مقارنة ببيع الأراضي. ويرجع السبب، في أساسه ومعظمه، إلى محدودية الظاهرة نسبياً أثناء سنوات الانتداب البريطاني الأولى، فضلاً عن أن جمع المعلومات عمل يتسم بالسرية والحذر الشديدين.

كلما ارتفعت وتيرة التوتر بين اليهود والعرب، ازداد وعي القوميين العرب بوجود مخبرين وسط الأهالي. وليس من قبيل الصدفة، تلقي قسم التحقيقات الجنائي البريطاني، في بداية عام 1932، معلومات عن خطب يلقيها الشيخان عز الدين القسام وبدر الكاتب، الذي أعلن يوماً، أن الموت لهو العقاب المناسب للمخبرين والجواسيس. وأدانت صحيفة «الجمعية الإسلامية» مخبراً في شرطة الانتداب لكتابته تقريراً عن خطبة أُلقيت يوم جمعة في المدينة، وتركيزِهِ على الواعظ الذي كان، للمفارقة، محرراً أيضاً في الصحيفة نفسها. وأبلغ تقرير آخر من طول كرم عن تأسيس مجموعة سرية تعهدت بمحاربة المخبرين. وتواردت التقارير حين اشتد عود الكفاح القومي العربي، وأضحى النضال أكثر تطرفاً، كما كثف البريطانيون والصهاينة، في المقابل،، جهودهم الاستخبارية. وهكذا، أخذت المجموعات القتالية العربية تعي وتدرك على نحو متزايد، بهذه الأنشطة، وبدأت من ثم تنشر أخبار إعدام المخبرين.

مع ذلك، لم يُبالِ الأهالي عامة بهذه المشكلة حتى بداية التمرد العربي 1936، حيث بدأت تُبحث غالباً في منتديات مغلقة، وربما عبرت عنها الصحف

العربية بين فَيْنةٍ وأخرى، ولم تجد صحيفة «اللواء» ما تقوله لدى اعتقال الشيخ عارف الأحمد، من قرية رومانا، للاشتباه بعضويته في جماعة القسام، سوى التعبير عن أسفها فحسب، لقيام شرطي بالإيقاع به. فقط، عقب اندلاع تمرد 1936، بدأ كفاح نشط وشامل ضد متعهدي تقديم المعلومات.

شخصنة السياسة

خلافاً لبيع الأراضي والتخابر جاء تعريف الخيانة ضبابياً مراوغاً وموضوعاً قابلاً للنقاش. كان من الصعب أحياناً معرفة متى يُلعن إنسان ما بوصفه خائناً، من قبل مجموعة سياسية معينة، كما تعذر أيضاً التمييز بين أصحاب المصالح الشخصية والسياسية والعائلية، وبين من وصموه بالخيانة.

منذ أن امتهن الحاج أمين الحسيني السياسة، استخدم سلطاته كافةً بكفاءة عالية لدمغ الناس بالخيانة، إبان صراعه للفوز بقيادة الحركة القومية. فقد واجه في البداية خصمين اثنين لدى سعيه للحصول على منصب مفتي القدس ورئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، حين أعلن الاثنان صراحةً بعدم صلاحيته لشغل الموقعين (لعدم إكماله دراسته الأزهرية)، فكان أن سارع الحاج أمين باتهام حسام الدين جار الله بأنه مبتاعٌ من اليهود. أما قاضي القدس، سعود العوري، الذي أكد من ناحيته أن الحاج أمين ليس مؤهلاً لرئاسة المجلس الإسلامى الأعلى، وأضاف متهكماً؛ أنه لمن الأفضل استمرار البريطانيين في تدبير شؤون المسلمين، فكان أن اتهمه الحسيني وأتباعه بخيانة الإسلام، ودفعوه إلى الاستقالة من منصبه.

لم تتوان الصحف الفلسطينية القومية المعاصرة عن انتقاد المتعاونين مع الصهاينة في الاتحادات الإسلامية الوطنية. أطلقت عليها **صحيفة فلسطين** «الاتحادات الهدامة»، واصفة إياها، بنتاج الطموح الشخصي لمؤسسيها بهدف «معارضة الوطنيين ونشر الانقسام والعداء»، بدعم من «أيادٍ خفية» ـ أي

الصهاينة. وهاجمت الصحيفة أعضاءها المتعاونين الذين وقعوا عرائض موالية للصهيونية ووصفتهم بـ «الخونة الملعونين»، وصرحت بأنهم لا وزن لهم بين الشعب الفلسطيني.

واجهت المعارضة الاتحادات الإسلامية الوطنية في طول البلاد وعرضها. وأخذ نايف العبوشي، أمين عام الجمعيات الإسلامية/ الوطنية، يتتبع أنشطة الموالين للصهيونية واصفاً إياهم بـ «قلة من الحقراء الذين باعوا ضمائرهم». ونشر اليافاوي عارف العزوني مقالاً في صحيفة «فلسطين»، حذر فيه سكان مدينته من الانضمام إلى تلك الاتحادات، بقوله «نحن نريد تحذير إخواننا، مسلمي يافا، من هذه النوادي الخطرة، التي يترأسها أُناس لديهم نفوذ على الاهالي، يتوسلون على أبواب الاتحادات اليهودية للتنسيق معهم». وليس مستغرباً بعد هذا، أن يتوصل البريطانيون والاستخبارات الصهيونية إلى نتيجة مفادها، أن أعضاء هذه الاتحادات «مُحقرون، يحاربهم الشعب على كافة المستويات».

مع ذلك، كان على القوميين توضيح أسباب توقيع عشرات القرويين، مرة تلو أخرى، على عرائض موالية للصهاينة. فقد اكتفت صحيفة «فلسطين» بالتصريح عبر مقال طويل، بعد موافقة سلطات الانتداب، بأن القرويين مضللون من قبل «أناس يعملون أدوات للصهاينة من أجل مكاسب مادية، يتلقونها ثمناً لخيانتهم».

واجهت أحزاب المزارعين، في عشرينات القرن، المعاملة نفسها بمجرد تأسيسها، وقرر محررو الصحف العربية من فورهم، باستثناء صحيفة «لسان العرب» الممولة من قبل اللجنة التنفيذية الصهيونية، شن حملة ضارية ضدها. وواظبت على فضح تدخل المؤسسات الصهيونية في هذه الأحزاب، وكيفية تنظيم العرب لعضويتها، من قبل الذين باعوا أراضيهم إلى اليهود، ممن ينشطون في الاتحادات الوطنية الإسلامية. لذلك، بات من المتعذر تماماً على قادة الأحزاب الزراعية، بسبب الهجوم المتواصل، كسب الشرعية الشعبية و زيادة كوادرها. والمحصلة، بات تفسخها مسألة وقت.

آل الحسيني في مواجهة آل النشاشيبي

لم يقتصر الدمغ بالخيانة على تجار الأراضي و أعضاء الأحزاب المدعومة صهيونياً فحسب، فسرعان ما وجد الفريق المعارض نفسه، بقيادة عائلة النشاشيبي، محلاً لهجوم عائلة الحسيني المنافسة، رغم انحيازهم إلى جانب المعارضين والمنتقدين للاتحادات الإسلامية الوطنية. كانت تلك المنافسة، للمفارقة، بين فريقين دعا كلاهما نفسه بالوطنية ـ حيث شارك أعضاء الفريقين في الحركة الوطنية منذ بدايتها. مع ذلك، كان وصم عائلة النشاشيبي وحلفائهم بالخيانة، أسلوباً رئيساً وأساسياً في حملة آل الحسيني العائلية من اجل الفوز بقيادة الحركة القومية.

ترجع جذور المنافسة إلى مباراة العائلتين في المكانة والمنزلة، وأيضاً في شغل المناصب منذ نهايات العهد العثماني، وما لبث أن تحول الوضع بينهما إلى عداوة صريحة، لدى موافقة راغب النشاشيبي على تولي رئاسة بلدية القدس، عقب عزل البريطانيين عام 1920، لسلفه موسى كاظم الحسيني. وتجلت المنافسة في المستوى السياسي لدى معارضة عائلة الحسيني إنشاء مؤسسات حكم ذاتي في فلسطين، الأمر الذى فضلته عائلة النشاشيبي. ويمكن القول، إن موقف عائلة النشاشيبي تجاه الحركة الصهيونية كان يتراوح بين المعارضة الكلية والاعتدال. مع ذلك، لم تنزعج العائلة قط عندما اتهمتها اللجنة التنفيذية العربية باتخاذ موقف معتدل تجاه الصهيونية. في الواقع، كان لعائلة النشاشيبي، على مدار سنين، اتصالات مع قادة الحركة الصهيونية، لكنها كانت اتصالات عقيمة وبلا طائل.

منذ عشرينات القرن الماضي، بدأت عائلة الحسينى بوسْم أعضاء عائلة النشاشيبي بالخونة. وما لبثت العملية أن تصاعدت أثناء انتخابات المجالس البلدية الأولى عام 1927. وبدأت صحيفة «الجمعية العربية»، تحت إشراف محررها منيف الحسيني، نشاطها الدعائي، منذ بداية العام، في مهاجمة الفريق المنافس لعائلة الحسيني على نحو ممنهج، مع تغطية صحافية مكثفة لصالح

أنصارها في المجلس الإسلامي الأعلى وفي مقدّمهم الحاج أمين، وأصبحت الانتخابات منذ تحدد موعدها في إبريل/ نيسان، الموضوع الرئيس في الصحيفة منذ اليوم الأول لصدورها. أما موضوعها المفضل الثاني، فكان ما دعاه محررها بالمجلس البلدي القائم ورؤسائه بـ «غير الشرفاء» ـ وغالبيتهم من معسكر النشاشيبي، وهو المصطلح المستخدم لوصف الخونة، الذين يحاربون الحركة القومية، ويساعدون الحكومة البريطانية والصهيونية.

عادت الصحيفة، بعد شهرين، إلى اتهام المجالس البلدية، وبخاصة مجلس بلدية القدس برئاسة راغب النشاشيبي، بالعمل ضد الحركة القومية في فلسطين، و«ضد إرادة سكانها ومصالحهم». وقد نشرت مقالة على صدر صفحتها الأولى تحت عنوان «المعركة على الباب»، وخلصت إلى أن «الأمة لا يمكن خداعها، وكلمتها كلمة الله، وكلمة الله هي النافذة».

بكلمة موجزة؛ لجأت الصحيفة إلى الأساليب ذاتها، التي طالما استخدمتها ضد تجار الأراضي، وأعضاء اتحادات كاليفاريسكي، فأخذت تستعملها بحذافيرها ضد فريق النشاشيبي. وقد أضفى الكاتب على القومية، كما فهمها، قوة الدين ليضع غير القومي في وضع مساو للمنافق وعديم الشرف، إضافة إلى إلقاء اللوم على رؤساء البلديات واتهامهم بأنهم أساس البلاء، مستهدفاً تجريد عائلة النشاشيبي من الشرعية الشعبية.

وكلما اشتد القدح في الحملة الانتخابية، خصوصاً في القدس، ازداد ت لهجة معسكر الحسيني حدة، إلى درجة اتهام آل النشاشيبي صراحة بالخيانة. وأعد أنصار الحسيني في الجماعة اليونانية الأورثوذوكسية، بياناً نشرته صحيفة «الجمعية العربية»، جاء على النحو التالي.

ان التسبب في انتصار النشاشيبي برئاسة المجلس البلدي، سوف يكون ورطة وعاراً، فقد تأكد اعتماد اولئك المرشحين على اليهود، منذ ان توصلوا معهم الى اتفاق، والاتفاق خيانة. هل نلطخ

اسماءنا ونتخلى عن موقفنا المشرف؟ أنخون وطننا؟ إن التصويت لصالح مرشحي المجلس الحالي يشكل خيانة للوطن.

لم يكتف آل الحسيني بدعوة آل النشاشيبي بالخونة داخل الجمهور الفلسطيني فحسب، بل أيضاً وجهوا أصابع اتهامهم إلى الناخبين اليهود أيضاً، ونشروا بياناً باللغة العبرية بهدف إفساد التفاهم بين منافسيهم والقيادة اليهودية في المدينة، جاء فيه «أيها الناخب اليهودي، لم يعد صوتك يقرر نتيجة الانتخابات، إن صوتك يمكنه فقط أن يؤثر في العلاقات الودية مع الشعب العربي. أدلوا بأصواتكم إلى قائمة اللجنة التنفيذية العربية، لا تعطوا لمن يكرهون إسرائيل منصّةً لإظهار ان اليهود جميعاً موحّدون إلى جانب الخونة، آل النشاشيبي، الذين يكرهون أيضاً الأمة العربية».

ورغم لهجتهم الحادة هذه، تفاوض آل الحسيني أنفسهم، للمفارقة، قبل الانتخابات مع اللجنة التنفيذية الصهيونية، بهدف كسب أصوات الناخبين اليهود. وقد فعلوا ذلك، واتبعوا الأساليب ذاتها التي طالما اتهموا آل النشاشيبي بانتهاجها. على أي حال، إن فعالية الاتهامات بالخيانة لم تحدث تغييراً فحسب، بل توضح أيضاً وبالدرجة الأولى حجم البراعة في التلاعب بالرأي العام.

رَبحَ فريق النشاشيبي الصوت اليهودي في انتخابات عام 1927، ونجح راغب النشاشيبي في الاستمرار رئيساً لبلدية القدس. وارتفعت منذ تلك اللحظة فصاعداً، حملات القذف ضده وضد جماعته إلى مستوى جديد، وكان ذلك هو التجلّي الأول لعملية سوف يكون لها شأن حاسم. فقد أخذ آل الحسيني، منذ الآن، في وصم خصومهم كافة بالخونة، حتى الذين برهنت مواقفهم على وطنيتهم الصادقة. ولعل أبرز مثال على ذلك، اتهام صحيفة «فلسطين» ومحررها عيسى العيسى بالخيانة، وهو من حمل مبكراً، منذ بداية أفول الأمبراطورية العثمانية، لواء القومية العربية والآن يطالب آل الحسيني القراء بمقاطعة الصحيفة.

واستمرت مواجهة فريق النشاشيبي على مستويات متباينة من القوة في السنوات التالية. وهكذا، أصبح كل من الفريقين عشية اندلاع ثورة العرب الفلسطينيين الكبرى، حبيساً في نزاع مغلق تصعب معالجته. واستمر فريق الحسيني، المهيمن على المؤسسات الفلسطينية القومية في وصم كل من لا يدعم الحاج أمين بالخيانة.وسوف تتحول، للمفارقة، الاتهامات الموجهة إلى فريق النشاشيبي، في المدى المنظور، إلى شبه نبوءة سوف يحققها الفريق بنفسه. بدأ الهجوم علي العائلة و اشتد منذ بداية صيف 1936، الأمر الذي اضطرهم إلى التعاون مع البريطانيين و الصهاينة لإخماد التمرد. لكن، علينا الاطلاع أولاً على كيفية تأثر حياة الذين وصموا بالخيانة خلال السنوات التي سبقت التمرد.

مصير الخونة؛ من الحرمان إلى الموت

اللعنات، التهديدات، والضربات

تناولت المؤسسات العربية القومية في مشاوراتها الداخلية، للمرة الأولى في حزيران / يونيه 1920، وبشكل صريح، مسألة استخدام العنف ضد المتعاونين. واتخذت الجمعية الإسلامية/ المسيحية قراراً بإنشاء شبكة من الأنصار في كل قرى البلاد، لمعرفة من يسعى لبيع أراض إلى اليهود، وتحذير المتطلعين إلى البيع، وفي حال لم يمتثلوا يقتلون. وعهد إلى حسن توتنجي واسحق درويش بنفيذ المهمة، وكلاهما كان مقرباً من الحاج أمين الحسيني. وأُتخذ أيضاً القرار بشأن الصحافيين الذين يقومون بنشر حكايات تصب في صالح الصهيونية بأن عليهم توقع المعاملة نقسها. مع ذلك، لم تطبق إجراءات العنف هذه من الناحية العملية، واكتفى نشطاء الحركة القومية باستدعاء مخاتير القرى الواقعة في مناطقهم، وإنذارهم بعدم بيع الأراضي إلى اليهود، وأخبارهم بأن «الإسلام لا يغفر للخونة».

يمكن إعادة بداية تنظيم الحملات الشعبية المضادة للمتعاونين إلى عام

1923 بمناسبة إجراء الانتخابات التشريعية، وإعلان القوميين الفلسطينيين مقاطعتها. وأخذوا من فورهم في مضايقة كل من يزمع المشاركة، والتهديد بنبذه من المجتمع. كان النبذ الاجتماعي أول مراحل العقاب. وسارع الخليلي، مرشد شاهين، الموالي للصهيونية، إلى إبلاغ د.نسيم مالول، منسق الحملة الانتخابية للجنة التنفيذية الصهيونية في القطاع العربي، بأن «هؤلاء ـ الخصوم ـ أعلنوا أن كل من يشارك في الانتخابات، لن يدفن في مقابر المسلمين، ولن يسمح له بأداء الصلاة في مسجد الآباء ـ الحرم الإبراهيمي»، أن الموت لن يحرر أيضاً هؤلاء الخونة من اللعنة.

أصبحت التهديدات أمراً شائعاً، ويذكر يوسف دافيد سكو ـ همزة الوصل للاتحادات الموالية للصهيونية في شمال البلاد (وعضو لاحق في شيه) في تقريره إلى د. مالول: أن «التهديدات تعني ببساطة ان كل من يترشح للانتخاب لا يمكنه التيقن من استمراره علي قيد الحياة ». كان ابراهيم عابدين، العصو البارز في الاتحادات الموالية للصهيونية، احد الذين تلقوا تهديدات. و قد أورد لاحقاً في تقريره للمجلس الوطني، بأنه كان جالساً في مقهي في مدينته بالرملة، في يوم من أيام أيار/ ايلول، فاذا بثلاثة رجال يقتربون منه ويقولون : لقد ألغي الوطن القومي (اليهودي) بالفعل، وسوف يعود الاتراك قريباً وعندها سنذبحكم، ثم غادروا المقهى بعد ان صبوا لعناتهم علي عابدين وعلى البريطانيين وعلى كل من يدعمهم.

دفعت التهديدات بالمقاطعة والإنذارات البعض إلى تغيير رأيه.مع ذلك، لم يرتدع الموالون للصهيونية أو يتراجعوا، فعاود القوميون ممارسة العنف غير المباشر. ويصف شاهين الأجواء العامة في الخليل في رسالة أخرى:

«دخلت قصر الحكومة لأخذ نماذج الانتخابات، لم يكن الحاكم موجوداً، فاقتربت من السكرتير أنطون أفندي وطلبت خمسة عشر نموذجاً، فقال انتهى وقت الانتخابات... وأخيراً

أعطاني سبعة نماذج بدلاً من الخمسة عشر. وحذرته حين أمسكت الأوراق بيدي بألا ينشر الأمر في المدينة... وفي الليلة نفسها اقتلع قطاع طرق تابعين للجمعية الإسلامية المسيحية قنبيطاً كلفتني زراعته خمسة عشر جنيهاً مصرياً... وكان غرضهم بذلك إرهاب المشاركين في الانتخابات».

وقعت أحداث متقطعة، غير أن الدوائر القومية أحكمت سيطرتها على مجال واحد فقط، مجال الدين، فقد استغلوا سلطتهم لطرد «أصدقاء اليهود» من مناصبهم الدينية. والأمثلة على ذلك لا تعد ولا تحصى، فالشيخ سعود العوري، قاضي القدس الشرعي، كان في مقدمة خصوم الحاج أمين، فأقصاه من منصبه مدعياً صداقته باليهود، أما الشيخ أديب رمضان، واعظ المسجد الكبير في الرملة و مدير مدرستها العربية، فأبعد عن منصبه، وأجبر على مغادرة المدينة، والسبب انه وعظ يوماً بالأخوّة بين الأديان و بنبذ العنف بجميع اشكاله، فسارع خصومه بإرسال تقرير إلى المجلس الإسلامي الأعلى، ادعوا تلقيه اموالا من اليهود. وأجبر أيضاً الشيخ محمد النبهاني، قاضي بيسان، على التخلي عن مهامه بتهمة الفساد. أنكر الشيخ التهمة، لكنه كان معروفاً بعلاقته الحسنة مع اليهود وبدعمه الانتداب، فلجأ إلى الكولونيل كيش يطلب مساعدته في استرداد منصبه.

كانت الافتراءات والاتهامات الكاذبة أسلوباً شائعاً. اعتقلت الشرطة البريطانية أمين الخواجة من **نعلين** فجراً، إثر وشاية بأنه عقد قبل عامين، قراناً ضد رغبة العروسين، بينما يرجع السبب الحقيقي إلى جمعه تواقيع على عرائض موالية للصهاينة وقبوله التصديق على الانتداب البريطاني. أما الشيخ يوسف عرسان، من قبيلة بني صقر في وادي بيسان وعضو الاتحاد الإسلامي الوطني بالمدينة، فقد وضع في السجن لعشرين يوماً، عقب اتهام خصومه له بسرقة الماشية، وهي تهمة لم تثبت عليه قط.

ادعت اللجنة التنفيذية الصهيونية أن القوميين المسيحيين، أصحاب

المناصب الرفيعة في إدارة الانتداب البريطاني، هم الذين يثيرون المضايقات المستمرة ضد المتعاونين. وأكدوا أن نيقولا سابا، مستشار حاكم الناصرة، وضابط المقاطعة لاحقاً، هو من حرض على اعتقال عرسان. وقد استطاع المسؤولون المسيحيون في الفترة نفسها، إقصاء حسن شكري من رئاسة بلدية حيفا، الذي كان يترأس الاتحادات الإسلامية الوطنية في حيفا، وفي جميع أنحاء فلسطين.

كان بإمكان الدوائر القومية الإشارة، في منتصف عام 1923، إلى سلسلة نجاحات، فقد انتخبوا الحاج أمين مفتياً للقدس ورئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى، ودمغوا منافسيه بالخيانة، كما أحبطوا انتخابات المجلس التشريعي، التي حظيت بدعم الصهاينة وحلفائهم، وبذلك استطاعوا التخلص من الموالين للصهاينة، فضلاً عن إقصاء رجال الدين الموالين للصهاينة من مواقع النفوذ، كما المحايدين أيضاً. وأدلى الواعظ القومي عبد القادر المظفر بتصريح عقب اتضاح نتائج انتخابات المجلس التشريعي، جاء فيه «إذا لم يتب (المتعاونون) عن أفعالهم ويعودوا إلى صدر الوطنية، سوف تنبذهم الأمة كما نبذت الخونة، لن ينالوا المغفرة، ولن يلقوا معاملة الشقيق لشقيقه، حتى يصبحوا «أمثولة للآخرين». ومن سخرية القدر، أن المظفر نفسه قد اتهم بالخيانة، بعد عقدين، وتعرض لهجوم بزجاجة مولوتوف لانتقاده تحالف المفتي مع النظام النازي.

أثبت النبذ الاجتماعي نجاعته كأداة ردع فعالة، وبالفعل أكدت المصادر البريطانية في كانون أول/ ديسمبر 1921، تقلص أعضاء الاتحادات الموالية للصهيونية واستمرار انكماشهم في الشهور التالية. في الواقع، لقد حرص بعض المستقلين على نشر بيانات في الصحف، كي يعلم الناس بعودتهم إلى «صدر الأمة». وكان فائق الدجاني، عضو الاتحاد الإسلامي الوطني بالقدس، أحد أولئك الذين أعلنوا صراحة استقالتهم من هذه الاتحادات، الممولة من كاليفاريسكي، إذعاناً للرأي العام.

كان لنجاح القوميين في خلق أجواء مضادة للصهيونية، بتعطيل الانتخابات ومضايقة أعضاء الاتحادات الإسلامية الوطنية، أثرٌ فاعل في تضاؤل مستنقع المؤيدين المحتملين للصهاينة بين عرب فلسطين، وهو بداية لم يكن كبيراً ومؤثراً قط، أخذ في الاضمحلال أكثر فأكثر. وأثبت القوميون أن التنظيمات والأحزاب الموالية للصهيونية ليست ذات شأن يذكر في المجتمع الفلسطيني العربي.

لكن الأعوام، بين 1924 ـ 1928، شهدت خفوت الحركة القومية الفلسطينية، وانحدارها إلى الدرك الأسفل، فقد أوشكت اللجنة التنفيذية العربية على الاختفاء، وما بقي منها وفقاً ليوشع بوراث «لا يعدو مكتباً يديره جمال الحسيني»، حيث اضمحل نشاطها الشعبي والسياسي، وكادت تختفي كما يبدو المقاومة الفلسطينية للصهيونية، «حتى الإضرابات التقليدية المتعلقة بيوم إعلان بلفور قد غيبها النسيان». ولا عجب إذن، إغفال مسألة الخيانة آنذاك من أجندة الشعب العربي. وتمخض ذلك الوضع عن مشاركة رجلٍ، عام 1925، مثل فارس المسعود، زعيم حزب المزارعين في جبال نابلس، يتلقى أوامر كاليفاريسكي مباشرة، في المفاوضات الجارية بين آل الحسيني وخصومهم، استعداداً لانعقاد المؤتمر الشعبي السابع.

وما لبث أن تغيرت الأجواء؛ في صيف عام 1928، عادت اللجنة التنفيذية العربية إلى العمل من جديد، وشن المجلس الإسلامي الأعلى حملة دعائية واسعة ضد محاولة اليهود السيطرة على الحائط الغربي، الموقع اليهودي المقدس أسفل جبل الهيكل (الحرم الشريف). وتكثفت الحملة في صيف 1929، لتصل إلى ذروتها في العام نفسه في أحداث عنف آب/ أغسطس، بمهاجمة العرب المستوطنات اليهودية المعزولة والمجموعات اليهودية في مدن فلسطين، القدس و صفد والخليل، وسقوط مئة وثلاثين قتيلاً.

أدت معاودة اللجنة التنفيذية العربية لممارسة نشاطها مجدداً، فضلاً عن

ارتفاع وتيرة التوتر، ليس إلى الاندفاع في مهاجمة اليهود فحسب، بل الاعتداء أيضاً على من أُطلق عليهم متعاونين. اصبحت الهجمات البدنية مسألة وقت فقط، فقد لقي الشيخ موسى هديب، في خريف عام 1929، مصرعه بسبب تعاونه مع الصهاينة. وكان المغدور شخصية فلسطينية عامة من قرية الدوايمة، ورئيس حزب المزارعين في جبال الخليل.

القتل السياسي الأول

لقي موسى هديب مصرعه في البلدة القديمة بالقدس بالقرب من بوابة يافا، في اليوم السابق لعيد الغفران، الذي وافق الثالث عشر من تشرين أول/ أكتوبر 1929. وقد استطاع المجلس الإسلامي الأعلى حينها، إقناع الإدارة البريطانية بمنع اليهود من نفخ البوق، بالقرب من الحائط الغربي إيذاناً بانتهاء العيد. وأعلن المجلس الإسلامي الأعلى أيضاً إضراباً عاماً في اليوم التالي. ووصلت لجنة تقصي الحقائق إلى فلسطين في ذلك الأسبوع، لبحث أسباب اندلاع العنف الدامي في آب/ أغسطس 1929، الأمر الذي رفع وتيرة التوتر أكثر فأكثر، بخاصة في القدس والخليل. ولم يعلم أحد، إلى الآن، سبب حضور هديب إلى القدس في ذلك اليوم تحديداً، كما لم يلق القبض على القتلة، وحملت عائلته واللجنة التنفيذية الصهيونية مسؤولية مقتله إلى الحسيني وأتباعه.

وأفادت معلومات سرية تلقتها عائلة المغدور من مصدر مجهول، بأن القتلة من عشيرة **مرقة**، وهي عائلة خليلية قومية، زعيمها الشيخ طالب مرقة، الذي كان يخضع حينها للمحاكمة لتورطه في مذبحة الخليل. ووفقاً للمعلومات، تخفّى القتلة الثلاثة في زي النساء لتنفيذ المهمة التي كلفهم بها المفتي. وقد رأى رجال شرطة عرب القاتل وسجلوا رقم السيارة التي استخدمها القتلة، بل تعرفوا عليهم، لكنهم تجاهلوا تلك المعلومات كافة بناء على أوامر الحاج أمين.

كان للمفتي أسباب وجيهة لقتل هديب، فالرجل ينتمي إلى إحدى أكثر العائلات نفوذاً في منطقة جبال الخليل، وأسس فرعاً محلياً للاتحاد الإسلامي

الوطني، وبدأ منذ صيف 1921، الاتصال بكاليفاريسكي وعبر عن رغبته في بيع أراض لليهود. و لم يرتدع هديب أو يقدم استقالته حين تكثفت، في شتاء عام 1921، معارضة الأهالي لهذه الاتحادات، بالعكس تماماً بناءً على تقرير للاستخبارات البريطانية، أخذ يجمع السلاح للدفاع عن نفسه وعن أتباعه في مواجهة الجمعيات الإسلامية/ المسيحية، كي يمنع تمركز القوة في يد النخب المدنية، شأنه في ذلك شأن زعماء القرية الآخرين. والتحق هديب بشبكة أحزاب المزارعين وترأس أحد فروعها منذ إنشائها في جبال الخليل، حتى وفاته، لكنه خلافاً لرفاقه، لم يتحاش الخوض في المسائل السياسية المثيرة للجدل علانية، كلما واتته الفرصة، ووصل به الحال إلى وضع نص واضح، في برنامج حزبه بدعم الانتداب البريطاني، ولم يتردد أيضاً في استضافة هيربرت صمويل والكولونيل كيش في قريته. واستناداً إلى الصحف العربية، كان هديب على اتصال منتظم مع الكولونيل كيش، وطالما أمده بالمعلومات الاستخبارية. نفى الكولونيل هذه الاتهامات، وأكد في رسالته إلى الميجر آلن ساندوز، رئيس جهاز الشرطة بالقدس، أن علاقته بالمغدور كانت محدودة للغاية، وأضاف أنه لم يكن جاسوساً بأي شكل أو صيغة، وأن سبب مقتله يعود إلى صداقته باليهود.

من الواضح أن عمل هديب كمخبر، أياً كانت رتبته، لم يكن له أهمية تذكر لمن أمروا باغتياله، وإنما كان هدفهم جعله أمثولة لكل متعاون مع الصهاينة. أراد المغدور بيع الأرض وتورط في إنشاء تنظيمات موالية للصهيونية، والأهم من هذا وذاك، إنه كان زعيماً لقرية وطرح بديلاً عن سطوة النخب المقدسية.

كان مقتل هديب أحد تجليات الراديكالية المتنامية في الحركة القومية الفلسطينية منذ بداية عام 1928، فقد توقفت عناصر راديكالية مختلفة عن الاعتراف بشرعية اللجنة التنفيذية العربية لأسباب عديدة: الموقف المعتدل الذي اتخذه رئيسها موسى كاظم الحسيني، مشاركة بعض عناصرها في بيع الأراضي وانكشاف أمر خونة آخرين بين صفوفها. وبدأت خلايا مقاتلة

وجهادية في الظهور، والقيام بجمع الأسلحة في مختلف أنحاء البلاد. كان الشيخ عز الدين القسام زعيماً لإحدى هذه الخلايا، التى بدأت في مهاجمة اليهود والشخصيات البريطانية في شمال فلسطين. وكثف الجهاديون، في الوقت نفسه، من تهديداتهم بقتل المتعاونين، فقد تصاعدت الخصومة معهم إثر نهوض أحزاب المزارعين من جديد. وازدادت الخصومة اشتعالاً لدى نشر شهادات العرب الموالية للصهيونية أمام لجنة تقصي الحقائق البريطانية، عقب أحداث 1929.

أطلقت إحدى المجموعات المقاتلة، على نفسها، اسم منظمة «الكف الأسود» وتعرضت حتى لانتقاد الصحف العربية الفلسطينية. وقامت بإرسال خطابات تهديد إلى شخصيات بارزة، بينهم راغب النشاشيبي. واستناداً إلى تقرير أحد المخبرين، حذرت المنظمة النشاشيبي فى حال ذهب ضمن أعضاء وفد اللجنة التنفيذية العربية إلى لندن، لتأكدها بأنه سوف يخون المصالح الفلسطينية. وزعمت في خطاب آخر أرسلته إلى المجلس الإسلامي الأعلى، أن النشاشيبي تلقى مبلغاً كبيراً من المال من اليهود، عبر زوجته، مقابل تعهده بخدمة مصالحهم، وأشار المخبر نفسه في خطابه، إلى وصول مجموعة شباب منظمة من عكا إلى القدس، وبأيديهم قائمة سوداء بأسماء خمسة عرب في مدينتهم يشتبه بخيانتهم، ولهذا فهم «يفكرون ملياً بقتلهم».

ونقل مخبر آخر بعد قرابة شهرين، إلى مشغِّليه الصهاينة القرارات السرية للجنة العربية التنفيذية: «سوف يتعرض كل من يلتحق باليهود للضرب ولنهب ممتلكاته، وسوف يقتل سراً كل من يبعث ببرقية ضد الوفد». وأضاف بإعداد اللجنة «مجموعة خاصة لمتابعة من يفاوضون اليهود لإشباعهم ضرباً»، وقد تقرر إطلاق الرصاص وقتل كل من يوجه انتقاداً للوفد.

بدأت مهاجمة المتعاونين، في أعقاب هذه القرارات، فضلاً عن (الأجواء الشعبية السائدة). وكان أحد الضحايا محمد المتيني، في الخامسة والستين

من العمر وعضو في حزب المزارعين بالمدينة، بعد لقائه بكاليفاريسكي بأيام قليلة، حين كان مع حفيده الصغير بالمنزل، «انتبه من نومه فجأة على ضربة فأس تنزل على أم رأسه، قفز من فراشه وأخذ يقاوم المهاجمين، لكنه سرعان ما تلقى ضربة فأس ثانية وأخرى بهراوة على يده، ثم سارع المهاجمون بالفرار، سقط المتيني يعاني من جروح بليغة في رأسه»، ذلك ما ورد في تقرير مصدر استخباري إلى المكتب الموحد، مضيفاً «اقتنع سكان نابلس بأن الهجوم كان معداً ومدبراً من قبل أعضاء في اللجنة التنفيذية العربية، وإن المهاجمين قطاع طرق جرى أستئجارهم لقتل المتيني، تماماً كما قتل موسى هديب».

وتعرض المتيني للهجوم مرة ثانية في الشهر نفسه، وأوردت صحيفة «مرآة الشرق» المعارضة الحادث، وأثنت على الفاعلين، كما سبق وفعلت لدى مهاجمة حسن الشكعة وآخرين من أعضاء حزب المزارعين. ووضح الكاتب أن سبب الاعتداءات قيام أولئك الضحايا بجمع «تواقيع مضرة بالوطن»، امتثالاً لأوامر اليهود.. ونشرت الصحيفة أيضاً رسالة مفتوحة إلى الحكومة وجهاز الشرطة، تعلن أن الضحايا هم المذنبون، طالما كان شغلهم الشاغل تخريب النظام العام والتسبب في إثارة المشاكل.

هكذا، أصبحت تهديدات المتعاونين وتنظيم المجموعات لمكافحتهم، ظاهرة متفشية في طول البلاد وعرضها، دفعت البعض إلى الفرار؛ فرّ النابلسي، ونجا زاهد شاهين بجلده ولجأ إلى القدس، وتعرض مختار قرية بيطار إلى ضرب مبرح لشهادته بتورط ابن موسى كاظم، سامي الحسيني، في مهاجمة مستوطنة هار- توف اليهودية. أما محمد الطويل، الذي أدلى بشهادة ضد المفتي أمام لجنة تقصي الحقائق، فقد أضحى ملاحقاً مما أجبره على مغادرة البلاد واللجوء إلى تركيا. واتُّهم شيخ ميرون، بالخيانة، لمساعدته اليهود في قريته، وتعرض للهجوم. وسارع من كانوا يساعدون اليهود في حطين، إلى رفع اتهامات كاذبة ضدهم إلى الشرطة.

اتسع أثناء تلك الفترة تعريف الخيانة في بعض الدوائر، ليتضمن من أنقذوا اليهود إبان أعمال شغب 1929، كما الذين انتهكوا المقاطعة الاقتصادية للمنتجات اليهودية. وقامت فرق التفتيش التابعة للجنة التنفيذية العربية، بعمل دوريات في الأسواق لمنع العرب من شراء البضائع اليهودية. ولم ينتبهم وخز الضمير لاستخدامهم العنف ضد المستهلكين وانتزاع مشترياتهم وضربهم بقسوة. وانضم إلى تعريف الخيانة أيضاً كل من يلتزم بإضرابات العمال اليهود، أو يساهم في أحداث مشتركة أياً كانت طبيعتها.

لم يقتصر التهديد في مستواه السياسي على أحزاب المزارعين فحسب، بل انسحب أيضاً على كل من يقوم باتصال سياسي مع الصهاينة. اشترك موسى كاظم الحسيني في حملة الترهيب هذه، رغم اعتباره، في فترة ما، قريباً من كتلة النشاشيبي، قام قبيل زيارة حاييم وايزمان إلى فلسطين، بإرسال ثلاثين رسالة تحذير إلى وجهاء منطقة الخليل، الذين يرغبون في عودة اليهود إلى مدينتهم، نصت بوضوح بأن كل «من يتجرأ على مفاوضة وايزمان حول أي مسألة سوف يواجه نهاية مُرّة»، أما رسالة الحاج أمين فانطوت على تحذير مبطن إلى كل مفاتي البلاد. «ثمة أناس هنا وهناك على استعداد لبيع أوطانهم مقابل ابتسامة من وايزمان، أو من أجل رغيف خبز، لكن واجب الأمة بأسرها المثابرة في تتبع أفعال هؤلاء».

وكان أن دعمت أجهزة التنفيذ التحذيرات، وأبلغ أحد المخبرين أن الحاج أمين التقى في زيارته إلى قرية النبي صمويل، بعربي هارب من السجن من قرية جمزو، أثر تلقيه حكماً بالأشغال الشاقة المؤبدة، وأمره بتأليف عصابة لتصفية الخونة العرب، أسوة بالقرارات المتخذة في يافا وطول كرم.

وأورد مخبر آخر، في آذار/ مارس 1933، رد مفتي صفد الفوري، لدى سماعه بنقل عربي من قرية جاعون معلومات إلى اليهود، بأن «قتله حلال». وبالفعل، تعرض المذكوربعد يومين، إلى هجوم وأصيب بجروح. في الحقيقة، ليس ثمة جرائم مسجلة بقتل متعاونين (بمن فيهم سماسرة الأراضي) حتى عام

1934. ويبدو أن إجراءات العنف قد انحصرت في المجتمع الفلسطيني بمجرد افتعال «الطوشات» وحسب، بمعنى الالتزام بالعنف المنضبط و تجنب القتل.

لكن الوضع ما لبث ان تغير في شتاء 1934، حيث أُردى قتيلاً، في تشرين أول/ أكتوبر، السمسار صالح عيسى حمدان، من قرية **لفته** غرب القدس. وذكرت صحيفة «الجمعية العربية، ان المقصود بالقتل سمسار آخر معروف، صادف وجوده إلى جانبه. وأرجع مندوبُ استخبارات المكتب الموحد الهجومَ إلى مجموعة محلية، سعت إلى إيقاف فيضان بيع الأراضي إلى اليهود في **لفته**، الذي بدأ يرتفع منذ الصيف الماضي، وأشارت مصادر الشرطة إلى اتجاه مشابه بقولها، أن القتلة كانوا أعضاء في «منظمة إرهابية، بين عناصرها أعضاء مقربين إلى الحاج أمين». وبذلك، اكتسبت المعركة ضد الخونة زخماً وروحاً مستمدة من المستويات العليا في معسكر الحسيني، فكان أن اكتسحت الحواجز كافة عقب الإضراب واندلاع التمرد في ربيع 1936.

***

وبانتهاء تلك الفترة، أصبح الخطاب القومي متجذراً بعمق لدى الشعب العربي الفلسطيني. وكانت أكثر مؤشراته وضوحاً انشغاله بمسألة الخيانة والتحول من مكافحة الخونة الي مهاجمتهم بدنياً، إلى القتل. وجدير بالذكر، ندرة استخدام العقوبة القصوى ـ الموت ـ حتى بعد أحداث 1929، حيث تركزت الجهود في مواجهة اليهود، غالباً وبشكل عام في الميدان السياسي. وذلك، خلافاً للفترة اللاحقة التي أعقبت عام 1935، حين انتقلت المعركة من مجابهة البريطانيين و اليهود والمتعاونين والمعارضين إلى المواجهة العسكرية.

مع ذلك، لم يَعنِ الاستخدام الواسع للمفهوم القومي، بلوغ الحس الوطني الفلسطيني إلى ما تصبو إليه كل حركة قومية: أي إلى المكون الرئيس في سلة هويات كل فرد، ذلك المكون الذي يحدد من يستحق القتل، وما الذي يستوجب الموت من أجله. اللافت، حرص قادة الحركة على محاولة إعطاء

الأولوية إلى توجيه الهوية الفلسطينية وليّها إلى ذلك المحدد حصراً، (رغم انهم أعطوا الأولوية إلى مصالحهم الشخصية والأسرية). استخدم القادة ادوات ثلاثاً لتحقيق أهدافهم: المعايير، الإكراه والمكافأة، حيث سعوا عبر توظيفهم لهذه الادوات إلى منع التعاون مع الحركة الصهيونية.

اتخذ تأسيس المعايير وجهين اثنين: الوجه الإيجابي بنشر معايير قومية جديدة، والآخر السلبي بدمغ المغردين خارج السرب بمعايير الخيانة، واستخدمت الصحف والنظم الدينية (إسلامية ومسيحية) والنظام التعليمي، كأدوات رئيسة في كلا الوجهين، الإيجابي والسلبي. أما الإكراه، فكان نظاماً انضباطياً، يلصق لقب الخائن بكل من يضل عن المعايير القومية، ويوجه العقاب إلى المنحرفين، بغرض ردع الأهالي بكاملهم، وجلب كل فرد إلى داخل بوتقة تلك المعايير. وقد قمت بتوثيق ثلاثة نماذج أساسية للعقاب: النبذ الاجتماعي، الطرد من العمل، والهجوم البدني. ويمكن بلا ريب، اعتبار ان هذه العقوبات قد خدمت، أقله في بعض الحالات، محاولة عائلة الحسيني احتكار استخدام العنف. ولعل قرار نمر هديب، ابن موسى، بالتوصل إلى مصالحة الحاج أمين، عقب مقتل والده، يعد مثلاً على نجاح استخدام آلية الإكراه، حيث تعهد الأول بالتوقف عن العمل مع اليهود، وبتزويد المجلس الإسلامي الأعلى بالمعلومات عن التطورات في المعسكر الصهيوني.

يمكن أيضاً تلمس آلية المكافآت التي اتبعها الحاج أمين لسحب الأهالي إلى جانبه، من خلال سيطرته على المؤسسة الدينية. فقد كان بإمكانه، على سبيل المثال، إحداث تغييرات في مواقع من يصادقون اليهود، بمنحهم الوظائف وجذبهم الي دائرته. كان الشيخ الخليلي، عبد الحي الخطيب، في عشرينات القرن، علي علاقة طيبة بالصهاينة، دعم الاتحادات الاسلامية الوطنية، لكنه تحول في نهاية العقد ليصبح المساعد المحلي لمفتي القدس، إثر تعيينه مفتياً لمدينة الخليل.

وتبقى التساؤلات مشروعة عن مدى نجاح القيادة الوطنية في السيطرة على الأهالي عبر هذه الآليات، وحجم فعالية القوة المركزية القومية بقتالها المتعاونين، وإلى أي درجة اعتُبر فى الواقع التعاون مع الصهاينة انحرافاً اجتماعياً. كانت إحدى نجاحات كتلة الحسيني، بلا جدال، إفقاد التنظيمات الموالية للصهيونية الشرعية بين عرب فلسطين، لكن محاولته بدمغ معسكر النشاشيبي بالخيانة لم تحقق نجاحاً كلياً. فقد استمر المعسكر الأخير يتلقى دعماً معتبراً، في انتخابات المجالس البلدية عام 1934، استمده جزئياً بالطبع من قصر الاقتراع على أصحاب الدخول المرتفعة، إضافة إلى تصريحاته العلنية بمعاداة الصهيونية، لكسب الكثيرين ممن يعارضونها. مع ذلك، استمرت طوال تلك الفترة ظاهرة مساعدة الحركة الصهيونية في المجال الاقتصادي وفي المتاجرة بالأراضي وفي الجهود الاستخبارية.

إن ضعف الحركة القومية يعود جزئياً إلى أسلوب إدارتها للصراع: الاتجاه احياناً الي توسيع تعريف دائرة الخيانة، ليشمل المعارضين لسطوة عصبة فريق الحسيني كافة، لما ألحقته بهم من أضرار. فكان أن اضمحلت فاعلية الاتهام نتيجة توسيع دائرته. إن إعلان زمرة الحسيني، على سبيل المثال، بأن محرر صحيفة «فلسطين» خائناً، وهو من اعتُبر لسنوات أحد أفضل الناطقين باسم الحركة القومية، أدى إلى تقلص مخاوف المتاجرين بالأراضي ولا مبالاتهم من ذلك النّعت. وهذا يثبت بدوره افتقاد الأهالي لمحدَّدات مسألة الخيانة، كما افتقارهم إلى الروح القومية الموحدة. وقد تبينت المعارضة تلك الحقيقة مبكراً، منذ عام 1927، وتساءلت صحيفة «مرآة الشرق»يوماً بقولها «إذا قمنا بتعداد الخونة وفقاً لبعض الصحف، سوف يصبح نصف أهالي البلاد خونة... أيعقل أن يقوم نصف الشعب بخيانة وطنه»!

كان فريق الحسيني الأكثر إسهاباً في إلقاء الخطب المفعمة بالحيوية والحماس، وقد فعلت تلك الخطب فعلها في تبخيس مفهوم الخيانة، كما

شوهت الثقة في القيادة وزرعت الريبة في حقيقة دوافعها، ولطالما اتهمت جماعة الحسيني أعضاء المعارضة، أثناء توليهم بلدية القدس، بالخيانة لاتصالهم بالصهاينة. وجاء أداء فريقهم، للمفارقة، مطابقاً تماماً لسلوك سلفهم المعارض، الأمر الذي وجه لطمة لسمعة فريق الحسيني، ناهيك عن صمت عناصره المطبق إزاء قيام أناس من فريقهم، وفقاً لما أوردته الصحف، ببيع أراض إلى اليهود، ما ألحق ضرراً بليغاً بحملة معارضة المتاجرة بالأراضي، رغم الدعم الواسع الذي أحاطها.

ولم يعد لقراء الصحف من سبيل لمعرفة حقيقة إدانة شخص ما، أكانت لدوافع وطنية صادقة، أم لمصلحة سياسية ضيقة. هذا، فضلاً عن استمرار التعاون مع الصهاينة كردة فعل ونكاية في محاولات القيادة لإخضاعهم. وكانت المحصلة، مواصلة الكثيرين تعاونهم باساليب مختلفة ولاسباب متباينة، رغم الانتشار الواسع و المهيمن في رفض التعاون مع الصهاينة.

الفصل الثالث

نحن المتعاونين

قام شيوخ وادي بيسان، أعضاء الاتحادات الإسلامية الوطنية، في عام 1923، بدعوة المندوب السامي البريطاني، هيربرت صمويل، لزيارة معسكراتهم، و تحدثوا في رسالة قصيرة قليلا عن أنفسهم:

> **نحن لا نتدخل في السياسة، ولا نحضر الاجتماعات الحاشدة، ولا نرسل وفوداً، نحن أناس بسطاء نعيش في الخيام نعالج شؤوننا وحسب. نحن نوافق على كل ما تفعله الحكومة... لم نر أيّ شر من اليهود. لقد بعنا بعض أراضينا إلى الوكالة اليهودية الأميركية، وبمساعدة ذلك المال الذي تلقيناه نعمل على تطوير وزراعة قطع كبيرة، مما تبقى لنا. نحن سعداء مع هؤلاء اليهود، وعلى قناعة بأننا سنعمل معاً لتحسين منطقتنا ولتحقيق مصالحنا المشتركة.**

هكذا، يصف المتعاونون النموذجيون أنفسهم، إنهم يوافقون على كل ما تقوله الحكومة، يبيعون الأرض إلى اليهود، ويزعمون بانتفاع العرب من الهجرة اليهودية، وهم راضون بكل شيء كما هو، ويمكن للصهاينة الترحيب بتلك الرسالة والمصادقة عليها. في الواقع، يمكن أن يكون لكاليفاريسكي ورفاقه يد في تدبيجها.وأيضاً، سيوافق القوميون العرب بسعادة على بعض

تفاصيلها، وسوف يبررون كيفية تحول بعض العرب إلى متعاونين بقولهم: إن الذين شجعوا المشروع الصهيوني سذج، لا يفهمون السياسة ويمكن تضليلهم بسهولة.

لكن الشيوخ، لم يكونوا سذجاً بالمرة، ويمكن العثور على من يُدعون بالمتعاونين في جميع المستويات: في القرى، في قبائل البدو، في المدن، بين القادة وبين عامة الناس. وليس دقيقاً أيضاً الافتراض بأن المال كان وحده دافع كل أولئك المتعاونين، للارتماء بين ذراعي الصهيونية. إن المال كان ولاريب عاملاً هاماً، غير أنه ليس الوحيد.

لماذا اختار العرب أو وافقوا على التعاون مع الصهيونية، حتى قبل ان تبلغ الحركة ذروتها؟. يرجع أحد الأسباب الرئيسة، إلى طريقة رؤيتهم للعلاقة ذات الشُّعب الثلاث: البريطانيون، العرب، والصهاينة. فقد اعتبر كثيرٌ من العرب الصهاينةَ جزءاً من الإدارة البريطانية، وإذا وضعنا جانباً إعلان بلفور والدعم البريطاني الرسمي للصهيونية، فقد كانت غالبية اليهود الذين وصلوا إثر الانتداب من الأوروبيين الأجانب، وكانوا نسبياً أقوياء سياسياً واقتصادياً، فذلك هو التفسير الوحيد الذي دفع العرب إلى طلب مساعدة معارفهم الصهاينة لدى السلطات البريطانية. فقد لجأ زعماء الاتحادات الإسلامية الوطنية إلى الجمعية الصهيونية المنتخبة لمساعدتهم في العمل لدى الشرطة وفي الجهاز القضائي، طلب موسى هديب من اللجنة التنفيذية الصهيونية، التوسط لابنه للعمل كضابط شرطة، وكذلك سأل حيدر طوقان مساعدتها، لاستعادة رئاسة بلدية نابلس. لقد اعتبر هؤلاء الرجال الصهاينةَ ذراعاً للإدارة البريطانية، وفي المقابل كانوا على أهبة الاستعداد لمد يد العون.

يمكن تصنيف المتعاونين العرب إلى أربع فئات: الإولى، أصحاب المكاسب الشخصية شأن السماسرة، ومن قاموا بالتعاون حباً في المال أو من

أجل الحصول على عمل.الثانية، زعماء البدو والقرى سعياً لمصلحة الجماعة، وقد اعتبر هؤلاء اليهودَ وسيلةً للمساعدة، ليس لأنفسهم فحسب بل لرَبْعهم أيضاً. الثالثة، أدعياء الوطنية الفلسطينية على أرضية خدمة مصالح شعبهم. والفئة الرابعة والأخيرة، أصحاب الدوافع الخلقية والإنسانية، الذين اعتبروا اليهود أصدقاء وجيراناً، وطالما أستاؤا من عنف الحركة القومية الفلسطينية.

لم تكن الفئات الأربع مغلقة، هناك من تعاون لأكثر من دافع، فشيوخ البدو سعوا إلى الأفضل لقبائلهم، مع الحرص على الحفاظ على مكانتهم والخروج بحصة الأسد.. أما أدعياء الخلق الإنساني فقد سأل بعضهم، بين فَيْنةٍ وأخرى، التعويض مقابل خدماتهم، واتخذ وكلاء الأراضي احياناً من المصطلحات القومية مبررا لافعالهم، وربما اعتقدوا انهم اختاروا الطريق الصحيح. على أي حال، لم يقصد كثير من هؤلاء، في المراحل المبكرة، إلحاق الضرر بالحركة القومية، فقد وضعوا ببساطة، مصالحهم الذاتية فوق ما كانت تصفه القيادة القومية بإرادة الأمة.

الانتهازيون

سماسرة الأراضي

باع آلاف الفلسطينيين أراض إلى اليهود، في العقدين الأولين للانتداب البريطاني، بعضهم فعل لوقوعه تحت طائلة الدين، أو من أجل بناء دار لابن يوشك على الزواج، وآخرون طمحوا إلى الارتقاء درجةً في السلّم الاجتماعي، بشراء جرار زراعي أو عربة نقل، والبعض قرر الاستفادة مادياً لارتفاع سعرالأراضي نتيجة الهجرة اليهودية. كان بيع الأرض بالنسبة لجميع هؤلاء أنّه فِعْلُ المرة الواحدة، لارتيابهم بما كان يجري حولهم. مع ذلك، فقد استمرت قلة لا تتعدى بضع عشرات، في بيع الأراضي وجعلها مصدراً أساساً لرزقهم، وهؤلاء هم السماسرة.

شكلت عائلتا عبد الرحمن الحاج إبراهيم، رئيس بلدية طول كرم، والشنطي من قلقيلة، نموذجين بارزين لأولئك السماسرة. فقد عملت كلتا العائلتين، رغم المخاطر، في المتاجرة بالأراضي، منذ اليوم الأول للانتداب وحتى تأسيس دولة إسرائيل. ولاشك، أن الـ **كيه كيه إل**، منظمة الصندوق القومي لشراء الأراضي، تشعر بامتنان أبدي لهؤلاء، بينما ازدراهم الوطنيون العرب، واستهدفوهم أحياناً جسدياً.

أقام يوشع هانكين علاقة مع الحاج إبراهيم، منذ بداية عشرينات القرن الماضي، بغرض توسيع موطئ القدم اليهودية في البلاد. وكان باستطاعة الحاج إبراهيم، بصفته رئيساً للبلدية، إنجاز الكثير؛ باع حيازته الخاصة وأقنع آخرين بالحذو حذوه. وما لبث أن لحقه ابناه، سليم وسلامة، في تجارة الأراضي، ثم انضم إليهما صهرهما علي القاسم، الذي انطلق أهارون دانين، مساعد هانكين، يصف الأخير بأنه كان شجاعاً مغروراً ومحتالاً دولياً ماهراً أيضاً، ويضيف د. يوسف شادمون، الذي يعمل في تسجيل الأراضي، بأن القاسم «كان صلباً في وقاحته، شجاعاً باسلاً ومسكوناً برغبة عارمة في الثراء».

كان القاسم مراوغاً في عمله، مع الصهاينة أو ضدهم، اعتماداً على عامل الكلفة والربح، فقام على سبيل المثال بتخريب بساتين الحمضيات الخاصة باليهود، في وادي شارون، لإجبار المزارعين على دفع المال مقابل قيامه بحراسة البساتين. وساعد السلطات من ناحية أخرى، في صيف 1931، في العثور على قتلة زوجين يهوديين، وتلقى في المقابل مالاً من اليهود ورخصة مسدس من البريطانيين. وتورط أيضاً في صفقات الأراضي في مختلف أنحاء البلاد، كما القيام بنشاط استخباري، قبل وأثناء حرب 1948، لصالح الهاغاناه ومنظمة ليهي (معروفة لدى البريطانيين بشتيرن)، وهي مجموعة راديكالية سرية وصغيرة. لم يقصر القاسم أيضاً في نقل الأخبار إلى القوات العربية. كان ذلك على الأقل

رأي إيسار بيئري، رئيس استخبارات قوات الدفاع، فأمر بتصفيته، وتسببت تلك العملية بطرده من العمل[1].

كان سليم، الابن الأكبر للحاج إبراهيم، يتلاعب أيضاً بالجانبين، فقد كان أحد الأوائل في عضوية الحركة الوطنية، وكذلك النادي العربي في دمشق عام 1919، كما كان عضواً في اللجنة التنفيذية العربية الرابعة والسادسة. واللافت، عمل سليم في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي، مع والده، وكيلاً لهانكين في المتاجرة بالأراضي، بعلم جميع رفاقه في الحركة الوطنية. وحين أدرك سليم أن عمله في صفقات الأراضي غير ممكن ان يتسق مع النشاط الوطني قرر التخلي عن تجارة الأراضي. ويصف أهارون تحول سليم بقوله:

«ذهب سليم إلى هانكين وقال له: التحقت ووالدي مبكراً بالحركة الوطنية، واليوم أريد العودة إليها، ولهذا فإنني أنهي عملي معكم كي أبدأ العمل ضدكم، فقال هانكين: أعتقد أنك مخطئ، لكن إذا كانت تلك رغبتك، فافعل». لكن سلامة استمر، في الحقيقة، في العمل معنا خلال تلك الفترة، بينما بدأ سليم في العمل ضدنا، لكن علاقتنا معاً بقيت راسخة تماماً».

يعود ذلك الحديث إلى بداية الثلاثينات، حين بدأت الحملة الشعبية في مواجهة بيع الأراضي، إثر تجنيد سليم في الحملة مباشرة، إلى جانب رفاقه القدامى في الحركة القومية، وقد ذكرت الصحف تورط العشائر المتنافسة ـ الجيوسي وحنون ـ في بيع الأراضي في منطقة طول كرم. أمدت كلتا العائلتين بدورهما الصحف المعارضة لمعسكر الحسني تورط سليم وعائلته في صفقات

(1) عثر على جثة القاسم في غابات الكرمل، في كانون / ديسمبر 1948 وأفادت التحقيقات أن إيسار بئيري أمر بقتله للاشتباه بنيته نقل معلومات إلى العدو. وخضع إيسار لمحاكمه عسكريه بتهمة القتل غير العمد وتجاوز سلطاته. زعم إيسار في دفاعه انه تصرف في حدود سلطته كرئيس لجهاز الاستخبارات، ولا يمكن ان يطبق القانون على العمليات السرّية. امرت المحكمه باعفائه من منصبه ولم تخفض رتبته واكتشف لاحقاً انه كان متورطاً في أحداث مثيرة كإعدام مائير لو بيانيسكي ومحاولته الكيد لأيا هوشا.

مشبوهة، واتهمت كل منهما الاخرى، بالخيانة، بالتجسس و بإثارة النزاع، وبأن نشاطه الوطني لا يعدو سوى رفع منزلته فى عيون اليهود، بما يمكنه من زيادة عمولاته في بيع الأراضي. وأشارت كل من العائلتين إلى استمرار يوشع هانكين في زيارة منزله، وأبديا تعجبهما من اعتبار شخص مثله وطنياً. ولم يكن ذلك، للمفارقة، صراعاً حول المبادئ، فكثير ممن رفعوا أصابع الاتهام قاموا هم أيضاً ببيع الأراضي.

خلافاً لعلي القاسم وسليم، استمر شقيقه سلامة في العمل صراحة وبشكل مستمر سمساراً للأراضي، حتى بعد تأسيس إسرائيل. وحين اكتظت، عام 1932، أراضي شارون تدرّجاً بالمستوطنات اليهودية، أخذ أكرم زعيتر ينتحب في يومياته، لعدم وجود أحد في الشعب بأكمله ينتفض ويقتل سلامة. كان سلامة هذا يلقب بين اليهود بالأحدب، لحدبة في ظهره. ويكتب يوسف شادمون «كان ذلك الأحدب ملك السماسرة في شارون.. وبفضله ابتعنا معظم أملاكنا هناك». ويضيف هارون دانين: «كان ذكياً جداً ومحتالاً دولياً ماهراً، ماكراً، يعلم جيداً كيف يأتي بالأشياء». اقتصر عمل سلامة على المتاجرة بالأرضي، وكان له يد في جميع الأمور.

لعبت عائلة الشنطي دوراً بارزاً في السمسرة، ونتيجة لذلك وافقت رؤوس عائلات قلقيلة على عدم بيع أراض إلى الأجانب، أو إلى فرع عائلة الشنطي في يافا. ويعتقد يوسف ويتز، المشرف على شراء الأراضي في منظمة الكيه كيه ال، إن الفضل يعود للشنطي في إقامة المستوطنات اليهودية في منطقة شارون، فـ «يمكنك القول إن للشنطي يداً في شراء الأراضي التي أقيمت عليها معظم المستوطنات منذ عام 1930 فصاعداً». كان هدف الشنطي الأول مجرد الربح السهل، لكن ويتز يضيف هدفاً آخر، «كان قريباً من اليهود، بخاصة يهود بتاكفيا.. منذ صدر شبابه لأنه متزوج من يهودية». وقد اعتبره منافسوه وبعضهم كان من عائلته، منافقاً وقحاً، وأقاموا ضده دعوى عام 1930، واتهامه بتسجيل

أراضٍ باسمه تعود ملكيتها إلى أقربائه القُصَّر، باعها لهانكين.

لدى هارون دانين، أيضاً، ما يقوله عن شريف الشنطي، العضو الآخر في العائلة:

لم يكن ثمة شخصية أخرى تُشبهه؛ كان صارماً ماكراً ومجادلاً بارعاً بامتياز، ومن النادر العثور على نظير له.. يعرف كيف تدار الأمور. كان رجلاً لا يمكنه الاستقامة حتى لو أراد، لا يمكنه بحكم طبيعته. كانت لديه القدرة على العمل، وعلى التلفيق بما لا يمكن تصوره. لقد حافظت على مسافة منه، لكنني أحترمه كثيراً.. فهو يعرف كيف يثير القتال بين العرب، وكيف يدفعهم إلى العراك.

يشرح عزرا دانين ما الذي عناه شقيقه بوصف يوسف بـ «إدارة الأمور» بقوله: كان شريف الشنطي يستخدم حيله ومكائده، ليسبب صراعاً وقتالاً رهيباً في القرى، بما يدفع الأهالي إلى الحاجة للمال لتسديد تكاليف القضايا، أو للدفاع والهجوم. وعندها يتقدم شريف لشراء الأراضي، ومن ثم نقوم نحن بابتياعها منه.

هكذا، أمكن لمنظمة **كيه كيه ال**، بفضل أولئك الرجال، ليس شراء الأرضي فحسب، بل أيضاً الحفاظ على صورتها الذاتية كمنظمة محترمة، فالمتعاونون هم من يقومون بالقتل، بالخداع، وبترتيب الوثائق، فهم من يصطحبون ملاك الأراضي إلى الحانات وبيوت الدعارة، و تبقى بذلك أيدي **الكيه كيه ال** نظيفة طاهرة.. وبذلك، ألقت المنظمة بالسماسرة في دورهم التقليدي المحفوظ للمتعاونين: إنهم يعملون في المنطقة الرمادية، بين القانون واللا- قانون، في منطقة الظل. وبذلك سمحوا للمؤسسات الصهيونية بالحفاظ على مظهرية استقامتها ونقائها..

ثمة خاصيتان في الذهن العام، تدلان على السماسرة: الكذب والخداع، والتخلي عن أسلوب الحياة التقليدي. ويستدل على ذلك بانتقالهم إلى العيش في

مستوطنة يهودية والزواج بنساء يهوديات، شأن كل من كامل وشريف الشنطي، وكذلك تقاسم حياة الليل في المدن اليهودية، والإلقاء بفروض الإسلام عرض الحائط، والإقامة في المدن الكبيرة. وقد فعل شريف كل ذلك جهاراً حين كسر فريضة الصوم بتناوله الطعام في وضح النهار، ما أخضعه للمحاكمة، وكان نمط الحياة ذاك محل انتقاد القوى الوطنية.

اتخذ المؤتمر الصهيوني لدى انعقاده في زيورخ، في تموز/ يوليه 1929، قراراً بتخصيص مليون جنيه استرليني لشراء الأراضي في فلسطين. وخرجت صحيفة «فلسطين» حينها بتعليق ساخر جاء فيه: «هذا أمر محزن ومبهج في آن معاً، فالمحزن سماح المبلغ بشراء أربعمئة ألف دونم سوف تنتقل عاجلاً إلى أيدي اليهود، ويلتحق الفلاحون جراءها بصفوف المطرودين، مع ذلك، فثمة عشرون شخصاً سوف يبتهجون ـ جزء من الشعب لا يؤخذ بالاعتبار ـ سوف تنزاح عن كاهلهم منغصات العيش وتبتسم لهم الحياة، لأن الحانات ستفتح أبوابها للسماسرة ولرفاقهم». أما صحيفة «الجمعية العربية» فنقلت ميدانياً أحوال السماسرة وهم في أوج مسراتهم، إن «مدينة تل أبيب، بشوارعها وبمقاهيها تموج كل يوم بمجموعات كبيرة من الفلاحين والسماسرة، الذين يُذلّون أنفسهم، ويبيعون أراضيهم الخصبة في سفوح الهضاب». وقد عُرضت، في بدايات ثلاثينات القرن الماضي، مشاهد على مسارح المدن الفلسطينية، تصورهم وهم مخمورون مع نساء يهوديات..

كان انتقال السماسرة للعيش في المدن اليهودية، ليس انجذاباً فحسب إلى حياة أكثر انفتاحاً، بل أيضاً للإفلات مما يواجهونه في مدنهم من كراهية وعداوة، فكان الانتقال أحد طرق الدفاع عن أنفسهم. أما الطريقة الأخرى فتعتمد على الروابط الأسرية، شأن عائلة الحاج إبراهيم، فالابن كان شخصية رفيعة في الحركة الوطنية، لكن يتوجب عليه أيضاً حماية شقيقه السمسار، تماماً كحال عائلة الشنطي، فإبراهيم الشنطي كان عضواً في حزب الاستقلال، ومحرر صحيفتها «الدفاع»، الصحيفة الأكثر شعبية في ثلاثينات القرن الماضي.

كان مرشد شاهين ضابط شرطة في الخليل إبان الحكم العثماني، سُرِّح من عمله عقب الاحتلال البريطاني بفترة قصيرة، بسبب سلوكه غير اللائق، فقرر تجربة حظه مع الصهاينة على أمل أن يساعدوه في استرداد وظيفته. خلافاً للفلسطينيين الآخرين، لم يُبدِ مرشد شاهين حماسة للتوقيع على العرائض الموالية للصهاينة، وفضل الانطلاق إلى سورية وشرق الأردن في مهمة للجمعية اليهودية المنتخبة، وأخذ يجمع المعلومات حول الأنشطة الوطنية الفلسطينية العربية، وساعد من فور عودته في تأسيس الاتحاد الإسلامي الوطني في الخليل، بدعم من الحركة الصهيونية.

يصف حاخام الخليل ياكوف يوسف سلونيم، شاهين بقوله: «كان يميل منذ اللحظة الاولى بكل جوارحه إلى جانبنا وفي القضايا كافة. مع ذلك، كان الحاخام حائراً في حقيقة دوافع شاهين، إنه يكره أعضاء الجمعية الإسلامية المسيحية لعلاقتهم بطرده من عمله، وكان يسعى للعودة إلى جهاز الشرطة. ويخلص الحاخام في تقريره، بأن شاهين ليس وحده المهتم بالاتصال مع الصهاينة من أجل مواجهة الجمعية الإسلامية المسيحية في الخليل، فقد «انتشرت حركة تيقظ بين كثير من الشخصيات البارزة والنافذين العرب، تهدف إلى تأسيس فرع للاتحاد الإسلامي الوطني بدافع كراهية ألاعيب الجمعية الإسلامية المسيحية». بعبارة أخرى، أن تقَبُّل المساعدة الصهيونية نشأ جزئياً، في رأي الحاخام، نتيجة التنافس الحاد على الوظائف في الإدارة البريطانية، وأيضاً بسبب الصراع على القيادة الاجتماعية في النظام السياسي الجديد.

بالفعل، كان التودد إلى الصهاينة يمثل ظاهرة عامة في عشرينات القرن الماضي، استهدفه الكثيرون من الالتحاق بالاتحادات الإسلامية الوطنية، على المستويين المحلي والوطني. ألم يطمح موسى هديب، الذي اغتيل لاحقاً، إلى رئاسة شرطة مقاطعة الخليل.؟ كذلك خليل رصاص، الذي سعى هو الآخر

لرئأسة شرطة القدس، وأيضا فائق الدجاني، الذي أمل أن يصبح قاضياً، وأن يضع اثنين من اقربائه في سلك القضاء لدى إدارة الانتداب؟

كان لدى الشيخ طاهر الحسيني، ابن شقيق الحاج أمين، طموحات مشابهة. أراد أن يصبح مفتياً بدلاً عن عمه، وكان على قناعة تامة بأنه مؤهل للمنصب. اعتقد ان الصهاينة سوف يهتمون بأمره فسعى اليهم. واجتمع لمرات عديدة في عام 1930، مع شخصيات يهودية، بينهم كاليفاريسكي وبن زيفي، بهدف مساعدته في ازاحة عمه و تقلده منصبه. عرض الشيخ طاهر في المقابل القيام بانقلاب دعائي، وادعى امتلاكه فتوى تركية بحق اليهود في الحائط الغربي، إضافة إلى أدلة تثبت تورط الحاج امين في أحداث شغب 1929. كانت وعود الشيخ حبراً على ورق، بقي الحاج امين مفتيا في منصبه. لم ينته الامر عند هذا الحد، فقد ساعد ابن الشيخ طاهر، زين الدين، الصهاينة بأسلوب آخر، بدأ يبيع اراض إلى اليهود، إلى درجة إكماله صفقة أثناء التمرد العربي.

إن العرب الذين ساعدوا الأجندة السياسية الصهيونية و خدموها كمخبرين وإدلاء، وطالبوا أيضاً المقابل. كان المال، في الواقع، دافعاً هاماً للمتعاونين، لكن بعضهم كانت لديه حسابات أخرى أكثر اتساعاً، على المستويين المحلي والقومي. ان حقيقة تلقيهم المال وتعميتهم بالرشى لا تنفي البتة حقيقة دوافعهم الأخرى.

القادة المحليون

البـدو

إن لزعماء البدو تاريخًا معتبرًا في التعاون مع القوى الخارجية، فالبدوي عادة يرى قبيلته البؤرة المركزية للهوية، وليست روابطه القومية أو العرقية. وكانت تلك الرؤية حقيقة مؤكدة لدى قبائل شمال فلسطين وجنوبها، فهؤلاء لم يروا أنفسهم، إبان سنوات تشكل الحركة القومية، جزءاً من المكون المتمم

للهوية الفلسطينية الصاعدة، بل على العكس تماماً، فقد اعتبروا الحركة الوطنية بمثابة تهديد، فتعاون بعضهم مع الصهاينة لذلك السبب حصراً، فكان أن تجاهلوا العُرف الذي يمنع بيع الأرض، وعارضوا مبكراً وعلانية قرارات المؤتمرات الوطنية الفلسطينية، وحين أخذت الحركة القومية في غرز جذورها، اقترب منها بعض زعماء القبائل، فيما بقي آخرون على الحياد. لكن قلة من الزعماء، مثل شيوخ قبائل الغزاوية وبني صقر، في وادي بيسان، بقوا على تعاون واتصال صريح مع المؤسسات الصهيونية، الأمر الذي كلفهم وكلف أبناءهم أثماناً باهظة(1).

وصلت قبيلة الغزاوية إلى وادي بيسان في بداية القرن الثامن عشر، واستولت على مناطق شاسعة على جانبي نهرالأردن، بقيادة عشيرة الزيناتي. وقد تولى محمد، ابن الشيخ وأكبر أشقائه الثمانية من زوجاته الخمس، زعامة العشيرة منذ بداية عشرينات القرن. وكانت عشيرة عرسان، تتزعم قبيلة بني صقر، التي تسيطر على مساحات شاسعة في وادي بيسان. حاولت هذه القبائل إثر استيلاء البريطانيين على البلاد، مواجهةَ حاميةٍ بريطانية تمركزت في المنطقة، كانت معركة قاسية، ولدى إخضاع القبيلة قبلت الاستعباد للنظام الجديد.

وكما رفضت القبائل في البداية الحكم البريطاني، لم يعتبر شيوخها أيضاً أن المؤسسات القومية الفلسطينية تمثلهم، فقد رفضوا صراحة منظومة القيم للحركة، وعبروا عن موقفهم صراحة، في تشرين أول/ أكتوبر 1923، أثناء دعوتهم المندوب السامي البريطاني.

وتمكن المسؤولون الصهاينة، باستغلال وحدة هوية القبيلة وعدم اكتراث البدو بالطموحات القومية العربية وربما رفضها، لشراء ما يستطيعون من أراضي

(1) اقتربت بعض القبائل من اليهود الذين أرادوا التعرف على نمط حياتهم، التحق بيساتش بار – أدون (لاحقاً مندوب استخبارات الهاغاناه وعالم آثار) بقبيلة الغزاوية لوقت قصير، وقد عاش كثير من اليهود مع بني عرسان، ووضع ييجال ـ ناتان رواية عن يهود عاشوا مع عائلة عرسان، تروي قصة حب بين احد الرعاة وابنة الشيخ.

البدو، وكذلك استخدامهم في مهام أخرى. وبالنظر إلى أحداث الماضي وتأملها، يمكن القول أن أولئك الشيوخ لم يستوعبوا روح العصر والمستجدات السياسية والجيوساسية الجارية حولهم. فقد كانوا من وجهة نظرهم، يحاولون الحفاظ ببساطة على مواقعهم واستقلالية قبائلهم. ذلك رأي يوسف ويتز التابع لمنظمة الكيه كيه ال، الذي عرف محمد عن كثب ووصفه بقوله: «لقد خدمنا بذكاء حقيقي وبحب شديد، ولا يمكنني القول إنه اعتبر ذلك هدفاً له، لكنه عمل بإخلاص، نبع من روحه المتوهجة، بقدر لم يقل البتة عن قوة المال».

لم يشعر الناشطون الصهاينة بوخر الضمير لوضعهم أمام الشيوخ إغراءات يسيل لها اللعاب. واستناداً إلى تقرير بريطاني، قام تاجرا الأراضي، يسرائيل بلومينفيلد وشريكه المدعو تانبناوم، بدعوة الأخوين يوسف ومطلق العرسان إلى تل أبيب، وأنفقا مبلغاً كبيراً من المال على جولة الشقيقين في المدينة، عاد بعدها أحدهما مصاباً بمرض تناسلي. وأثناء تلك الليلة الصاخبة عرض الصهيونيان ثمناً مرتفعاً مقابل أراضي القبيلة في وادي بيسان، فوافق الشقيقان من فورهما، والتحقا أيضاً بالاتحادات الإسلامية الوطنية الموالية للصهيونية. وفي الوقت نفسه، وافق زعيم القبيلة المجاورة، الأمير محمد زيناتي على العمل مع الشركة الزراعية بي ال دي اس BLDS، كذراع تنفيذية للحركة الصهيونية، في مقابل راتب منتظم، نظير خدماته في المساعدة على شراء الأراضي.

أخذت الروابط بين شيوخ البدو والحركة الصهيونية، تتعزز أكثر فأكثر أثناء عشرينات القرن الماضي، وحين قام اللورد بلفور بزيارة فلسطين في نيسان/ إبريل 1925، أعلنت القيادة القومية الفلسطينية اليوم، من ناحيتها، يوم حداد وأعلنت الإضراب العام، أما شيوخ وادي بيسان فقد دعموا من ناحيتهم اللورد بلفور والوفد الصهيوني المرافق له لدى زيارتهم معسكرهم. ويروي الكولونيل كيش: «شربنا قدحين من القهوة وفقاً لقواعد الضيافة، ثم انتقلنا إلى الناصرة».

خدمت تلك اللفتة الجانبين، فمن ناحية مكّنت الصهاينة من الإعلان

بأن ثمة عرباً يدعمون الاستيطان اليهودي، ومن ناحية أخرى، استطاع البدو إبراز استقلالهم. ولم يتوقف الوضع عند ذلك الحد، فبعد أحداث عام 1929 الدامية، بدأ الشيوخ يساعدون الصهاينة في النواحي الأمنية، ووقعوا اتفاقاً مع يوسف ناهماني، المسؤول في المنظمة الزراعية **كيه كيه ال**، بصفته ممثلاً عن المستوطنات اليهودية في الجليل ووادي جيزيل. وأعلن زعماء البدو رغبتهم في «المساعدة للعثور على من يضمرون إلحاق الضرر بحياة اليهود وبممتلكاتهم»، ووعدوا بالحفاظ على علاقة الصداقة معهم والعمل لمواجهة المقاطعة الاقتصادية.

استمر شيوخ وادي بيسان في التعاون مع الصهاينة، منذ بداية ثلاثينات القرن، واشتد التنافس بين شيخي القبيلتين في التقرب من الصهاينة سعياً للانفراد بالحظوة لديهم، عبر بيع الاراضي أكثر فأكثر، وقد عالج كل منهما بطريقته الخاصة اللقب السلبي الذي ألصق به. كان نمر، أحد أفراد قبيلة عرسان، ناشطاً في المؤسسات الوطنية الفلسطينية، شارك في الحملة العامة ضد بيع الأراضي، فيما هو مستمر ببيع أراضي قبيلته إلى منظمة الكيه كيه إل. لم يخالفه محمد زيناتي قيد أنملة، الذي يصفه موشي غولدنبرغ، المسؤول عن شراء أراضي المنطقة لصالح المنظمة ذاتها بقوله؛ كان محمد «عربياً ماهراً جداً، ذكياً جداً وقوياً جداً، لم يكن بحاجة لتبرير أفعاله إلى أحد، يحكم المنطقة بسلاسة، ولديه رجال لا يخالفونه البتة. مع ذلك، لم يخل الأمر من عامل اقتصادي، دفعه إلى بيع أراضي قبيلته بالكامل وتحريك جماعته إلى شرق الأردن.. لقد «أصبح ببساطة ثرياً.. وخلص إلى نتيجة مفادها، أن البدو لا يمكنهم العيش من الفلاحة» ولايمكنهم البقاء أحياء، بينما الرعاة يمكنهم الوجود في أي مكان. كانت الصفقة جيدة مع الكيه كه إل، وقد قبضوا أموالاً كثيرة وبإمكانهم شراء القطعان. هكذا، بدا محمد مرتاح الضمير تماماً لدى قيامه ببيع أراضي قبيلته بالكامل.

هكذا، تقدم طموح الاستقلال السياسي يداً بيد الرغبة في الثراء. واللافت بحق موقف الماركسي غولدنبرغ، عضو كيبوتز بيت ألفا، الواقع على تقاطع وادي جيزيل وبيسان والتابع لحركة هامشومير ـ هاتسعير. كان من بين أهداف غولدنبرغ تحرير البروليتاريا والفلاحين العرب، ولهذا انكبّ على دراسة المضامين الخلقية في بيع أراض القبيلة، وخلص إلى أنها «صفقة جيدة». ربما كانت، في الواقع، جيدة، على المدى القصير، بخاصة بالنسبة لزعماء القبيلة، ولكنها ليست بالضرورة كذلك في المنظور المتوسط والبعيد، بالنسبة لبقية أبناء القبيلة، فقد رسخ اليهود أنفسهم في الأراضي المبتاعة في وادي بيسان، فيما أخذت أحوال القبيلة في التدهور وتفسخت عائلاتها القيادية.

أما الأَخَوان عرسان، فقد تبدلت احوالهما بمجرد أن باعا جزءاً من الأرض، لم يعودا كشأنهما في بداية القرن. أصبح يوسف «سكيراً لا تفارق النرجيلة شفتيه». أما شقيقه نمر، الذي تزعم العائلة منذ أواخر العشرينات وخلال ثلاثينات القرن الماضي، فلم يكن بأفضل حالاً. لم يفت غولدنبرغ ملاحظة تغير سلوك الشقيقين، فكتب يقول «رجل وسيم، لكنه انضم إلى رفاق السوء، عاش في المدينة في منزل من طابقين، لم يهتم كثيراً بالزراعة، ركز اهتمامه على أخذ المال مقابل أرضه، وبهذا أعطانا الأرض دون أن يطرح أي سؤال». وأخذ كل من يوسف ليتفاك ويوشع ماروخي، عضواً الكيبوتز الأمني الأول في وادي بيسان، تيرات تزيفي، الانطباع نفسه عبر اتصالهما بالأخوين عرسان: «إن نمر لمبذر متلاف، استهلك مبالغ كبيرة من المال في المدينة، وأصبح مفلساً.. كان يحب الخمر مثل أخيه». أما شقيقهما الوحيد فضل، فكان وفقاً لغولدنبرغ، مختلفاً عنهما «عربي بارع، ثري جداً.. عارضنا بقوة». أما ليتفاك وباروخي، فذكرا أنه تلقى اموالاً أيضا من الشركة الزراعية، بي ال دي سي، لكنه «تجنب دائماً مساعدتنا بكل الوسائل، وثمة أدلة تفيد تدخله في إجراءات إتمام الشراء» فقط كي يبطل الصفقة.»

كان الزناتية يحبون أيضاً قضاء وقت طيب في المدينة الكبيرة ـ والمدينة الكبيرة لا تعني بيسان بالطبع. اشترى محمد الزيناتي سيارة مستعملة من حاكم المنطقة البريطاني وانطلق الأخوة يذرعون البلاد طولاً وعرضاً بحثاً عن المتعة. ويعود عضو في كيبوتز **مادزا حاييم**، إلى أيام جمعته بالزناتية، بقوله «دفعتهم الأموال الضخمة إلى حياة مختلفة تماماً عن حياة البدو، المعروفين بعاداتهم وتقاليدهم الخاصة، رحلات مستمرة إلى حيفا وإلى المدن الكبيرة الأخرى، فنادق فاخرة، جبل الكرمل، مقاهٍ، استبدال السيارات بالخيل، وضع أجهزة راديو في خيمهم، وكلها مستجدات أحدثت ثورة ضخمة في حياتهم وبالضرورة في دينهم».

سرعان ما وجد الشيوخ أنفسهم في دائرة مالية مغلقة، فالانزلاق إلى حياة زائفة ومكلفة، قاد الأخوة إلى تنافس مرير.. يتقاتلون أيهم يتولى إنهاء صفقة أراض تخص أحد أبناء قبيلتهم، فالصفقات باتت مصدر دخل محترم. هكذا، أخذوا يبيعون أراضيهم قطعة قطعة، واستمروا في السمسرة على أراضي الغير، و لم يكن فى وسعهم الاستمرار، وفقاً لما يرويه معارفهم اليهود:

> **«باع الأخوة الكثير من الأرض وحصدوا مالاً وفيراً، إلى جانب رواتبهم وعملهم كوكلاء. مع ذلك، لم يستطيعوا الحفاظ على المال وما لبثوا أن بددوه إلى حد الاستدانة من الشركة، ناهيك عن المشاجرات الخطرة حول التعويضات التي يتوجب عليهم دفعها إلى الفلاحين المستأجرين [مقابل إزاحتهم]، يريد كل من الأخوة استغلالهم وحصد الأموال على حسابهم. ويمكن لهذا التأكيد على تفسُّخ القبيلة وانحدارها، لم تدع الصراعات المستمرة أحداً من العائلات إلى جانب محمد او أي من اخوته، فرحلوا بعيداً، أو فروا إلى شرق الأردن.**

لسخرية القدر، و خلافاً لما توقعه الصهاينة والشيوخ من أن صفقا ت البيع سوف تعزز القبائل كمؤسسات، فقد أدت من الناحية الفعلية إلى انحدارها

وتفسخها. لم يعد الشيوخ يسهرون على خير أبناء قبيلتهم، بل أتلفوا المال الذي تلقوه من الصهاينة، ومن استطاع الإفلات من قبضتهم سارع بالفرار. استمر بعض الشيوخ في تعاونهم مع الصهاينة، لكنهم فقدوا أسباب منعتهم التي تمتعوا بها يوماً. وكانت نهايتهم سيئة، فقد قُتل زعيم قبيلة الغزاوية الأمير محمد الزيناتي عام 1946، لدى خروجه من دكان حلاق في حيفا، فأكمل ورثته صفقة كان المغدور يعدّها، ثم باعوا جميع أملاكهم إلى منظمة ال كيه كيه ال، وانتقلوا إلى أرض ابتاعوها في شرق الأردن. أما قبيلة بني صقر فقد تفرقت خارج المنطقة أثناء حرب عام 1948.

شيوخ القرى

منذ زمن قديم، التحمت قرابة كل عشر قرى فلسطينية في مجموعة متحدة، خصوصاً القرى الواقعة في الهضاب الوسطى، ويرئس كل مجموعة، المعروفة بالناحية، عائلة معترف بقيادتها للمنطقة، ويطلق على أحد أعضائها شيخ الناحية. وكان لدى الشيوخ سلطات سياسية واجتماعية وأحياناً قوات مسلحة. وقد اعترف العثمانيون بزعامة بعضهم و قلدوهم أحياناً مواقع إدارية واقتصادية.

لم تعترف إدارة الانتداب البريطاني بالناحية، كما أدى تبلور قيادة قومية برئاسة النخب المدنية، إلى تقلص مكانة شيوخ القرى[1]. وأصبح الشيوخ أمام ثلاثة خيارات: محاربة النخب المدنية بأنفسهم، دعم القيادة القومية المدنية للحصول منها أي شرعية، وأخيراً توحيد قواهم إلى جانب العدو الرئيس للنخب المدنية- الصهاينة. لم يكن الاختيار سهلاً، فثمة زعماء قرويون، مثل شيوخ ناحية القدس، الذين كثيراً ما تأرجحت مواقفهم بين الخيارين.

كانت ناحية بني مالك مكونة من مجموعة قرى في غرب القدس، تخضع

(1) بدأ الشيوخ يخسرون سلطتهم في أواخر القرن التاسع عشر، في فترة الاصلاحات العثمانية، حين حل محلهم ابناء المدن في تحصيل الضرائب، كان ذلك مصدر تنافس بينهم وبين النخب المدنية، وانحدرت منزلتهم عقب الاحتلال البريطاني، حيث لم تعد النواحي وحدات إدارية.

إلى عشيرة أبو غوش، التي سيطرت إبان العهد العثماني على طريق يافا/ القدس، وفرضت رسوماً على استخدامه. وتم في فترة الحكم المصري عام 1834، تعيين أحد رؤوس العائلة حاكماً للقدس، لكن صعود العائلة توقف لدى استرداد العثمانيين السيطرة على فلسطين.

لم تتأخر الاتصالات كثيراً بين عائلة أبو غوش والمؤسسات الصهيونية، عن بداية القرن العشرين، حين باعت العائلة في عام 1912 آلاف الدونمات حول قراها إلى أرثر روبين، ممثل الحركة الصهيونية. وفي الوقت نفسه، وثقت العائلة علاقتها مع القنصلية الفرنسية في القدس، بوساطة دير الفرنسيسكان في القرية. حاولت العائلة أيضاً مقاربة الخيار القومي، عقب الاحتلال البريطاني، فالتحق الشيخ عبد الحميد، ممثلاً عن العائلة في الجمعية الإسلامية/ المسيحية بالقدس، واشترك في المؤتمر الوطني الأول عام 1919، مع ذلك، فقد رفض التوقيع على مذكرة المؤتمر التمهيدية المعادية للصهيونية.

اتسعت شقة الخلاف بين الشيخ عبد الحميد وغالبية الحضور حول عائلات النخب المدنية. وازدادت الخلافات حدة في العام التالي، لدى اعتراض الشيخ عبد الحميد على تركيز السلطات كافة في يد عائلة الحسيني، ثم استقال لاحقاً من الجمعيات الإسلامية/ المسيحية، وقام ورجاله بقطع كل علاقاتهم بالمؤسسات القومية، وبدأوا في اتخاذ مواقف مستقلة، لم يشاركوا في اضطرابات عام 1920، بل حرصوا على عدم تعرض كيبوتز كيرات أنانيم، المجاور لقريتهم، إلى أي اعتداء. وعمدوا في الوقت نفسه إلى نشر عريضة موالية للصهيونية، وأخذ بعض زعماء العشيرة، منذ ذلك اليوم، في العمل جنباً إلى جنب الصهاينة.

لدى استقالة الشيخ عبد الحميد أبو غوش من الجمعيات الإسلامية/ المسيحية، ارتفعت وتيرة التوتر بين عائلته وبين هذه الجمعيات. وزاد الطين بلة، انتشار خبر عريضة العائلة الموالية للصهيونية، الأمر الذي فاقم من حقد

قادة الحركة القومية، فعملت الجمعيات الإسلامية/ المسيحية، في المقابل، على تشجيع زعماء ناحية بني حسن، جنوب غرب القدس، لتمثيل قطاع القرى في المؤسسات القومية، فهؤلاء هم المنافسون التقليديون لعشيرة أبو غوش. وأصبح شيخ قرية المالحة، الشيخ سعد موسى درويش، ولاحقاً ابن عمه عبد الفتاح، يتمتع بثقة الحاج أمين الحسيني ويمثله في جميع القرى.

مع ذلك، لم يعمر ذلك التحالف طويلاً، بسبب صندوق رعاية عائلات ضحايا اضطرابات عام 1929، من القتلى والجرحي و المعتقلين، الذي أسسه المجلس الإسلامي الأعلى في العام نفسه. وافترض الدراوشة أن أحدهم سوف يلتحق بعضوية مجلس إدارة الصندوق، لكن المفتي تجاهلهم تماماً. وبدأت الشائعات تنتشر بتسرب أموال الصندوق إلى جيوب الخاصة، وعبر الدراوشة عندها صراحة عن استيائهم، فتوقف المفتي عن دعوتهم إلى المشاركة في دائرة مستشاريه المقربين، فرد زعماء بني حسن بالاستقالة من المؤسسات القومية كافة. تجمع مخاتير وشيوخ كامل الناحية، في منزل الشيخ سعيد درويش، لتقديم تهانيهم بعيد الفطر، الذي رافق آذار/ مارس 1930، وانتهز درويش الفرصة لإثارة الحضور ضد قيادة المفتي بقوله: لقد أهاننا الأفندية بما يكفي، ثم أضاف قائلاً:

> **كفانا خدعةً ونفاقاً، لا تصدقوا ثرثراتهم. انهضوا و انظروا إلى أوضاعكم في غرف بيت الأمة. انهضوا وابحثوا، أتجدون فلاحاً واحداً بين موظفي اللجنة العربية التنفيذية... انظروا، أبستطاعتكم العثور على أحدهم في وضح النهار. دعوا السياسة للسياسيين لحظة، دعوها إلى أصحاب الثروات الضخمة، الذين ستدفعهم بطالتهم إلى الجنون. نحن لا نريد شيئاً، من الصهاينة أو من اللجنة العربية، علينا جمع أنفسنا وتقديم مطالبنا إلى الحكومة. لماذا، لا يوجد لدينا حكام وضباط في المناطق؟ ألم يخلقنا الله؟ أينقصنا**

الرجال؟... على أهلنا الجالسين هنا تذاكر أسماء علماء قراهم الذين يفوقون الحاج أمين بكثير، في علومهم الدينية وفي تقواهم.

نبعت هذه المرارة ولا ريب، من ترفع وازدراء القادة المدنيين للفلاحين. وشعر الفلاحون بدورهم، خصوصاً زعماؤهم، بأن القيادة لا تعتبرهم شركاء متساوين، بل مجرد أدوات تستخدم لتحقيق أهدافهم و مآربهم. وكان الرد العملي على ذلك التمزق، محاولات إنشاء حزب قروي، بالتعاون مع عشيرة العزة في بيت جبرين، بدعم مغطى من الصهاينة وكما ذكرنا سلفاً، فقد فشلت هذه الجهود (مؤتمر عجور)، لكن درويش كان قد انفصل بالفعل عن قيادة الحسيني، وبدأ في مساعدة الصهاينة في شراء الأراضي (من بينها مناطق رامات راحيل) جنوب القدس، في منطقة وادي الصليب، التي كانت حينذاك غرب القدس، وفي جوار **جيفات رام** (حيث أقيم لاحقاً مبنى الكنيست والجامعة العبرية). وسارع درويش بالالتحاق من ثَمّ في تنظيمات معارضة للحركة القومية. لم تفلح محاولات المفتي في استعادة ولاء درويش، بعث إليه برسالة عام 1932، يدعوه للقاء والحديث معا وجهاً لوجه، بخاصة بعد أن رأى أن أفعال درويش تتسبب في شق الشعب الفلسطيني ومساعدة أعدائه. وافق درويش على اللقاء، بعد تمنع لثلاث سنوات، وفشل المفتي في إقناعه بالتوقف عن بيع الأراضي، ولم يتوصل الاثنان إلى اتفاق، لكن درويش انتهز الفرصة واستطاع أن يبيع للمفتي قطعة أرض كان يعتزم بيعها إلى اليهود.

لم يكن زعماء الدراوشة وأبوغوش، هم وحدهم من تعاون مع الحركة الصهيونية، فالشيخ موسى هديب من الدوايمة، كان أول زعيم سياسي فلسطيني جرى اغتياله. كان هديب ينتمي إلى عشيرة العزة، ويتزعم عائلة متنفذة في **بيت جبرين**، وبقي على عدائه لقيادة الحسيني (رغم تقلب علاقتهما على مدار سنين)، قام هديب ببيع حصة من أراضي العائلة إلى اليهود، وعمل لحسابهم أيضاً في شراء أرضي الآخرين. أما عائلة الخواجة، من **نعلين** شمال اللد، فقد

أسست علاقات مع الحركة الصهيونية، قبل الاحتلال البريطاني. كان الشيخ أمين راس العائلة المعترف بزعامته في نعلين والقرى المجاورة. وقام أفراد من عائلته بتوسُّل التواقيع على عريضة لدعم إعلان بلفور والانتداب البريطاني، فسارعت الصحف العربية إلى فضحهم وتشويه سمعتهم. وخضع الشيخ أمين للمحاكمة بعدها بفترة قصيرة، وادعت الأوساط الصهيونية أنه يتعرض للمضايقات لعلاقته باليهود. وتقدمت بشكوى إلى المستشار الأول لحكومة الانتداب. اطلع ويندهام ديذر على سجل الشيخ وسجلات أخرى مشابهة، ادّعى اليهود أن أصحابها تعرضوا للمضايقات ذاتها. وأمدت الاستخبارات ديذز بصورة دقيقة عن أمين الخواجة، فإذا به «متورط في كل مكائد القرية وحيلها، الامر الذي أكسبه نفوذاً على الفلاحين البسطاء.. ويمكن اعتباره يشكل خطراً بسبب نفوذه على الفلاحين الأميين، غير جدير بالثقة، عديم الضمير ومجرد من الأخلاق». وحين توفي الشيخ في العشرينيات خلفه ابنه سكيب في تمثيل القرى المحيطة، كما شارك في المؤتمر الفلسطيني السابع عام 1928، الذي شاركت فيه أيضاً أحزاب القرى.

وصلت إلى سكيب، أثناء أحداث عنف 1929، أنباء عن خطة معدة لمهاجمة مستوطنة بن شيمن، فسارع حاملاً سلاحه للدفاع عن بوابة القرية اليهودية. وبعد بضعة شهور، إثر الأزمة الاقتصادية، اتصل بالمسؤولين الصهاينة وأبدى رغبته في بيع الأراضي، والالتحاق بتنظيمات القرى العربية المزمع إنشاؤها، الأمر الذي يعني انفصاله تماماً عن اللجنة العربية التنفيذية، والالتحاق بالأطر الجديدة لتمثيل منطقته في مؤتمر «عجور». واحتفظ سكيب، للمفارقة، في الوقت نفسه بتمثيله لقرى منطقة اللد، في الجمعية الإسلامية/ المسيحية، في محاولته المناورة بين مختلف القوى السياسية المتعارضة، في ظروف موضوعية تميزت بالغموض وبالتقلبات المتسارعة.

ولدينا زعيم قروي آخر ساعد الحركة الصهيونية وساعدته، يدعي عبد

اللطيف أبو حنتش، من **قاقون** في وداي بيسان، وشأن أقرانه الخواجة وأبو غوش والدراوشة، لم يكن أبو حنتش مستقيماً ثابتاً في مواقفه. فقد شارك أفراد من عائلته في الهجوم على الموشاف اليهودي في الهدار عام 1921، لكنهم سرعان ما بدلوا موقفهم وأقاموا روابط بالناشطين الصهاينة. أما عبد اللطيف فكان عضواً في حزب المزارعين في منطقته، وشارك في بيع الأراضي وبلغت به الثقة إلى حد مهاجمة قادة الحركة القومية علانية، الذين دعوه إلى التوقف عن المتاجرة بالأراضي، فما كان منه سوى اتهام الأثرياء العرب في المدن، بأنهم السبب الرئيس لبيع الأرض لإقراضهم المال للفلاحين بفوائد مرتفعة.

ويجب ألا نخطئ، فرغم ادعاء أولئك الزعماء بالعمل لمصلحة الفلاحين وحمايتهم من استغلال أفندية المدن، لم تكن مصلحة الفلاحين تحظى لديهم دائماً بالأولوية. وقد اعتبرهم البريطانيون مجموعة من الأفاقين والمخادعين، يعملون على استغلال الجانبين: اليهود والفلاحين، وشاركهم اليهود، أقله في بعض الحالات، الانطباع نفسه. وصفت الاستخبارات البريطانية أبو حنتش بالأفَّاق وبكراهيته اليهود، وكان رأيها أيضاً سلبياً تماماً في عملاء عائلة أبو غوش. وبذلك، لم تختلف اساليب شيوخ القري عن اقرانهم زعماء البدو. ويصف هارون دانين أبو حنتش بقوله: «كان ملك قرية قاقون.. يأتيه كل من يريد بيع أرض، فيأخذ حصة الأسد ويترك له الفتات». واستناداً إلى أحد المصادر الصهيونية، اتبع المالحي عبد الفتاح درويش الأسلوب نفسه في العمل: «كان واحداً من أشد أهالي قرى منطقته جبروتاً وقسوة، استخدم الأساليب المقبولة وغير المقبولة كافة، لإجبار مشاركيه في الأراضي المشاع ببيع حصصهم إليه. وقد باع كل الأراضي التي جمعها في يديه بهذه الطريقة إلى اليهود». اتبع عبد الرحمن العزة، شيخ ناحية القيسية الطائية، الأسلوب ذاته؛ يتظاهر بداية بمعاملة الفلاحين بإنصاف، وحين يرتفع الطلب على الأراضي في منطقته وتشتد حاجته إلى المال، يبدأ في ممارسة الضغوط. ويضيف يوشع بالمون: «ليس لدي شك

أنه فعل كل ما في استطاعته، لجمع ثلاثة آلاف دونم في يده، خدع الأرامل والأيتام وأقرض المال، وبمجرد أن يتعثر المدين في التسديد يقول له صراحة أحضر المال، او تنازل عن الأرض»، وبالمون هذا كان من أوائل العاملين في استخبارات الهاغاناه، وقد ساعد في توسيع المستوطنات اليهودية في سفوح يهودا، وعمل لاحقاً مستشاراً لدافيد بن غوريون للشؤون العربية.

كان التعاون بين الصهاينة والشيوخ سياسياً في البداية، استند إلى أرضية المعارضة المشتركة لقيادة عائلة الحسيني. وما لبث أن أدرك الجانبان، أن القيادة المحلية التقليدية ليس بوسعها منافسة القيادة القومية الجديدة. ونتيجة لذلك، شرع الصهاينة في التركيز أكثر فأكثر على شراء الأراضي من الشيوخ (والاستفادة منهم بجمع المعلومات الاستخبارية)، فيما ركز الشيوخ اهتمامهم في مراكمة مكاسبهم المالية.

ويعكس وصف ايه. اتش. كوهن، الناشط في استخبارات المكتب الموحد، لشيخ نعلين سكيب الخواجه، الطبيعة المزدوجة لهذه العلاقات، في قوله: كان الانطباع الذي خلّفه سكيب لديّ، أنه رجل ذو معرفة وفهم للمسائل الدبلوماسية والسياسية الجارية في البلد، لكنه من ناحية أخرى، لن يفعل أي شيء من دون أن يقبض الثمن سلفاً.. يمكنه أن يكون موالياً ومخلصاً في عمله، شرط أن يتأكد ان ما يفعله سوف يعود عليه بالنفع».

مع ذلك، فمن الخطأ افتراض أن معارضة هؤلاء الناس لقيادة الحسيني وجماعته، ترجع إلى ما يحصدونه من الصهاينة. إن حقيقة استمرار تعاونهم - حتى أثناء ثورة 36 وحرب 48، رغم مضايقات الحركة الوطنية ومحاولات اجتذابهم إلى حضن الأمة، يبرهن على وجود دوافع أخرى أكثر عمقاً وراء تحالفهم مع اليهود، أخذت في التطور التدرّجي، بما سوف يتضح في الفصول اللاحقة..

عقب تأسيس إسرائيل تغيرت اسماء شوارع حيفا، من العربية الي اليهودية، باستثناء شارع واحد، أطلق عليه اسم رئيس بلديتها الموقر حسن شكري، وليس مصادفة أن يحمل شارع هام في حيفا إسمه إلى اليوم. فقد اعتبر اليهود صاحب الاسم نموذجاً للوجود الثنائي، ومثالاً لعربي أراد العيش مع اليهود. مع ذلك، فحسن شكري بالنسبة إلى القوميين العرب مجرد متعاون خائن.

كان حسن شكري، اثناء الغرو البريطاني، رئيساً لبلدية حيفا، ولدى وصول المندوب السامي البريطاني الأول، هيربرت صمويل، إلى فلسطين في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، بعث إليه شكري برقية تهنئة. جاء تصرفه مناقضاً تماماً للموقف العربي الرسمي، حيث قاطع القادة العرب الآخرو ن احتفالات تنصيب صمويل مندوباً بريطانياً سامياً، أولاً بسبب معارضتهم لصك الانتداب، وثانياً لأنه متعاطف مع الصهيونية. ولذلك كثف أعضاء اللجان الوطنية، في حيفا، الضغوط على إدارة الانتداب لإقصاء شكري من منصبه، وامتثل البريطانيون لرغبتهم. كانت تلك فرصة للتخلص من رجل موال صراحة للصهاينة منذ أواخر العهد العثماني، إضافة إلى روابطه بتجار الاراضي اليهود، وفي مقدّمهم شبتاي ليفي عضو اتحاد الاستيطان اليهودي، الذي سوف ينتخب لاحقاً رئيساً لبلدية حيفا. رأى الجانب الصهيوني في إزاحة شكري، برهاناً على نفوذ الموظفين العرب، بخاصة المسيحيين على البريطانيين، وأخذوا يلتمسون الفرص لإعادة شكري مجدداً رئيساً للبلدية، ووضعوه أثناء انتظارهم رئيساً للاتحاد الإسلامي الوطني.

قام شكري، عبر موقعه الجديد، بإجراء اتصالات مع الحكومة البريطانية، عبّر من خلالها على دعمه للهجرة اليهودية، كما أشار إلى تقدم حيفا مثالاً على مراكمة العرب للفوائد المتأتية من تدفق اليهود على البلاد. إن نشاط شكري كان مدفوع الأجر، لكن الرجل كان أيضاً على قناعة تامة بما يقوله، وحين اقترح

عليه أعضاء الجمعية الإسلامية/ المسيحية، تحويل ولائه إلى مجموعتهم، كي يدعموا استعادته لمنصبه رئيساً لبلدية حيفا، رفض الفكرة من فوره. ويأتي موشيه شرتوك على ذكر رسالة بعث بها إليه شكري، بعد قرابة عقدين من محاولة اغتياله، على يد تلامذة الشيخ عز الدين القسام، جاء فيها:

كانت نية القاتل والذين أرسلوه، إخافتي وهز قناعتي في عدالة قضيتي. يمكنني، يا صديقي العزيز، أن أعلمك بأن عملهم كان بلا طائل، فقد صمدت بحزم وبروح مشبعة بإدراك الحاجة إلى استمرار النهج الذي اتخذته في العمل العام الي اليوم. إنني آمل بالا تعيب شيخوختي شبابي. إن ذلك الهجوم الحقير الذي فشل لحسن الحظ، سوف يساعد قضايا هذا البلد، خاصة قضية الأمن العام. إنني ممتن لذلك المهاجم المجهول والجبان.

جاءت رسالة شكري، في عام 1937، باللغة العبرية، لدي استعادته رئاسة البلدية، إثر نجاح قائمته في انتخابات البلدية عام 1927، بدعم من يهود المدينة، الذين كانوا يشكلون حينها ثلث عدد السكان. اعتبر دافيد كوهن، مسؤول الهاغاناه ونائب شكري في المجلس البلدي، إن الاخير كان «ظاهرة فريدة»، ويتابع في يومياته، «لقد اجتاز الرجل جميع الاختبارات القاسية، وفي أصعب الظروف.. و بنساً عاماً واحداً لم يدخل جيبه».

كان شكري ينتمي إلى مجموعة صغيرة من الساسة، رفضت منظومة القيم للحركة القومية الفلسطينية، شأن حيدر طوقان، الذي عمل في منطقة نابلس بالتنسيق مع حاييم وايزمان، وكذلك أسعد الشقيري المعروف بمعارضته للحركة القومية الفلسطينية، الذي شارك أيضاً في بيع الأراضي، واللقاء بشكل منتظم مع المسؤولين الصهاينة، وكان له دور جزئي، منذ بداية الانتداب البريطاني، في جميع التنظيمات العربية الموالية للصهيونية. وقد اعترض على استخدام الحاج أمين الإسلام في مهاجمته الصهيونية. وشأن الآخرين، لم يعتبر

المفتي شخصية دينية جادة. (ولسخرية القدر، سوف يؤسس ابنه أحمد لاحقاً منظمة التحرير الفلسطينية).

يمكن للمرء أن يُرجع أنشطة هؤلاء الموالين للصهيونية إلى المنافسة الشخصية أو الى المكاسب المالية، ذلك صحيح جزئياً، تماماً شأن الزعم بأن عائلة الحسيني وأنصارها عملوا فحسب من أجل مصالحهم الشخصية. لقد وجدت، في الحقيقة، ايديولوجتين اثنتين مختلفتين، ركزت الأولى على الخطورة التي تمثلها الصهيونية وخلصت إلى ضرورة محاربتها، بينما اعتبرت الثانية أن المجابهة المتصلبة سوف تلحق بعرب فلسطين ظلماً فادحاً، ومن الأفضل، إيجاد وسائل للعيش بسلام مع اليهود. يرى رئيس بلدية القدس د. مصطفى الخالدي، لدى تشخيصه أسباب اندفاع الآخرين (وليس هو) إلى التعاون مع الصهاينة، فيقول إلى نائبه في رئاسه البلدية دانيل اوستر، في منتصف عام 1935، «علينا الاعتراف بالحقائق، لقد دخل اليهود البلاد وأصبحوا مواطنين، أصبحوا فلسطينيين، لا يمكن إلقاؤهم في البحر، وفوق ذلك قاموا بشراء أراض وأخذوا صكوكاً مقابل المال، علينا الاعتراف بهم، فليس ثمة مبرر لأن نغلق أعيننا عن هذه الأمور الواضحة».

اكد الخالدي على ضرورة تقييد الهجرة اليهودية وبناء المستوطنات. كان يعتمد سياسياً على جماعة الحسيني، التي دعمت انتخابه رئيساً للبلدية، لذلك تراجع في اللحظة الأخيرة عن سعيه لتأسيس حزب سياسي معتدل. هكذا، أدت تحليلات كهذه، إضافة إلى انتقاد أسلوب جماعة الحسيني في تصريف الأمور، إلى قيام آخرين بالتعاون مع الصهاينة، ولعل محمد الطويل يجسد مثالاً بارزاً في هذا الصدد، فقد عمل بين عامي 1929 ـ 1930، وكيلاً للمكتب الموحد في شؤون الدعاية والإعلام.

ولد الطويل في عكا، في ثمانينات القرن التاسع عشر، لعائلة ثرية، وصل إلى رتبه ضابط في الجيش التركي، والتحق بعد الاحتلال البريطاني في الإدارة

المدنية البريطانية، لكنه استقال بعد فترة وجيزة وغادر إلى شرق الأردن والأناضول. عاد إلى عكا عام 1923 وافتتح في عام 1926 مكتباً في طبرية للأعمال الكتابية. وما لبث أن طور علاقته بشخصيات صهيونية في المنطقة، بخاصة رئيس بلدية طبرية اليهودي زكي الهادف، عضو المكتب الموحد. أدلى الطويل عقب اضطرابات عام 1929، بشهادته ضد القوميين الفلسطينيين الذين حرضوا على قتل يهود صفد، لكنه استثمر معظم طاقته في نشر مواد وبيانات تدين المجلس الإسلامي الأعلى وتصب في صالح الصهيونية. كانت أول منشوراته كتيب بعنوان «طريق الحياة»، صدر في عام 1930، هاجم فيه الحاج أمين الحسيني. وكما ذكرنا سلفاً، فقد صرح بأن المفتي فشل كقائد، وانه يتسبب في خسارة فلسطين.

كان الطويل ملاحقاً من قبل المجلس الإسلامي الأعلى، مدركاً أيضاً اعتباره خائناً، فعمد إلى شرح وجهة نظره في إحدى كراساته، التي يشاركه فيها «خونة» آخرون تقع فكرتهم عن القومية خارج الإجماع الفلسطيني:

إن مبدئي الإصلاح: أصلحوا الأرض، أصلحوا حياتنا الدينية، فقد ضعف الدين، واصبح مستوانا الخلقي متدنياً، ذلك كان هدفي، وهذا مبدئي: أخائن أنا؟.. أنا لست خائناً يا شعبي، إن الخائن من يخدعكم ويتلاعب بكم من أجل سرقة نقودكم، وأنتم تعرفون الخائن، إنه الذي يحرضكم يومياً على الإضرابات، وهل من سبب لتلقى عشرات الشباب أحكاماً بالموت وغيره من الأحكام.

ويصف الطويل نفسه في كراسة أخرى علي النحو التالي:

أنا لست صهيونياً ولست على صلة بالصهاينة، تفحصوا كراساتي ومقالاتي، لن تجدوا فيها ما يثير الشبهة. إنني أكثر وطنية من الآخرين. إن مطالبنا الوطنية متساوية وإن اختلفت الوسائل. إن أسلوبكم سوف يقودكم إلى الخراب وإلى الطرد. إن النقد من حق

الإنسان، ولا يجب اعتراضه، أنني لا أستطيع أن أتبع كالأعمى قادة اللجنة العربية، وليس بوسعي الثقة في طبيب لم يتمكن بعد عشر سنوات من علاج أمراضي. لا أستطيع الاعتراف بالحاج أمين قائداً لفلسطين لأن توجهه لن يجلب للبلاد أي فائدة.

من المتعذر، أخذ أقوال الطويل عن صلته بالصهاينة على محمل الجد، فرسائله محفوظة لدى المكتب الموحد. مع ذلك، فالمهم في تصريحاته قناعته بأن توجهه يشكل خياراً آخر للقومية. أكثر من ذلك، كانت نبوءاته صادقة، فقد دُمرت فلسطين في الواقع واقتلع سكانها جزئياً، نتيجة لسياسات الحاج أمين.

لم تستمر روابط الطويل بالمكتب الموحد طويلاً، ويصفه الهادف، همزة الوصل معه، بأنه سيّئ السمعة.. قام بحلب اللجنة الصهيونية». على أي حال، لم ينجح الطويل في نقل البضاعة، ولم تفلح بياناته وكراساته في تهدئه معارضة العرب للصهيونية، كما استشاط منه الهادف غضباً، لدى إعلانه رفضه بيع الأرض لليهود.

خلافاً لقادة مثل طوقان والشقيري وحسن شكري، الذين عملوا أيضاً في الدعاية للمكتب الموحد، كان الطويل يفتقر إلى أي دعم اجتماعي أو اقتصادي. وحين يقطع المكتب الموحّد صلته بأولئك، تلفظهم مجتمعاتهم ويجدون أنفسهم منبوذين بين أناس كانوا يسعون بالأمس إلى التقرب منهم. حاول الطويل يائساً الاستقرار في سورية، لكن السلطات الفرنسية رحلته للاشتباه بأنه عميل للصهيونية، فعاد أدراجه إلى فلسطين مسحوقاً يائساً، وكتب إلى المجلس الوطني اليهودي رسالة تنطوي على ألم و حزن، سوف يتجرعه و يردده لاحقاً مئات المتعاونين في الأجيال القادمة:

لا أستطيع أن أقول أكثر، أصبحت رجلاً مُحتقِراً للجميع ومُحتقَرا من الجميع، سُدت في وجهي مصادر الرزق كافة. إن آداب الإنسانية تطالبكم بالاهتمام بمأزقي، إني لم أمثل أمام لجنة

تقصي الحقائق [حول أحداث 1929] لأي سبب سوى ضميري، لم أكتب كراساتي من أجل ما تدفعونه، لقد عولت على شرفكم، واعتقدت أنكم لن تقبلوا أن أعاني، وأنكم سوف تمدون يد العون عند الشدائد.. إذا تخليتم عني ورفعتم أيديكم، فهذا يعني أنكم تدفعونني إلى الانتحار. وإذا كانت تلك إرادتكم وقررتم ألا تساعدوني وتهتمون بمأزقي، صدقوني سوف أقتل نفسي، و قبل أن أفعل سوف أسجل السبب، وأنشره على الملأ في جميع صحف أوربا والشرق، كي يعرف العالم أنكم سبب موتي.

استمرت المراسلات لشهور عدة، سافر خلالها الطويل إلى أوربا، ولم تفلح محاولاته سواء في نشر صحيفة عربية موالية للصهيونية، أو في لقاء وايزمان، رغم الكلفة المالية التي أثقلت كاهله، فعاد يكتب إلى «اللورد رولير يتسحق بن ـ زيفي»، في كانون أول/ يناير 1930، يتوسله أربعة جنيهات ونصف «لأننا في شهر رمضان، شهر الصوم، وليس لديّ بنس واحد». ويختم رسالته بالقول: «وبموجب هذا أبلغكم بأن استمراركم في هضم حقوقي ورفض الدفع، بعد إثبات حقوقي لديكم، يعني أنكم سوف تتسببون في تفجير قنبلة».

ورد بن زيفي بجفاء: «بما أن رسالتك الأخيرة تتضمن تهديداً وتفتقر إلى الأدب، وقد وصلت معلومات تفيد بأنك قد بدأت بالفعل باقتراف أفعال عدائية ضدي وضد اليهود، وإنك تسيء إلى اليهود وتجرحهم..أعتقد أنه ليس من الشرف أن أدخل معك في جدال». مع ذلك، لم يلتزم الطويل الصمت، وسوف تصدق نبوءاته بالنسبة للمفتي لاحقاً. وضع ملخصاً لعلاقته مع الصهاينة مفعماً بمشاعر، سوف يكابدها في السنوات اللاحقة كثير ممن عملوا مع وكالات الأمن الإسرائيلية:

«أيها القادة، أيها اليهود. . يا من خاطرت بحياتي للدفاع عنكم، أنتم يا من لا تعترفون بالفضل ولا تبدون امتنانكم، تصادقون الناس

حين تحتاجونهم، وترفعون أيديكم عنهم عندما تصيبهم الكوارث بسببكم، كما فعلتم معي... ما الذي سوف تفعلونه بالعرب إذا توصلتم إلى اتفاق معهم؟! أعتقد أنكم سوف تسممون نومهم وتدفعونهم إلى حتفهم.. أليس ذلك صحيحاً..؟

الأخلاقيون

ثمة نمط آخر من المتعاونين، الذين أقاموا علاقات طيبة مع جيرانهم اليهود، سواء مع الجالية اليهودية القديمة، أو مع الصهاينة الذين وصلوا البلاد، أواخر القرن التاسع عشر، ضمن موجة الهجرة اليهودية الأولى. لم ير العرب حينها الهجرة اليهودية ككارثة، كان من بينهم من عمل في القرى الزراعية اليهودية وتلقى معاملة حسنة، وأيضاً من عالجه طبيب يهودي أو عقد صفقات تجارية معهم، وكذلك من كون ببساطة صداقة شخصية مع بعضهم. وقد تجاهل هؤلاء قواعد اللعبة التي ستحددها عاجلاً الحركة القومية المتصاعدة، كما لم تدفعهم المتغيرات السياسية إلى رؤية اليهود كأعداء. وسوف يقدم ناشطون صهاينة لاحقاً قلة من العرب، تماثلت بشكل أساسي مع المشروع الصهيوني. يذكر موشى غولدنبرغ، ممثل منظمة كيه كيه ال في وادي بيسان، أحد مخاتير الوادي الشيخ رشيد حسن:

قال إن الوقت قد أزف كي يتلقى اليهود هذه الأرض، وحين تفاوضت ذات مرة مع عربي حول ثمن الأرض قاطعني قائلاً: خواجة موشى، أنت لا تشتري دونمات، أنت تشتري وطناً، وهذا لا يثمن بمال. لقد أدرك ذلك العربي بأن الوقت قد حان كي نشتري الأرض، وقد ساعدنا في ذلك بكل قلبه.

دفعت الروابط الاجتماعية اصحابها العرب، حتى الحالات التي لم تتماثل على نحو كامل مع مسألة الصهيونية، بمد يد العون في مجالات تعد محظورة، وفقاً للمزاج الفلسطيني العام. فقد عاشت، على سبيل المثال، عائلات عربية

عدة داخل حدود القرية الزراعية اليهودية نيس ـ تزيونا، وأشهر هؤلاء عائلة التاجي الفاروقي، التي التحق بعض أفرادها، شأن شكري التاجي الفاروقي، في الحركة القومية، بينما عبد الرحمن التاجي، وفقاً لما كتبه أعضاء المستوطنة، «قدم أفضالاً إلى الموشافا وساعد كثيراً في خلاص الأرض المحيطة بها، ليس من أجل المنفعة المادية فحسب، بل كان صديقاً للاستيطان فكراً وعملاً على حد سواء».

كان التعاون ظاهرة منتشرة بشكل معتدل، في سنوات الانتداب البريطاني الأولى، وأفضل مثال على ذلك، معالجة الصحف الفلسطينية العربية لحوادث العنف ضد اليهود يقولها، «اليهود الأصدقاء». ولم يتعاون كل أصحاب الرؤى هذه مع اليهود على نحو فاعل، بل احتفظوا بقناعاتهم داخل نفوسهم، ولم يفعلوا أكثر من الحفاظ على علاقات الجوار حتى في فترات التوتر والاضطرابات. مع ذلك، اختار البعض التعاون مع اليهود بفعالية وأحياناً صراحة، وكان احدهم، إبراهيم عابدين، رئيس فرع الاتحادات الإسلامية الوطنية بالمدينة.

كان إبراهيم عابدين ابن لعائلة على علاقات طيبة باليهود منذ سنوات. وعقب الاحتلال البريطاني مباشرة وتأسيس اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين، سارع إبراهيم الي التقرب اليها، والالتصاق بأعضائها، ومن بين إنجازاته الكبيرة، قيامه بانشاء شبكة تجسس لصالح مكتب المعلومات. كان مرشد شاهين أيضاً الذي ذكرناه سلفاً، متورطاً أيضاً في تأسيس فرع للاتحادات الإسلامية الوطنية في الرملة، والعمل في انتخابات الجمعية التشريعية عام 1923، لصالح المؤسسات الصهيونية. وشأن الكثيرين غيره، طلب أيضاً لقاء حاييم وايزمان لدى زيارته إلى فلسطين عام 1922، وقد أوصت اللجنة التنفيذية الصهيونية باستحقاقه شرف ذلك اللقاء. انتهز عابدين الفرصة، وألقي خطابا رسمياً، أكد فيه على العلاقات الطيبة باليهود، استناداً إلى حقهم العيش في فلسطين، وأسوة بغيره من المتعاونين، تجنب ذكر القضية الوطنية العربية.

ويتضح من خطابه أنه لم يسأل نفسه عن مستقبل العرب في فلسطين، لم يكلف الصهاينةُ، الذين استفادوا من خدماته، ايضاً أنفسَهم بالاشارة إلى ذلك الإغفال[1].

إن التغاضي عن القضايا القومية الكبيرة، كان خاصية الكثيرين الذين عمدوا بدافع الصداقة، إلى مساعدة الحركة الصهيونية. وكم كابد عابدين هذا في تأكيد عدم خيانته لأمته. وكلما اشتد الاحتكاك بين الجانبين ازدادت أيضاً الحاجة إلى تعويض المتعاونين، وقد تلقى عابدين طوال سنوات، ولأسباب مختلفة، مبالغ ضخمة من المال. وكثيراً ما كان يتقدم بطلب مبالغ إضافية لاستضافة رفاقه، أو سؤال الكولونيل كيش إراحته وعائلته من طائلة الديون.

تكرست جهود عابدين في غالبيتها في مجالي السياسة والاستخبارات، فقد سارع العرب في حالات كثيرة، بدافع الصداقة والجيرة، إلى تحذير اليهود من الهجمات الوشيكة. ويمكن العثور على أمثلة مبكرة في يوميات يوسف ترومبيلدور، قائد قوات الدفاع اليهودي في الجليل الأعلى، عقب الحرب العالمية الأولى، واستمرت يومياته إلى الأيام التي سبقت الهجوم على **تل هيا** عام 1920، حيث قتل. على أية حال، تشير اليوميات إلى الحفاظ على الصلة بين **تل هيا** والمستوطنات اليهودية المجاورة، بمساعدة عرب القرى المجاورة، الذين أخبروا الفصيل الموجود في تل هيا عن خطط الهجوم المضادة. ويصف بنحاس غروبنسكي، حارس القرية الزراعية اليهودية في المجدل المطلة على شواطئ بحر الجليل، بعد قرابة عقد، إبان اضطرابات صيف 1929، موقفا مشابهاً عاشه بعد عشر سنوات، بقوله:

(1) مثال آخر على تعمد إخفاء الأهداف الحقيقية لدى مخاطبة نشطاء الصهاينة العرب المستعدين للتعاون معهم، حين خاطب دافيد بن غوريون مجلس عمال السكك الحديدية - الهيئة العربية / اليهودية المشتركة، أخذ المترجم أفرهام مخالفون يغير من فصاحة بن غوريون ويلطّفها أمام الحضور العرب خشية تقديم استقالاتهم فوراً من المجلس لو أدركوا مضمون خطاب بن غوريون عن الهجرة اليهودية والاستيطان.

بينما كنا نجلس في الساحة الخلفية بالمجدل، زودني صديق عربي بالمعلومات. لماذا صديق عربي؟.. ذلك لأنني نصحته بألا يلتحق باللصوص، لأن السرقات سوف تتوقف ويستتب النظام، وقد سألته لماذا عليه أن يحشر في يوم الدينونة بين أشخاص كالوحوش، هذا ما قلته لذلك العربي، فبدَّلتُ قلبه ليحترمني. وذات يوم أخبرني أن عصبة كبيرة من الجبناء سوف تهاجمنا في تلك الليلة.

شكراً للحارس ألكسندر زيد، الذي تعيش أسرته وحدها في تلة الشيخ أبريق، الواقعة بين حيفا ووادي جيزيل بفضل معلومات من صديقه العربي سليمان القتيشي عن هجوم وشيك. دعا القتيشي عائلة ألكسندر إلى البقاء في خيمته حتى ينتهي الخطر، لكن ألكسندر رفض في البداية، ثم وافق أخيراً على استضافة القتيشي للأطفال فحسب، فبقوا في مكان آمن خلال المواجهة. ويقدم الشيخ شكيب يوسف الهيب، مثالاً آخر، حين بعث برجاله للدفاع عن كيبوتز **أياليت ها. شاهار**، وكيبوتز **محنابيم** ومستوطنات يهودية أخرى.

ساعَدَتْ، ولا ريب، علاقات الصداقة مع العرب، الدوائر العسكرية والاستخبارات، أيضاً، في الدفاع وتأمين مستوطنات يهودية أخرى. كان مختار قرية بيطار، المعروف حركياً بنعمان، صديقاً لـ **يتسحق بن ـ زيفي**، ولـ **إيه. اتش. كوهن** ويهوداً آخرين كُثُراً. اشتغل مع المكَتب الموحّد، حيث قام بعرض أفكاره، عام 1930، أثناء اجتماع موسع للمخاتير، عقد في منزل سعيد موسى درويش، شيخ ناحية بني حسن في قرية المالحة. ويمكننا إلقاء نظرة خاطفة على ما يدور في عالم المتعاونين الداخلي، استناداً إلى نسخة ما تزال متوفرة. وتجدر الإشارة، إلى أن كوهن قد حضر اللقاء متخفياً في زي عربي، وقام بتسجيل الحديث التالي:

بدأ المخاتير نقاشاً عن أوضاع البلاد، ثم التفت درويش إلى نعمان، وكان تحت حمايته، وسأله رأيه قائلاً: وأنت كيهودي [كان نعمان معروفاً بعلاقته

الوثيقة مع اليهود] هل ستبقى صامتاً، تَحدّثْ واقتل والدك في قبره، تَحدّثْ وسنستمع إلى كلامك. وتكشف صيغة الحديث طبيعة العلاقة بين الاثنين، فأجاب نعمان:

قبل أن أفتح فمي، أنا أعلم أنكم ستقابلون كلامي بالاحتقار، لأنكم تعدونني خائناً. وأنا أقر وأعترف بأنني خائن، إنني خائن لأساليب قادة المجلس الإسلامي الأعلى الملتوية، التي اتبعوها معكم، وسوف أبقى هكذا دائماً، وسيأتي يوم تذبحونني فيه كالماعز. لكِنْ ذلك وضع مختلف.. سوف أستمر في نفس الاتجاه، فأنا لا أستطيع تحت أي ظرف خيانة الناس الذين أغمس خبزي في ملحهم. دع هؤلاء الجالسين معنا، مخاتير الولجا، سيرعا، ديرابان، أشوع، أرجوكم قولوا ما الذنب الذي ارتكبه سكان هار- ترف ضدكم، لتنزل بهم كارثة [هجوم 1929]؟ دعوا المخاتير يقسموا باسم الشيخ عكاش، رحمة الله عليه، ولينظروا هل باستطاعتهم الحديث عن أي شر أنزله بهم يهود قفاتون [ليفي] وشركاؤهم. هل ألحقوا بأحدكم أذى بتوظيفكم في إنتاج أشنان داود [بنات]..؟ أجيبونى أيها الكبار، أحلفكم بالذي خلقكم، أجيبوني، فأجاب الكبار: لا، بالله، لم يلحقوا بنا أيَّ ضرر، النبي يحرم الكذب.

نعمان: وأنتم، يا كبار بيت صفافا [الحاج إبراهيم الخليل مختار بيت صفافا] أرجوك أخبرني - باسم الملائكة، أحلفك، ما الضرر الذي أنزله بك اليهود المساكين في ميكور حاييم؟ أخبرني أرجوك وسوف أقلع عيونهم، أرجوك كن طيباً، وعدِّدْ لي، من ناحية أخرى، الأشياء الحسنة التي فعلها إخواننا من أجلك، أولئك الذين يدعون أنفسهم قادة الأمة، كما يقولون.

لم تختلف تلك الأحاديث الحارة عن البيانات الموالية للصهيونية، التي تصدرها الاتحادات الإسلامية الوطنية: لقد جاء اليهود بالنِّعم فحسب، ولا تجب مقاتلتهم. لكن نعمان أضاف لمسة شخصية معنوية لدى قوله: يجب عدم إيذاء جيراننا، لأنهم أناس ساعدونا في أرزاقنا واستضافونا في دورهم، ولم يُلحقوا بنا أيّ شر، إن إيذاءهم انتهاك للخلق الإنساني ولأوامر النبي، وهذه القيم أكبر بكثير مما يدعونه الواجب الوطني. وقادت تلك الأفكار نعمان، فضلاً عن عوامل أخرى، [كتنافسه مع المختار الآخر، مصطفى حسن، وكذلك روابطه المادية مع اليهود]، إلى الارتباط بـ إيه. إتش. كوهن وخدمته، ليصبح أحد اهم مصادره للمعلومات. واخذ يذرعِ، بموقعه ذاك، البلاد طولاً وعرضاً لجمع المعلومات الأمنية والسياسية.

كان إيلاهوشا بالمون، يعرف جيداً ذلك النموذج من المتعاونين. «لقد اعتقدوا أن العرب سيحصدون أعظم الفوائد من العيش بسلام مع اليهود، لا يمكنني القول إنهم رأوا الصورة السياسية، لكنهم كانوا في الحقيقة أناساً تماثلوا معنا في حياتهم اليومية، شاركوا واندمجوا، وأصبحوا بفضلنا أناساً مهذبين». وقد تحدث عزرا دانين، أحد مؤسسي جهاز استخبارات الهاغاناه، عن أحد حراس بستانه للحمضيات، الذي عمل أيضاً في تجارة الأراضي، بقوله: كان يعتقد بالعودة إلى صهيون وأراد التعاون مع اليهود، ولن يغير من الأمر شيئاً القول بحصوله على بعض المال. أتذكر أنني قلت له ذات مرة: أنت تفعل ذلك بالطبع من أجل المال، فلم يجنُّ جنونُك إذا قالوا أنك جاسوس مأجور؟ فاجاب مندهشاً: أنا أعمل من أجل المال ـ أنا أعمل من أجل الفكرة وحسب».

بالطبع، لم يكن التعاون مجرد فكرة العودة إلى صهيون فحسب، بل كانت ببساطة أكثر من أجل مبدأ الجوار، ذلك المبدأ المتجذر عميقاً، لدي البدو، في قانون القبيلة العام، الذي يفرض عقوبات على من يؤذي جاره، تفوق كثيراً في قسوتها، من يؤذي غريباً. لقد أخبر كبارعرب طول كرم ـ قبيلة بدوية تعيش في

وادي جيزيل وهضاب الحديد ـ باحثة في التاريخ من القبيلة، بأنهم ترددوا في العشرينات والثلاثينات، في الالتحاق بالكفاح الوطني، خشية انتهاك مبدأ الجيرة المقدس. ويبدو أن قداسة القانون أصبحت أقوى، بفضل العلاقة الطيبة مع سكان بارديس هاناه والمستوطنات اليهودية الأخرى[1].

ربما يلقي ذلك الضوء، على أسباب تأييد بعض عرب الخليل لعودة اليهود إلى المدينة، في أعقاب مذبحة عام 1929، خلافاً للموقف الذي اتخذته القيادة اقومية العربية، رغم ان الدعوة بعودة اليهود تعكس علي نحو ملحوظ، الحاجة الاقتصادية، فأن عرب الخليل، بمن فيهم الذين ساعدوا اليهود أثناء المذبحة، قد نوهوا أيضاً إلى الوجه الاجتماعي والأخلاقي في مبادرتهم تلك.

التقى إيه. إتش. كوهن، في أيار/ مايو 1931، برئيس الغرفة التجارية في الخليل، أحمد رشيد الحرباوي، الذي أعلن دعمه لعودة اليهود إلى المدينة. وسأله كوهن عن كيفية تسوية ذلك مع موقف المجلس الإسلامي الأعلى، فأجاب الحرباوي، إنه قد تعرض لهجوم بالفعل، بسبب رأيه، من ممثل المؤسسات الوطنية. مع ذلك، أجابه: إن لليهود حقاً في أن يسكنوا المدينة، بما لا يقل عنا، فقد عاشوا في أرضنا لأكثر من ثلثمئة سنة، ولا يمكن لأحد إنكار حقهم في العيش في المدينة التي ولدوا فيها.

وقام كوهن، في مساء اليوم نفسه، بزيارة الشيخ شاكر القواسمة في منزله، بحضور شخصيات رفيعة عدة، وتحدث الجميع عن لقائهم بملك الحجاز ونجد (العربية السعودية لاحقاً) عبد العزيز بن سعود، أثناء قيامهم بأداء الحج والعمرة فى مكة:

حين علم عبد العزيز أن ضيوفه من الخليل، وبّخهم بقوله:

---

(1) قال شيوخ القبيلة أنه قبل التحاقهم بثورة 1936، تحركوا بعيداً عن محيط بيناما، لتحرير أنفسهم من التزام حق الجار، وقد جاءت تلك الشهادة إلى الباحثة العربية يولا الخطيب، من خارج الخط الأخضر، لم تأت هذه المزاعم لإسعاد الجمهور الإسرائيلي ـ فهي تشكل جزءاً من واقع وحديث عرب فلسطين.

أبهذه الطريقة تلتزمون بكلام الله؟ كيف يمكن للنبي أن يصلّي من أجلكم وقد غسلتم أيديكم بدماء النساء والأطفال، الذين لا حول لهم ولا قوة. أرجوكم أحضروا لي كتب الله الستة، وأطلعوني على صفحة واحدة تقول آياتها أن ذبح اليهود مسموح به، من الذي سمح لكم بإحداث تجديدات في الدين والحديث باسم النبي، وتقولوا إنه أمركم بذبح اليهود؟ إنه لعار، عار، وخزي، لحق بقادة المدينة. سوف تتجرعون الكأس ذاتها، فالله لن يغفر لمن يرتكبون هذه الأفعال.

يبدو أن موقف ابن سعود مستمد من توجهاته الموالية للبريطانيين، وأيضاً من رؤيته السياسية الشاملة، مع ذلك، لا يسعنا استبعاد خلفيته الدينية ومبادئه، فإن ذلك السياق المقتبس يشير إلى موافقة، أقله بعض الحضور، على مشاعر الملك. مع ذلك، فهؤلاء لم يلتحقوا بأجهزة استخبارات الحركة الصهيونية، وإن اشتدّ بعضهم في معارضة المجلس الاسلامي الأعلى، بتأييدهم عودة اليهود إلى المدينة. وهذا في حد ذاته يعد سبباً كافياً بالنسبة إلى فلسطينيين كثُر وصْمُهم بالخيانية. علي أية حال، لقد أجهضت عملية عودة اليهود الي الخليل، بسبب اندلاع الثورة العربية ً بعد خمس سنوات، التي غيرت بدورها نسيج العلاقات بين اليهود و العرب في فلسطين بشكل كامل.

الجزء الثاني

ثـوار وخـونـة

1936 ـ 1939 م

متعاونون قدامى
خونة جدد
1936 ـ 1939 م

قام مسلحون عرباً من مريدي الشيخ عز الدين القسام، في 15 نيسان/ أبريل 1936، بقتل يهوديين اثنين بالقرب من طول كرم، ومن فورها، ردت عناصر من **الهاغاناه بيت**، وهي جماعة يهودية مسلحة منشقة عن الهاغاناه، بقتل عاملين عربيين بالقرب من بيت تكفا، فقام العرب بمهاجمة اليهود، أثناء تشييع موكب الجنازة في يافا، وسقط تسعة قتلى. هكذا، بد أ التمرد العربي الكبير، واتخذ عرب فلسطين الخيار العسكري، وكان المرور من النظرية إلى الممارسة.

اجتمع الناشطون القوميون في نابلس، يوم تشييع الجنازة، وأغلبهم أعضاء في حزب الاستقلال وأنصار لعائلة الحسيني. أعلن الحاضرون إضراباً عاما، سرعان ما انتشر في طول البلاد وعرضها، تكونت على أثره، في المدن والقرى، لجان وطنية لتنظيم الإضراب ومتابعة الأمور. وفي خلال أسبوع واحد، استطاعت الأحزاب السياسية الفلسطينية تأسيس قيادة مشتركة؛ **اللجنة العربية العليا، لتنسيق الجهود وتوجيه الأحداث**. وتشكلت في الوقت نفسه وحدات مقاتلة، دعاها اليهود والبريطانيون بالعصابات، بدأت من فورها في مهاجمة أهداف بريطانية ويهودية، والمتعاونين العرب، أيضاً.

استمر الإضراب لمدة مئة خمسة وسبعين يوماً، واعتبر لاحقاً مرحلة التمرد

الأولى، ولم ينته إلا عقب إرسال بريطانيا تعزيزات عسكرية إلى فلسطين، وإنذارها الأهالي بفرض الحكم العسكري، ثم أخذت في ممارسة الضغوط على حكام البلدان العربية لاستخدام نفوذهم لإنهاء الانتفاضة. وعمّ الهدوء النسبي البلاد، على امتداد التسعة شهور التالية، من تشرين أول/ أكتوبر 1936 - تموز/ يوليه 1937، لدى وصول اللجنة الملكية بقيادة **اللورد بل** إلى فلسطين، للبحث عن حلول للمشكلة الفلسطينية. وما أن نشرت اللجنة توصياتها، في تموز/ يوليه 1937، واقتراحها بتقسيم البلاد إلى دولة يهودية مستقلة وأخرى عربية تتحد مع شرق الأردن، حتى بدأت القوى العربية في شن الهجمات على أنصار التقسيم المحتملين. انفجرت الانتفاضة مجدداً، في أيلول/ سبتمبر 1937، بكل عنفوانها، إثر الهجوم على لويس اندروز، حاكم منطقة الجليل (8) وما أعقبه من اتخاذ بريطانيا إجراءات عقابية مشددة[1]. والتحق آلاف الفلاحين فى الربيع بالمتمردين، وتجددت الهجمات على المستوطنات اليهودية وعلى مقرات الإدارة البريطانية، مراكز الشرطة، المحاكم، البنوك والمركبات البريطانية. وشدد المتمردون من ضرباتهم ضد «الخونة».. وبلغ التمرد ذروته، في صيف أيلول/ سبتمبر 1938، حين فرض المتمردون سيطرتهم على معظم المناطق الريفية، وهيمنوا جزئياً على المدن. استطاعت القوات البريطانية، عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، إجبار الكثير من قادة المتمردين على التراجع إلى خارج حدود فلسطين، وقتلت البقية، وتم إخماد التمرد إلى حد كبير، بحلول نهاية عام 1939.

أدى التمرد إلى متغيرين جوهريين اثنين في التعاون بين العرب والحركة الصهيونية، الأول: اتساع نطاق استخدام مصطلح «الخيانة» في الخطاب العربي الشعبي، وأصبح السلوك الذي كان يعدّ مشروعاً ومقبولاً في السابق، خارج حدود المسموح به. اللافت، ارتفاع أعداد الخونة كلما ازداد الخطر. والمتغير الثاني،

(1) يبدو أن الهجوم كان متعمداً فالمغدور كان أكثر تحمساً للاستيطان الصهيوني مقارنة بالحكام الآخرين، يروي اهارون دانين انه كان صديقاً مقرباً لتاجر الاراضي هانكين « كان معجباً به : وساعده في شراء وادي الحولة».

التشدد في إنزال العقوبات بالخونة على نحو أكثر صرامة. إن المجتمع في حالة الحرب يتطلب تماسك أفراده وتلاحمهم، ويُعدّ كل من يتقاعس عن القيام بدور فاعل في الانتفاضة، معرقلاً لإرادة الأمة الجمعية في بلوغ أهدافها التي تبذل في سبيلها الدماء، ومن ينتهك معايير القيم الجديدة يعد أكثر انحرافاً، وهذا يفسر رغبة العرب في استخدام سلاحهم الأخير- القتل - في كفاحهم ضد المنحرفين. ومن الطبيعي، أن تشجع القيادة التلويح بالسلاح، ففي حال أطلقت لهؤلاء العنان لفعل ما يشاؤون، فلايمكنها عندها طرح نفسها ممثلة عن الأمة بكاملها.

كان للقيادة العسكرية العربية مصلحة راسخة في محو المتعاونين إرضاءً للتوجه العام، فالتأييد الشعبي يُحسِّن نوعية العمليات القتالية، والتعاون مع العدو لا يقلّص فرص النجاح فحسب، بل يعرض المقاتلين إلى أخطار حقيقية: ولهذا، فلا عجب أن يصبح قتل المتعاونين، سواء كانوا عملاء حقاً أم تصوراً، أمراً مفروغاً منه الآن، بعد أن كان نادر الحدوث. لكن مهاجمة الخونة، لا تؤدي، بالضرورة، إلى الوحدة دائماً، فقد جاءت النتيجة في الحالة الفلسطينية معاكسة تماماً، حيث أدت إلى انسلاخ شريحة هامة من الناس والكتل، رفضت المعايير والقواعد الجديدة، ونأت بنفسها بعيداً عن القيادة، فكان أن انحدرت الوحدة الاجتماعية والسياسية، من الناحية الفعلية، لتظهر في المقابل أشكالٌ جديدة من التعاون، أدت إلى معارك حقيقية ضد المتمردين العرب.

القومية على محك الاختبار

اندلعت أعمال الشغب وأعلن الإضراب العام، وأسست الأحزاب السياسية اللجنة العربية العليا رمزاً للوحدة، وأصدرت بياناً تأسيسياً جاء فيه أن الحاجة باتت ملحة «بسبب الشعور العام بالخطر المحيط بهذه الأمة النبيلة، إلى التلاحم والوحدة، وإلى التركيز على تعزيز حركة الجهاد الوطني المقدس».

اتحدت الأحزاب بهدف الكفاح من أجل الأجيال المقبلة، نَصَّ بيان حزب الاستقلال على أن التضحية الحالية سوف تمنع خسارة فلسطين مستقبلاً. وأكد

محرر «الجمعية الإسلامية» سليمان التاجي الفاروقي، على الأخطار المحيطة بالحرم الشريف (جبل الهيكل)، الذي يمكن أن يضيع إلى الأبد. وأصدرت اللجنة العربية العليا بياناً تدعو الناس إلى مواصلة الإضراب العام. لم يمض طويل وقتٍ، حتى ظهر شخص ما، أخذ على عاتقه مهمة الإشراف على حجم الالتزام بالقواعد الجديدة. وهكذا، ظهرت في القدس، في اليوم العاشر للإضراب، جماعة سرية تدعى «**البرق**»، سارعت بنشر أهدافها على ملصقات، غطّت أنحاء المدينة جاء فيها:

- محاربة الاستعمار والصهيونية بكل قوتنا.
- محاربة كل من لا يستسلم لإرادة الشعب، أو يفكر في تخطي الحدود.
- محاربة كل من لديه مشاريع ضد مصالح الأمة والوطن.
- محاربة كل من لا يساعد وطنه ويعمل على إلحاق الضرر به.

كانت تلك محاولة لخلق إجماع ما، والتلميح أيضاً إلى المقبل من الأيام، فقد توجهت ثلاث مهام من الأربع التي صاغتها المجموعة، إلى داخل المجتمع العربي، فيما إلى القوى الخارجية واحدة فقط. هكذا احتوت الملصقات على بذور تعطيلها، بسبب سعة مروحة تعريفها للأهداف. لم تضع مجموعة «البرق»، نصب أعينها من يعملون ضد المصالح الفلسطينية فحسب، بل أيضاً من يكيدون المكائد، من يقيمون على سلبيتهم، ومن لا يساعدون الوطن.

لم تنفرد مجموعة «**البرق**» في نمط تفكيرها، فرابطة **شباب محمد** أيضاً، المؤلفة من تلامذة الشيخ القسام في حيفا ـ بؤرة التمرد والإضطربات آنذاك ـ أصدرت بدورها بياناً عرّفت فيه أعداء الأمة على النحو التالي:

«1 ـ المسلمون الذين يخونون الوطن، يسرقون الزكاة ويسمسرون على الأرض، المخبرون، بائعو الأرض، الموظفون المدنيون.

2 ـ المنافقون من النصارى.

3 ـ البريطانيون والمستعمرون الآخرون.

4 ـ كلاب اليهود، الذين يحلمون بالوطن القومي وبالمملكة اليهودية».

جاء التركيز، أيضاً هنا، على الخونة العرب، وليس على الأعداء الأساسيين البريطانيين واليهود. وقد انتشرت رسائل مشابهة، على نطاق واسع، في المساجد وفي الصحف القومية.

وكما أسلفنا، فقد وُضِع في مصاف الخونة قبل التمرد، كل من السماسرة، بائعو الأراضي، المخبرون، الذين يعملون مع البريطانيين واليهود، والذين يمدون يد العون السياسي إلى الحركة الصهيونية. وأصبحت العقوبات مع انطلاق التمرد أكثر قسوة وصرامة. مع ذلك، تبقى أهم المستجدات إدخال سلسلة جديدة من السلوكيات تحت عنوان الخيانة.

منتهكو الإضراب

تغير وجه مدن فلسطين، بحلول نهاية شهر نيسان / ابريل 1936، توقفت الأشغال العامة والخاصة، وسائل المواصلات العربية، أغلقت المدارس أبوابها، انطلق التلامذة في الشوارع إما للانضمام إلى مسيرات الاحتجاج، أو لتحذير أصحاب المتاجر غير الملتزمين بالمقاطعة. احتشد العمال المضربون خارج المصانع والورش، وأخذت الصحف اليومية تعد في صدر صفحاتها الأولى، أيام الإضراب يوماً بيوم. واعتبر القوميون من يكسرون الاضراب في تلك الأجواء المحمومة، بالعمل ضد مصالح الأمة الحيوية، وكان هؤلاء أول من وضعوا على لائحة الخونة.

كانت الصحف الوطنية أحد أهم الوسائل في غرز هذه الفكرة في الذهن العام. «صحيفة اللواء»، لسان حال فريق الحسيني، قادت الحملة، وقد صدرت قبل التمرد ببضعة أشهر. أخذت الصحيفة تنشر رسائل الدعم للإضراب من هيئات متعددة؛ «علماء عكا»، اهالي قرى منطقة الرملة، وكبار ناحية بني حسن.

نشرت الصحف قوائم بأسماء المتبرعين إلى صندوق الإضراب، فأصبحوا أبطال الأمة الجدد. وعمدت الصحف، على نحو مواز، إلى تكوين رأي عام معاد للذين انحرفوا عن الخط الوطني. ونشرت صحيفة «اللواء»، في 26 نيسان/ أبريل، بياناً تحت عنوان «شذاذ الإجماع الوطني بصدد الإضراب العام»، أعلنت فيه عزمها، منذ الآن فصاعداً، على نشر أسماء من يفتحون متاجرهم محذّرةً، «انتبهوا خشية أن تجدوا أنفسكم على اللائحة».

لم تنشر أسماء غير الملتزمين بالإضراب على نحو منتظم، و لم يشمل البلد بكامله. وأصبح نشر الاسماء، وفقاً لصحيفة «اللواء»، رياضة وطنية، «يتجول بعض التلامذة الصغار في الشوارع، لفعل شيء ما يبرهن على مشاعرهم الوطنية، وحين يرون بعض الخارجين على الإجماع العام بفتح متاجرهم، يلقون عليهم الحجارة والسوائل القذرة». يرى مكتب شيه في حيفا، جهاز استخبارات الهاغاناه، تلك الظاهرة على نحو مختلف، ويورد في تقاريره أن القاصرين الصغار يركضون، في الأسواق المكشوفة بالهراوات، ينتهزون الفرصة للتخريب ولضرب التجار والعمال.

لعل تصرف أولئك الصبية جاء بتلقائية، كما أشارت صحيفة «اللواء»، وهذا يعني في حال صحته، أن المبدأ القومي لمحاربة الخونة قد رشح إلى الجيل الأصغر. لكن، معظم الأفعال التي اتُخذت ضد منتهكي الإضراب، أنجزها رجال استأجرتهم اللجان القومية. اختلفت الأساليب المتبعة، يناشد الشباب القوميون بدايةً ضمير المخالف، يعرضون الطعام على أصحاب المتاجر غير الملتزمين بالقول: «نحن نعلم أنك تعمل حتى تأتي بالطعام... التزم بالإضراب وسوف نضمن لك ألا تجوع». تذكر صحيفة «اللواء»، أن البعض أغلق متاجره خشية الفضيحة، فقد استخدمت الصحيفة الإهانات والإنذارات في حالات أخرى؛ فُصِل سائق نابلسي من اتحاد السائقين لكسره الإضراب، ووضع الصغار كلباً فوق حمار ورفعوا لافتة تدين السائق، وأرسلت اللجنة القومية

صبية الى تاجر مقدسي رفض إغلاق دكانه، فألقوا دلو قاذورات على رأسه، و تلقى العمال والحراس العرب، الذين يعملون لدى اليهود، رسائل تحذرهم بالعقاب إذا لم يتقيدوا بالإضراب. أما المرحلة الثانية، فاتسمت بتدمير البضائع وشن هجمات شاركت بها النساء، حيث دمرت امرأة في حيفا بضائع التجار غير الملتزمين بالإضراب[1]. واقتحم أطفال المدارس في عكا مصنع سكر وأفرغوا الجوالات [الأكياس]، وتعرض تاجران من فراعين، بالقرب من طول كرم، إلى ضرب مبرح. لكن، الغالبية التزمت بصورة عامة بالإضراب، أما المنتهكون فقد عرضوا مصدر رزقهم للخطر، وحياتهم أحياناً. لم يشارك عمال البرق وخطوط السكك الحديدة «على سبيل المثال»، في الايام الاولى للإضراب، لكنهم سارعوا بالالتزام في بداية حزيران/ تموز، في اليوم التالي لمصرع أحد رفاقهم. وبذلك، اكتمل تعريف الخيانة بإلحاق غير الملتزمين بالقائمة.

إقتصاديون خونـه

اعتبر القوميون الفلسطينيون العرب الحفاظ على العلاقة الاقتصادية مع اليهود، أمراً بالغ السوء يفوق بكثير انتهاك الإضراب. وأصبح مصطلح الخوارج لقباً شائعاً لغير الملتزمين بالمقاطعة الاقتصادية. ويعد المصطلح اتهاماً ثقيلا في التاريخ الاسلامي، أطلقه الجانبان، السنه والشيعة أعلى فرقه أنشقت عن كليهما بعد موقعة صفين عام 657 م، اتهمت بالهرطقه والمروق عن اصول الدين. كانت غالبية الخوارج الجدد من الفلاحين والفقراء الذين يعتاشون على بيع منتجاتهم إلى اليهود، «ما جعلهم في نظر القوميين يشكلون خطراً مزدوجاً: تجاهُلُ الإضراب من جهة ومساعدة اليهود في مواجهته، وانتهاك المقاطعة وتحصيل الفوائد من جهة اخرى، ما سوف يغري الآخرين على تجاهل أوامر القيادة

(1) تم تعيين النساء لاحقاً لمراقبة التقيد بالاضراب في مدن أخرى، ويورد جورج عازار، المخبر في يا فا «أن النساء العربيات كن يَجُبْن شوارع تل أبيب لهذا الغرض. وفي القدس كانت النساء تشكل ثلاثاً من كل ثمانية مراقبين.

القومية، وتخريب الإضراب. و كان ذلك في حد ذاته سبباً إضافياً لاستخدام إجراءات أكثر عنفاً ضد الخوارج الجدد.

عكست الصحف، هنا أيضاً، المصلحة القومية، حيث ذكرت «صحيفة اللواء»، على سبيل المثال، تحت عنوان «أخبار الخوارج»، إن تجاراً من طول كرم أرسلوا بضائع بالقطار إلى القدس. ونشرت مقالاً عن محامي مقدسي استمر يعمل مع اليهود متجاهلاً الإضراب بشكل فاضح، كما تناولت الصحيفة سكان المناطق المجاورة للقدس، بسبب استمرارهم في استخدام وسائل النقل اليهودية العامة وعلقت ساخرة، من الواضح «إن أبدانهم الرقيقة لم تعد تحتمل عبء السير على الأقدام»، وتابعت الصحيفة اللمز، واقترحت إرسال ناشطين لتلقين أولئك القرويين درساً في المبادئ اللازمة.

مع ذلك، فشلت الخطب والهجمات والمخاطرة بالوصم بالخيانة، في إيقاف التعاون، وسارع القوميون إلى اللجوء إلى وسائل أكثر نجاعة، بدأوا بمصادرة بضائع غير الملتزمين بالمقاطعة، وأشباعهم ضرباً وإذلالاً. وتطورت أساليب الإهانة بعد مرور الشهر الأول للإضراب، وأصبحت أكثر حنكة، حيث ألقي القبض على تاجر ماشية بالقرب من بيت تكفا، لدى محاولته تهريب عشرين رأس ماعز إلى داخل قرية زراعية يهودية. واستناداً إلى صحيفة «اللواء» ذبحوا الماعز، وأوسعوا المهرب ضرباً، ثم حلقوا نصف لحيته.

ولم تُجْدِ الإنذارات، الإهانات، الضرب المبرّح، وتدمير البضائع نفعاً، لم تأت بالتغيير المطلوب، فقد سبق استخدام هذه الأساليب في عام 1929 ـ 1930. لكن المتمردين لم يتوقفوا هذه المرة عند ذلك الحد، فالتمرد يعتبر مسألة حياة أو موت، ولهذا شرعوا في استخدام الأسلحة النارية في التعامل مع المتعاونين ومع غير الملتزمين بالمقاطعة.

اتسمت الهجمات الأولى باستخدام الأسلحة البيضاء، فقد طعن، في أيار/ مايو، مهرب خضراوات إلى الأحياء اليهودية المجاورة للقدس. وأشادت

صحيفة «اللواء» بالنتائج الإيجابية للحادث، «فقد أثبت الدرس فعاليته للخوارج، «بالأمس تجرأ تاجر واحد فقط بفتح متجره». واستخدمت الأسلحة النارية بعد بضعة أيام، لتصعيد العقوبات ضد «الخونة»، فحتى ذلك الحين، كان إطلاق النار على أكثر المتعاونين وقاحة أمراً نادر الحدوث.

كان أول الضحايا عامل عربي يعمل في محجر بالقرب من شاؤول جيفات، غربي القدس، حين نزلت عصابة من عشرين مسلحاً إلى المحجر، في منتصف ليلة 12 أيار/ مايو 1936، لمهاجمة العمال العرب، ادعوا في محاولتهم الدفاع عن أنفسهم أن صاحب المصنع عربي، فرد المهاجمون «أنتم كلاب تستحقون الموت»، ثم أطلقوا النار فقتلوا اثنين. ودلت آثار المهاجمين على منزل في لفته، قرية في الوادي على مقربة من المحجر، كان صاحبه ناشطاً وطنياً يدعم الإضراب، فتم اعتقاله. وتعرض تاجر مقدسي آخر، بعد يومين لإطلاق النار، كما عُثر على جثة عربي آخر في المدينة القديمة، من المفترض أن صاحبها قُتل عقاباً على انتهاكه الإضراب.

لقي الحكم الشرعي، الذى انتشرفى بداية تموز/ يوليه بقتل من لايلتزمون بالمقاطعة، استجابةً واسعةً من العامة. وظهرت خلال أحداث ذلك الشهر جثة شاب بالقرب من الهدار، بجوار بضائع كان المغدور ينوي تهريبها إلى داخل قرية يهودية. وتبين لاحقاً أنه تلقى إنذارات عدة بالتوقف عن العمل مع اليهود، لكنه لم يرتدع. رفض أهالي قريته دفن الجثمان في مقبرة العائلة، تطبيقاً لعقوبة كانت تطبق قديما على الخونة.

نشط المتمردون، في تلك الفترة، في أنحاء البلاد كافة، ومعظمهم من القرويين والفلاحين، شنوا الهجمات على المؤسسات الحكومية والمستوطنات اليهودية، وأشعلوا النيران في المزارع وخربوا البساتين. بلغ عدد اليهود الذين سقطوا، حتى نهاية أيار/ مايو، تسعة وعشرين قتيلاً، وسقط

نحو اثنين وستين خلال الأربعة أشهر التالية. وذكرت الصحف العربية، بقدر من المبالغة، إن اليهود هجروا المستوطنات الصغيرة ولجأوا إلى المدن، بسبب الهجمات ونقص الطعام والمتطلبات الأخرى. اعتبر المتمردون من استمروا في الاتجار مع اليهود، نصراً مؤجلاً وإن يومهم لقريب، صدرت ضد بعضهم أحكام بالإعدام. وأنزلت وحدات الثوارعقوبات أقل قسوة فى حالات كثيرة، فقد حذروا صاحب قطعة أرض صغيرة لزراعة البطيخ، بعدم بيع إنتاجه إلى اليهود، وحين لم يفعل قتلوا جياده الثلاثة، وصادر المتمردون في منطقة القدس مواشي انتهك اصحابها المقاطعة وأطعموا لحومها للمقاتلين. على أي حال، كانت الرسائل واضحة لا لبس فيها في جميع تلك الحالات.

الصداقة على المحك

في منتصف أيار/ مايو، انطلق في صباح ربيعي مشرق الفتى فيكتور ليلاس، بسيارته من القدس وبصحبته فتاتان يهوديتان. كان ذلك بالطبع بالنسبة للقوميين فعلة شنعاء وجرماً مضاعفاً؛ أولاً عدم التزام بالإضراب العام لقيادته السيارة، وثانياً احتفاظه فوق ذلك بعلاقة اجتماعية مع اليهود. في الطريق وعند منعطف قرية أبو غوش، أوقفت مجموعة من الشباب سيارته، سحبوه خارجها وانهالوا عليه ضرباً، ثم تركوه يمضي في حال سبيله. وتم إنقاذ شاب من بيت جالا، في حالة أخرى مشابهة، من ضرب مبرح، لكنه تلقى تهديدات بسبب علاقة حب رومانسية جمعته بشابة يهودية، تسكن في ريتشافيا بجوار القدس. وتصدرت قصة الحب هذه صفحات الجرائد.

اصبح هؤلاء الخونة الجدد، الذين وجدوا أنفسهم خارج أعراف مجتمعهم فجأة، دون أن يحدثوا أي تغيير في أساليبهم أو عاداتهم، وهكذا، أصبحت أموراً غير شرعية، التعامل مع طبيب يهودي أو توظيف عمال يهود، أعلنتها صحيفة الحسيني صراحة بقولها «نحن لا نريد رؤية يهود في قريتنا».

اتسعت الهوة بين العرب واليهود باستمرار الإضراب، وانتشرت المطالبة بقطع كل أشكال العلاقات معهم، فمن جمعته يوماً أواصر صداقة مع يهود، كان عليه قطعها من فوره، وإن لم يفعل سوف يتعرض للهجوم. شعر عرب بيت شيعان بالخوف من الظهور علانية مع أصدقائهم اليهود، خشية إطلاق شائعات بأنهم يزودونهم بالمعلومات. ويكتب يوسف ناهماني، الموظف في المنظمة الزراعية كيه كيه ال، إلى يتسحق بن زيفي عن الشيخ أحمد صالح من الزاوية، الذي اتخذ صراحة، فى اضطرابات عام 1929 أجانب أصدقاء يهوداً في كيبوتز كفر جيلادي. قام ناحوم هوروتيز بزيارته، عقب اندلاع التمرد فسمع من الشيخ الاعتراف التالي:

> **اسمع ناحوم، نحن أصدقاء منذ سنوات كثيرة، وآمل أن نعود أصدقاء ثانية عقب انتهاء فترة الغضب هذه. لكني آسف الآن، أن أخبرك أن الأيام السوداء الحالية لا تسمح باستمرار صداقتي معك... يجب علي التصرف هكذا، لا أستطيع أن أفصل نفسي عن أمتي.. لقد بدأ الناس في القرية يتجنبونني، وقريباً سوف يتركونني.**

كانت الصداقة مع الصهاينة، في تلك الأيام السوداء، تُعتبر موازيةً لمساعدة العدو، حيث كان الواجب إعطاء الأفضلية للقيم القومية على الروابط العائلية، الصداقة، البنى الاجتماعية التقليدية والآراء الشخصية. لم يعد العرب الذين يصادقون اليهود يغامرون آنذاك بالعزلة الاجتماعية فحسب، بل بحياتهم أيضاً. ذلك كان مصير حسن عمر، ابن شيخ قرية الحسينية في الجليل الأعلى، فقد استمر والده الشيخ وأسرته على علاقة وثيقة مع المستوطنات اليهودية في المنطقة، لم يفصمها أثناء سنوات التمرد. في بداية تموز/ يوليه، هاجمت جماعة من المتمردين منزل الشيخ، وأطلقوا الرصاص على ابنه وأردوه قتيلاً.

القانون والنظام

حاولت بعض وحدات التمرد والمجموعات المقاتلة مثل تلامذة الشيخ

القسام، وضع معايير وقواعد تمنع التعاون مع حكومة الانتداب، لكن القيادة الحسينية التزمت التردد والإحجام؛ كيف لها أن تفعل والحاج أمين نفسه موظف عام رفيع الرتبة، أتى بالعديد من معاونيه المقربين للعمل في إدارة الانتداب؟

أصبح الهجوم، في أيار/ مايو وحزيران/ يونيه 1936، على المباني الحكومية ومراكز الشرطة والمستوطنات اليهودية أمراً روتينياً. ارتفعت أصوات القوميين العرب، تطالب الأهالي بقطع صلاتهم مع الإدارة البريطانية. ودعت المنشورات الصادرة عن قوى التمرد بمؤازرة الصحف، إلى استقالة مخاتير القرى. وذكرت الصحف، في منتصف حزيران/ يونيه، تقديم مخاتير القرى الواقعة حول الرملة وجنين وحيفا، استقالات جماعية، واعلان قضاة المحاكم القَبَلية في النقب أيضاً توقفهم عن العمل كموظفين حكوميين. ولعبت صحيفة «اللواء» دوراً فاعلاً، في هذا الصدد، عبر التلويح بنشر أسماء المخاتير الذين لم يستجيبوا إلى دعوات الاستقالة.

وظهرت الملصقات، في بداية حزيران/ يونيه، على جدران البنايات الحكومية في نابلسن تدعو الموظفين المدنيين إلى الانضمام إلى الإضراب العام، ومنحتهم فترة سماح لمدة شهر، محذرة بإعدام كل من يعصون الأوامر. ظهر ملصق آخر اتهم زعماء المعارضة في نابلس، طاهر المصري وأحمد الشكعة، بالخيانة بسبب صلاتهما بالحكومة، وجاء الملصق بتوقيع «الكف الأسود»، وهو عنوان تبنته مجموعات سرية متعددة، ليست بالضرورة ذات صلة بمجموعة بعينها. كان ذلك في حد ذاته تلميحاً إلى أحداث قادمة. توقف توجيه الاتهامات، وإن لفترة قبل أن يرتفع مجدداً، ضد حزب الدفاع الوطني بقيادة آل النشاشيبي، إثر إنشاء اللجنة العربية العليا. انتقد الملصق في الوقت نفسه المفتي والدوائر المحيطة به لاستمرارهم على رأس وظائفهم في إدارة الانتداب البريطاني، وبدأ الحاج أمين يخسر بعضاً من مكانته، بسبب مراوغته بين المتمردين وبين حكومة الانتداب.

مع ذلك، لم تعتبر الرؤية الشعبية أن ثمة خيانة في العمل في اجهزة الإدارة البريطانية، سوى في المواقع المتعلقة بحفظ النظام العام أو بمحاربة المتمردين. لم يكد يمضي وقت يذكر، حتى فُرضت العقوبات الاجتماعية على رجال الشرطة، وجرى طرد قائد النشاط الكشفي لفتيان المسجد الأقصى من عمله بمجرد انضمامه إلى قوات الشرطة. ويعبر ذلك بوضوح على انسحاب التوجه الشعبي العربي على قوات الشرطة وخدمات أجهزتها كافة. انصب معظم الغضب الشعبي على رجال الشرطة بخاصة الذين يعملون في التحقيقات المتعلقة بالأعمال الإرهابية أو القائمين على تفريق التظاهرات. تعرض هؤلاء إلى الإقصاء الاجتماعي، شأن ضابط الشرطة حسن عكاوي، الذي خدم في عكا وواجه المتظاهرين بعنف بالغ، بفتحه النار أكثر من مرة على الحشود العربية، و قيامه بتدنيس العلم العربي. لم يُتخذ بشأن الضابط أي إجراء انتقامي، لكن البعض من عائلته في نابلس نشروا في الصحف تبرّؤهم منه، وأعلنوا أنهم قطعوا علاقتهم به، وأخلوا مسؤوليتهم عن أفعاله.

واستمرت الأوضاع على هذا المنوال، حتى منتصف أيار/ مايو، ليصبح رجال الشرطة مستهدفين وفي الواجهة، لدى تصاعد الحملة ضد المتعاونين. أُطلقت النار على أحدهم في عكا، في 21 أيار/ مايو، وأصابته بجراح. وهاجم المتمردون، بعد حوالى أسبوع، في 28 أيار/ مايو، شرطياً عربياً مسيحياً فأصابوه بجراح وسلبوا بندقيته، وقتلوا، في حزيران/ يونيه، عربياً يعمل حارساً في بستان يهودي للحمضيات بالقرب من أكرون، وألقوا بجثته في بئر. وشهدت حيفا، بقيادة أنصار القسام، أشد المواجهات عنفاً ضد رجال الشرطة العرب. وأطلقت النار في تموز/ يوليه، على مخبر سري، أثناء ملاحقته لأحد المشبوهين فأصيب بجراح، لكنه استدار وأطلق النار على مهاجمه وأرداه قتيلاً. عقد الناشطون بعد بضعة أيام، في حيفا اجتماعاً حضرته وفود من الخليل وغزة، للبحث في المجالين الأمني والقومي، وقرروا قتل ذلك الشرطي، كما أعدوا

لائحة بإعدام خونة آخرين. كان الضابط أحمد النايف ضمن اللائحة، لدوره، قبل أقل من سنة، في الإمساك بالشيخ عز الدين القسام، واستمر شأن حسن مكاوي في محاربة الإرهاب بعد إعلان الإضراب العام.

وبالفعل، أطلق مسلحون النار على النايف في الثاني من آب/ أغسطس وأردوه قتيلاً، وجرحوا شرطياً آخر كان بصحبته. كانت الضربة موجعة للشرطة البريطانية، فالقتيل كان أحد أعمدة محاربة الثوار. لم تقل أهمية ردة الفعل الشعبية لمقتله بحال، عن تلك الرصاصات التي أودت بحياته.. أغلقت مساجد حيفا أبوابها أثناء صلاة العصر، حتى لا يتمكن البريطانيون من إحضار جثمانه للصلاة عليه، لم يقبل أي رجل دين أن يقيم صلاة الجنازة، وحين حاول ضابط الشرطة، محمد الجاعوني، إقناع أحد المشايخ بإقامة الصلاة في مسجده، التفت حوله جموع الغاضبين وتعالى صراخهم «كل من يساعدون الخونة، خونة». آثر الجاعوني السلامة وكف عن المحاولة. وأعلنت الصحيفة السرية الشيوعية «الجبهة الشعبية»، «هذا مصير الخونة الذين ساعدوا على قتل الشهيد عز الدين القسام، هذا درس لكل أصحاب الضمائر الميتة، ولكل الذين فقدوا شرفهم». هكذا، أصبح الشيخ المسلم رمزاً وطنياً، تبناه أيضاً الشيوعون. أخيراً، تم دفن نايف في قرية ياجور، ووضعت الشرطة حارساً على قبره خشية نبشه والتمثيل بجثته.

بعد عشرة أيام، أطلقت النار على الرقيب شفيق الغصين في القدس، وأردته قتيلاً وقد نُبش قبره وأحرقت جثته. قتل فى صفد مخبر سري من عائلة عبد الهادي. ويذكر عزت دَرْوَزه، العضو في حزب الاستقلال، في يومياته أنه «كان ممن يطلقون عليهم جواسيس وقد أحدث ضرراً كبيراً». ولقي المخاتير الذين رفضوا الاستقالة مصرعهم، دع جانباً، الذين تعاونوا مع القوات السرية أو مع اليهود. كان محمد الشيخ يونس، مختار تيرة ـ حيفا أحد قتلى المجموعة الأولى، وقد أُتهم بالخيانة (كان أيضاً معادياً لعبد الله سلمان المقرب من المفتي)، وقد عثر على جثته في قريته في نهاية آب/ أغسطس.

يبدو أن اغتيال الشيخ يونس قد تم وفقاً لقرار اتخذه ممثلون عن جميع أنحاء البلاد. ويفيد تقرير استخباري، في منتصف آب/ أغسطس، أن ثواراً من القدس، حيفا، جنين، طول كرم ونابلس، قدا تخذوا في الشهر نفسه قراراً، بقتل كل من يمد يد العون لحكومة الانتداب أو اليهود، وشمل القرار الذين يعملون بالتجارة مع اليهود.

المرتابون

ان اتساع دائرة الاغتيالات يبرهن، ولا ريب، على اعتبار جماعات مسلحة القتل عملاً سياسياً مشروعاً، وتشير أيضاً إلى تصاعد معارضة الإضراب العام، الأمر الذي يوضح بداية تفسخ الإجماع القومي الفلسطيني العام.

ولا يعدو دعم المعارضة لمبادرة وساطة الأمير عبد الله، إحدى العلامات الدالة على عدم قناعة بعض الدوائر بجدوى التمرد الدائر. فقد حاول أمير شرق الأردن، بموافقة وتشجيع البريطانيين، إيجاد تسوية تسمح للمتمردين بوضع السلاح مقابل إطلاق سراح الأسرى، وإنشاء لجنة ملكية لتقصي الحقائق. بدأت الاتصالات في أوائل أيار/ مايو، بين الأمير عبد الله واللجنة العربية العليا، لكنها توقفت في آب/ أغسطس، إثر رفض اللجنة العربية للتسوية، بدعوى عدم موافقة بريطانيا على وقف الهجرة اليهودية.

ثمة سبب آخر وراء رفض اللجنة العربية للتسوية، يعود إلى خصومة المفتي وأعوانه للأمير، فقد اعتبروه منافساً لهم. وأخذ بعض الفلسطينيين ممن يدركون علاقة الأمير بالوكالة اليهودية، يبعثون إليه برسائل عدائية، حتى التصق بالذهن الجمعي وصف الأمير بالخائن. أرسل أحد هؤلاء رسالة إلى الأمير مهدداً: «أيها الأمير، إذا استمريت في ممارسة الجماع مع اليهود، فنحن مضطرون إلى إسقاطك عن العرش، ووضع نهاية لحياتك أيضاً». وقد اطلع سكرتير الأمير الشخصي، رجل استخبارات الهجاناه إيه. إتش. كوهن على هذه الرسائل.

رغم ذلك، استمر بعض المعارضين البارزين في دعم جهود وساطة الأمير عبد الله، الذي التقى بعضهم، في الخامس من آب/ أغسطس، فاستشاط المفتي غضباً وبعث برسالة ملتهبة إلى الأمير. لم يقتصر الأمر على الرد الدبلوماسي، فبعد عشرة أيام على عودة الوفد من شرق الأردن، تمّ اغتيال نصر الدين نصر الدين، رئيس بلدية الخليل ورئيس اللجنة الوطنية في المدينة، وهو، بالإضافة إلى ذلك، أحد أكبر المانحين لصندوق الإضراب. أما عيسى العيسى، محرر صحيفة «فلسطين»، فقد أوسعه يوم عودته مجهولون ضرباً، ثم قذفوا منزله بعبوة ناسفة بعد عشرة أيام. لم يغير العيسى آراءه، ونشر يوم عودته مقالة يطالب فيها ممثلي اللجان الوطنية بالنقاش الجاد حول مزايا الإضراب ومضاره، فأطلقت عليه النار، لكنه نجا بحياته.

استمرت الهجمات، وألقيت قذيفة، في 18 آب/ أغسطس، على منزل الحاج خليل طه، رئيس بلدية الناصرة اللجنة الوطنية في حيفا، وتمكنوا من قتله في نهاية أيلول/ سبتمبر. وهكذا أصبح لدينا بعد آخر للخيانة، فلم يعد الاغتيال معبراً عن إرادة الشعب، أو يقع لمصلحته، بل أضحى تنفيذاً لأوامر القيادة العليا، فأي محاولة لاتخاذ موقف مضاد للحاج أمين الحسيني، أو التقدم بمقترحات عملية لإنهاء الإضراب، باتت بالنسبة لأتباعه تعادل الخيانة. ويتضح ذلك جلياً في اغتيال خليل طه، وثمة تفسير آخر وراء مقتله، يرجع إلى اقتراحه بتسويق الحمضيات مقابل دفع الضرائب إلى صندوق الإضراب، ما سوف يرفع من وجهة نظره، الضرر عن قطاع هام في الاقتصاد الفلسطيني، ويعزز الإضراب في الوقت نفسه، وبمقتل طه أُغلق باب النقاش حول الاقتراح نهائياً[1].

ليس ثمة أسلوب معتمد وجدير بالثقة، للتعرف بصورة عامة على موقف

(1) بشأن الاغتيالات، ثمة نظريات مختلفة حول الدوافع التي رآها البعض سياسيةً وجاءت بناء على أوامر المفتي، ويؤكد البعض الآخر أن القتل كان بسبب نزاع على الملكية بين المغدور وأحد سكان شفا عمرو. ومن المهم الالتفات إلى أن طه كان أحد الأقوياء في حيفا، يخطب الجميعُ، حسيني ونشاشيبي وحزب الاستقلال ودّه، كما أتاحت له أملاكه الشاسعة إنشاء عصابة خاصة من قطاع الطرق، وقد أورد تقرير، اطلعت عليه، يفيد بتورطه في حوادث بغيضة من ضمنها القتل.

الأهالي، تجاه حملة الاغتيالات. كانت صحيفة «فلسطين» ضد ذلك التوجه، وهذا ليس بمستغرب نظراً لأن محررها كان أحد ضحاياه. واللافت، نشر قيادة الخليل الوطنية التقليدية إشعاراً في الصحيفة ذاتها، ادعت فيه أن قتل نصر الدين نصر الدين كان لأسباب شخصية وليست سياسية، ووصفت الجريمة بالخيانة. وذلك مثال واضح على ظاهرة مثيرة ومتناقضة في المسيرة الفلسطينية، فأنصار الرجل الذي قتل، يصفون الجريمة بالخيانة، ويتجاهلون في الوقت نفسه، للمفارقه، الدوافع الحقيقية وراء عملية الاغتيال. وبذلك، فهم يسعون أولاً وبالدرجة الأولى إلى تبرئه الضحية من التهمة الموجهة إليه، ويضفون في آن معاً، الشرعية على القيادة القومية بامتناعهم عن اتهامها بالقتل.

ولايعني تجاهل المعارضة للدوافع السياسية وراء عملية القتل، وفقا لموشيه شرتوك، رئيس القسم السياسى للوكالة اليهودية، قبولها من الناحية العملية بالقيادة القومية، فالخوف وحده كان السبب الرئيس لتجاهلها. وقد قال شرتوك، في اجتماع اللجنة المركزية لحزبه السياسي، ماباي، بعد أسبوع من الجريمة: «ثمة محاولات لتفسير هذه الجريمة على أرضية شخصية، حتى تنتفي حاجة [المعارضة] إلى الرد»، ويتابع مضيفنا: «إن لدى المفتي أسلوبه الخاص في التعامل مع المسائل الخلافية في اللجنة العربية العليا، أما المعارضة فيتكشف عجزها».

للمفارقة، كان عزت دروزه الوحيد الذي لم يتجاهل الخلفية السياسية لعملية الاغتيال، فهو من نابلس وعضو في حزب الاستقلال ومقرب أيضاً من الحسيني. فقد سجل في يومياته ساخراً، أن نصر الدين خسر حياته بسبب «موافقته على فكرة اللجنة الملكية، وانتقاصه للعنف وللإضراب، بالتنسيق مع الأمير عبد الله، وحزب الدفاع [معسكر النشاشيبي] وصحيفة فلسطين».

مع ذلك، ورغم الهجوم على شخصيات رفيعة متعددة، استمرت المعارضة فاعلة في تلك المرحلة من التمرد، حيث ظهرت جماعات تمرد

كثيرة بقيادة عائلات موالية لمعسكر النشاشيبيين مثل عائلة أرشيد في منطقة جنين، وعائلة النمر في نابلس، وعائلة عبد الهادي من عرابة. وتجدر الإشارة، إلى أن الضابط العربي، فوزي القاوقجي، الذي وصل بقواته إلى فلسطين، في 22 آب/ أغسطس، لمساعدة التمرد حرص على تأسيس علاقات وثيقة، خاصة مع الوحدات الثورية التابعة للمعارضة.

الوقوف جانباً

في ربيع عام 1936، دعت القيادة الوطنية المحلية أهالي قرية التيرة، جنوب حيفا، إلى حمل السلاح والالتحاق بوحدات المتمردين الآخذة في التشكل. حاول القرويون تجنب الأوامر، فمنحهم الثوار مهلة حتى انتهاء موسم الحصاد. واصل الفلاحون التملص عند انتهاء المهلة، فجاء مبعوثون من حيفا، في حزيران/ يونيه 1936، وأنذروهم بالقول: «إذا لم تتحركوا فسوف تُدمرون بسبب خيانتكم». رفض جورج زاحلان، أحد أثرياء طول كرم، المساهمة في صندوق الإضراب، لم يبال برسالة التهديد، فأطلقت عليه النار. وأبى كذلك التاجر الحيفاوي سعيد نابي، مدّ يد العون إلى المتمردين، فألقيت في تموز/ يوليه قنبلة على منزله. ووضعت القوات القومية ملصقات على أبواب المسجد، في حيفا، تحذر من التقاعس في دعم المتمردين، وأخذوا بتوزيع منشورات في بيسان تخاطب أهل المدينة بالقول: «عليكم دعم الثوار بالرجال وبالمال، وإلا فسوف يكون مصيركم كمصير اليهود». وأُوسِع أهالي قرية قالونيا، بالقرب من القدس، ضرباً مبرحاً، «لأنهم رفضوا الالتحاق بالعصابات، أو بشراء الإعفاء بخمس ليرات عن الرجل الواحد».

لم يكن المتمردون يحاولون انتزاع المال من الفلاحين الأبرياء، بل كانوا يسعون ببساطة، لأسباب سياسية وعسكرية واجتماعية، إلى دفع جميع عرب فلسطين إلى المشاركة في الكفاح.

كان المتمردون يدركون أن نجاح انتفاضة كهذه، يتطلب دعماً شعبياً واسعاً.

وليس عجيباً، في ضوء ظروف كهذه، أن يجد المتعاونون مع الصهاينة أنفسهم في وضع أكثر سوءاً.

متعاونون قدامى

استهدف الهجوم الأول، في 11 أيار/مايو، حسن شكري المتعاون المعروف ورئيس بلدية حيفا الموالي للصهيونية، حيث زُرعت قنبلة محلية الصنع بالقرب من منزله. وقد حالفه الحظ بالفعل في البقاء حياً. جاءت محاولة اغتياله عقب قيامه بزيارة منطقة يهودية مجاورة لهدار الكرمل، إثباتاً لتضامنه مع اليهود، الذين أجبرتهم أعمال العنف على مغادرة الأحياء العربية في حيفا.

أصبح التعامل أيضاً مع وكلاء الأراضي أكثر صرامة، فقد كانت مقاطعتهم الاجتماعية، حتى ذلك الوقت، فضفاضة غير محكمة، والآن أصبحت أكثر فعالية وإحكاماً. توفي الشيخ محمود الدجاني في تموز/ يوليه عام 1936، كانت تربط الشيخ علاقات وثيقة بالحاج أمين الحسيني حتى أوائل الثلاثينات، ثم انقطعت العلاقات بينهما، وأخذ الشيخ يدبر أمر معيشته ببيع الأراضي إلى اليهود، ضمن أعمال أخرى. ولدى وفاته أمر المفتي إمام المسجد الأقصى بعدم الصلاة عليه، وبمنع المشيعين من حمل الرايات المقدسة، التي ترفع عادة وفقاً للتقاليد في جنازات رجال الدين. رأى البعض أن تصرف المفتي ليس باللائق، فهم لم يأخذوا فتواه، التي أصدرها قبل عام، بمنع الصلاة على بائعي الأراضي، على محمل الجد. واعتقد البعض أن عملاء المفتي قد دسّوا السُمّ إلى الدجاني.

تكثفت الحملات الشفهية ضد بائعي الأراضي، وأصبحت المساجد الحلبة الرئيسة لمكافحة هذه الظاهرة. وفي نهاية نيسان/ أبريل، وقبل انعقاد الاجتماع الكبير في مسجد اللد، أعلن حسن حسونة، وهو أحد الشخصيات الرفيعة في المدينة: «على كل عربي فلسطيني أن يعلم أنه لو باع إنشاً واحداً من أرضه، فإنه يقتل نفسه». وتضمنت رسالة حسونة معنيين اثنين: أن مبعوثي الأمة سوف يقتلون البائع، وأن بيع الأرض لليهود يعادل قتل النفس، طالما أنه لن

يسمح للبائعين أن يعيشوا بشرف في بلدهم. و توجه مفتي نابلس وقاضيها من قرية إلى أخرى، للوعظ بان من يقتل بائع الأرض سوف يكون مآله الفردوس، بصحبة الصِدّيقين من هذا العالم.

ارتفعت وتيرة قتل وكلاء الأراضي، وألقيت قنبلة في منتصف تموز/ يوليه على كامل الشنطي في يافا، فأصابته الشظايا، والشنطي كان واحداً من كبار وكلاء الأراضي في منطقة شارون، متزوج من امرأة يهودية و مشاركاً في صفقة أراض ضخمة في المنطقة، لصالح المنظمة الزراعية **كيه كيه إل**. أصبح من الضرورة بمكان من وجهة نظر الحركة الوطنية الفلسطينية، مهاجمة الشنطي وأمثاله، وكم حاولت لسنوات محاربة سماسرة الأراضي، والآن تجعل من إيقاف البيع لليهود، مطلباً أوليا لإنهاء الإضراب.

لم يُترك المخبرون وشأنهم فقد اشتدت ملاحقتهم، وأنزل الضرر بهم. وتركز الحديث، في أوائل حزيران/ تموز، في جامع الاستقلال بحيفا، معقل مريدي الشيخ القسام، عن الحاجة إلى معاقبة مخبري الشرطة، الذين يأتون إلى المسجد لتسجيل ما يدور. وزع الناشطون الإسلاميون منشورات تبيح قتل الخونة، ومن بينهم المخبرين. لم تتأخر الاستجابة وسرعان ما انتشر العنف، حيث تعرض منزل أبو عواد في طول كرم للهجوم، كانت الأسرة محل ارتياب بتمريرها المعلومات إلى البريطانيين. أوردت صحيفة «فلسطين» الحادث، وعلقت بقولها أن ذلك جاء انتقاماً من الذين يعملون ضد الأمة. وألقيت في الشهر نفسه قنبلة على منزل عيسى البندك، رئيس بلدية بيت لحم، لإقامته حفلاً في اليوم السابق على شرف ضابط بريطاني في الجهاز الأمني.

كان تزويد البريطانيين واليهود بالمعلومات يُعتبر خيانة وإن حدث سابقاً، كما أسلفنا، مع ذلك لم يمارس القتل بحقهم. ولهذا لم يلحق المشبوهين أي ضرر خلال الأسابيع الأولى من الإضراب العام. ونشرت صحيفة «اللواء»، على سبيل المثال، في الأسبوع الأول من أيار/ مايو، اسم أحد سكان علوت

في الجليل، المشتبه بتزويده اليهود بالمعلومات. لم تعن الصحيفة حينها سوى دعوته إلى إصلاح اعوجاجه، كي لا يعد خائناً. لكن العقوبات غدت، مع استمرار القتال واشتداد سواعد الثوار، أكثر صرامة وقسوة، وبدأ إنزال عقوبة الإعدام بالمشتبه فى قيامهم بأعمال التجسس.

ورطة المتعاونين

اضطر المتعاونون القدامى والجدد، بسبب التمرد والتصفيات الجسدية والمستجدات السياسية الداخلية، إلى إعادة تقويم أفكارهم وسلوكياتهم. وكان أمامهم أحد ثلاثة خيارات: الأول، إعلان التوبة والالتحاق بالحركة الوطنية، الثاني، الفرار إلى بلد مجاور انتظاراً للعاصفة حتى تهدأ. والثالث، الثبات واستمرار التعاون مع الاستخبارات الصهيونية وشركات شراء الأراضي الصهيونية، رغم أنف التوترات والمخاطر المحيطة بهم.

التائبون

في النصف الأول من أيار/ مايو 1936، وبعد بضعة أسابيع من إعلان الإضراب، اجتمع المئات من الوجهاء وشيوخ العائلات في قرية المالحة، بالقرب من القدس، أسوة بالاجتماعات الأخرى التي أخذت تشهدها أنحاء البلاد كافة، وأعلن الحضور ولاءهم للوحدة الوطنية. كان عبد الفتاح درويش، أحد الزعماء المحليين في الناحية ومن أكبر المضاربين في الأراضي بمنطقة القدس والمتحدث الأساسي في الحضور، وانطلق يعلن «أدعو الله والملائكة والأنبياء وفرسان الوطنية الفلسطينية، ليشهدوا بأنني سوف أقتل نفسي بيدي هاتين إن حنثت بيميني هذا»، وتأييداً لموقفه تبرع من فوره بخمسين جنيهاً فلسطينياً إلى صندوق الإضراب.

هكذا قرر درويش، المنافس اللدود للمفتي في منطقة القدس، التكفير عن ماضيه. لكن تفحص خطابه يكشف عن قوى متناقضة كامنة داخله؛ فحين

كان يعلن عودته إلى حضن أمته، نوه بإمكانية انتهاك قَسَمِه، بإعلانه في السياق ذاته أنه سوف يتولى معاقبة لدينا وسيلة للتحقق من دوافع درويش: هل التحق بالإضراب والتمرد استجابة لدعوة الأمة؟ أم نتيجة شعوره باستحالة اتخاذه موقفاً مضاداً حينها لغالبية الأهالي؟ أكان إعلانه حينذاك نتاجاً لقناعة عميقة باقتسام السلطة ومتطلباتهاعلى نحو متساو، بين المفتي وخصومه، وبين النخبتين المدنية والريفية؟!.. أم لعل غريزته السياسية أخبرته بأن مصيراً أسود ينتظر المتاجرين بالأراضي.! أياً كان دافع درويش، فقد التحق بالمضربين وبالمتمردين حتى اعتقله البريطانيون ووضعوه رهن الاحتجاز في معسكر صرفند إلى جانب الزعماء الآخرين. لم يفت درويش تعزيز علاقته بالقيادة العسكرية للتمرد، إثر اعتقال زعيمها عبد القادر الحسيني لدى إصابته صيف عام 1936، في مناوشات بالقرب من برك سليمان، فقام سعيد موسى درويش، عم عبد الفتاح، بدفع الكفالة لإطلاق سراحه، وبذلك أثبت درويش حينها ولاء عائلته لقائد الثورة عبد القادر الحسيني. وللمفارقة، فإن الرجل الذي أطلع الإنجليز على مخبأ الحسيني كان المتعاون «نعمان»، المساعد المقرب لدرويش!.

إن مساعدة درويش في إطلاق سراح الحسيني، في شهور التمرد الأولى، ترمز إلى وحدة عرب الريف والمدن في منطقة القدس. حيث التحق بالتمرد وبالإجماع الوطني زعماء القرى الأخرى، وهم من سبق لهم أن شَرَدوا عن الخط الوطني ورفضوا الإنصياع إلى أوامر القيادة المدنية. لم يتأخر كذلك المضاربون على الأراضي، فانضموا إلى الركب. في اليوم التالي لاجتماع زعماء بني حسن، عقد مخاتير القرى اجتماعاً في منطقة اللد، حيث أعلنت عائلة الخواجة ولاءها للوطن وهي التي سبق لها عَرْض أراضيها على المنظمة الزراعية كيه كيه ال، كما احتفاظها بعلاقات وثيقة مع القرية الزراعية اليهودية ـ بن شيمن. لم يتخلف المضارب حسن محمد عريقات، من أبوديس وهوالذى

باع أراضي قريته إلى اليهود، عن الظهور في اجتماع وادي الناحية، المؤلف من قرى شرق القدس، ليبدي أسفه وندمه وليعد بالتوقف عن تلك الأفعال في الآتي من الأيام. والآن تقام في أراضي أبو ديس، التي شارك حسن في بيعها منذ سبعين عاماً، مستوطنة يهودية جديدة وفقاً لمخطط إسرائيلي.

لا تكتمل الصورة من دون الإشارة إلى موقف أبو غوش من التمرد، فقد كشفت هذه القرية مركز ناحية بني مالك مبكراً منذ عشرينات القرن الماضي، عن معارضتها لقيادة الحسيني، حين نهض القرويون أثناء أحداث 1929، إلى الدفاع عن يهود الجوار، كما قام بعضهم ببيع بعض أراضيه. كان محمد محمود أبو غوش أكثر رجال الناحية شهرة، تزعم خط التقارب مع اليهود. وقد وصفه توفا اشكتازي أحد عناصر الهاغاناه عام 1930، بقوله «عمره حوالى خمسين عاماً، بدين، حليق اللحية، ملابسه نصف مدنية، ورع، يقيم غالباً بالقدس، يبيع نفسه بسهولة (قبّل يد بلفور في كيريات افانيم وشارك في استقباله)، متزوج، يمتلك أراض بالقرب من القرية وأراض أخرى في المنطقة، لديه منزل واحد فقط في أبو غوش، ولديه أملاك عدة في القدس، يتحدث بعاطفة جياشة عن اليهود، ويمكن العمل معه».

أحدثت المستجدات تغيراً كذلك في أبو غوش، حيث انقسمت القرية إلى ثلاثة معسكرات: انقلب محمود على ذاته واتخذ موقفاً إلى جانب المتمردين، ووفقاً لأحد التقارير، «أقرض المتمردين أموالاً ومنحهم دعما معنوياً، وزود العصابات بأخبار الأحداث في المنطقة»، وأكد آخرون على روابطهم مع اليهود، فيما اتخذ غيرهم موقفاً محايداً.

لم يتوقف بعض التائبين عن الإدلاء بالتصريحات السياسية، إثر التحاقهم الفعلي بالمتمردين، حتى وإن اقتصر نشاطهم على الدعم المعنوي، فقد تحول رباح عواد في ناحيته، قرية الجباسية في الجليل الغربي، من ناشط في بيع الأراضي إلى قائد متمرد. كانت القيادة القومية تشجع هذه التحولات، بخاصة

لدى خصومها السابقين من الزعماء المحليين، فتحولهم يتضمن اعترافاً بسيطرة القيادة القومية وعدالة قضيتها.

وعليه، شكّل التمرد في شهوره الأولى أعظم اللحظات، بالنسبة للقيادة القومية الفلسطينية، فلأول مرة في التاريخ العربي الفلسطيني، تتحد جميع الشرائح الاجتماعية تحت علم واحد. ويعمل كلا الفريقين، النشاشيبى و الحسيني، جنباً إلى جنب في اللجنة العربية العليا. قام الفريق الأول بدور هام أثبته اعتقال فخري النشاشيبي، كما التحق أنصار أحزاب المزارعين أيضاً بالكفاح، شأن زعماء النواحي وشخصيات أخرى معارضة. أما المتعاونون الآخرون، الذين لم ينشطوا في التمرد، فاكتفوا بدعم وتأييد قادته شفاهة، إذا لم يكن لديهم سُبُل أخرى لحماية أنفسهم.

كان الحاج ابراهيم سلامة الأحدب، أحد أولئك السماسرة الكبار، الذي قدم إلى قادة التمرد الكبار ثلاث ساعات يد. وهكذا حرص الموصومون سابقاً بالخيانة، حماية لأنفسهم، على الظهور إلى جانب المتمردين المقاتلين ودعمهم بوسائل لا تعد ولا تحصى[1].

اللاجئون

لم يجد كثير من «الخونة القدامى» مكاناً يلوذون به في تلك الظروف المستجدة، شأنهم في ذلك الشأن «الخونة الجدد» ـ التجار ورجال الأعمال ـ الذين ارتبكت حياتهم بسبب المعايير والقواعد الجديدة. وينسحب الموقف

(1) أزعجت الروابط الجديدة بين المتعاونين والقوات القومية أجهزة الاستخبارات الصهيونية، وافترضت إمكانية قيام المتعاونين المعروفين بأعمال مضادة لليهود بهدف تحسين سمعتهم. وأصبحت تلك الممارسة شائعة في السنوات الأخيرة، ومثالاً على ذلك العامل أمين، الذي يعمل في رابطة الاستيطان اليهودي. وقد وصفته استخبارات الهاغاناه بأنه «خطير جداً»، يريد إثبات ولائه للثورة رغم صلاته باليهود. إن إقامة المتعاونين علاقات وثيقة بقادة التمرد، لا يعني بالضرورة توقفهم عن العمل مع اليهود. وقد نجح بعضهم في الحفاظ على علاقات طيبة بكل من الجانبين، واستمر وذلك أيضاً في السنوات الأخيرة، لدى تأسيس السلطة الفلسطينية في منتصف التسعينات، حين أقام المتعاونون علاقات مع ضباط الأمن الفلسطيني القادمين من تونس، من دون أن ينفصلوا عن الإسرائيليين.

ذاته على من كانت لديهم شكوك حول فعالية الإضراب، وكذلك أيضاً على من كانت لديهم روابط اقتصادية مع اليهود، ناهيك عمن كانوا ينتقدون التمرد والقيادة القومية. مع تقدم الإضراب ارتفعت أعداد مجموعات التمرد، وازدادت من ثم صعوبة الحياة اليومية لاولئك أكثر فأكثر. كان عليهم الصبر، كما التبرع بمبالغ معتبرة لقادة التمرد المحليين، وفي حال رفض أحدهم الالتزام يصبح خائناً للأمة وفق المعايير الجديدة. وكلما تصاعدت وتيرة العنف فضل مئات الناس مغادرة البلاد.

تعددت أسباب الفرار، وفقاً لدراسة قام بها إيه. إتش. كوهن، فهي مجموعة أسباب مركبة من الضغوط المالية والشعور بالخطر. وقد وصف في تقريره آلية الحركة القومية في جمع المال والتغييرات التي لحقتها، حيث جمعت اللجنة العربية العليا في البداية المال عن طريق المخاتير والوعاظ الدينيين، وكان لذلك وقع جيد، لكن:

> **بعد بضعة أشهر ظهرت علامات الامتعاض هنا وهناك، حين رفض الكثير من التجار وموظفي الحكومة ورجال الأعمال دفع المطلوب، فقرر معسكر الحسيني اتباع أسلوب الإكراه والقسر. كان أول ضحايا هذا الأسلوب زهدي أبو الجبين، مزارع الحمضيات المعروف في يافا، فقد طالبه الإرهابيون، عبر وسطاء، بخمسمئة جنيه فلسطيني، فدفعها وما لبثوا ان عادوا وضاعفوا المبلغ فقدم ألف جنيه، ثم رجعوا بعد بضعة أسابيع وطالبوه بدفع ألفي جنيه أخرى، رفض وأخبرهم أن ليس بإمكانه دفع مبلغ كهذا. فأرسلوا يهددونه بالانتقام، فلم يغادر زهدي بعدها منزله، لكن الإرهابيين اقتحموا عليه المنزل في وضح النهار وهددوه بالسلاح وحصلوا على الألفي جنيه. وكان زهدي من أوائل الذين غادروا البلاد، ليضع بذلك مثلاً احتذاه آخرون.**

كان امتناع أبو الجبين عن دفع ذلك المبلغ الكبير يعتبر خطيئة كبرى، (رغم أنه كان مشتبهاً به ببيع الأراضي ووضِع على لائحة المتمردين للتصفيات). وقد واجه المتعاونون الناشطون خطراً مشابهاً. ويمضي كوهن في تقريره قائلاً «بدأ الإرهابيون أيضاً في نشر الشائعات بأن على من يبيع أرضاً إلى اليهود أو يضارب أو يتجسس، أن يكفر بالمال عن تجاوزه ويدفع الفدية المطلوبة إلى الإرهابيين». اختار البعض دفع المال وشراء أنفسهم، لكن المبالغ لم تكن دائماً محل رضى الثوار، فقد كان مختلف القادة والعصابات، يطلبون المال في بعض الأحيان، المرة تلو الأخرى، وعندما يجد الناس أنفسهم في مواقف كهذه، لا يعود بمقدورهم الاحتمال فيسارعون إلى مغادرة البلاد.

كان الحاج طاهر قرمان، أحد أشهر رجال الأعمال في حيفا، شريك دافيد هاكوهن، (التابع للهاغاناه وشركة سوليل بونيه للإنشاءات التابعة للهستدروت)، مثل كثيرين ممن هجروا المدينة مبكراً في صيف 1936، بعد تلقيه رسائل تهديد تطالبه بمبالغ كبيرة. فقد شعر قرمان، شأن آخرين، أن التمرد أصبح موجهاً ضده وضد من هم على شاكلته، وإن حياته باتت مهددة. وتفاقم شعوره بالخطر إثر رجم مجهولين منزله بالحجارة، فغادر من فوره إلى بيروت. وتأكدت مخاوفه في اليوم التالي لرحيله، بقتل المتمردين زعيماً عربياً بارزاً، وصديقاً مقرباً إلى قرمان. ولدى زيارة هاكوهن لقرمان في بيروت، اتهم الأخير الحركة القومية الفلسطينية بتفريخ المجرمين والقتلة، وأخذ يعبر عن حزنه العميق بسبب التغيرات الاجتماعية التي أحدثها التمرد، التى يديرها عناصر من الطبقات الدنيا وليس رجالاً من طبقته. بعيداً عن العاصفة وفي المنفى الفلسطيني، كان قرمان والآخرون ينعمون بالهدوء والأمن، وتنفس جميعهم الصعداء لدى انتهاء الإضراب العام، وعادوا أدراجهم إلى الوطن ـ لكن راحتهم لم تدم طويلاً، فسرعان ما تجدد التمرد في نهاية عام 1937، ليواجهوا التهديدات والأخطار لمرة ثانية، على نحو أشد قسوة مما خبروه سابقاً أثناء شهور الإضراب.

أما المجموعة الثالثة من المتعاونين، فكانت الأكثر إثارة، وهي تتكون من أولئك الذين ثبتوا وحافظوا على رباطة جأشهم واستمروا في تعاملهم المنسجم مع الصهاينة، في أحلك الظروف، أي في ظل طغيان الشعور بالقومية الفلسطينية. ليس ممكناً بشأن حال التائبين، التعرف على دوافعهم، ربما افترض بعضهم أن اليهود، بمساعدة البريطانيين، سوف يتمكنون من إخماد التمرد، لذلك فضلوا من البداية دعم الجانب الرابح، ولعل بعضهم الآخر تحرك بدوافع الروابط الاجتماعية والإيديولوجية.

كان زاهد شاهين مروّجاً دعائياً من نابلس، يعمل منذ بداية الثلاثينات في المكتب الموحد. أرسل إلى يتسحق بن زيفي، في حزيران/ يونيه 1936، قائلاً «أجد نفسي مضطراً كإنسان محب للسلام، وبعد قراءة كل الملفات المرسلة إلى القرية، إلى لفت انتباهكم أن الموقف يتطلب الآن شن حملة دعائية بين العرب، لإيقاف فعاليات الفوضويين، وأضع نفسي الآن، كما في عام 1929، في خدمتكم». لم يستجب بن زيفي إلى العرض، ربما لافتقاده الثقة في قدرات شاهين، أو لعله أدرك أن لا طائل من وراء حملة كهذه. مع ذلك، استمر إعداد العرب في عصبة الشغيلة للعمل الدعائي وجمع المعلومات وتأسيس العلاقات المفيدة. وقد نشرت العصبة أنشطتها الدعائية صراحة في كتيب، عارضت فيه الاضطرابات وهاجمت القيادة القومية «الزائفة»، واتهمتها بالتضحية بعامة الناس على مذبح مصالحها الشخصية والاقتصادية.

لم يكن أعضاء اتحادات العمال الذين عبروا وحدهم صراحة، عن المصلحة في التعاون مع اليوشف اليهودي ضد القيادة القومية العربية. فقد أخبر الشيخ الزيناتي، زعيم قبيلة الغزاوية في وادي بيسان، معارفه في الاستخبارات الصهيونية، باستمراره في العمل إلى جانبهم. وذكر في حديث مع يوسف دافيد يسكو، أنه قام متعمداً بتخريب جهود القيادة القومية لتوحيد عرب بيسان، ولم

يفته طلب المال نظير أعماله. والزيناتي، كما أسلفنا، كان على صلة وثيقة بالصهاينة منذ بداية العشرينات.

جدد المتعاونون القدامى الذين اعتادوا العمل وفق الأساليب القديمة- الرِّشى وترويج الشائعات وافتعال النزاعات، اتصالاتهم مع المؤسسات الصهيونية، واقترحوا أفكاراً للعمل المشترك. فقد اتصل فى بداية الاضراب بقيادة اليوشف، على سبيل المثال، أحد أعضاء اللجنة العربية العليا (غالباً أحد الأعضاء القدامى من كتلة النشاشيبي المعارضة)، عارضاً استعمال نفوذه لإنهاء الإضراب مقابل مبلغ كبير من المال. انقسم صناع القرار الصهيوني إزاء ذلك العرض، حيث فضل حاييم وايزمان وبنحاس روتنبرغ القبول، فيما عارضه بن غوريون وشرتوك - غالباً لانعدام ثقتهما في فعالية الحركة وكذلك في حجم الرجل، وليس رفضاً للعرض في حد ذاته وإنما للأسلوب، فكان أن وضع العرض جانباً.

ربما اعتقد كلا الجانبين، العرب واليهود، في الأيام الأولى للإضراب، بإمكانية أن تحقق المقاطعة الاقتصادية والإضراب الشامل، مكاسب سياسية لعرب فلسطين، فكان أن بحثت الوكالة اليهودية عن وسيلة لإفسادها. وجاء فريد الشنطي، «عضو أسرة معروفة بالمضاربة بالأراضى»، يعرض خدماته لتعطيل الإضراب في ميناء يافا. وقام بالفعل بتنظيم ستين رجلاً من عمال السفن، أرسلهم إلى اللجنة المحلية للإضراب، كي يطالبوا بالطعام وبالعمل، وليعبروا أيضاً عن استيائهم لفقدهم مصادر العيش بسبب إضراب عمال الميناء. ويزعم فريد أن ما فعله كان مؤثراً، فقد خلق حالة من البلبلة بين المضربين، وإنه قام بالعمل مع روبين زاسلاني وإيه. إتش. كوهن. وشهدت حيفا أفعالاً مشابهةً عبر رشى السائقين وأصحاب ورش اصلاح السيارات والمحال التجارية، وشهدت القدس وأريحا الأحداث نفسها، وإن بنجاح أقل.

كان المال الدافع الأساس وراء هذه الحالات، لكن ثمة حالات تعاون أخرى تقدم فيها الجانب الفكري ليصبح الدافع المعلن وربما الحقيقي. أخبر الصحافي اليافاوي، جورج عازار، في بداية التمرد، معارفه اليهود، إنه يريد أن يساعد وأن يتلقى المساعدة، في مقاومة الإضراب المعلن. كان عازار في السابق محرراً في صحيفة «القدم»، الموالية للصهيونية، لذلك كان على تماس مع كاليفاريسكي وشرتوك وآخرين، وأرسل إلى ياكوف شلوش قائلاً: إن من دواعي الخلق الحميد والعقل الراجح، وكل من يبتعد عن التطرف، ومن لديه ضمير حر وصادق، أن يكون واجبه الأول العمل بقصد إعادة السلام إلى البلاد، ووضع نهاية لأعمال القتل ولروح التمرد ولمشاعر الكراهية، لأننا نعتقد أن الإرهابيين وراء كل هذه الأحداث». ويمضي عازار مدعياً أن مجموعة من العرب «أصحاب الضمائر والفكر الحر»، تريد العمل لإيقاف الإضراب والعنف، وهم بحاجة إلى المال كي يبدأوا العمل. وعليه اقترح ايه. إتش. كوهن إدراج عازار في فئة مروجي الدعاية الصهيونية (كما فعل في الماضي)، فضلاً عن مطالبته بتمرير المعلومات عن أحداث يافا. وبدأ عازار العمل الاستخباري بشكل ممنهج، مع استمراره في عمله الصحافي[1].

كان حسن شكري، رئيس بلدية حيفا، ثابتاً راسخاً آخرَ، نجا من محاولتي اغتيال أثناء الشهور الأولى للتمرد، فغادر البلاد. ولدى عودته تعرض لمحاولة اغتيال ثالثة، فسارع موشي شرتوك في كتابة رسالة شخصية إليه:

لقد صدمت بالمحاولة الآثمة لقتل شخص كهذا... وإني

(1) كان بولس شحاده، محرر مرآة الشرق، صحافي آخر احتفظ بعلاقته مع مسؤولي الاستخبارات الصهيونية، لكن من وجهة نظر مغايرة تماماً. كان يرسل تقارير إلى إيه. إتش. كوهن عن الجماعات المعارضة مقابل تعويض مالي من حين لآخر. وفي تموز/ يوليه التقى مع شرتوك وعرض اقتراحاته لحل النزاع، كان توقف تدفق الهجرة اليهودية من ضمن مطالبه. ويبدو أن شحادة تصور نفسه سياسياً يسعى إلى حل الأزمة، بينما هو في نظر الصهاينة مجرد مصدر للمعلومات، ومتعاوناً بالنسبة للتيار الفلسطيني السائد.

أعبّر نيابة عن الشعب الذي أمثله، عن دعواتنا الصادقة وإعجابنا بشجاعتكم كمواطن، وبالجرأة الروحية التي عبرتم عنها في هذه الأيام الصعبة، وأتمنى أن تستطيعوا جميعاً التحمل حتى يأتي الوقت، الذي يمكن أن نتوصل فيه إلى اتفاق مشرف بين الشعبين، اليهودي والعربي.

أجاب شكري باللغة العبرية، مؤكداً بصراحة مطلقة أن الهجمات قد شدت من عزيمته، وعبّر عن أمله في تحسن الوضع الأمني في فلسطين، وينسجم ذلك التأكيد المثير تماماً مع شخصية شكري. لم يتحسن الوضع الأمني بالطبع في البلاد، بدل ازداد الأمن الشخصي لشكري، حيث أمدّه البريطانيون بحارسين شخصيين مدفوعي الأجر. أما الصهاينة، فقد بحثوا عن وسائل لتحسين أمن جماعتهم عبر جمع المعلومات، وقد شاركهم بعض العرب، أثناء المرحلة الأولى للتمرد في تلك الجهود.

كان «نعمان» مختار بيطار متعاوناً مع الاستخبارات الصهيونية منذ عام 1929، واستمر يعمل بحماسة لصالح المسألة الصهيونية أثناء التمرد الكبير. وكان، للمفارقة، مخلصاً في قناعته بألا يلحق الضررُ جيرانَه اليهود، فأخذ يزودهم بالمعلومات عن القرويين في منطقة القدس، الذي ينظمون جماعات إرهابية لمهاجمة اليهود في بيت فا- جان وروميما. وأدلى في صيف 1936، بمعلومات حول مكان وجود وحدة تمرد هامة، بقيادة عبد القادر الحسيني وسعيد العاص، فقامت قوة بريطانية كبيرة بمهاجمة الوحدة، وانزلت بها إصابات موجعة. تم اعتقال الحسيني واستمر نعمان في نشاطه الاستخباري، خلال التمرد، وقد نجا من محاولات عدة لاغتياله.

كان أبو عوده مصدراً إضافياً للاستخبارات، نتيجة لصلاته وقناعاته الشخصية، وهو رجل متقدم في السن علم اللغة العربية لموشيه شرتوك، حين

كان الأخير يعيش مع والديه في قرية عين سينا، بجانب طريق رام الله/ نابلس. لم يكن أبو عودة مخبراً حقيقياً مثل «نعمان»، لكنه سارع إلى لقاء شرتوك لدى اندلاع التمرد، وأشار الأخير إلى ذلك اللقاء لاحقاً بقوله:

دخل الرجل المسن الغرفة وانفجر باكياً، كانت الدموع الحارة تملا عينيه، بالكاد يستطيع السيطرة على نفسه، لقد وضع حياته على المحك بقدومه إليّ من الجانب الآخر للجبهة، من معسكر الأعداء. لم يتلق مني أخباراً طوال تلك الفترة، وأخذت أوضح له أنني لم أرد أن أعرضه للخطر، لكنه ادّعى أنه لم يستطع تحمل فكرة أن أشتبه به في مساعدة خصومنا. كانت قريته صغيرة وفقيرة وقليلة السكان، بما لا يكفي لإنشاء عصبة مقاتلة، لكن بعضهم اشترى، رغم ذلك، بنادق واقترحوا عليه شراء واحدة، وحين رفض، أخذوا يلومونه لصداقته مع اليهود، حاول أحد شباب القرية السخرية منه في مجلس كبار القرية ذات مرة، حين كانوا يطّلعون على الصحف، وأعلن مقتل موشيه شرتوك، فاندفع أبو عوده يضرب الفتى، وتدخل الآخرون للفصل بينهما.

رغم الجو العام السائد في القرية إثر اندلاع التمرد، رفض أبو عوده اعتبار عائلة شرتوك، وربما اليهود عامة، مثل الأعداء. فقد رفض المعايير الجديدة والموقف القتالي تجاه اليهود، ولم يكن لقاؤه بشرتوك نابعاً ببساطة من الصداقة، بل مرّر له أيضاً معلومات عسكرية. ويضيف شرتوك:

ذهب أبو عودة في هذه الأيام للإقامة مع ابنته في قرية عنبتة بالقرب من القدس، حيث سمع عن خطة لمهاجمة اليهود المتوجهين إلى الحائط الغربي في يوم الصوم، وقد رأى بنفسه أربعة جمال محملة بالقنابل والذخيرة آتية من شرق الأردن، مرسلة إلى رجل بعينه في قرية عناتا بالقرب من القدس، لتوزيعها على

شباب القرية. فقرر الحضور ليحذرني بعدم الذهاب وعائلتي إلى الحائط الغربي هذا العام.

حوّلتْ هذه الأحداث أبو عوده إلى مخبر نشط، وقد ارتقى خطوة، بعد بداية التمرد، في تعاونه مع اليهود وفي مستوى «خيانته». استمر الرجل المسن، في الأسابيع اللاحقة، يمرر المعلومات عن الهجمات الوشيكة إلى استخبارات اليوشف. وتحول صديقاً آخر لليهود، إثر عملية مشابهة، إلى مخبر نشط. ويسجل الحارس الميداني أريه شلمان في يومياته:

كنت أمتطي الجواد، ذات يوم، عبر بستان الحمضيات لحراسة العمال، فالتقاني بدوي يدعى جيربى، يعيش وحيداً بالقرب من التيرة، بين فلاحين كنت أعرفهم جيداً. كنا نتحدث كثيراً عن الخيل والسباق ـ المواضيع المفضلة للبدو.. التقيت به كعادتي دائماً فأخبرني: أنت تدنو مني بأسلوب غير ملائم، O.K، فقلت له: جيربى، نحن أصدقاء! ماذا تريد؟ أتريد أن أراك عدواً؟ كيف تريدني أن اقترب منك؟

فقال: اسمع، كن حذراً دائماً.. لا تثق بالأصدقاء وانتبه من الغرباء، كان يجب عليك الاقتراب مني وفوهة بندقيتك مصوبة نحوي، كي يراك الآخرون عن بعد، ولا يشكّون بوجود صداقة بيننا. رأيت عينيه أثناء الحديث تمسحان المكان من حولنا خشية وجود غرباء يراقبوننا. ثم همس: اسمع، إنهم يستعدون الليلة لمهاجمة حيروت، إعرف ما يواجهك. حاولت الاستفهام أكثر، لكنه كان خائفاً من إطالة الحديث، ودّعني واختفى بسرعة.

بالفعل، وقع إطلاق نار في الليلة نفسها، على موشاف بيت حيروت، تماماً كما حذر جيربى، وتحول جيربى بذلك من صديق إلى مخبر، ويمكن أن نفترض أنه لم يرغب في خسارة صداقته مع شلمان (ربما لأنه بدوي، غريب

عن المنطقة حال الحارس نفسه). طالما اعتُبرت الصداقة مع اليهود كخيانة، فليس لدى جيربى من سبب يحول دون تقدمه خطوة أبعد، وإمداد الحارس اليهودي بالمعلومات الأمنية.. حارس يهودي آخر يدعى شارجا ساهارعاش تجربة مماثلة. كان لديه صديق عربي يعامله باحترام فيما قريته تنبذه، أخبره بوصول رجال مسلحين، فقد كان موجوداً بالقرب من مكان الاجتماع، فسمعهم يخططون لقتل حارس يهودي، ثم قام أحدهم بتقديم بندقيته وحصانه إلى حسن سلامة، قائد التمرد في منطقة اللد. وأسرع العربي ليخبر صديقه الحارس، الذي اتخذ الاحتياطات الضرورية.

رغم التوتر، لم يكن العرب الذين حافظوا على صداقتهم بالحراس اليهود وأمدوهم بالمعلومات قلة. ليس أصدقاء الحراس وحدهم من فعل ذلك، فقد أخبر عربي مرؤوسه السابق في حيفا عن هجوم مُعدّ، وبناء على طلب الأخير وافق العربي على استدراج الجماعة المسلحة للإمساك بهم. وحين سمع عربي آخر، في حيفا، عن هجوم وشيك على الزائرين اليهود للمناطق العربية المزدحمة، سارع بإخبار أصدقائه اليهود وطالبهم بنشر الخبر. بكلمة أخرى، اتخذ كثير من العرب (وقلة من اليهود كما قال قائد التمرد عارف عبد الرازق الذي اختبأ مرات عدة لدى أصدقاء يهود) علاقتهم الشخصية والإنسانية على نحو جدي، ومنحوها الأولية على نضالهم الوطني، حين توجب عليهم اتخاذ قرار. تقدم مشغلو استخبارات **اليوشف** خطوة أبعد لـ «ربط العقدة» مع أولئك المخبرين لمرة واحدة لتجنيدهم في خدمة أجهزة الأمن الصهيونية.

يمكن اعتبار الرغبة المتنامية لمساعدة اليهود، برهاناً على معارضة أفراد داخل المجتمع الفلسطيني، لعسكرة الحركة القومية الفلسطينية، يمكن رؤيتها أيضاً كنذير أو مؤشر على زيادة التعاون في السنوات التالية. على أي حال، لم يكن المتعاونون هم الذين وضعوا النهاية للإضراب العام، فقد كان الضرر الذي ألحقه التمرد بالاقتصاد الفلسطيني العامل الأكثر أهمية، كما الفشل العسكري

العربي، وكذلك الأخبار الواردة عن إرسال بريطانيا تعزيزات عسكرية لإخماد الانتفاضة. كان على اللجنة العربية العليا، في الحقيقة إيجاد مخرج مشرف لها، فأعلنت في العاشر من تشرين أول/ أكتوبر 1936، قبولها مناشدة الحكام العرب (التي ابتدرتها اللجنة العربية العليا بنفسها)، وطالبت عرب فلسطين بإنهاء الإضراب وحالة الحرب، في مقابل وعد بريطانيا بإرسال لجنة ملكية مستقلة لإعادة بحث المسألة الفلسطينية، فكان أن وضعت وحدات التمرد السلاح جانباً وحلت أواصرها. وغادر القاوقجي والمتطوعون العرب البلاد.

الفصل الخامس

انتهاء الوحدة

تصفية أصحاب التسويات

بدأت لجنة **بيل** عملها في تشرين ثاني/ نوفمبر 1936، ذرع أعضاؤها البلاد طولاً وعرضاً، استمعوا إلى شهادات الجانبين، واطمأنوا إلى قدرة الإدارة البريطانية علي استعادة سيطرتها، فيما تَعَقُّب كبار المتعاونين العرب كان جارياً على قدم وساق، فقد سقط في حيفا ضابط الشرطة حليم بسطا، لعلاقته **باليوشف** ولدوره في محاكمة أتباع الشيخ عز الدين القسام، وما زال الرصاص والعبوات الناسفة تلاحق رئيس بلدية حيفا، حسن شكري وصهره. وألقيت قنبلة على منزل المخبر المخضرم «نعمان» في بيطار. مع ذلك، تبقى كلها حالات استثنائية. وعاد المئات إلى فلسطين من منافيهم في لبنان والبلدان المجاورة لاستئناف أشغالهم المعتادة، وبدأت الحياة تأخذ مجراها الطبيعي بشكل عام.

مع ذلك، بقي التوتر متوهجاً تحت السطح، يتجلى في رسائل التهديد والملصقات. وأصدر المقاتلون أوامرهم في عشية تتويج الملك جورج السادس، عام 1937، إلى الشخصيات العربية العامة، بمقاطعة الاحتفالات في فلسطين، وأخبروا أعضاء مجلس بلدية نابلس أن المشاركين سوف يتعرضون للإعدام، كما تلقى العرب ممن لديهم عمال يهود رسائل تهديد، الأمر الذي

سبب حرجاً شديداً إلى صاحب مقهى مارينا كافيه، في شارع الأميرة ماري بالقدس، فجميع أعضاء الفرقة الموسيقية من اليهود، ما اضطره وقلبه مثقل بالحزن إلى طردهم. وارتفعت وتيرة التوتر في البلاد، انتظاراً لتوصيات اللجنة، وعاودت الجمعيات السرية عملياتها، هنا وهناك، وألقيت القنابل على التجار الذين يرفضون دفع المال.

تركزت التهديدات والهجمات، خلال الشهر الذي سبق إعلان تقرير لجنة بيل، على شخصيات المعارضة، وكأنها تنبههم مسبقا، على كيفية استجابتهم للتقرير المتوقع.والقيت، في منتصف حزيران/ يونيه 1937، قذيفة على صالح عبده، الموالي لفريق النشاشيبي، والأكثر فعالية ميدانياً في القدس. بالقرب من نهاية الشهر نفسه، وللمرة الأولى، تعرض فخري النشاشيبي، لمحاولة اغتيال، وهو ابن شقيق رئيس بلدية القدس راغب النشاشيبي، والزعيم الفعلي لحزب الدفاع الموالي للأسرة. وقد نجا بأعجوبة برفع يده، أثناء توجه الرصاصة فاستقرت في ذراعه. وصلت مجموعة اغتيال مجهولة إلى بيت لحم للمرة الثانية، في بداية تموز/ يوليه، فتحت النار على منزل رئيس بلديتها، عيسى البندك، عضو حزب الدفاع، جرحت زوجته وابنته والخادمة. كانت الرسالة واضحة، أي شخص يميل إلى التسوية، أو ينازع الحاج أمين القيادة سوف يعد خائناً ويفقد حياته. كان في ذلك نهاية الوحدة الوطنية، حيث رفضت اللجنة العربية العليا مناقشة الهجمات، فما كان من ممثلي حزب الدفاع إلا أن قدموا استقالاتهم.

أصدرت لجنة بيل تقريرها في السابع من تموز/ يوليه 1937، وتوصيتها بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق: الأولى مخصصة لليهود على الساحل والجليل وتشمل 5\1 % من غرب فلسطين بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، والثانية، تتضمن بيت لحم والقدس واللد وميناء يافا، وتبقى تحت الحكم البريطاني. والثالثة، منطقة عربية تشمل 80 % من فلسطين تتحد مع شرق

الأردن وتنال استقلالها. والآن عادت الكلمة الفصل إلى اللجنة العربية العليا، الواقعة حصراً تحت هيمنة فريق الحسيني، التي رفضت من فورها اقتراح اللجنة. من الواضح، أن الرفض لم ينبع من الاعتبارات القومية فحسب، بل تعلق أيضاً بإلحاق المنطقة العربية بشرق الأردن، ما يعني القبول بحكم الأميرعبد الله، الذي أعلن من ناحيته دعمه لاقتراح اللجنة، وتعرض حزب الدفاع بدوره إلى الانشقاق بسبب الاقتراح وتداعياته.

تصاعدت الحملة الدعائية، وارتفعت وتيرة التهديدات وازدادت عمليات القتل. وخرجت جريدة «اللواء»، بعد يومين من نشر تقرير اللجنة، تعلن أن «كل من يؤيد فكرة التقسيم خائن»، رددت صحيفة الاستقلال القول نفسه. وأصدر عشرات رجال الدين بياناً ينص على أن مؤيدي اقتراح بيل هراطقة. وانعقدت التجمعات ونظمت لقاءات الاحتجاج في مختلف أنحاء البلاد سعياً إلى تعبئة الرأي العام ضد التقسيم، خشية أن تنفلت إشارة أو تعبير، هنا وهناك، توحي بتأييد الاقتراح، من قبل شخصيات عامة اومجموعات مختلفة من الأهالي. وأخبر أحد سكان قرية أسدود، عميل استخبارات صهيوني، مائير هير شفيلد، من مستوطنة ريشون لي تزيون، عن عقد اجتماع في القرية، وان الحشد أقسم بمحمد، بحاربة التقسيم، وأعلن الحضورُ أن «من يبيع أرضاً إلى اليهود سوف يقتل، وكذلك من يعمل في الحكومة.» ورفعوا مرتبة كل من يدمر ملكية يهودية إلى مرتبة الأولياء الصالحين. كانت غالبية هذه البيانات الحربية، شأنها في الماضي، موجهة إلى الداخل وإلى العرب الآخرين.

لم تمض سوى أيام قليلة حتى تحول الكلام إلى فعل وقتل؛ في 19 تموز/ يوليه، محمد القاسم في حيفا. كان مضارباً بالأراضي، دفع الأهالي إلى توقيع عريضة لمعارضة القيود المفروضة على بيع الأراضي وانتقالها إلى اليهود. وفي اليوم التالي أُطلقت النار في يافا على السمسار محمد سعيد الشنطي، عضو العائلة المعروفة بالاتجار بالأراضي. وأُطلقت النار، في نهاية شهر تموز/ يوليه،

على مختار لفته، المؤيد لفريق النشاشيبي، فأصابته بجراح. ولقي حسن حنون مصرعه في، منتصف آب/ أغسطس، في طول كرم، وجُرح شقيقه عبد المجيد، وكلاهما يتاجر بالأراضي. كان حسن ناشطاً سياسياً في المعارضة، وللمفارقة، كان المشتبه به بتدبير عملية القتل ايضاً مضارباً منافساً، يدعى علي القاسم، الذي أدرك بغريزته السياسية الحادة، من أين تهبُّ الريح وتؤكل الكتف. على أي حال، إن الدافع الأول لهذه الجريمة ليس واضحاً تماماً[1].

اشتدت المعركة ضد التقسيم وضد مؤيديه المحتملين، وأصبحت أكثر صرامة. وعقدت اللجنة العربية العليا اجتماعاً عربياً، في مدينة بلودان السورية، بهدف توحيد كل القوى العربية ضد التقسيم، وأقسم المندوبون العرب «بالاستمرار في الكفاح من أجل فلسطين حتى يتم تحريرها تحت السيادة العربية». وقررت اللجنة المالية والاقتصادية للمؤتمر توسيع مقاطعة البضائع اليهودية، ومنعها من دخول العالم العربي، وكذلك مقاطعة المنتجات البريطانية. و قررت ايضا أن منتهكي المقاطعة الذين يمتنعون عن التبرع بالمال من أجل الكفاح الوطني، سوف يتعرضون للإقصاء والمهانة، حتى يفهموا جيداً واجبهم الوطني. وصادق المؤتمر في الوقت نفسه على قرارات سرية للقيام بعمليات ضد الخونة والمتعاونين.

استمرت التصفيات الجسدية، فقتل عبد السلام البرقاوي، المعارض البارز في منطقة جنين، فورانتهاء مؤتمر بلودان. وادعت المصادر اليهودية أنه اتهم المفتي بقتله وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، ويعود سبب قتله إلى إرساله برقية إلى

---

(1) أخبر حاييم وايزمان البريطانيين أن دافع القتل كان دعم حنون لحزب الدفاع، وادعى بعض أعضاء العائلة صحة هذا الزعم، وأضافوا أن علي القاسم هو القاتل، وقد أرسله داود الحسيني والمفتي، ونفوا تورط حنون في بيع الأراضي. أخضع القاسم للمحاكمة في نهاية عام 37، بعد عثور السلطات على شاهد اعترف بسماعة القاسم يأمر بقتل حنون لأنه كان خائناً يبيع الأراضي لليهود. لكن المحكمة برأته لعدم تماسك الأدلة.. اعترف شقيق حنون، كامل، بأن أخويه خططا لبيع قطعة أرض كبيرة إلى يوشع هانكين، حتى يسددا ديونهما. وليس واضحاً بعد إذا كان الدافع سياسياً أم تنافساً حاداً بين سماسرة.

مؤتمر بلودان، اعلن فيها أن المفتي لا يمثل عرب فلسطين. وفي نهاية أيلول / سبتمبر، قتل مضارب بالأراضى من دامون في غرب الجليل، وهكذا، انتاب الذعر المتعاونين أكثر فأكثر.

وحققت التصفيات هدفها، فلم يجرؤ أحد بعدها على دعم خطة التقسيم علانية. ويذكر أحمد الإمام المرافق المقرب للمفتي المعروف لدى شيه بـ «قائد الجوقة»، جهاز استخبارات الهاغاناه، في تقريره: «إن المعارضة كانت مستعدة للموافقة على التقسيم، لكنها اضطرت إلى التراجع مسايرة لخصومها و للمعارضين كافة، بعد أن علمت بقرار قتل كل من يدعم هذا الاقتراح، حتى وإن كان من كبار القادة».

ونشط المتمردون وأصاب خصومهم الرعب، ويصف رجل الأعمال الحاج طاهر قرمان، الحياة اليومية في حيفا بقوله:

> **«إن الإرهاب في كامل عنفوانه، إذا لم يكن بعدد الضحايا الذين أسقطهم، فالبقدرة على إشاعة الرعب على نطاق واسع في دوائر الأهالي العرب. لم يجرؤ رجل على رفع رأسه ليقاتل. إن قوة العصابات الإرهابية السرية ليست في رسائلها، بل في وجودها نفسه، لم يعد الإنسان ينتظر الرسالة، لكن يجوب الشوارع بحثاً عن أعضاء العصابة كي يدفع لهم الجباية سلفاً، ويتأكد أنه سوف يبقى على قيد الحياة. فقد أصبحت المنظمة متعصبة بالايديولوجية وليس سعيا إلى المال فحسب. يعيش الأهالي في نشوة المثالية المتطرفة. وقد نجا ﴿رئيس البلدية﴾ حسن شكري حتى الآن، بفضل الحارسين البريطانيين، اللذين يحرسانه ليل نهار. ومع ذلك، فليس لديه أمل سوى معجزة من السماء.**

انتهى شكري إلى الرؤية ذاتها، ودعا مسؤول الهاغاناه دافيد هاكوهين، وأبلغه قراره بمغادرة المدينة. بدا شكري، وفقاً للأخير، مصدوماً «حتى النخاع،

مسحوقاً، محطماً، ومكتئباً»، لم يكن مهجوساً بالمؤتمر، بل بتجدد موجة التصفيات، ففي ذلك الأسبوع قتلت مجموعة سرية، منتصف أيلول/ سبتمبر، عَديلَه إبراهيم بك خليل، رئيس البلدية السابق وزعيم واحدة من أغنى عائلات حيفا، والعضو في فريق النشاشيبي المعارض، ويصف هاكوهن حال قرمان، الذي بدا في غضون ذلك مسمرّاً في مكانه:

«كان لا ينام في الليل في فراش واحد، يبدل سيارته كل يوم، لم يعد لديه أيام أو ساعات محددة لعمله اليومي، يحتفظ في منزله بأولاد الشيخ نمر السعدي الثلاثة، شقيق الشيخ فرحان [أحد زعماء القساميين] ويدعم مالياً عائلة الشيخ عطية من بلد الشيخ [زعيم وحدة تمرد]، ويقوم بزيارات متواترة إلى الحاج أمين ويساهم في صندوقه المالي، ويصلي إلى جانبه في المسجد، ولا يرفض له طلباً مالياً، ورغم كل ذلك فهو يخشى كل يوم على حياته، ويعمل بكل طاقته لتصفية أعماله والفرار من البلاد»[1].

استطاع المتمردون باتباعهم ذلك الأسلوب، وقبل أن يسترد التمرد كامل عنفوانه، السيطرة مجدداً على حياة عرب فلسطين الخاصة والعامة. وبدت الشرطة عاجزة تماماً، وانتشر الخوف في صفوفها كافة، فما يزال صدى اغتيال أحمد النايف في حيفا وشفيق الغصين في القدس وعبد الهادي في صفد، ماثلاً في الأذهان.

انطلقت الرصاصة الأولى، في 26 أيلول/ سبتمبر، إيذاناً بافتتاح مرحلة التمرد الثانية، بقتل حاكم منطقة الجليل البريطاني، لويس اندروز، في عملية

---

(1) إن لقرمان أسباباً وجيهة للخوف، فالدوائر الوطنية كانت على علم بروابطه مع اليهود، وقد اشتبهوا بمتاجرته بالاراضي. ولم يُجْدِه نفعاً تغطيه الصحف لإسهاماته إلى المجموعات الوطنية، «ويبدو أن الهجمات في فلسطين قد أرعبته»، وفقاً لملاحظة عزت دروزة الساخرة. كانت إسهامات المتعاونين المالية للمجموعات الوطنية ظاهرة معروفة في المراحل الأخيرة، حتى بعد تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994.

تعد الأكثر جسارة. فقد هاجمه المسلحون، من مسافة قريبة وهو موظف بريطاني رفيع المستوى. اعتبر البريطانيون مقتل الحاكم يوازي إعلان حرب، وسارعوا باتخاذ إجراءات مضادة، وأعلنوا أعضاءَ اللجنة العربية العليا واللجان الوطنية العاملة في المدن، خارجين على القانون، وأقصوا الحاج أمين عن منصبه كرئيس للمجلس الإسلامي الأعلى، وجرى اعتقال كبار المسؤولين في الهيئة العربية العليا، ثم نفيهم إلى جزيرة سيشل.

اختبأ المفتي في الحرم الشريف (جبل الهيكل) لأسابيع عدة، ثم تخفّى في زي بدوي وانسلّ هارباً عن طريق البحر إلى لبنان. اعترض حرس السواحل زورقه، لكن السلطات الفرنسية سمحت له بالبقاء في لبنان مع تقييد تحركاته. قام المتمردون، بعد أسبوعين من فراره، بشن سلسلة من الهجمات على المستوطنات اليهودية والأهداف البريطانية، وفقاً لعمليات أعدت مسبقاً. واستطاع بضعة أعضاء من اللجنة العربية العليا، ممن لم يعتقلوا، تدبر أمرهم واللحاق بالمفتي في لبنان، وتابع بعضهم الرحيل إلى دمشق، حيث أسسوا اللجنة المركزية للجهاد، بصفتها القيادة العليا للتمرد برئاسة عزت دروزة، الذي كان يتلقى التعليمات من الحاج أمين.

شكل فرار الحاج أمين فرصة سانحة للمعارضة لتولي قيادة عرب فلسطين، ولجأ أعضاؤها إلى طلب المساعدة من الصهاينة لإنجاز المهمة. أرسل راغب النشاشيبي رسالة، غير مسبوقة، إلى شرتوك أبدى فيها استعداده الكامل للتعاون مع الوكالة اليهودية وموافقته على ما تقترحه من سياسات. وأضاف أنه يتمتع بدعم شعبي واسع، لكن الوضع ليس ناضجاً تماماً بعدُ للتعاون الصريح. وفي اجتماع مع هاكوهن، طرح ابن شقيقه فخري النشاشيبي موقفه: الآن، وبعد سقوط المفتي، أصبحت المعارضة في حاجة إلى شن حملة ثلاثية مشتركة من اليهود والعرب والبريطانيين، و يتطلب إنجاز ذلك بدوره تمويلاً من الوكالة اليهودية.

لم توضع الخطة حيز التنفيذ، فالحاج أمين قد صار بعيداً لكن معاونيه كُثُر

وباستطاعتهم ـ غالباً بوسائل العنف ـ منع أي مظهر مستقل عما يمليه المفتي. ترأس الشيخ عبد الله طهبوب اجتماعاً عاماً واتخذ الحضور قراراً بمواجهة الإرهاب، فأرسل إليه شركاء المفتي رسائل تهديد وأطلقوا النار على منزله، لكن الشيخ أصر على موقفه، فأطلقوا النار على منزله مجدداً. أما مختار تيرات ـ حيفا، فأخذ هو الاخر نصيبه من الإصابات، لمعارضته مشاركة أبناء قريته في الأعمال المسلحة. لكن الرسالة وصلت إلى أهالي الخليل وتيرات ـ حيفا فسارعوا باتخاذ دور أكثر نشاطاً والتحقوا بالتمرد.

مع ذلك، قررت المعارضة، في تشرين ثاني/ نوفمبر، انتخاب هيئة تمثيلية للتفاوض مع البريطانيين باسم الشعب الفلسطيني. وما أن خرج القرار إلى العلن، حتى تلقى زعماء المعارضة كل على حدة، راغب النشاشيبي، سليمان طوقان، حسن صدقي الدجاني، عمر البيطار وأحمد الشكعة، رسائل تهديد من رجال المفتي. وأطلقت النار على حافظ حمد الله من عنبته، زعيم المعارضة في طول كرم، (وهو إلى جانب نشاطه السياسي كان متورطاً في بيع الأراضي إلى كيه كيه إل). ونصت أوامر المفتي، وفقاً لمصادرالاستخبارات، على محاربة قرار اللجنة و هدف المؤتمر، لأن ذلك «سوف يخدم الإنكليز واليهود».. بعدها لم تقم للقرار قائمة، إذا لم يعد لها ثمّة قيادي بديل آخر.

أمر المفتي رجاله، في الوقت نفسه، بالامتناع عن مهاجمة البريطانيين، والتركيز فقد على الأهداف اليهودية والخونة العرب، فأطاعوه. وبدأت طلقات التحذير تصوب على منزل المعارض المعروف رئيس بلدية نابلس، سليمان طوقان، وعلى منزل شريكه أحمد الشكعة. ومنذ ذلك اليوم، وضعت الشرطة سليمان طوقان تحت الحراسة المشددة، وتوقف عن استقبال الزوار في منزله، ما عدا المساعدين المقربين.

كانت تجربة طوقان مثيرة ومرة في آن، كان الرجل يُعتبر في الشهور الأولى للتمرد وطنياً مفوهاً، يتمتع بدعم غالبية شباب المدينة ومن الأحزاب كافة، رغم

ارتباطه بالمعارضة. وما لبثت آلة دعاية المفتي أن فعلت فعلها، فأصبح الرجل بين عشية وضحاها خائناً مداناً. مع ذلك، أخذ طوقان يحاول لفترة قصيرة مع فخري النشاشيبي ومعارضين آخرين، القيام بحرب مضادة. واقترح النشاشيبي إنشاء وحدات مسلحة للمعارضة، لكن المحاولة لم تثمر في تلك المرحلة.

أصبحت المعارضة، مع بداية عام 1938، بكماء إلى حد كبير، ورفعت صحيفة «اللواء» رايات النصر، إثر معاودتها الظهور بعد أن أوقفتها حكومة الانتداب لثلاثة شهور، وأعلنت في صدر صفحاتها، «أخفق الإرهاب الرسمي [البريطاني]، بعد محاولة استمرت شهرين، في العثور على عصبة من الناس تقبل خيانة الشعب». ولم يتوان المفتي بتوضيح رؤيته للعملاء فى حديثه الى صحيفة «الجمعية الإسلامية» بقوله: «إن الإنسان مثل المعدن في بوتقة صهر، تتطاير الذرات الزائفة [الخونة] بعيداً من حرارة اللهب [الوهج الوطني]، بينما تسطع الذرات الأصيلة [المخلصين للوطن] أكثر فأكثر كلما تأججت النار».. وما لم يعلمه المفتي يومها أن محاوره كان أحد أولئك الخونة، وقام بنقل لب اللقاء إلى الوكالة اليهودية. لكن ذلك الاختراق الاستخباري، لم يستطع تغيير ميزان القوى داخل الساحة الفلسطينية.

كان شغل زعماء المعارضة الشاغل، في منتصف عام 38، الحفاظ على أمنهم الشخصي، وبينما كان المتمردون يعيشون أوج قوتهم. وصلت لجنة وودهيد الى البلاد لبحث الأوضاع وكيفية تطبيق خطة التقسيم. وانتشرت ملصقات اللجنة العربية العليا، تدعو الفلسطينيين إلى مقاطعتها، وتلقى التمردون التعليمات بـ «قتل كل عربي يتصل باللجنة بأي وسيلة كانت». وعلقت لائحة سوداء في مساجد حيفا بأسماء الخونة. وبدأ العمل؛ على الفور انطلق أربعة رجال، من أتباع الشيخ عز الدين القسام، من حيفا إلى نابلس، لقتل زعماء المعارضة، سليمان طوقان وأحمد الشكعة. لكن الخطة أُحبطت، بفضل شبكة بوليسية قامت بحملة اعتقالات استباقية واسعة. كان حسن صدقي الدجاني قد اعتزم الإدلاء بشهادته

أمام اللجنة، لكنه سارع بالتراجع. كيف لا، وقد عاجله المفتي برسالة تحذير مفادها «على الذين يذهبون إلى لقاء لجنة التقسيم، حمل أكفانهم معهم».

أسفر إخراسُ المعارضة وإهانة زعمائها طوال الشهور التالية، عن ظهور مجموعة مسلحة، في تموز/ يوليه 1938، وسط منزل أسرة موالية لفريق النشاشيبي، في قرية بيت ريما شمال غرب رام الله، طلب المسلحون إنزال صورة راغب النشاشيبي والبصق عليها... ثم أمروا أحد شباب الأسرة برفع القرآن الكريم ولعن كل زعماء المعارضة، ثم طرحوه أرضاً وجلدوه خمسين سوطاً. وانبرى أحد المسلحين، قبل مغادرتهم، يشرح أسباب سلوكهم فقال: «إن الجهاد موجه ضد كل من لا يطيع المفتي»، وبلغ انفعاله أقصاه فتابع يكشف عقيدتهم الأساسية: إن نضالهم الوطني حرب دينية مقدسة، وإن الحاج أمين الحسيني يجسد كلاً من الشعب العربي الفلسطيني والأمة الإسلامية، وكل من يعارضه هرطقيٌّ مارقُ، سوف يفارق حياته.

شكلت تلك المقدمة أرضية عمل قيادة التمرد، وتضمنت قائمة المستهدفين، التي حصلت عليها استخبارات الوكالة اليهودية، وعداً بمكافأة قدرها خمسمئة جنيه فلسطيني لمن ينجح في قتل كل من راغب النشاشيبي، أو سليمان طوقان، اوحسام الدين جار الله، الذي رُشح لتولي رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، خلفاً للحاج أمين. وخصصت مكافآت أقل لقتل الزعماء الآخرين. كان رئيس بلدية يافا، عمر البيطار، أيضاً نصب أعين المتمردين؛ اقتحم قارىءُ طالعٍ سابق، في بداية أيلول/ سبتمبر، يدعى الشيخ محمد غزالية، مكتبه وأفرغ طلقات مسدسه من مسافة قريبة، لكن البيطار سارع بالانبطاح أرضاً. ولم يأت منذ ذلك اليوم، بحركة إلا وهو محاط بحراسة مشددة.

أما رئيس بلدية نابلس، سليمان طوقان، فقد مُنح فرصة للتوبة، حيث فضل المفتي اجتذابه إلى معسكره نظراً لمكانته في مدينته والقرى المحيطة. واظب الحاج أمين على إرسال المبعوثين إلى طوقان في محاولة لإقناعه بدعم

التمرد، و الأخير ثابت متشبث بموقفه، فما كان من المفتي إلا أن أصدر أوامره بمهاجمة الرجل وارعابه دونما قتله. وصل تقرير إلى أيه. أتش.كوهن من أحد مصادره، يخبره بعثور طوقان في حجرة نومه، على رسالة ملصقة على الجدار فوق فراشه، »إذا لم تحسّن علاقتك بالمتمردين وتعمل معهم من أجل الوطن، سيصدر الحكم بموتك»، وعثر بعدها بوقتٍ قصيرٍ على أربعة قنابل في منزله، مع ملاحظة ملصقة بأحداها مفادها، «كان بإمكاننا أن نقتلك لكن لدينا رحمة، تعالَ إلينا في الحال». فقد طوقان ثقته بنفسه، وبدأت تظهر عليه علامات التدهور العقلي، أخذ يرفض الطعام قبل أن يتذوقه أحد رفاقه، وانتابته الشكوك في كل من حوله. وعندها، أرسل إليه المفتي قائده الأعلى، عبد الرحيم الحاج محمد، في محاولة لإقناعه مجدداً. لم يستغرق الأمر وقتاً يذكر، حتى توقف طوقان هذه المرة عن معارضته. مع ذلك، بقي قوياً كفاية للقول بأن مواقف الحاج أمين السياسية غير مقبولة بالنسبة إليه.

استمر رجال المفتي، في الوقت نفسه، في خوض معركتهم ضد القيادة الدينية الجديدة، التي كانت تسعى لتوطيد مركزها بمساعدة البريطانيين. كان الشيخ حسام الدين جار الله، خصم المفتي اللدود في انتخابات عام 1921، متزعماً هذه المجموعة. وجاءت المواجهة الأولى، اتّهام جار الله بأنه في «جيب اليهود»، وإنه وعد بتسليمهم المسجد الأقصى. الآن، وبعد رحيل المفتي أبدى الشيخ موافقته على الإشراف على الأوقاف الإسلامية، بكل ممتلكاتها الشاسعة في القدس وفي مختلف أنحاء البلاد، كما عرض عليه البريطانيون رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، وجميعها أسباب تدفع رجال المفتي إلى ملاحقته ومحاولة اغتياله.

وشهد عام 1938 محاولات عدة لاغتيال القيادات الدينية المعارضة للتمرد. حالف الحظ الشيخ عارف يونس الحسيني، شيخ الحرم الشريف، بنجاته مرتين من محاولتي اغتيال، بسبب تأييده إنشاء مركز للشرطة في باحة

الموقع المقدس. لكن شيخ الجامع الأقصى، علي نور الخطيب، كان أقل حظا وأُردي قتيلاً، في تموز/ يوليه 1938، فقد «كان محل شبهة لبعض الوقت لعلاقته بالاستخبارات البريطانية». ويدوّن دروزة في يومياته، «لقد تلقى تحذيراً أثناء الإضراب وتمرُّد 36 بالتوقف عن إقامة الصلاة وألقيت عليه النفايات ـ حتى قدم استقالته، واختفى عن عيون العامة ويبدو أنه جدد اتصالاته، فعاجله الثوار بالأسلوب المناسب»(1).

أرسل عارف عبد الرازق، أحد قادة التمرد، رسالة في تشرين ثاني/ نوفمبر، إلى جار الله وإلى عضوين آخرين في المجلس الإسلامي الأعلى وطالبهم بتقديم استقالاتهم خلال ثمانية أيام. وقد حدث ذلك في الشهر نفسه وبالتزامن مع إعلان المندوب السامي البريطاني الجديد، مالكوم ماكدونالد، سحب مشروع التقسيم، وانعقاد مؤتمر يهودي/ عربي/ بريطاني في لندن. وسارع المفتي وأنصاره بالسعي لمنع خصومه من الانضمام إلى الوفد المستقل.

تخلى الشيخ جار الله عن طموحه أخيراً، ليس بسبب الرسالة المذكورة فحسب، بل لإلقاء رجال عبد الرازق مباشرة، عقب إعلان البريطانيين سحب قرارهم، قذيفة بالقرب من مركز الشرطة بالبلدة القديمة، ثم ألحقوها بملصقات على بوابتي نابلس ويافا في القدس تهدد بموت كل من يشارك في التفاوض مع الحكومة، من دون موافقة المفتي. وتُوج الأسبوع بمقتل زعيم معارض بالقدس، الشيخ عبد الرحمن الخطيب، المعلم بالمدرسة الرشيدية ـ ووفقاً لـ إيه. إتش. كوهن، كان المغدور «مقاتلاً شجاعاً ضد المفتي وعائلته».

استُهِلت حملة الاغتيالات، في منتصف تشرين أول/ اكتوبر، أولاً بقتل حسن صدقي الدجاني. كان حسن ناشطاً سياسياً بارزاً، ينتمي إلى عائلة

(1) حصل جار الله على منصب رفيع، مفتي القدس، فقط في كانون أول/ ديسمبر 1948 م، إبان الحكم الهاشمي في إطار عملية الملك عبد الله للسيطرة على الضفة الغربية، بتعيين خصوم المفتي في مراكز قيادية..

الدجاني المعروفة، لم يتردد مطلقاً في التعبير عن آرائه المستقلة، ومن أبرز أنشطته قيامه بتنظيم إضراب يهودي/ عربي مشترك للسائقين عام 1931، وكانت لديه أيضاً علاقات باللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، حيث عرض إنشاء حزب عمل عربي غير معارض للصهيونية، وكان في عام 1936، أحد قادة الإضراب العام، وقد اعتُقل ضمن مجموعة كبيرة في ذلك العام. وحين استؤنف التمرد، عمل الدجاني همزة وصل بين المتمردين وبين عائلته، حيث قام بتقديم تبرعات متوالية من اقربائه إلى المقاتلين. ونتيجة لذلك، استطاع تطوير علاقته مع «عبد الرزاق»، الذي أصبح بدوره مغرماً به. كانت علاقتهما ممتازة، وفقاً لمصادر الاستخبارات الصهيونية، إلى درجة أن عبد الرزاق رفض تنفيذ أوامر المفتي بقتل الدجاني، فعهد بالمهمة إلى عبد الرحمن الحاج محمد، وهو مقارنة برفاقه، لم يقم بتنفيذ سوى تصفيات قليلة.

وصل رسول إلى مكتب الدجاني، في 12 تشرين أول/ أكتوبر، ودعاه إلى لقاء «عبد الرزاق»، فانطلق برفقة اثنين من عائلته، وفي طريق العودة من رام الله إلى القدس، اعترض مسلحون السيارة، أنزلوا الدجاني وأطلقوا سراح رفيقيه. وفي اليوم التالي، عثر على جثته بالقرب من المكان، وقد كُسرت يداه وجبهته مخترقة برصاصتين. و برهنت جنازة الدجاني على حجم شعبيته، فقد شيعه ممثلون عن كل عائلات القدس المعروفة، (ما عدا آل الحسيني)، إضافة إلى ناس كثر، ولدى مرور الموكب أمام مكتبه، رفع نعشه على أطراف الأنامل، ويُعدّ ذلك أسلوباً لتشريف الزعامات المحترمة[1].

(1) اختلفت الآراء حول مقتل الدجاني؛ أشارت اللجنة العربية العليا إلى أن النشطاء من عائلة الدجاني، من ساسة إلى تجار المخدرات، يسعون إلى مكاسب شخصية، وإنه كان مستهدفاً من خمسين عدواً بسبب خمسين خيانة اقترفها. وتسجل اللجنة العربية العليا، إن العامة اعتقدت أنه قتل بسبب صداقته للأمير عبد الله، و لعدم التزامه الدقيق بخط معسكر الحسيني، ولا يخلو الرأي الشعبي وفقاً للمندوب السامي من مصداقية. أما العائلة فلديها رأي مختلف، فأحد أقربائه، خيري الدجاني صرح في لقاء صحافي عام 1993، أن قيادته قد تجاوزت الحاج أمين، فقد كان محامياً لامعاً، خريج جامعة كمبريدج، نبعت شعبيته من الناس وليس من عمامة مسؤول ديني.

تناولت الصحف العربية مقتل الدجاني بإيجاز شديد، ما عدا صحيفة بيروتية موالية للمفتي سوغت قتله، «فكل الحروب الوطنية تشهد سقوط رؤوس أولئك الذين يجدهم المقاتلون حجر عثرة في طريقهم».

كان الدجاني أحد أبرز رموز المعارضة الذين لقوا حتفهم، وقد لحق به مباشرة أحد أبناء عائلة جار الله المعارضة، الذى لقي مصرعه في أريحا، كذلك رافع الفاهوم الذي قتل في الناصرة. كان الفاهوم يعتبر من منظمي التمرد قبل عامين من مقتله، حيث دمر البريطانيون منزله، وللمفارقة، أطلق عليه المتمردون النار بدم بارد وأردوه قتيلاً. ولم تكن معاناة من استطاعوا تجنب الاغتيال من عناصر المعارضة أقل، فقد أحكم قادة التمرد المحليون قبضتهم على أملاكهم ومزارعهم، ولم يعجزوا عن إيجاد وسائل أخرى لإلحاق الضرر بهم. فقد استولى حامد زرواته، نائب عبد الرزاق، على أراضي أحمد الشكعة، الذي غادر البلاد، وباع ثمار بستانه قبل نضوجها، وبذلك عطل مصنع العائلة لصناعة الصابون، ثم أجَّر الأراضي إلى فلاحين من المنطقة، وواجهت أملاك المعارضين الأثرياء المصير نفسه، شأن شكري التاجي وجودت النشاشيبي ومحمود الماضي.

هكذا، لم يبق أحد مقرب من المعارضة في البلاد من دون أن يتعرض إلى الأذى، على الأقل الإهانات. ولنا مثال في إسماعيل الخطيب، من عين كارم، الذي كان مؤيداً للمعارض الشيخ أسعد الشقيرى، ومنتمياً أيضاً في ثلاثينات القرن الماضي، إلى أحزاب المزارعين، ثم تحول إلى كبش فداء بمجرد عودة عبد القادر الحسيني إلى فلسطين في خريف عام 1938، بعد غياب استمر عامين. سارع الحسيني إثر عودته إلى تدعيم مكانته عبر مضايقة «الخونة» أمثال الخطيب وإزعاجهم، فقام بتنظيم قوة من حوالى مئة وخمسين مقاتلاً، واستطاع فرض هيمنته على منطقة القدس. وفي إحدى ليالي شهر رمضان، الذي وافق عودته، انطلق على رأس رجاله إلى «عين كارم»، وأمر من فوره

بإحضار الخطيب و«الخونة» الآخرين المشتبه بهم، وشدّ وثاقهم وجلدهم.. لم تُجْدِ مناشدة وفد من القرية نفعاً بإبداء بعض الرحمة، بل أمر الحسيني أعضاء الوفد بالاصطفاف وأخذ يصفعهم الواحد تلو الآخر قائلاً: «من يطلب الرحمة لخائن هو نفسه خائناً»، ثم أمر الخطيب بالسير حافي القدمين أمام جمع غفير من القرويين وحذاؤه في فمه. وطالب الأهالى قبيل الفجر وقبل مغادرته ورجاله القرية، بإعداد وجبة الإمساك. واستمر الخطيب يكابد عذابات كثيرة مشابهة طوال الشهور التالية، التي سبقت اغتياله.

في خضم ذلك العنف، حاول المتمردون أحياناً، كسب الخصوم إلى جانبهم. وعقد كبار القادة اجتماعاً موسعاً في، أيلول/ سبتمبر 38، في قرية أبو غسانة جنوب السامرة. دعوا إليه المعارضة الريفية من مناطق القدس والخليل، بقيادة عبد الفتاح درويش وعمه سعيد درويش والمحامي إسماعيل الخطيب وعبد الرحمن العزة من منطقة بيت جبرين، (المشتبه بهم بتسليم قادة المتمردين، عيسى بطاطا في بداية العام). اعتذر البعض عن الحضور واكتفوا بإرسال مندوبين. المهمّ، أعلن جميع المدعوين ولاءهم للتمرد، وقدموا المال تكفيراً عن خطايا الماضي، وعندها عرض قادة المتمردين على أرفعهم منزلة، عبد الفتاح درويش وعبد الرحمن العزة، تولي قيادة مجموعات المتمردين في مناطقهم.

اعتذر عبد الفتاح درويش عن قبول المنصب لسببين: أولاً معارضة المقاتلين أنفسهم، وثانياً لموقفه الممانع، واقترح تعيين أحد أبنائه بدلاً منه، غير أن المتمردين رفضوا اقتراحه، لاشتباههم بأن لديه علاقات مع السلطات، فضلاً عن امتعاضهم من الأسرة بكاملها، لما قدمته من مساعدات إلى الصهاينة والبريطانيين. وعندما فشلت الأسرة في تنظيم زمرة مقاتلة والالتحاق بالتمرد، كان على عبد الفتاح التكفير عن ماضيه الآثم، بدفع مبلغ ألف جنيه فلسطيني وتقديم مئة بندقية، عقاباً له لتعامله بالأراضي مع اليهود. رفض عبد الفتاح

الانصياع لأوامرهم واعتصم بسلاحه في منزله. وجاء رد المتمردين سريعاً، وإن على نحو غير مباشر، وذلك بإطلاق النار على ابنه مصطفى، ضابط الشرطة، وأردوه قتيلاً. لم تشفع للمغدور الخدمات التي أسداها لمتمردين، بحكم موقعه في الشرطة، فدفع حياته ثمناً لنشاطات والده ومواقفه.

دفع استمرار العنف المعارضة إلى تبني الأسلوب العسكري، وأحرز بعضها نجاحاً بمساعدة البريطانيين والصهاينة. رغم ذلك، لم يتمكنوا من الإمساك بزمام القيادة الوطنية. جاء انعقاد مؤتمر لندن في شباط/ فبراير 1939، بمشاركة البريطانيين والصهاينة والعرب، ليتكشف موقع المعارضة المتدني، فقد جاء تمثيلها في الوفد الفلسطيني رمزياً، و لم تتحقق مشاركتها أصلاً إلا بشق الأنفس. لم يستطع فخري النشاشيبي السفر إلى لندن إلا بتمويل صهيوني، حين منحه صديقه بنحاس روتنبرغ أربعة آلاف جنيه فلسطيني لتسديد تكاليف الرحلة. ترأس جمال الحسيني الوفد، بصفته نائب الرئيس، بسبب رفض البريطانيين مشاركة المفتي، مع ذلك، أصرّ العرب على تعيينه رئيساً للوفد. لم يَعدَمْ قادة التمرد الميدانيين رغم غيابهم، التأثيرَ على قرارات المؤتمر.فقد اصرّوا على رفض أية تسوية لا تتضمن العفو عن السجناء. و تجلت صعوبة التوفيق بين الوفود المشاركة، في المسائل الإجرائية، حيث اضطر الوفد البريطاني إلى التنقل ذهاباً وإياباً بين قاعتي الوفدين الفلسطيني واليهودي، لرفض الوفد الفلسطيني التفاوض مباشرة مع الوفد الصهيوني.

لم تقبل الحكومة البريطانية مطالب المفتي كافة، وفشلت في جَسْر الهوة بين موقفي العرب واليهود. وأصدرت في السابع عشر من أيار/ مايو 1939، سياستها الجديدة «الكتاب الأبيض»، التي نصت على تقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين وكذلك عملية انتقال الأراضي إلى اليهود، كما الموافقة على إقامة دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات ـ إذا سمحت العلاقات اليهودية / العربية بإدارة البلاد على نحو ملائم. ناقشت اللجنة العربية العليا الاقتراح في

اليوم التالي، برئاسة الحاج أمين وبحضور خمسة أعضاء من أنصاره، واتخذوا قرارهم برفض «الكتاب الأبيض»، رغم أنه جاء متضمناً مكاسب حقيقية هامة للجانب العربي، أما أعضاء الوفد الأربعة الآخرين، الذين أقصوا عن الاجتماع، فقد فضلوا قبول الاقتراح البريطاني، لكنهم يبقون أقلية، لهذا جاء إعلان آل النشاشيبي بقبول السياسة البريطانية الجديدة هامشياً باهتاً، بسبب الوزن المتواضع لفريقهم السياسي. وهكذا، رفضت القيادة الفلسطينية الرسمية، السياسية البريطانية الجديدة، رغم المكاسب العديدة التي تضمنتها للعرب، والتي اعتبرتها غالبية عرب فلسطين إنجازاً مهماً.

استمرت موجة العنف ضد المعارضة وقادتها عقب نشر «الكتاب الأبيض»، ولم تتوقف حتى بعد انتهاء التمرد. اختفى المعارض إحسان النمرعن الأنظار في نابلس إثر اكتشاف مخطط للمتمردين للقيام بأعمال العنف ـ فقد قتلوا شخصية معارضة بارزة في كل ناحية في البلاد: رافع الفاهوم في الناصرة، د. أنور الشقيري في عكا، أحمد ومحمد أرشيد في جنين، حسن صدقي الدجاني في القدس، نصر الدين نصر الدين في الخليل، إضافة إلى زعماء بارزين في القرى. هذا، فضلاً عن إصدار أحكام علانية بإعدام فخري النشاشيبي وفخري عبد الهادي. استطاعت قيادة الحسيني، بذلك الأسلوب، إخراس المعارضين السياسيين (رغم استمرارهم في مساعدة البريطانيين والصهاينة عسكرياً واستخبارياً).

كانت الحرب ضد المعارضة سياسية بشكل عام، فيما يقاتل المتمردون في الوقت نفسه، المخبرين العرب، سواء كانوا مخبرين حقاً أم بهتاناً، ولم يوفروا أيضاً العرب العاملين في شرطة الانتداب. فقد وضعت القيادة السياسية المعارضة والمتعاونين في سلة واحدة على حد سواء، واعتبرت ارتباطهما أمراً أساسياً في كفاحها الوطني. ويبرر عزت دروزة ذلك بقوله، « حرض آل النشاشيبي، قادة حزب الدفاع، القرويين وشيوخ القرى ضد التمرد، وشجعتهم

على الالتحاق بالشرطة». على أي حال، كان الكفاح بالنسبة للمتمردين مسألة حياة أو موت، بخاصة بعد إنشاء حكومة الانتداب المحاكم العسكرية وفرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية، التي نصت على الحكم بإعدام كل من يحمل سلاحاً غير شرعي، وكل من يُطلق النار على الآخرين.

محاربة المخبرين ورجال الشرطة

عاشت فلسطين أسبوعين من المعارك الدامية، لدى فرار الحاج أمين إلى لبنان في تشرين أول/ أكتوبر، أعقبها هدوء نسبي. ودعت الوحدات المسلحة القرويين إلى الالتحاق بصفوفها، غير أنهم لم يترددوا فحسب، بل ساعدوا البريطانيين في إخضاع المتمردين. ونوهت صحيفة «فلسطين» في بداية كانون أول/ ديسمبر 1937، إلى ازدياد تسليم المتمردين العرب إلى الشرطة منذ ثلاثة اسابيع، لدى إقامة المحاكم العسكرية. وقد أشار دروزة أيضاً في يومياته إلى نجاح البريطانيين في مصادرة السلاح، وأعاد السبب إلى كثرة العرب «الذين يزودون السلطات بالمعلومات». كانت تلك آفة خبيثة أصابت التمرد، لم يسبق أن انتشرت في العام الفائت. كانت هذه الآفة بالفعل مؤشراً على التناقض الداخلي في المجتمع الفلسطيني، إزاء التوجه بعودة التمرد مجدداً. كان من الطبيعي، تحول الدوائر القومية إلى مهاجمة من يعارضون التمرد، واعتبرتهم وفقاً لكلمات «الجمعية الإسلامية»، «أناساً باعوا أرواحهم وشرفهم وأجداث أسلافهم وشرف أحفادهم».

لم تُشوَّه سمعة المخبرين في الصحف وحسب ـ فقد كانوا أيضاً مطاردين في الأرض. وأطلقت النار في منتصف تشرين أول/ أكتوبر 1937، على المخبر عبد الفتاح البلعاوي وأصابته بجروح، وأُردي مختار قرية جاعون قتيلاً، في اليوم نفسه، لعلاقته بالاستخبارات اليهودية. وأطلقت النار علي الشيخ محمود جودت الانصاري في القدس، في بداية تشرين ثاني/ نوفمبر. ويعلق دروزة في يومياته، «يقول أصحابنا في بيروت أنه متهم بالتجسس». وفي كانون أول/

ديسمبر، قتل اثنان من مخبري الشرطة وجرح آخر في عكا، كما عثر على جثة عربي يدعى أحمد يونس، في وادي عارا، مقطوع اللسان وفوق جثته ملاحظة «هذا ثمن الخيانة».

أصبح قتل المخبرين المشتبه بهم، شأن رجال الشرطة، ظاهرة وطنية. فقد جرى ذَبْح شرطي عربي مسيحي، يدعى جميل عزيقي، كان يعمل في الطيبة، في نهاية 1937. ويروي أيه. أتش. كوهن «أن ذلك يشير إلى اعتزام العصابات انتهاج مخطط جديد في نشاطاتهم، فهم يدعون صراحة إلى مهاجمة رجال الشرطة بقصد زرع الخوف في قلوبهم، ودفعهم إلى الاستقالة من الخدمة الحكومية»: وخلافاً للمرحلة الأولى للتمرد، أصبح جميع رجال الشرطة خلافاً للسابق مستهدفين وكان تعرضهم للهجوم بقدر مشاركتهم في مواجهة التمرد.

استمرت المطاردات، وقتل المتمردون في بيت عَمْرو، شمال الخليل، رجلاً كان يراقب تحركات القائد، عيسى بطاطا، لصالح الشرطة. و هاجم الثوار مركز شرطة في سخمانا، في كانون ثاني/ يناير، وجردوا تسعة من رجال الشرطة من سلاحهم وقتلوا قائدهم، قاسم داعب، وامتنع أهالي صفد عن تشييعه. ولم تكن هذه الرسائل أقل تأثيراً من ملصقات التهديد المعلقة على الجدران في مختلف المدن والقرى.

تصاعدت أعمال العنف، في 22 تشرين ثاني/ نوفمبر، عقب تسليم فرحان السعدي إلى السلطات البريطانية، التي أعدمته بعد خمسة أيام من اعتقاله. وأصبح المخبرون منذ الآن أكثر عرضة للتهديد من ذي قبل، فالشيخ المسن كان التلميذ المباشر للشيخ عز الدين القسام، وكان قائداً لمجموعة مسلحة فاعلة في السامرة، التي أشعلت التمرد في عام 1936، وقد اعتبره الكثيرون ولياً من أولياء الله، فكان إعدامه سبباً لإندلاع المزيد من القلاقل والاضطرابات. مع ذلك، تجدر الإشارة، إلى أن اعتقاله تم أثر وشاية من أقرباء رجل قتله رجال الشيخ، انتقاماً منه. وقد حدث الشيء نفسه في مناطق أخرى، فالخيانة كانت تؤدي إلى

القتل، الذي يتسبب بدوره في خيانة أخرى وقتل آخر، وهكذا دواليك في دائرة مستمرة من الانتقام المتبادل.

لم يتمتع المتمردون خلال شهور الشتاء بتأييد شعبي واسع، فقد اشتبكوا مجدداً، في كانون أول/ ديسمبر 1937، مع القوات البريطانية في معارك الشوارع. واضطرت بعض القيادات إلى الفرار إلى سورية مع من تبقى من رجالهم، بعد ان رفض القرويون الفلسطينيون تأمين ملاذ آمن لهم. ولدى عودتهم إلى البلاد عمدوا، في آذار/ مارس 1938، إلى اختبار قوتهم بالاشتباك مجدداً مع البريطانيين ـ لكنهم فشلوا. فقد سقط في تلك المعارك اثنان من قادة التمرد في الشمال، الشيخ عطية عواد وعبد الله الأسعد.

رفعت الهزائم العسكرية من مستوى التوتر بين أهالي القرى والمتمردين، وقد أعاد الأخيرون فشلهم إلى المخبرين القرويين، واشتدوا في البحث عن الأطراف المذنبة. وأعدّوا كميناً للإيقاع بعبد الرحمن الحاج محمد، وهو قائد إحدى المجموعات في الشويكية. و اشتبه المتمردون في المدعو أبو رومانة واستدعوه إلى التحقيق، وعدوه بالعفو، حسب إحدى الروايات، شرط إطلاعهم على علاقته بالشرطة، وبعد أن فعل قتلوه. و تذكر رواية أخرى، أن المتمردين أطلقوا تسع رصاصات في فمه، بمجرد إمساكه، ثم قتلوا اثنين آخرين للاشتباه بقيامهما بأعمال التجسس، أحدهما يدعى محمد عثمان. وقد خاطر عثمان هذا بحياته مبكراً في عام 1921، حين كان يزود أصدقاءه اليهود بمعلومات عن هجوم معد على منطقة الهدار ـ مستوطنة تقع في السهل الساحلي بين تل أبيب وحيفا. وقد حافظ عثمان على صلته باليهود، أثناء التمرد الحالي، وفي أحد الأيام ولدى مغادرته حافلة عامة، لحق به رجل في زي امرأة وأفرغ فيه مسدسه، ثم ولّى هارباً.

تابع المتمردون أنشطتهم، وإن على مستوى أقل، ومن دون نجاح يذكر حتى منتصف أيار/ مايو 1938. وعندما أصبح التمرد أكثر شعبية، هجر

الفلاحون حقولهم وشكل بعضهم مجموعات مقاتلة، وانضم بعضهم الآخر إلى مجموعات التمرد، وأصبح الهجوم ممنهجاً أكثر على الأهداف البريطانية واليهودية، إضافة إلى ملاحقة «الخونة» والتخلص منهم. أضحى الهجوم شأناً يومياً وهمّاً على الوجهاء العرب ورجال الشرطة والمخاتير، الذين تلقوا تحذيرات تطالبهم بالاستقالة وإلا فليواجهوا الموت. وهذا ما حدث فعلاً، فقد لقي الكثيرون حتفهم. هاجم المتمردون، في نهاية أيار/ مايو، مضافة عائلة رضوان في قرية عزون، غرب السامرة، حيث كان يقيم آنذاك أحد عشر شرطياً، فقتلوا ستة منهم، وصادروا أسلحة الباقين. وشهد الشهر نفسه، مقتل مختار **سافرية** ومختار **أم زينات،** شيخ قبيلة عرب طول كرم، وأيضاً الشرطي عياش الزعبي، ورقيب شرطة، صالح الزعبي، وأطلقت النار أيضاً على محمد زيناتي في وادي بيسان، وحافظ حمد الله في عنبته ـ وكان الأخير مرتبطاً بالاستخبارات الصهيونية ومشاركاً ببيع أراض إلى اليهود، فسقط اثنان من مساعديهما المقربين. وعُلقت لائحة سوداء حديثة على مساجد حيفا، بأسماء المخبرين الواجب قتلهم انسجاماً مع الأحكام الدينية. وهكذا، انطلق موسم الصيد على الوجه الأكمل[1].

اشتد عود المتمردين وأنصارهم، وقد طمحوا أن تقود أعمالهم إلى تحرير البلاد من البريطانيين والغزاة الصهاينة، فيما خصومهم يعيشون إلى جانب عناصر من الجماهير الصامتة، في قلق وتوتر مستمر، فقد يظهر المسلحون فجأة، يطلبون المخبأ والطعام والسلاح والمال، ويقود الرفض عادة إلى الانتقام. ساءت أيضاً الأحوال المعيشية في القرى، فالكبرياء القومي لا يكفي

(1) إن مصطلح «موسم الصيد» مستعار من أحاديث الصهاينة و يعود إلى الثمان سنوات الأخيرة، حين هاجمت الهاغاناه منافسها الأكثر تشدداً، ايرتزل، وليهي بدرجة أقل. مع ذلك، فثمة اختلاف بين الموقفين اليهودي والعربي: أولاً: إن عبارة «موسم» تعود إلى اليهود الغالبية الأكثر اعتدالاً التي تواجه أقلية أكثر عنفاً، بينما كان المعتدلون هم المستهدفون لدى الفلسطينيين، فالتسوية بالنسبة للجانب اليهودي لها اليد الطولى بينما يعتبر الجانب الفلسطيني المنادين بالتسوية ضعفاء. والاختلاف الثاني الأكثر أهمية، أن «الموسم» الصهيوني يعني قيام الهاغاناه غالباً بتسليم من أمسكت بهم إلى البريطانيين و ليس قتلهم.

دائماً للتعويض عن صعوبات الحياة اليومية ومواجهتها. لم يختلف الوضع كذلك في المدن، فقد بدأ المتمردون العمل علانية في مراكز المدن، لدى اقتراب خريف عام 1938، و غالبيتهم من القرى. وقد أيدهم أحياناً كثير من العرب لأسباب فكرية، وأحياناً أخرى اكتفوا بدعمهم شفاهة. لم يَخْلُ وجودهم في المدن من المشاكل، فالثوار يطالبون الناس بالمال وبارتداء ملابس معينة، فعلى الرجال الامتناع عن لبس الطرابيش والبناطيل القصيرة ووضع الكوفية، غطاء الرأس التقليدي للفلاحين، واستهدفوا بذلك تعذر تعرف السلطات البريطانية على المتمردين أثناء وجودهم في المدن، فضلاً عن فرض الأعراف الريفية على سكان المدن. وتجدد التشدد تجاه الروابط الاجتماعية مع اليهود، وضد حمل هويات الانتداب الرسمية. وهكذا، تبدلت علاقات القوى المعتادة، وانقلب الوضع رأسا على عقب، ولم يعد عرب المدن، وفقا للمعتاد، يحكمون القرويين كما كان شأنهم من قبل.

نشرت قيادة التمرد قوات خاصة تدعى، فصائل التطهير، لقتل «الخونة»، المخبرين والخصوم السياسيين، واستطاعت التصفيات تحقيق الإذعان والطاعة، على المدى القصير، لكنها من ناحية أخرى فاقمت من مشاعر الاستياء من المتمردين ومن دوائر الانتقام. وبدأت تظهر، في صيف عام 38، مؤشرات تعكس تضاؤل دعم التمرد أكثر فأكثر. وأصدرت القيادة في محاولتها تكثيف الدعم، تعليمات بعدم قتل المخاتير الذين يمدون الشرطة بالمعلومات والاكتفاء بتحذيرهم وحسب، على أن يُقتلوا في حال تجاهلوا الأوامر. وأصدر عبد الرازق أمراً مشابهاً في تشرين أول/ نوفمبر، ومن المتعذر تقدير حجم تأثير هذه الأوامر، بخاصة تلك المستقلة التي يصدرها قادة المناطق. على أي حال، أصبح اختطاف المشتبه بهم أمراً متواتراً وشائعاً لإخضاعهم للاستجواب.

منع المتمردون الأهالي من اللجوء إلى المحاكم الحكومية. وأصبحت محاكم التمرد، ملجأ الكثيرين لفض نزاعاتهم الداخلية، تتولى التحقيقات في

الجرائم المضادة للأمة، مثل التخابر، بيع الأراضي، وإقامة العلاقات مع اليهود أو البريطانيين. وأخذ حسن سلامة، قائد التمرد في منطقة اللد، يرسل رجاله لتعقب العاملين في مكتب العقارات، وجلب بائعي الأراضي إلى المحاكمة لتغريمهم، أو مطالبتهم بشراء البنادق للمتمردين. واتبع عارف عبد الرازق السياسة نفسها، فقد أحضر ذات مرة اثنين من الأهالي، من قرية الحرام، شمال تل أبيب الآن، للمحاكمة لبيعهما أراض إلى اليهود، وقدمت وثائق الإثبات الرسمية إلى المحكمة، ووضع المتهمان في حفرة لعدة أيام، وغُرّما مئة جنيه فلسطيني ثم أطلق سراحهما.

يروي بعض المدانين، بعد إطلاق سراحهم، إلى استخبارات **اليوشف**، ما حدث معهم، ويوضح التقرير التالي معلومات كثيرة عن محاكمة المتعاونين، حيث يروي والد أحدهم إلى أياهوشي ما تعرض له:

> **بينما كنت نائماً في البيت، على أطراف القرية، أيقظني رجل مسلح بعد منتصف الليل، أمرني باللحاق به. وحين أردت ارتداء حذائي وغطاء رأسي، ضربني بكعب بندقيته، فخرجت بجلباب النوم وبملابسي الداخلية، في الخارج رأيت ثمانية رجال مسلحين يحيطون بالدار، قاموا من فورهم بعصب عينيّ ودعوني للسير خلفهم، وقد فعل ثلاثة مسلحين آخرين الشيء نفسه مع ثلاثة من أصدقائي، وسرنا ثلاثتنا خلفهم، وإذا تعثر أحدنا بحجر أو بحيوان ميت أوسعوه ضرباً. سرنا هكذا قرابة ساعتين، ثم فكوا العصابة فإذا بنا في حفرة بعمق مترين، ورجل مسلح يقوم بحراستنا، نحن نتذكر جيداً أننا لم نقفز أبداً، فقد أحضرونا عبر كهف حتى وصلنا إلى الحفرة.**
>
> **وظهر بعد وقت قصير، أحد الرجال المسلحين، على حافة الحفرة واخبرنا أننا سوف نعدم خلال ساعة، وأن محاكمتنا قد**

تمت غيابياً. وظهر آخر بعد ثانية ليبلغنا أن علينا الانتظار حتى يصل القائد، ثم أعلن ثالث أن القادة قد وصلوا وعلينا الخروج. بدأنا نتسلق الحفرة، ورفض الرجل المسن الخروج، قائلاً أنه يفضل أن يُقتل هنا، لكن الحراس هدّأوا من روعه وقالوا أننا سوف نمثل أمام محاكمة الثورة العسكرية، وعندها شعرنا ببعض الراحة. كان يجلس في أحد الكهوف ثلاثة قادة يرتدون ملابس جيدة، ومسلحون من أعلى الرأس إلى أخمص القدم، وحولهم عشرات المسلحين لحراستنا، يرتدون قمصاناً كاكية اللون وسراويل الفروسية. كنت أول المحاكمين، سألوني عن سبب بيعي حديثاً قطعة أرض في بيسان إلى اليهود، فأجبت بأنني لم أفعل، وأن ليس لي أرض هناك، لكن صاحب الأرض كان مديناً لي بمال، فباع الوصي على الإرث الأرض وردّ لي بعض مالي. وجرى تحقيق موسع حول المسألة، وحين أدركوا أني صادق، قالوا لكنّ ابنك «راء» يصول ويجول وهو صديق لليهود، فأجبت: لقد انقضت عشر سنوات منذ أن غادر القرية، وليس ثمة علاقة بيننا وبإمكانكم سؤال الناس، وهم على بعد مئة متر، فذهبوا لسؤالهم ولدى عودتهم أحضروا صليباً وطلبوا مني القسم والتعهد ببذل عقلي وقوتي وأملاكي للتمرد العربي الفلسطيني. فأقسمت لثلاث مرات، ثم سحبني خفيران جانباً وأحضرا شقيقي، سألوه أيضاً عن بيع الأرض في بيسان وقاما بجلده، كان بالإمكان سماع صراخه من على بعد، لم يعد باستطاعته المشي بعد ان انتهوا منه، فسحبه اثنان نحونا.

حكموا على ثالث بالسجن عدة أشهر... لكنهم عندما أحضروا المختار كرروا سؤاله ثلاث مرات إن كان مذنباً أم لا، وهو يجيب بأنه غير مذنب، فأخبروه بأنه محكوم عليه بالموت،

ثم أعادوه إلى الحفرة، حيث مكثنا إلى المساء دون طعام، وبعد فترة سألونا ماذا نريد أن نأكل، اعتقدنا أنهم يفعلون ذلك عادة مع الذاهبين إلى الموت، فأجبنا بأن ليس لدينا شهية للطعام، ودون أي كلام أحضروا لنا دجاجاً وأخبرونا أن نأكل.

وقرب منتصف الليل عصبوا أعيننا ثانية وقادنا ثلاثة رجال، وحين وصلنا إلى المكان المحدد أزالوا العصائب عنا نحن الثلاثة وسألونا إن كنا نعرف أين نحن، فأكدنا لهم ذلك. أطلق الرقيب صفارة فاتخذ اثنان أماكنهما وأطلقوا أعيرة بنادقهم على رأس المختار في غفلة منه فسقط ميتاً، أصابنا الرعب فجلسنا ولم نعد نقوى أو نقدر على النهوض، لكنهم أخبرونا بأنهم لن يفعلوا بنا شيئاً، ثم أرسلوا كلاً منا إلى داره.

توضح هذه الشهادات سيطرة المتمردين على المناطق الريفية، أو على الأقل أن بإمكانهم فعل ما يشاؤن بسهولة ويسر دونما تدخل من أحد، كما توضح أن الإعدامات من وجهة نظرهم عملاً مشروعاً. أكثر من هذا، فهم أيضاً يسيطرون على استخدام العنف، ويعتبرون أنفسهم من يملكون الحق الشرعي في استخدامه.

استهدفت هذه المحاكمات، ضمن أشياء أخرى، إضفاء مظهر، ولو قليل، من الشرعية على التصفيات الجسدية، أو أقله إظهار حق التمرد في المراجعة القضائية. وضع المتمردون، لكسب التأييد الشعبي، ملصقات لتسويغ أحكام الإعدام، جاء أحدها في صيف عام 1939، عبر «المكتب الإعلامي للتمرد العربي»، يوضح أسباب تنفيذ الحكم بإعدام خمسة أشخاص؛ فاثنان منهما «خائنان عَمِلا مع الجيش في قرى منطقة رام الله»، وأحدهما وفقاً لما ادعاه الملصق «كان يتباهى بأنه تسبب في هزيمة التمرد العربي المقدس»، أما الآخر فقد أعدم رمياً بالرصاص، لأنه كان «يتجسس على الناس في مدينته ويبتز

أموالهم بدعوى قدرته على الحصول على عفو للمعتقلين». وأشار ملصق ثالث ببساطة الى أنه «كان جاسوساً وخائناً». كان الأهم بين أولئك، كما يبدو، فهمي صوفان، الذي أطلقت عليه النار، في الخامس عشر من آب/ أغسطس عام 1939. كان صوفان هذا سكرتيراً شخصياً لعبد الرازق، لعدة شهور، ثم ارتد في بداية عام 1939، وذهب للعيش في القدس تحت الحماية البريطانية[1]. واتصل، بالمسؤولَيْن في الوكالة اليهودية، الياهو ساسون وأيه. أتش، كوهن، ونشر في عام 1939، مقالين دون توقيع، في صحيفة الهستدروت العربية «حقيقة الأمر»، ضد التمرد، وشن هجوماً لاذعاً على قادتها، ودعا إلى وجود ثنائي يهودي/ عربي، مع احترام حقوق كلا الجانبين.

ذكرت الملصقات أن دواعي القتل قوميةٌ محضٌ، وأضافت إليها أحياناً البعد الديني. كان ذلك حال الملصق المتعلق بقتل الشرطي نمر، الذي أعدم في بلد الشيخ بالقرب من حيفا، وقد تصدره القول إن «الله أكبر علي أي خائن»، وجاء فيه:

من المقاتلين إلى جميع الأهالي، نحن نعلمكم أنه قد تم في الثامن من آذار/ مارس 1939، تنفيذ حكم الإعدام بالشرطي نمر في بلد الشيخ لخيانته الدين والوطن من أجل الحكومة الجائرة، ومن يعتقد أنه كان محقاً فإن الله العظيم قد كشف خيانته لكل من يحفظ دينه ووطنه، وإنهم فعلوا به ما تأمر به الشريعة، لأنه تعالى يقول: «إن المنافقين في الدَّرَك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيراً».

---

(1) اعتقل رجالٌ عبد الرازق صوفان قبل انشقاقه ببضعة شهور بشبهة الخيانة، غير أن أحد القادة، فارس العزوني، أطلق سراحه، وذلك يوضح بدوره وجود خلافات داخلية بين صفوف المتمردين، كما افتقاد رؤية واضحة في تحديد الخائن وغير الخائن. وقد أصدر عبد الرازق حكماً بإعدام العزوني لدوره في هذه الواقعة، (إضافة إلى عصيانه في حالات أخرى)، لكن الحكم لم ينفذ. وفي النهاية ألقي القبض عليه في سورية وسلم إلى البريطانيين الذين أعدموه في عكا. واستناداً إلى ابن عبد الرازق، فقد زرع البريطانيون العزوني بينهم حتى يقوم بتغذية الخلافات بين قادة التمرد، فقتله المتمردون لدى قيامه بزيارة فتاة في البلدة القديمة بالقدس.

ومضى الملصق يحذر القرويين من تمرير ما يعرفونه عن القتلة إلى السلطات، لكن الهدف الأساس كان الدفاع عن القتل وخلق رأي عام متعاطف. وقد استخدمت أيضاً وسائل أخرى لتحقيق ذلك الهدف، حيث نظمت في القدس فرقة، كانت وظيفتها الظهور في مكان قتل المتعاون، للثناء على المهاجمين ولعن الضحية بالقول: «مباركة يد القاتل.. إن المقتول كان خائناً وضيعاً يعمل على تخريب أمته وانتهاك حرمتها».

من الصعوبة بمكان، تقدير حجم تأثير تلك الأعمال على الرأي العام، فقد عبر الأهالي في بعض الحالات عن اشمئزازهم من الخونة وامتنعوا عن دفنهم، أوالقيام بأي إجراء بعد الوفاة. أما المناوئون للقتل، في حال وجودهم، فليس من سبيل أمامهم للتعبير عن رأيهم، أقله أثناء ذروة التمرد. يروي المخبر جورج عازار، الذي يعيش في يافا، كيف تركت جثة مسيحي، يدعى سيد غرابيه، تسبح في دمائها وحذاؤه في فمه طوال اليوم في الشارع، دون أن يجرؤ أحد على الاقتراب، بدعوى أنه قتل لعلاقته بالسلطات. وقد قتل شرطي مسيحي آخر، في يافا في الأسبوع نفسه، ومنع المتمردون الكهنة من تقديم الشعائر الجنائزية، كما رفض حراس المقبرة السماح بدفن جثته، واضطر ضباط الشرطة لخلع باب المقبرة وحفر القبر بأيديهم، وحين وصلت إلى المقبرة مجموعة من المسلحين، بعد بضع ساعات، ليجدوا والدة المغدور تبكيه، حذروها من النحيب ومن ارتداء ملابس الحداد، وإن لم تمتثل فسوف «يطرحون» إلى جواره أبناءها الآخرين.

كان دافيد هاكوهن مطلعاً في حيفا، على تلك الأجواء، وعلى من يكابدونها، فكتب يقول:

لقد استولى الرعب على الشعب بأكمله، لم يجرؤ أحد على قول كلمة أو إصدار صوت، فلا سبيل للأخذ بالثأر أو للنقد، لأن أحداً من أقارب الضحية لا يعلم إلى من يتحدث أو كيف تأتي

نهايته، فالرجل لا يشيِّع شقيقه إلى المقبرة، والمقربون الذين يعرفون الضحية لعقود، يبكون موته في قلوبهم، لا يجرؤون على إرسال برقيات التعازي إلى أسرته، خشية أن تصلهم يد الإرهاب الطويلة عقاباً لهم على فعلهم الخياني.

التطهير: كم العدد؟

اتسمت المرحلة الثانية للتمرد بانعطافةٍ أكثر تطرفاً في قتال الخونة. أخذ المتمردون يطالبون القرويين وسكان المدن مجدداً بتمويل أنشطتهم، وكل من يرفض يلقى أحياناً عقاباً قاسياً ويُدمغ بالخيانة. واصبحت السرقات والاستخفاف بالناس باسم التمرد، أحداثاً يومية. أعلنت صحيفة «الجمعية الإسلامية»، «يا عرب فلسطين، لا تدمروا بيوتكم بأيديكم.. اتقوا الله وتذكروا الوطن.. توبوا عن أفعالكم»، ولا حياة لمن تنادي، لم يرتفع صوت واحد في البرية، وحل الارتباك والرعب محل أجواء الوحدة التي سادت شهور التمرد الأولى، وتفاقمت الأجواء المرعبة مجدداً، بفضل الصراع الدائم بين قادة التمرد، وغالباً كانت الضحايا من غير المحاربين. لم تثمر محاولات تهدئه العنف الداخلي، ويروي أحمد الشقيري في يومياته:

> **يقتل رجل بريء، كلما ذهبت إلى مقر الحاج أمين وحذرته من النتائج المدمرة لتلك الفوضى، وتأثيرها السلبي على تقدم التمرد، كان يبدي أسفه في كل مرة على هذه الحوادث، فأقول له حازماً بأن تعبيرات الأسف ليست كافية، وأناشده نسيان النزاعات الداخلية، واتخاذ إجراء ما لأجل وحدة الأمة.. لكن الحاج أمين لم يفعل شيئاً.**

ليس ثمة سبب يدعو إلى إعادة انتقاد الشقيري للحاج أمين، لمصرع شقيقه،

د.أنور الشقيري، أحد ضحايا حملة الإرهاب[1]. فقد حاول كثيرون، دون جدوى، إقناع الحاج أمين بإيقاف عمليات القتل. ولا يعني هذا، أن قيادة التمرد كانت وراء كل عمليات قتل الفلسطينيين، فمن الدقة القول أنها فقدت السيطرة على عناصرها كافة. وقد بعثت قيادات المتمردين من دمشق، في تشرين أول/ أكتوبر، محمد علاء الدين، من اهالي رام الله، من سورية إلى فلسطين، لإعداد تقريرعن القتلة بهدف استئصالهم. وقضى محمد خمسة وعشرين يوماً في البلاد، التقى خلالها بقادة مجموعات المتمردين الكبيرة ـ الحاج محمد، حسن سلامة، وعبد الرازق، وأعد تقريراً مريراً. . ولم يتوقف القتل.

مع ذلك، إن العدد الوارد في أحد الأبحاث الإسرائيلية حول القتلى الفلسطينيين في ما بينهم، يفوق كثيراً ما تدعمه الأدلة. يذكر ياكوف شيموني، أن عدد ضحايا «حرب الإرهاب الضارية.. يصل إلى الآلاف». ويورد يوفال أرنون ـ أوهانا، في كتابه عن التمرد عدداً مماثلاً:

إن الإرهاب الذي مارسته عصابات الفلاحين في المدن، كان الأشد قسوة. واستناداً إلى فخري النشاشيبي، أحد زعماء المعارضة، فقد بلغ عدد القتلى العرب خلال سنوات التمرد، في فلسطين ثلاثة آلاف. ومن المحتمل أن النشاشيبي أدخل في هذا العدد، أولئك الذين قتلوا في الإرهاب الداخلي، بينما يؤكد مصدر آخر أن عدد القتلى العرب بلغ قرابة الستة آلاف، لقوا حتفهم في سنوات التمرد الثلاث، وان عدد من لقوا مصرعهم على يد من قام

(1) وفقاً لضابط شرطة في عكا، فإن المشتبه به الأساسي في مقتل الشقيري يدعى يوسف أحمد، الذي كان متورطاً ببيع الأراضي إلى اليهود، وفقاً لرسالة يوسف فين، سكرتير كيبوتز هانتا إلى موشيه شرتوك. إن ملفات التحقيق في مقتل الشقيري لدى المحامين العرب. وهذا مثال آخر على أن أفعال الناس ليست بالضرورة ناجمة عن قيمهم وإنما تعود أيضاً إلى الخوف والجشع ومصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية. إن الدافع المحتمل ربما يكون رغبة يوسف أحمد في إبعاد الشبهة عن نفسه، فمن غير الواضح إذا كانت فعلته ناجمة عن إرادته الشخصية أو لحساب آخر. إن حقيقة قيام الطبيب الشقيري بمعالجة جرحى الثوار تضع علامة استفهام أخرى حول عملية قتله الغامضة.

التمرد لمواجهتهم، أي البريطانيين واليهود، يصل إلى ألف وثلثمئة فقط. ويمكن القول على نحو قاطع أن أربعة آلاف وخمسمائة عربي قتلوا، على يد قادة العصابات العربية ضد أشقائهم العرب، في الارهاب الداخلي.

ويورد أرنون ـ أوهانا مصدراً آخر، هاديف كنعان، الذي كان شرطياً في إدارة الانتداب وأصدر بعض الكتب حول تلك الفترة، رغم أنه لم يقدم براهين تدعم مزاعمه، ولهذا لا يمكن اعتباره مصدراً موثوقاً به. والأهم، لقد أخطأ أرنون في تفسير أقوال النشاشيبي، مصدره الرئيس، اولاً لأن الأخير نفسه ذكر في الوثيقة ذاتها، التي يوردها أرنون، أن من المستحيل إنكار «أن أكثر من مئة عربي قتلوا على يد العرب»، ثم رفع الرقم إلى 292 قتيلاً. إن الثلاثة آلاف قتيل تعود إلى الذين لقوا مصرعهم بسبب سياسات المفتي الكارثية، منذ أن بدأ نشاطه السياسي. بكلمة أخرى؛ إن الأرقام تشمل عدد القتلى العرب في أعمال شغب عشرينات القرن الماضي، إضافة إلى عدد المتمردين الذين قتلتهم القوات البريطانية لدى اندلاع التمرد (أكثر من 2500 بنهاية عام 1938، وفقاً للسجلات البريطانية). ولهذا يمكن التأكيد على أن عدد القتلى العرب على يد أقرانهم العرب الآخرين يقدر، إلى وقت كتابة النشاشيبي، ببضعة مئات فقط.

ومن المثير ملاحظة، أن شيموني نفسه يعرض في مقاله، المقتبس أعلاه، تقديراً أقل، ويذكر في مقال نشره عام 1962، «إن الإرهاب العربي الداخلي، في الأعوام 36ـ 39 حصد مئات الضحايا. بما يفوق كثيراً الذين سقطوا على يد البريطانيين والشرطة أو قوات الدفاع اليهودي. واللافت، أن مقدار الفارق، يعد بالمئات وليس الآلاف. إن هذا المقال، غير دقيق أيضاً مقارنة بالمعطيات الأخرى: إن عدد العرب الذين قتلتهم القوات البريطانية كان حوالى أربعة آلاف.

تتفق الأرقام التي ذكرها النشاشيبي مع المصادر الأخرى. إن المواد التي جمعها عزت دروزة، (ومعظمها من مصادر معروفة ومن تقارير ميدانية)،

إضافة إلى المنشورات الدورية للصحف العبرية والتقارير البريطانية، كما الأرقام المحفوظة لدى مراكز الهاغاناه، تشير الى ما يقل عن ألف، قتلهم المتمردون. ويفيد تقرير رفعه المندوب السامي البريطاني عام 1938، عام الذروة للتمرد، إن المتمردين قتلوا 498 عربياً. 467 مدنياً و 31 شرطياً. وهذا الرقم يماثل ما نشرته الصحيفة العبرية اليومية **دافار**، بأن 997 قتلوا أثناء الصراع في ذلك العام، بينهم 624 عربياً (إلى جانب 69 بريطانيا و 292 يهودياً) وكان بين العرب 138 من «عناصر العصابات»، كما دعتهم الصحيفة، وإن 486 فقط كانوا من المدنيين أو رجال الشرطة. وظهرت إحصائيات، في التقارير اليومية لمراكز قيادات الهاغاناه، استندت إليها صحيفة دافار، تفيد سقوط 97 قتيلاً أثناء العام 1937، أقل الأعوام نشوبا للمعارك، من بينهم 33 يهودياً والباقي من البريطانيين والعرب، سواء من المتمردين أم من غيرهم. وتشير معطيات دروزة وغيره، إلى أن عدد الذين سقطوا في ذلك عام على يد المتمردين، لا يعدو الثلاثين قتيلاً، وكذلك كان حال العام 1939. واستمرت حملة القتل في عام 1939، ليصل عدد القتلى، في وسط العام إلى 260 من المدنيين العرب، إضافة إلى تسعة رجال شرطة، وانخفض العدد، على نحو ملحوظ، في النصف الثاني من العام، إلى بضع عشرات.

وهكذا، يبلغ عدد القتلى العرب الذين قتلهم المتمردون، وفقاً للوثائق، في كل سنوات التمرد إلى قرابة التسعمئة قتيل. ومن المفترض سقوط ضحايا لم يتم تسجيلهم، ولكنهم ليسوا كُثُراً. ولذلك، يبدو أن تقدير القتلى العرب بألف قتيل تقدير معقول تماماً، وهذا يناقض الزعم السائد بأن القتلى العرب على يد المتمردين، يفوق عدد من قتلهم البريطانيون واليهود. فكما رأينا، إن العدد الإجمالي للقتلى، في عام الذروة 1938، بلغ 138 متمرداً عربياً قتلهم خصومهم، فيما سقط على يد المتمردين 498 «خائناً» وعابر طريق. بكلمة أخرى؛ فإن عدد من قتلهم المتمردون يقل بمقدار النصف عمن قتلهم البريطانيون.

إن الأرقام المبالغة التي تظهر في الدراسات الإسرائيلية عن تمرد 1936، تستحق الفحص، لأنها تشكل جزءاً من أبحاث الصهاينة في التاريخ الفلسطيني. على أي حال، إن من يقبلون التقديرات القليلة، لا يسعهم ايضاً تجاهل حقيقة أن المتمردين قتلوا من العرب أكثر ممن قتلهم اليهود، ولا يمكنهم كذلك إنكار، أن قتل العرب بعضهم بعضاً، يبرهن على وجود معارضة فلسطينية هامة للحركة القومية بقيادة الحاج أمين. وليس باستطاعة أحد أيضاً تجاهل جدية مضامين عمليات القتل والإعدامات، وأكثرها أهمية، تطور بُغضٍ واستياءٍ مكثف تجاه المتمردين، سواء في الساحة العامة، أو بين الدوائر السياسية. إن ذلك البُغْض شكل، ولا ريب، حافزاً للتعاون بين جميع العناصر التي قاتلت المتمردين - البريطانيين واليهود والمعارضين العرب - بوساطة أساليب، وعلى نطاق واسع، لم يسبق له مثيل من قبل.

الفصل السادس

«الخونة» هجوم مضاد

سياسة ممنهجة وتعاون عسكري

في ليلة مظلمة ماطرة من شتاء عام 1938، انطلق ثلاثة رجال إلى حي الشيخ جراح المجاور في القدس: ياكوف بات، قائد الهاغاناه في القدس، الياهو ساسون من القسم العربي للوكالة اليهودية، والياهو أليشار من اللجنة اليهودية بالقدس. كانوا يحملون صناديق أسلحة إلى القوى المضادة للتمرد بقيادة فخري النشاشيبي، وبعد تفريغ الحمولة ونقلها إلى المخابئ، اتجهوا إلى داخل المنزل لشرب نخب، فقد وعدهم فخري بأنهم سوف يرون قريباً أن ثقتهم في محلها.

كان أليشار وسيط التحالف وعلى معرفة جيدة بالنشاشيبي، ذلك الشاب العصبي، منذ أيام دراستهما معاً في الجامعة الأميركية ببيروت. كان التحالف بالنسبة إلى أليشار فرصة سانحة لوضع ثقته ومواهبه في خدمة المؤسسة الصهيونية، (كان أليشار يشعر إلى يوم وفاته، أنه منبوذ بسبب أصوله الشرقية ولعدم كونه يهودياً اشكنازياً). ويذكر أليشار في يومياته، إن المستويات العليا في الهاغاناه لم تُبْدِ موافقتها إلا بعد تردد وشكوك كثيرة:

عدنا إلى البيت في الساعات الأولى، كل مع أفراد حراسته، قلوبنا تثقلها المخاطرة والمسؤولية التي اتخذتها على عاتقي: منح

الثقة لشاب نعلم أنه متهور، لعوب، وأحياناً زير نساء وسكير.. لم تكد تمر أربع وعشرون ساعة حتى أوردت وسائل الإعلام كافة اغتيال ثلاثة رجال من أنصار المفتي في القدس ومحيطها على يد خصومهم. وكان ذلك التجلّي الأول لمجموعة النشاشيبي للدفاع المسلح ضد أولئك الذين انتهكوا شرف عائلاتهم وشرف جميع المعتدلين الآخرين والعائلات العربية الساعية إلى السلام.

كان فخري النشاشيبي الأرفع منزلة، لكنه ليس العضو الوحيد المعارض في منطقة القدس، الذي اتخذ قراراً بالقتال المضاد ومواجهة المتمردين، بالتنسيق مع قوات دفاع **اليوشف**. وقد تلقت عائلة الدجاني أيضاً أسلحة من الهاغاناه، كما انتشرت الظاهرة نفسها في المناطق الريفية. وكذلك، فعل عبد الفتاح درويش، الرجل القوي في ناحية بني حسن، و أعلن في بداية الثورة توبة نصوحاً، لكنه ما لبث أن عاد أدراجه، إلى التنسيق مع الصهاينة، بعد انتهاء الإضراب.

دفعت الاغتيالات الواسعة التي شنها المتمردون بأوامر من قيادة عائلة الحسيني، المعارضةَ إلى السعي وراء التنسيق الأمني مع الصهاينة. وأنعش راغب النشاشيبي في آذار/ مارس، اقتراحاً سبق أن رفضه بن غوريون، يتعلق بتأسيس وحدات عربية مسلحة بتمويل يهودي، و بعث باقتراحه هذا، عبر سكرتير بلدية القدس، أفرام فرانكو:

«إني لا أفتقدُ الرجال، ولا أريد أن أفتقر إلى السلاح. لقد أشارت الحكومة إلى استعدادها بإعطاء رجالي كمية السلاح الذي يحتاجونه للدفاع، لكنني لا أملك المال لشراء هؤلاء الناس، فالأصول تتطلب منح عباءة لكل منهم، وفي حالة وفاة أحدهم، فمن الضروري إرسال كيس من الأرز وجوالاً من السكر إلى عائلته. ولا يمكنني دفع الإرهاب إلى الوراء بمبلغ ألفي جنيه فلسطيني. نحن نعلم من أين يأتي السلاح، ومن أين يأتي الإرهابيون السوريون،

ولدينا القدرة على الإمساك بهم قبل دخولهم البلاد، وكذلك شن الحرب عليهم إذا دعت الضرورة».

كان تعاون النشاشيبي مع الصهاينة، قبل التمرد، محدوداً للغاية، والآن اتخذ قراراً حاسماً ثلاثي الشُّعب مفاده: عدم الانضمام إلى التمرد، شن حملة عسكرية ضد المتمردين و ضد قيادة الحسيني دون مبالاة بالاغتيالات، وقبول المساعدة من الحركة القومية الصهيونية والتعاون معها. وهكذا، يتكشف أن الوضع المركب من خطر استهداف شخصية بعينها والتهديد بافتراسها سياسياً، يمكنه وحده إنتاج خيار جذري كهذا.

كان راغب النشاشيبي، عَمّ فخري، يوجه السياسات، فيما يتولى الاخير العمليات. التقى فخري وساسون ورئيس الحكومة اللبنانية، خير الدين الأحدب (الذي قدم استقالته للتو)، لترتيب خطة عمل ضد المفتي، تضمنت تشديد الرقابة على الحدود اللبنانية لمنع تهريب الأسلحة، وتزويد الحكومة الفرنسية بمعلومات عن الأضرار، التي يلحقها المفتي بمصالحها، وإعداد أنشطة فعالة ضد أنصاره في بيروت. وتعهد فخري النشاشيبي بتمرير معلومات عن قادة المتمردين. وخرج ساسون بانطباع عن فخري مفاده «إنه مستعد لتكريس نفسه لنا»، ومن ثم طالب بتمويل نشاطاته.

بدأ فخري النشاشيبي العمل علانية في خريف عام 1938، بشن حملة إعلامية استثنائية، غطت تكاليفَها الوكالة اليهودية، وقد منحته الصحف الإسرائيلية والصحافيون وضعا بارزاً. كانت الحملة موجهة إلى الشعب الفلسطيني والعالم العربي والمجموعة الدولية. وفي لقاء مع صحيفة يوركشاير بوست، هاجم فخري المفتي بحدة لحَرْفِه «ثورة العرب النبيلة» خدمة لأغراضه الخاصة، ونشر في الشهر التالي كتيباً بعنوان «صوت من مقابر فلسطين»، اتهم فيه المفتي بالمسؤولية عن موت آلاف الأبرياء، ثم مضى يزعم أن «عارف عبد الرازق، قائد التمرد، يقوم بتنفيذ أحكام الإعدام التي يصدرها المفتي، وأنه مجرم، قام ببيع

أراض وأسلحة إلى اليهود، سعياً إلى تجريد كلا الرجلين من الشرعية الشعبية.

لم يتوقف فخري عند حدود العمل الدعائي، وفي رد مباشر، في أيلول/ سبتمبر 1938، على مقتل إبراهيم عبد الرازق، حليفه في القرى الواقعة غرب رام الله، قام بتأسيس قوات مقاتلة تحت قيادته، أطلق عليها البريطانيون والصهاينة «وحدات السلام»، لمحاربة المتمردين إلى جانبهم، وتحقيق ما يعتبرونه «إعادة استتباب الأمن والسلام» في منقطة رام الله. لقد حاول فخري تقديم نموذج لمجموعات مشابهة في طول البلاد وعرضها. وبالفعل شهدت الشهور اللاحقة تأسيس وحدات مماثلة في مناطق السامرة والخليل والجليل. عقد فخري لقاءين موسّعين لأنصاره، سعياً لكسب الشعبية، الأول في منزله بحضور رجال الإعلام ووجهاء خمس وأربعين قرية في مناطق القدس ورام الله والخليل، وعقد الثاني في قرية ياطّا، وحضره ثلاثة آلاف شخص من منطقة جبل الخليل. وخاطب شيخ مشايخ جبل الخليل، شحادة عزام، الحضور من الأهالي المحليين وضيوفهم، ومن بينهم (الجنرال ريتشارد أو كونر، قائد الفرقة السابعة والحاكم العسكري للقدس)، وأعلن أنهم يمثلون ستين ألف نسمة في جبل الخليل، جميعهم يرفضون أفعال المتمردين، ثم توجه بالشكر إلى الجيش لمواجهته التمرد، وتعهد بالتعاون مع الكفاح الدائر في البلاد.

وادّعى المتمردون أن رجال فخري ليسوا سوى عصابة من الخونة لا تحظى بالدعم الشعبي، وأرجعوا التغطية الإعلامية الأجنبية الواسعة لحملة المعارضة، إلى صلات فخري النشاشيبي بالصحافيين الغربيين وبالصهاينة، ودحضوا مزاعم فخري بالكامل، بأن 70 % من الأهالي يدعمون المعارضة. مع ذلك، لم يكن باستطاعة المتمردين تجاهل الانتصارات التي حققتها الحملة ميدانياً ولدى الرأي العام. وصلت ثلاث وحدات للمتمردين، الي قرية بني نعيم، التي تؤيد غالبيتها المعارضة، أثناء زيارة فخري إلى جبل الخليل، واعتزم قادة المتمردين، ومن بينهم عبد القادر الحسيني، إجبار القرويين على إعلان

دعمهم للتمرد، وإنزال العقاب بهم في حال رفضوا. سارع القرويون بإخبار فخري بوجود المتمردين، والذي حذر بدوره الجيش البريطاني، فسارع بقصف المتمردين من الجو، فقتل العشرات وفر الباقون بعد أن ألقوا أسلحتهم في بئر قريبة.

وبذلك برهن فخري ورجاله للجيش البريطاني بأن في مقدورهم أن يكونوا حلفاء فاعلين. وأشاد الصهاينة بدورهم بالنجاح العسكري عبر تغطية إعلامية واسعة. وفضلاً عما حققته معركة بني نعيم من رفع للروح المعنوية، بإنزالها ضربة موجعة بالمتمردين، فقد عزز الحدث ايضا الدعوى بأن المفتي ورجاله لا يمثلون عرب فلسطين، وزاد الوضع حرجاً، اقتراب موعد عقد مؤتمر لندن، فقد سارع فخري، إلى لقاء الياهو ساسون بعد بضعة أيام، لبحث رفع مستوى جهود حملتهما الإعلامية المشتركة.

وتطرح عائلة أبو غوش مثالاً آخر عن ذلك التعاون ثلاثي الشُّعَب، بين عرب المعارضة والصهاينة والجيش البريطاني. كانت عائلة أبو غوش على مقربة، منذ فترة طويلة، من عائلة النشاشيبي والصهاينة، و التحق أحد أعضائها بالمقاتلين لدى اندلاع التمرد، وأبدى بعضٌ آخر تعاطفاً مع الصهيونية، فيما اتخذ أحد فروعها في البداية موقفاً محايداً، ولدى انكشاف مصاعب التمرد وتفاقمه، بادر إلى تعزيز روابطه بالصهيونية.

إن صلات عشيرة أبو غوش الممتدة مع الكتلة المعارضة ضد عائلة الحسيني، ما لبث أن دعمها دافع قويّ آخر: الثأر. فقد لقي يوسف أبو غوش مصرعه، في منتصف عام 1938، وكان حارساً شخصياً لضابط مقاطعة يافا، عزمي النشاشيبي، ينعم بالأمن، لم تمتد اليه يد بسوء أثناء وجود رئيسه في المنطقة، لما كان لديه من ضوابط مع المتمردين، لكن الأخير غادر البلاد إلى لبنان، أثر تلقيه تهديداً بالقتل، فلقي يوسف أبو غوش مصرعه بطريقة وحشية. واستناداً إلى أيه. أتش. كوهن، فقد تسلم أهله جثته «مقطعة بالبلطة إرباً إرباً».

أرادت العائلة الأخ بالثأر، وكان نمر أبو غوش مقرباً إلى مجموعة مقاتلة بقيادة حسن سلامة، زعيم التمرد في منطقة اللد والرملة. وأخذ نمر يبعث بالمعلومات إلى البريطانيين عن تحركات سلامة ورجاله ومخابئهم، وما أن علم هؤلاء بنشاطه الاستخباري حتى فجروا منزله في قرية عمواس، وأبلغوه بإصدار محكمة التمرد حكماً بإعدامه، وأشعلوا النيران في منزل كبير العائلة، الشيخ جلال أبو غوش في قرية القباب. وسارعت العائلة إلى رفع مستوى علاقاتها؛ اتصلت بالوكالة اليهودية وقام مندوب استخبارات الهاغاناه، يوسف ياكوبسن، بدعوة بعض أعضاء العائلة إلى منزله ـ و قدموا قائمة لاعتقال المشتبه بهم، إلى قائد الفرقة التاسعة عشرة البريطانية المتمركزة في صفد. وانطلق فصيل من الفرقة يتقدمه الشيخ جلال، الذي لم يعمد إلى إخفاء هويته، وأخذ يشير إلى المشبوهين واحداً واحداً، فاعتقلوا جميعاً في الحال، وكان بينهم العديد من نواب سلامة وفي حوزتهم وثائق هامة تتعلق بالتمرد.

وارتفعت وتيرة التوتر بين عشيرة أبو غوش والمتمردين، وعندها بدأ مسؤلو الوكالة اليهودية ينعمون بالراحة والأمان في القرية، وزادهم شعوراً بالطمأنينة توطيد علاقتهم بكبار قريتي جالوت والنبي صالح في السامرة، الذين أعلنوا بدورهم رغبتهم في العمل معاً ضد الإرهابيين (وهؤلاء أيضاً، كما تبين لاحقاً، كانوا على اتصال بفخري النشاشيبي).

واستغلت الوكالة اليهودية اتصالاتها ولقاءاتها بهؤلاء العرب من أجل العمل الدعائي ـ والبرهنة على ضجر الأهالي العرب من التمرد وقادته ـ ناهيك عن الاستفادة منهم في العمليات الميدانية، وقام الشيخ نمر ورجاله بناء على طلب الهاغاناه، بتحديد موقع أحد فصائل التمرد، الذي أطلقت عناصره النار على سائق يهودي في طريق القدس ـ تل أبيب. وتم اعتقالهم وتسليمهم إلى الشرطة، كما أمسكوا برجال قتلوا، في أواخر عام 1937، خمسة عمال في شركة كريات أنافيم، (أطلقت أسماؤهم على كيبوتز معاليه ها ـ هامشيه تخليداً لذكراهم).

ويعود قادة أبو غوش بذاكرتهم إلى عشر سنوات خلت بصدد الحادثة؛ «علمنا بانتماء القتلة إلى قرية قاتنا القريبة، فأحطنا بالقرية، أمسكنا بهم وسلمناهم إلى السلطات»، وأضافوا «وعندما عارضنا أهل القرية، اضطررنا إلى فتح النار وأسقطنا منهم اثنين كان أحدهما على علاقة بقتل العمال الخمسة».

كانت روابط عشيرة أبو غوش وثيقة مع الهاغاناه، إلى درجة تستوجب التنويه مراراً، بأن أفرادها لم يعملوا على تحقيق المصالح اليهودية، أوالسعي طلباً للثأر فحسب، بل تعاونوا لتحقيق مصالحهم الشخصية، بصفتهم من كبار الملاك وأسياد ناحية بني مالك، حيث، بعد اندلاع التمرد، بدأ أهالي **قاتنا في** مهاجمة أسيادهم السابقين بعد أن كانوا خاضعين للعشيرة، على أمل قلب الوضع الاجتماعي. وكان ذلك بحد ذاته سبباً إضافياً لتعاون أبو غوش مع الصهاينة.

كان فخري عبد الهادي، في الوقت نفسه، ناشطاً في شمال السامرة، بتنسيق تحركاته مع فخري النشاشيبي، ويرجع إلى قرية عرابة في منطقة جنين، وكان فاعلاً وعنيفاً ينتمي إلى أسرة ثرية ممتدة. ورغم علاقته باللجنة الصهيونية، التي ترجع إلى عشرينات القرن الماضي، لم يتردد في أن يصبح اليد الميني، صيف 1936، لفوزي القاوقجي، وغادر البلاد عندما عُلق التمرد، في تشرين أول/ أكتوبر 1936، وانطلق يتجول في ربوع سورية ولبنان والعراق. ورفضت القيادة في دمشق لدى اندلاع التمرد مجدداً، وضعه على رأس القيادة، لأنه كان موضع شبهة. أخذ عبد الهادي يعزز روابطه بشخصيات المعارضة، يدفعه شعور بالنبذ والإقصاء، فيما بدأ الصهاينة يسعون للتودد إليه. واستناداً إلى دروزة، فإن عبد الهادي، في بداية عام 1938 (كان وما زال زعيم عصابة وليس ناشطاً وطنياً حتى لدى مشاركته في التمرد)، أخذ يدعم علاقته بفخري النشاشيبي وبدأ الاثنان يتبادلان الأفكار معاً في كيفية مواجهة المتمردين. وحاول القنصل البريطاني لاحقاً، في العام نفسه، إقناعه بتولي قيادة التمرد المضاد، أسوة بشخصيات

معارضة في نابلس، فضلاً عن الأمير عبد الله. وحين انطلق النشاشيبي في حملته مع نهاية، عام 1938، بعد أن ربح الدعم اليهودي والبريطاني، عاد عبد الهادي أدراجه إلى فلسطين، وبدأ ينشط عسكرياً في مواجهة التمرد.

اعتمد عبد الهادي في مقارعته المتمردين على الدعم البريطاني، والتقاه روبرت نيوتن، نائب حاكم منطقة جنين سراً، في كانون أول/ ديسمبر 1938، حتى يقوِّمه فخرج بانطباع، أن عبد الهادي ليس لديه اهتمام يذكر بالسياسة، كما يفتقد تماماً لأي شعور بالولاء للحكومة، ووصف قائد التمرد المضاد بأنه «قاطع طريق أرستقراطي»، مجروح الكبرياء لإحراز متمردين من طبقات دنيا شهرةً واسعةً دونه. مع ذلك، قرر نيوتن بأن ثمة سبباً يدعو إلى التعاون المتبادل، لكنه حذره بعدم التحريض غير المبرر لإثارة النزاعات الدموية، أو القيام بالابتزاز والسرقة باسم الحكومة. انطلق عبد الهادي، بعد انتهاء اللقاء مباشرة، وأصدر ملصقاً دعا فيه القرويين للنهوض لمواجهة «الثورة المزيفة»، وأبدى استعداده لمساعدة أي قرية تريد القيام بذلك.

إن الظروف الموضوعية التي خدمت النشاشيبي، والتي دفعت أناساً إلى أحضان عملاء الاستخبارات الصهيونية، شكلت أيضاً أرضية خصبة لنشاطات عبد الهادي، للالتحاق بالأول، أو بقوات أخرى تقاتل المتمردين، شأنه في ذلك شأن زعماء القرى الذين شعروا بخسارة مكانتهم الاجتماعية، وكذلك القرويون الذين عانوا من قبضة المتمردين الحديدية ومن بطش الجيش البريطاني، أضافةً إلى كثيرين لاحظوا أن قادة التمرد يضعون مصالحهم الشخصية في المقدمة.

حاول المتمردون من جانبهم التكيف مع هذه المستجدات بأساليب مختلفة، فسارعوا أولاً بإعلان أن حياة كل من النشاشيبي وعبد الهادي على المحك. وعمدوا في الوقت نفسه إلى مقاومة توجهات النشاشيبي في تشجيع تغريب عرب القرى عن أقرانهم عرب المدن. وظهر ملصق في جبل الخليل، في كانون أول/ ديسمبر 1938، ينص على أن الكراهية بين الفلاحين وعرب

المدن ضد إرادة الله، «نحن نقول، أمة واحدة، شعب واحد، ولغة واحدة»، غير أن كاتب الملصق لم يستطع كبح جماح نفسه عن إنهاء النص دون توجيه تحذير، فأضاف حاسماً، وكما قال الرسول: وقاتلو الذين يقاتلونكم..

استمر المتمردون في مهاجمة خصومهم وقتلهم، إلى جانب بذل الجهود الدعائية ومحاولات اجتذاب معارضين بارزين إلى صفوفهم. وقد عمدوا إلى تحييد ردة فعل الأهالي السلبية تجاه عمليات القتل، بوضع ملصقات تروي تفاصيل ما ارتكبه القتلى من جرائم. لكن للتمرد وجهاً آخر، جعل الأهالي يشعرون بالامتعاض من المتمردين، بسبب قيام بعض العصابات المسلحة، بالسلب والابتزاز والسرقة أكثر من ذي قبل. لم يبذل المتمردون جهداً لتبرير تلك الأفعال، بل اكتفوا بإنكار مسؤوليتهم، ووضع ملصقات تدعي أن هؤلاء مجرمون في الحقيقة، يبتزون الأموال باسم الثورة وليسوا مجاهدين في سبيل الله، يعملون تبعاً للأجهزة السرية البريطانية والصهيونية، بهدف تشويه سمعة التمرد، وخلق النزاعات داخل المجتمع الفلسطيني. وشكل ذلك الأسلوب البدايةَ في ممارسةٍ ما تزال مستمرة إلى اليوم - إلقاء اللوم على المتعاونين عوضاً عن رؤية آفات المجتمع الفلسطيني وأمراضه. في الواقع، ثمة قدر ضئيل من الصحة في ذلك الاتهام، غير أن القيادة القومية وأنصارها ليسوا أقل مسؤولية في تفشي هذه العلل والآفات.

حاولت قيادة التمرد أحياناً إصلاح الوضع الداخلي، باستئصال ممارسات المتمردين غير المقبولة ميدانياً، لكنها لم تحرز نجاحاً ملحوظاً في محاولاتها لرأب الصدع بين وحدات المتمردين أو بين بعضهم البعض، أو بينهم وبين القرويين الذين تكبدوا على أيديهم خسائر فادحة. وبدأ الاستياء يتسرب من المتمردين ومن النزاعات الدموية بينهم وبين أهالي بعض القرى - وقد عمدت بعض العائلات المتنفذة على إبقاء جذور النزاعات مشتعلة حتى يبعدوا الأهالي عن الاصطفاف خلفهم، فضلاً عن نجاح الجيش البريطاني، بمساعدة

المعارضة، في خفض مستوى دعم المتمردين. وبمرور الوقت، أخذ عدد العرب الراغبين في إدارة ظهورهم إلى المتمردين في الارتفاع، ومد يد العون المباشر إلى البريطانيين والصهاينة.

وكان أن تسربت تلك الأجواء إلى صفوف المتمردين ايضاً، وأصبح من المألوف أن تزداد الخلافات الداخلية، وانتشرت الشكوك بين الرفاق في الوحدة الواحدة تجاه بعضُهم تجاه بعض. وقرر عبد الرحمن الحاج محمد، من وسط السامرة، مغادرة البلاد، وهو من أكثر قادة التمرد موهبة، ويستحق لقب القائد الأعلى للتمرد، وانتهى إلى القول إن «كثيراً من المشاركين في المجموعات جواسيس، الأمر الذي جعله يائساً من الاستمرار»، وقد حذا حذوه يوسف أبو درة، قائد منطقة حيفا. ولدى عودة الحاج محمد إلى فلسطين، في آذار/ مارس 1939، بصفته القائد الأعلى للتمرد، وجد عداوات دموية في انتظاره، فدماء الأخوين أرشيد، أحمد ومحمد، اللذين قتلا في أيار/ مايو، ما تزال تستصرخ الثأر. ولم يقصر شقيقهم فريد، وهو أحد كبار الزعماء المحليين في منطقة جنين، تجمعه علاقات الصداقة مع عبد الهادي والصهاينة والبريطانيين، فسارع إلى تأسيس وحدة للسلام، إضافة إلى شبكة من المخبرين، لتعقب تحركات الحاج محمد ورجاله. وما لبث أن عُلِم قرب، نهاية شهر آذار/ مارس 1939، بعودة القائد وباستقراره في قرية سافور في نابلس، فمرر المعلومة إلى البريطانيين، وواكب قواتهم إلى القرية التي تمكنت من تحديد موقع اختباء الحاج محمد، ففتحوا النار وقتلوه من فورهم، وبذلك فقد التمرد واحداً من أهم قادته وألمعهم.

هكذا، أخذ التمرد يفقد تَدرُّجاً، بريقه وتعاطف الأهالي، تحت وَقْع ضربات البريطانيين واليهود، إضافة إلى التفسخ الداخلي، الذي زاد ه ضعفاً أكثر فأكثر. أما وحدات السلام فقد تعززت قوتها، رغم أن جهازاً واحداً فقط من إدارة الانتداب واصل دعمها، أما بقية الأجهزة فبدت غير متحمسة في الاستمرار.

كان فخري النشاشيبي يتولى توجيه الجزء الأكبر من العمل، ويؤكد على ضرورة الحفاظ على الروابط مع البريطانيين والعمل معهم في مهام مشتركة. وكانت لديه شبكة من العلاقات في أنحاء البلاد كافة، ويقوم بالتنسيق مع كل من فخري عبد الهادي في عرابة، فريد أرشيد في جنين، عائلة الفاهوم في الناصرة، كامل حسين من سهل الحولة، أحمد الشكعة في نابلس، الشيخ حسام الدين جار الله في القدس، عبد الفتاح درويش في ناحية بني حسن، إسماعيل العزة في تل الصافي (بالقرب من بيت جبرين)، وعشيرة أبو غوش. هذا بالإضافة إلى رؤساء بلديات يافا وغزة وبيت لحم. تبادل الجميع الدعم، ونسقوا معا عملياتهم العسكرية.

اعتمد فخري النشاشيبي على علاقته بالجيش البريطاني وخصوصاً، استخبارات القوات الجوية، التي شكلت مصدراً رئيساً لقوته، فهي تقوم بجمع المعلومات، ومن ثم استخدامها لإخماد التمرد. وقد أتاحت له هذه العلاقة في بعض الأحيان، إطلاق سراح السجناء وتطويقهم بفضله، الأمر الذي مكّنه من استدراج متمردين سابقين إلى صفوف قواته. وقد استخدم بعض عملاء استخبارات الهاغاناه، الأسلوب نفسه، بفضل علاقتهم بالقوات البريطانية، وكم من معلومات في غاية الأهمية، نقلها أولئك المحرَّرون إلى المتفضلين عليهم !. ويذكر يوسف ياكوبسن ذلك المتمرد الناشط، يحيى الناطور، الذي استسلم إلى الجيش البريطاني والتزم بالعمل معه في الحملات المضادة للإرهاب. وعمل أيضاً حارساً في بستان يهودي للحمضيات في منطقة بيت دجن، فقد شعر، أسوة بوحدات السلام، بزيف التمرد واهتمام قادته بمصالحهم الشخصية وحسب. ولا يعني ذلك قبوله بالمشروع الصهيوني، لكنه وجد أن التمرد تسبب، بشكل عام، في إلحاق ضرر كبير بالمجتمع الفلسطيني، و بالمتمردين أنفسهم بخاصة.

كان كامل حسين أفندي، من أكثر الرجال نفوذاً في منطقة الحولة، وأحد الذين التحقوا بالحملة ضد التمرد. كانت لديه أسبابه الخاصة المتعلقة بالتنافس

للسيطرة على الوادي، بخاصة في مواجهة الأمير سمعان وموسى الحاج حسين، زعيم قرية تاليل، التي تعود أصول سكانها إلى شمال أفريقيا، وتمتلك نفوذاً كبيراً على فصائل مقاتلة لمواجهة كامل أفندي ورجاله[1]. وقد نجحوا بالفعل في دفع قيادة التمرد بإصدار حكم بإعدام حسين أفندي جراء تعاونه. وأدرك الآخر، وفقاً لتقرير ناحوم هوروتيز من كفر جيلادي في تشرين ثاني/ نوفمبر 1938، أن عليه الاقتراب أكثر من السلطات والعمل معها حرصاً على حياته وموقعه في المنطقة. وقد نجح كامل أفندي، خلال ثلاثة شهور، في إقناع أهالي المنطقة بأن «أسلوب الإرهاب سوف يدمرهم بالكامل»، وأخذ في العام التالي يوزع أسلحة بريطانية على القرويين، حتى يتمكنوا من منع المتمردين الدخول إلى أراضيهم. وحافظ كامل أفندي، طوال تلك الفترة، على اتصاله بيوسف ناهماني، المرتبط بالمنظمة الزراعية كيه كيه ال، وكذلك مع مندوبي استخبارات الهاغاناه.

كان للشيخ حسين الهيب، زعيم أحد أفخاذ قبيلة الهيب البدوية، علاقات طيبة أيضاً، قبل التمرد مع يهود المنطقة.التحق بالثورة لكنه انسحب في بداية عام 1939، ليعود إلى التعاون مجدداً مع جيرانه اليهود. لم يكن انتقال الشيخ سلساً، فقد اعتقله وشقيقه البريطانيون، استناداً إلى تقرير استخباري حول نشاطه العدائي. واقترح نائب المندوب السامي في المنطقة أي. آر ريفر، في شباط/ فبراير، إطلاق سراح الهيب شرط أن يساعد كامل أفندي في جهوده لتهدئة المنطقة، ووافق الهيب على الصفقة.

استضاف فريد أرشيد في بداية آب/ أغسطس 1939، بمنزله بجنين، الناشط

(1) يشكل الحاج حسين نموذجاً كلاسيكياً لرجل حاول الرقص في كل الاعراس، وحين أسست الصهيونية مستوطنة يزود- معاليه في نهاية القرن التاسع عشر، قام الحاج حسين بالدفاع عن اليوشف، وفي المقابل أخذ يضغط للحصول على حراسة القرية. وفي ربيع 1938، التقى بروبين زاسلاني الذي حاول تجنيده كمخبر، ووافق الحاج حسين على القيام بنشاط سياسي وحسب، وأسس وحدات تمرد وكان على صلة بالقيادة، ورفض تزويده بالمعلومات عن الثوار، مع ذلك فقد حذر يوسف ناهماني في نهاية عام 1938، من استهدافه من قبل المتمردين.

النقابي ومندوب الاستخبارات في حيفا آبا هوشي. كان تحت إمرة أرشيد، في ذلك الوقت قوة مقاتلة تتألف من خمسمئة رجل تمكنوا من إلحاق الهزيمة بغالبية مجموعات المتمردين في المنطقة. وقد عقد الاجتماع عقب نشر الحكومة البريطانية «الكتاب الأبيض» ببضعة شهور، و وضعه قيوداً على الهجرة اليهودية وعلى شراء الأراضي. كان أرشيد مدركاً تماماً للغضب الصهيوني جراء هذه السياسة الجديدة، فاقترح على هوشي العمل معاً لإحباطها، وأضاف أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق السلام في فلسطين، تتطلب التوصل إلى اتفاق يحترم حقوق اليهود. واقترح بيع أراض إلى اليهود، لإثبات موقفه المعارض لقانون تقييد انتقالها، وفي حال منعه القانون فسوف يعمل على تأجيرهم الأرض لمدد غير محدودة.

والتقى هوشي لاحقاً، في اليوم نفسه، بعبد الهادي الذي عبر بدوره عن استعداده للتعاون مع **اليوشف**، سواء مع فريق النشاشيبي أم بدونه، وسواء قبلت الحكومة أم لم تقبل. وأخذ عبد الهادي يكرر أنه ليس خائفاً، لأنه يعتقد بإمكانية التوافق مع اليهود، الذين يخدمون مصالح الوطن الفلسطيني وسكانه.

هكذا، أصبح لذلك التعاون المُمَأْسس أربعة مصادر: شعور المعارضة بالوصول إلى طريق مسدود وأن عليهم الاختيار بين الذوبان وبين قبول مساعدة الصهاينة؛ الرغبة في الانتقام ممن قتلوا ذويهم وأقاربهم؛ خوف زعماء المناطق من تغير الوضع الاجتماعي لغير صالحهم، وأخيراً، استشراف رؤية بديلة للقومية الفلسطينية وللعلاقات اليهودية/ العربية. كان فخري النشاشيبي وفخري عبد الهادي من دعاة ذلك التعاون الممأسس، إلى جانب الزعماء المحليين أمثال فريد أرشيد وكامل حسين. وكان بعض هؤلاء طبعا، قبل التمرد وأثناءه، في تعاونه السياسي مع اليهود. وقد أبدوا تعاوناً أيضاً في المجالين الاستخباري والعسكري. واللافت، أن دوافعهم لم تكن متطابقة مع المصالح الصهيونية، وإنما السعي إلى زيادة مصالحهم الخاصة، إنقاذاً لحياتهم وتحقيقاً

لأجنداتهم السياسية. ولهذا، استمروا في معارضتهم لقيادة الحاج أمين، وفي دعم التوصل إلى تسوية الخلافات مع الصهاينة.

الشرطة، المنتقمون، الأبرياء

كلما خَفتَ وهج التمرد ارتفعت أعداد العرب الذين يزودون الاستخبارات الصهيونية بالمعلومات أكثر فأكثر، أحياناً عبر وساطة وحدات السلام، وفي معظم الأحيان بمبادرة محلية مستقلة. والنتيجة، امتلاك الهاغاناه لشبكات استخبارية محلية، استمر بعضها في التعاون إلى ما بعد انتهاء التمرد. ويعود نجاح الهاغاناه الاستخباري أساساً إلى استثمارها الواسع في مجال جَمْع المعلومات. ولهذا، تسرع الهاغاناه في حالات الطوارئ إلى دعوة كل من لديه اتصال بالعرب ـ الجنود اليهود في شرطة الانتداب، التجار، حراس المزارع، أمناء الكيبوتزات (المخاتير في التعبير الدارج)، سكان **اليوشف** وآخرين ـ لجمع المعلومات على نحو دائم. ويستخدم هؤلاء أساليب مختلفة من الملاطفة والتملق لاستمالة معارفهم العرب وإقناعهم، وكانت جهودهم مثمرة بالفعل.

وغالباً، كان يذهب العرب بالمعلومات إلى البريطانيين، إن كانت الرغبة في الانتقام دافعهم الأساسي للتعاون، وإن فضل بعضهم التعامل مع مندوبي استخبارات **اليوشف**، ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب: الأول، الاتصالات الشخصية المباشرة، ففي حالات كثيرة كان المخبرون المحتملون يستسهلون العمل مع من يعرفونهم من اليهود، وليس مع الغرباء من الضباط والمسؤولين البريطانيين. والثاني، انعدام الثقة في الإدارة البريطانية وبخاصة قوات الشرطة. ويخبر يوسف ياكوبسن، أيه. أتش. كوهن، بأن عرباً كثيرين في منطقته، يشتبهون بوجود تحالف بين أبناء جلدتهم، من العاملين بأجهزة الشرطة البريطانية مع الإرهابيين. ثالثاً، ارتباط بعضهم بعلاقة صداقة مع اليهود، أو لشعورهم بالامتنان لما يتلقونه من مساعدات. وكانت الاستخبارات اليهودية تمرر المعلومات في معظم الأحيان إلى البريطانيين، وقد يشتركون معاً في العمليات الميدانية.

ارتاب زعيم قبيلة عرب الزبيديات، في وادي جيزيل، بانتماء بعض القرويين إلى جماعة «الكف الأسود»، التي قامت بقتل ضابط الشرطة حاليم بسطا، فأخبر عضواً في كيبوتز شعار- أماكن بشكوكه، فرتب له الأخير لقاء مع القائد المحلي للشرطة البريطانية. أكثر من هذا، فضل ضابط عربي في شرطة الانتداب، نقل المعلومات عن المتمردين عبر استخبارات الهجاناه[1].

يقدم نادف اسكند، عنصر الهاغاناه في ريتسون لي - تزيون، وصفاً مفعماً بالحيوية لأساليب ثلاثة للتعاون على الصعيد المحلي. ويتحدث في شهادته المحفوظة في أرشيف الهاغاناه، عن المخبرين العرب ورفاقه الذين ساعدوه بقوله «كان أحدهم بدوياً مسناً، صديقاً طيباً ومخلصاً لنا على امتداد سنوات، أمدنا بمعلومات قيمة وهامة للغاية.. كان رجلاً حاد الذهن، يفعل ذلك لاعتقاده أن العيش معنا بسلام يستحق العناء». وكانت معلومات ذلك البدوي تمرر إلى الجيش البريطاني:

> **اتصلنا بالكابتن ميللر، الضابط البريطاني المتمركز في صرفند. وقد أخذنا من الرجل أفضل ما يمكننا الحصول عليه، في الواقع لقد ساعدنا كثيراً، فقد دمر عدة منازل في القرية العربية من أجلنا، ودخلنا ذات مرة معه إلى صرفند، احتجزنا المخاتير وطالبناهم بتسليم الإرهابيين، كان احيانا يضربهم بهراوته. إن علاقتنا معاً كانت طيبة للغاية، لدرجة أنني كنت أجلس أعلى المصفحة وأذهب في مهام مع ثلاث مصفحات خفيفة وعربات مدرعة.**

كان ذلك العهد الذهبي للتعاون بين استخبارات الهاغاناه والجيش البريطاني؛ يمثل البريطانيون العضلات، فيما يقدم اليهود المعلومات. وفي

---

(1) كان الضابط يدعي أمين نبهاني، وشأن المخبرين الآخرين، كان يقوم بالتجسس لأكثر من طرف بما في ذلك الثوار. وقد أحبط، مثالاً على ذلك، خططاً بريطانية بإبلاغه وحدة ثوار في طول كرم عن استعدادات الجيش لمسح منطقتهم على نطاق واسع.

بعض الأحيان، شأن الحالة أعلاه، كان اليهود يرعبون جيرانهم العرب المعادين لهم، يقتحمون قراهم تحت الحماية البريطانية، ويشبعونهم ضرباً، وغالباً كان البريطانيون يستخدمون المعلومات لجمع الإرهابيين، وللتعرف عمن يمكنه العمل مخبراً في حال أطلقوا سراحه.

أصبحت استخبارات الهاغاناه مختصة بتجنيد المخبرين وتقييدهم بعلاقات ممتدة. كان عزرا دانين ـ المولود في يافا وصاحب بستان حمضيات وأحد مؤسسي القسم العربي لاستخبارات الهاغاناه ـ أحد الحاذقين في ذلك المجال. يطلعنا دانين على عمله بقوله: إنه كان يعيش في الهدار، وقد بدأ نشاطه الاستخباري في عام 1936، بعد اندلاع التمرد، كان محتفظاً، شأن شقيقيه حيرام وأهارون المختصّين في شراء الأراضي، بصلاته مع القرى العربية في مختلف أنحاء البلاد. وحين وافق على تولي منصب منسق الاستخبارات المحلية، استطاع العثور على يهود لديهم اتصالات بالعرب، وأخذ يطلعهم على كيفية تجنيد المخبرين:

لن تجدوا قرية عربية غير مترعة بالفساد الشخصي والعائلي والعشائري، كبيراً كان أم صغيراً، حول الأولاد المشاكسين، النساء، حصص الأراضي / وسرقة الأغنام. هناك دائماً دم فاسد في القرية، وأحياناً جرائم قتل ومن ثم سلسلة من عمليات الثأر. في كثير من هذه الحالات، يهاجر القاتل إلى قرية أخرى، ليضع نفسه تحت حمايتها وفق العادات الإسلامية [العشائرية بالأحرى]. يمكنك دائماً الحصول على معلومات من ذلك المطارد، امنحوه الحماية والعون الذي يحتاجه، إن رُفِضَ خاطباً لفتاة ما، يمكن أن يؤدي إلى نزاعات قاسية، إن رَفَض والد الفتاة لخاطب يُشعر الأخير بالإهانة، بخاصة إذا كان ابن عمها. ويمكن استغلال هذه النماذج من الأبناء المتمردين في الاستخبارات، وكذلك اللصوص الذين جلبوا العار

لعائلاتهم، والمغتصبين الذين هربوا بعد إشباع رغباتهم، خوفاً من أصحاب الشرف المطعون. إن مندوب الاستخبارات بعينيه المفتوحتين وأذنيه المُطرِقتين، يمكنه الاستفادة دائماً من هذه الظروف الموضوعية واستغلالها وفقاً لحاجته.

تعمد فرضية دانين الي الحصول على أصدق صورة ممكنة، و تشغيل أكبر عدد من المصادر، وجمع أي شذرة من المعلومات، ثم العمل على مقاطعتها الواحدة بالأخرى. فتح رجال دانين أعينهم جيداً وبدأوا في تجنيد المخبرين، ويفضي هؤلاء أحياناً بمعلومات عامة فحسب، مثل طبيعة العلاقات داخل قراهم، وتوضع هذه المعلومات على الفور في ملفات لاستخدامها في تجنيد المزيد من المخبرين، والحصول على معلومات أعمق وأدق عن أحداث كل منطقة. ويمرِّر المتعاونون أحياناً اخرى معلومات عن تحرك المتمردين وأفعالهم، وربما تبدو هذه المعلومات أحيانا غير عملية، لكنها على قدر كبير من الأهمية لدى وضعها بعضها بجانب بعض، لتشكل عندها كتلة معلومات عن المتمردين وقادتهم والمصالح التي يسعون وراءها. ويقوم المتعاونون أحياناً بتمرير تحذيرات مبكرة عن هجمات وشيكة، أو أي عمليات حربية أخرى متوقعة.

في صيف عام 1936، جند دانين أول عملائه، بارنيتو كلين، الراعي في كيبوتز جيفات حاييم. كان بارنيتو يخرج لرعي قطعان الكيبوتز، ويلتقي أحياناً براع عربي في منتصف العمر، وعلم أنه لم يتزوج أبداً لخلو ذات اليد ليمهر العروس. واقترح عليه بارنيتو يوماً: «إنك شحاذ بائس، ولا يمكنك توفير مال كاف لامتلاك الشابة التي تريدها، والله يمنع وطء الحيوانات... لكن إذا زودتنا بالأخبار عما يجري في معسكر القاوقجي، أعلى الجبال عبر الطريق، سوف نعطيك مالاً ويمكنك حينها امتلاك امرأة ما». قبل الراعي العرض وطلب مالاً أولاً لشراء حمار وعربتين للخضراوات.

وهكذا، يكشف حوار بسيط بين رجلين كيفية مقاربة المتعاون، ويخبرنا دانين أن الراعي أصبح، منذ تلك اللحظة فصاعداً، تاجر خضراوات يزور معسكر القاوقجي بانتظام، ويزود برانيتو بكل ما يراه. وجلب في إحدى المرات معلومات عن هجوم وشيك يعده القاوقجي، ومررت المعلومات مباشرة إلى دانين، الذي أرسلها بدوره إلى الاستخبارات البريطانية. وانطلقت وحدة قوات بريطانية لملاقاة الثوار وأنزلت بهم خسائر فادحة. أخيراً، استطاع الراعي تجميع بعض المال والحصول على زوجة، ولشدة رعبه لم يستطع البناء بعروسه الشابة، فأرسله دانين إلى طبيب يهودي لتحسين أدائه والحفاظ على شرفه. ومن الطبيعي، أن يتعزز جرّاء ذلك ولاء الراعي لمشغِّليه.

تم تجنيد ذلك الراعي في المرحلة الأولى للتمرد، الذي وافق على العمل مع الصهاينة لحاجته الشخصية أساساً، وقد ساعد في ذلك قلة خبرته وسذاجته السياسية. وكلما تفاقمت العداوات، ازداد استخدام الصهاينة للمناورات والاغراءات المادية للإيقاع بالمزيد من المخبرين العرب. قد استغل أبا هوشي، على سبيل المثال، علاقته بالعمال العرب لجمع المعلومات في مراحل التمرد الأولى، استناداً إلى موقعه في الهستدروت. فقد تلقى في شباط/ فبراير 1937، تحذيراً بإعداد مؤامرة لإشعال الاضطرابات وقتل عمال سفن يهود في الميناء، ويتابع في تقريره إلى اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية: «استطعت بالأمس بمساعدة أربعة أو خمسة أصدقاء من العمال العرب، كشف شبكة المكيدة، ومكان اجتماعهم ومصدر الأوامر»، وكان عملاء هوشي من أعضاء عصبة الشغيلة العرب، الذراع العربي للهستدروت، الذين جلبوا إليه المعلومات، رغم خطر التجوال والخطر المضاعف في دخولهم الجوار اليهودي ـ فذلك فعل يجعلهم مستهدفين لعصابات الجانبين، اليهود والعرب معاً.

كان تعاون أولئك المخبرين أحياناً من باب الصداقة والتقدير، ولإدراكهم ايضا قوة هوشي ونفوذه في ميناء المدينة. و كان هوشي لهم بالمرصاد بكل

مهارته لحصد ثمرة إدراكهم ذاك. وفي حال أضفنا الي دوافعهم السابقة، التعطش إلى الانتقام، يصبح عندها الطريق متاحاً لتعاون مثمر وأكثر انسياباً. ويلقي هوشى في أحد تقاريره الضوء على أسلوبه في العمل من خلال مجموعة مخبرين من فلاحي السامرة [نابلس] بقوله:

في شباط/ فبراير 1939، اتصل بي ستة قرويين من منطقة جنين، بعضهم كان من عرابة والبقية من قرى مختلفة أخرى، كان بينهم مختار إحدى القرى، وأخبروني أن أحد أصدقائهم نصحهم بالتوجه إليّ لما يُعرف عني من إخلاص للعرب ولمساعدتي الكثيرين في التخلص من متاعبهم... «إن شيخنا مريض للغاية وأيامه باتت معدودة إذا لم يحصل على مساعدة عاجلة، لقد أسره أحد رجال عصابة عارف عبد الرازق، وقضى خمسة أو ستة أيام في حفرة عميقة دون ضوء أو هواء أو طعام، لقد فقد كثيراً من الدم، أرجوك ساعدنا في إنقاذ زعيمنا، ولن ننسى فضلك ما حيينا...

أرسلت الرجل المريض، برفقة صديقين، إلى العيادة الطبية، تمّ فحصه هناك وقرروا ضرورة إرساله بسرعة إلى المستشفى لنقل الدم وحقنه، لأنه سوف يموت لو تأخر ليوم واحد... وطلبت من نجمة داود الحمراء إيجاد الدم المناسب... ومساعدته إلى درجة إعطاء دم يهودي إلى عربي، وهو الذي كان منذ وقت قصير عضواً في إحدى العصابات. وترك ذلك انطباعاً هائلاً على العمال الخمسة الآخرين، خصوصاً وأننا لم نضع شروطاً أو نطلب أجراً، أو أي شيء آخر، لعملنا الإنساني.

وقد عرضوا علينا مساعدتهم، في الحرب على الإرهاب والإرهابيين، فسألتهم لماذا يفعلون ذلك، فأجابوا: لقد عانينا كفاية من الإرهاب. وقاسينا أكثر منكم. ولا توجد في قريتنا عائلة لم يقتل

من أبنائها واحد أو اثنان أو ثلاثة، لقد انزلقنا جميعاً إلى فقر مدقع، دُمرت أملاكنا، وبيننا وبين يوسف أبو دره وعارف عبد الرازق دم.. نحن على استعداد لنريك أنت، أو من تريد، الإرهابيين في المدينة، و إمدادك ايضاً بمعلومات تمنع أعمال القتل في المدينة.

وبعد أن قمت بالبحث عنهم وفحص هوياتهم، تأكد لي أنهم قادرون في الواقع على المساعدة لأنهم يعرفون تقريباً جميع الإرهابيين في المدينة، فقمت بالاتصال برجل متنفذ يمكنه عرض خدمات أولئك الناس على الجيش البريطاني.

لم يمض وقت يذكر في الواقع، حتى تم لهوشى ما أراد. امتزج أولئك الرجال بعرب المدينة (بخاصة المهاجرين من المناطق الريفية، التربة الخصبة لحشد المتمردين)، وبدأوا يزودون هوشى بالمعلومات السرية. ولم يواجهوا صعوبات تذكر في الحصول على الأخبار. بفضل دورهم النشط سابقاً في حملات الإرهاب. و أبلغوه في الوقت المناسب اعتزام عربيين إلقاء قنبلة على حافلة يهودية، فسارع هوشى إلى إبلاغ الشرطة التي تعقبتهما، وحين أدرك العربيان أنهما ملاحقان خبأا القنبلة في مقهى وولّيا هاربين، عثرت الشرطة عليها وفككت العبوة الناسفة.

قام هوشى بتقسيم العملاء الخمسة، فأبقى اثنين في حيفا وأرسل الباقين إلى قراهم. ولم يقلّ إنجاز الأخيرين أهمية، بخاصة تقريرهم عن عودة قائد التمرد الأعلى، عبد الرحمن الحاج محمد إلى فلسطين. فكما ذكر سابقاً، كان قد غادر إلى سورية بسبب النزاعات الداخلية، وازدياد الحوادث بسبب وشاية المخبرين بأقرانهم العرب. والتقى في دمشق بقائد التمرد الأعلى الذي نصبه رسمياً قائداً أعلى، ولدى علم عملاء هوشى بعودته سارعوا بإبلاغ هوشى، الذي أرسل المعلومة مباشرة إلى الجيش، والنتيجة قتل الحاج محمد. كانت تلك طريقة المتعاونين للثأر من احتجاز شيخهم، وتعبيراً أيضاً عن امتنانهم

لما قدمه هوشي من مساعدة، وبذلك أضافوا إلى دوافعهم اعتبارات أخلاقية، لمنع «إراقة دماء الأبرياء»، ومن الصعب تقدير الحجم الحقيقي، في مثال كهذا، لتلك الاعتبارات[1].

أدار موشي فيتلسون من طبرية شبكة من المخبرين المحليين، كان دافعهم أيضاً الانتقام، وتلقوا مساعدة من الجيش البريطاني، وبعث بتقرير إلى رؤبين زاسلاني، المسؤول في المكتب العربي للوكالة اليهودية، جاء فيه ما يلي:

إنني أستفيد الآن من الاستياء الذي تراكم لدى عائلة الشيخ مطلق ضد العصابات. وقد سألت السلطات العسكرية بمساعدة رجالنا، لترتيب عمليات البحث في المجدل والقرى المحيطة للإمساك بالنشطاء، بغرض تطهير المنطقة من العناصر الشريرة، إلى جانب مساعدة العائلة في استعادة مكانتها، التي انحدرت على نحو كارثي في السنة الأخيرة، وبذلك نكسبها إلى جانبنا. وقد وضحت للجيش بأننا لو فعلنا سيصبح في إمكاننا تلقي مساعدة العائلة، إلى درجة إرشادنا في عمليات البحث في قرى المنطقة. وافق قائد الجيش وقمنا بالتفتيش في 22 تشرين ثاني/ نوفمبر في المجدل، الغويرة، وأبو شوشة، وفي مزرعة طابا هوسبيس. وكانت النتائج ممتازة.

لقد خلق الذل الذي خبرته عائلة الشيخ مطلق لدى توقف المتمردين عن طاعتها، ومعظمهم من الفلاحين البسطاء، مصلحةً عامةً مشتركة بين العائلة واليهود المحليين والبريطانيين. وفي محاولتها لاستعادة شرفها الضائع، تعاونت العائلة مع الهاغاناه في تحديد مخابئ الأسلحة في القرى المحيطة بطبرية. وعمل

(1) كما أوردت سابقاً، لاحق فريد أرشيد ورجاله الحاج محمد، وليس واضحاً إن كانت مجموعة السامرة عملت مع هوشي وأرشيد (الذي التقاه الرجال مرات عدة) أم أن البريطانيين تلقوا المعلومات على نحو مستقل من أكثر من مصدر.

أحد أبنائها، مقابل أجر، لدى فيتلسون والضابط البريطاني المحلي، وشنوا معاً حملة اعتقالات في القرى. وزود الشيخ مطلق بنفسه فيتلسون بالمعلومات عن خطط الثوار لاغتيال يهود بارزين ومتعاونين عرباً في طبرية.

انتقم الشيخ مطلق من المتمردين لتحديهم زعامته. وكان لدى عائلة مقبل هي الأخرى في سنديانا، أسباب أخرى أكثر مرارة للانتقام. كانت تجمع العائلة وشائجُ الصداقة مع الجيران اليهود في كيبوتز زيخرون ياكوف، ومع ذلك شاركوا في التمرد. وأراد القائد العام للتمرد في المنطقة، صبري حامد، ورجاله اقتلاع كرم يهود المدينة، حاولت العائلة إقناعه بالعدول عن ذلك، لأن الجيش سيعاقبهم، وافق حامد شرط أن يدفعوا له ولرجاله نظير أتعابهم، لكن العائلة راوغته، فما كان من حامد ورجاله إلا العودة إلى القرية، في كانون ثاني/ يناير 1939، وقتل زوجة الشيخ وابنه. وبذلك، لم يعد أمام عائلة مقبل سوى اللجوء إلى كيبوتز ياكوف، بقيادة الابن الباقي، ومن ثم السعي إلى الأخذ بالثأر.

ويكتب دانين إلى اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، بعد لقاء العائلة: «إنهم على أتم استعداد لخوض العمليات علانية، ليسوا خائفين ولا يحتاجون للاختباء. ولم يتخذوا بعد إجراء ضد عصابة صبري لافتقارهم إلى السلاح.. إذا قمنا بتسليحهم سوف يدخلون القرى ويطهرونها من رجال صبري، المسيطرين على المنطقة». ويستطرد دانين: «وقد سألتهم لماذا لا يلتحقون بفخري عبد الهادي، فأجابوا بأنه يتعذر عليهم الذهاب إلى هناك، فهم لم يلتقوا معاً لأسباب فنية، فإذا رأينا أن عليهم الالتقاء يمكننا مساعدتهم للاجتماع معاً... إنهم أيضاً على استعداد للإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة، على كل الجرائم التي وقعت في المنطقة».

استطاع دانين أن يصل العائلة بقائد المنطقة البريطاني. وهكذا، كرست عشيرة مقبل كل طاقاتها لمطاردة صبري حامد، ووقعت أكثر عملياتها نجاحا في نهاية، أيار/ مايو، حين أرشدوا فصيلاً بريطانياً إلى مخبأ المتمردين، فقتل

ثلاثة من رجال حامد في المعركة وأسروا أحد أبناء عائلته بعد إصابته بجراح بليغة. وقد ساعد أفراد العائلة، في غضون ذلك، البريطانيين في الإيقاع بعناصر أخرى من العصابة، وأدلوا بشهادتهم ضد المتمردين، وساعدوا في القبض على اثنين شاركا في قتل حارس يهودي في بنيامينا.

نشأ تعاون كهذا، من التقاء المصالح، فكلا الجانبين أراد قتل أو اعتقال المتمردين لما يشكلونه من تهديد. اعتبرالمتمردون بدورهم آل مقبل وأمثالهم خونة، بينما رأى العرب الذين يقاتلون المتمردين الوضع، في ضوء مختلف تماماً، فالبريطانيون واليهود، من وجهة نظرهم، يتعاونون معهم في شن حملة انتقام ضد أعدائهم. إن المتمردين، بالنسبة لآل مقبل، لا يمثلون القومية العربية، بل مجرد منافسين ألحقوا ضرراً بليغاً بالفلسطينيين عامة وبعائلتهم على وجه خاص. ولهذا، لم تر عشيرتا مطلق ومقبل وأمثالهما، سبباً يمنعهم من المشاركة في أعمال مضادة للمتمردين. وقد ذكر آل مقبل، ما يشبه ذلك، في رسالة إلى يهود زيخرون ياكوف بقولهم، «إن هذه الأفعال [قتل الأبرياء] تنتهك شرف الإسلام، وسمعة العرب الطيبة». وبذلك، يطرح آل مقبل أنفسهم المدافعين الحق عن القيم التقليدية.

مع ذلك، لم يتجاوز معظم المتعاونين الخط الأحمر صراحة، فالعمل الاستخباري الجاري كان يعتمد على عدد كبير من المخبرين، الذين يخاطرون بحياتهم لينقلوا، من حين لآخر، شذرة من المعلومات. ويمدنا ناتان فيسك، من **يزود ها ـ معاليه**، الشرطي في إدارة الانتداب، بشهادة عن كيفية تلاعبه بالمعلومات واستفادته ممن صادقهم من العرب. لقد سمع ذات مرة، أثناء قيامه بواجبه، من شرطي يهودي من مركز شرطة **روشن بنيا**، عن إعداد الشرطة البريطانية لخطة بحث واسعة في تاليل، القرية المجاورة. ونقل فيسك المعلومة إلى زميل عربي يدعى علي، كان لديه سيف أثري يعود لوالده، وخشي أن تصادره الشرطة، فامتلاك أي سلاح محذور وفقاً لقانون الانتداب البريطاني في مواجهة

الإرهاب. وعرض عليه فيسك وضع السيف في منزله أثناء عملية التفتيش. ومنذ ذاك الوقت، وفقاً لفيسك «أخذ علي يسعى لإثبات تقديره وإخلاصه، ويزودني من وقت لآخر، بمعلومات حول ما يدور في المعسكر العربي، وما يحدث لدى قوات المتمردين». وذكر في أحد تقاريره، اجتياز ستين رجلاً مسلحاً الحدود الشمالية، فقام فيسك من فوره بتمرير الخبر إلى السلطات.

إن شهادة فيسك ليست واضحة بصدد تطور صداقته بعلي، وكذلك سبب تزويد الأخير لصديقه الشرطي اليهودي بالمعلومات، أكان دافعه الوحيد الصداقة، أو لعله كانت لديه أسباب أخرى، مثل التنافس الشخصي أو العائلي مع المتمردين المحليين، أو الاعتماد الاقتصادي على المستوطنة اليهودية، أو ربما إدراك حجم قوة اليهود، ولعل قصة السيف كانت بمثابة فرصة للتعاون، لكنها بالتأكيد ليست الدافع الحقيقي الوحيد.

جمع كثيرون من الحراس اليهود في مزارع الكيبوتزات معلومات قيمة، واستمر بعضهم في العمل لدى الاستخبارات اليهودية بعد إعلان الاستقلال عام 1948، وحرص بعضهم الاخر على تدوين كمِّ المعلومات التي حصدوها، في يومياتهم، بفضل اتصالاتهم ومواهبهم وقدرتهم على التموضع بين معارفهم العرب. وقد كشفت بعض المعلومات عن السرقات من المستوطنات اليهودية (التي يعتبرها الحراس وجهاً آخر من الحملة ضد الإرهاب)، ولامس بعضها الآخر أعمال العنف. ويخبرنا جوريا زيد، ابن الحارس الأسطوري الكسندر زيد، عن إمساكه بعاملة غزل، من عائلة محترمة، كانت تحاول السرقة، وبدلاً من اتهامها أخذ يقرع زعماء حمولتها لعدم رعايتهم لها، وبذلك طوق المرأة بفضله، فشرعت تمده بأخبار اللصوص الذين يسرقون المحاصيل في المنطقة، وتبين لزيد صدق المرأة لدى اكتشافه المشبوهين. واستطاع حارس آخر، يوسف هانكين، كان يعمل في المنطقة نفسها تحويل امرأة بدوية إلى مخبر:

كانت لدى «ألف» شقيقة شابة جميلة، متزوجة من لص ومهرب معروف في المنطقة. كانت حليمة مختلفة عن بقية بنات عرقها، بشعرها الذهبي وعينيها الزرقاوين الواسعتين، لكنها مثلهن في ولعها بالثرثرة والشائعات، وكنت أستفيد أحياناً من ضعفها ذاك، وإني أدين لها بكل ما علمته عما يدور في قبيلتها والقبائل الأخرى المجاورة. عارضت حليمة لأكثر من مرة زوجها اللص فكان يضربها بعنف، ما دفعها إلى فعل عكس ما يطلبه، وبدلاً من إخافتها وكبح جماحها فاقم من غضبها ورفضها الرجوع إليه. وكانت تمرض كثيراً بسبب العنف الممارس عليها، فتلجأ إلى عيادة اليوشف، حيث نلتقي بانتظام، و تمدني في حضور الطبيب بكل الأخبار والمعلومات التي أريدها.

لنضع جانباً شغف هانكين وأيقونته الجنسية، فما يتصل بموضوعنا كيفية استغلاله العلاقات العائلية، لتشجيع المرأة على تزويده بالمعلومات. إن ردة فعل المرأة المهانة يمكن مقارنتها، على أي حال، بردة فعل المعارضة على المستوى القومي. وقد استخدم جوريا زيد أيضاً صلته بامرأة محلية، في أحد أهم التحقيقات التي قام بها أثناء التمرد، على نحو يساعده في البحث عمن قتل أباه، في صيف عام 1938. ويخبرنا جوريا عن امرأة بدوية شابة عرجاء، وقعت في حبه، وزودته بمعلومات سرية أولية قادته إلى قاتل أبيه. ويمدنا أوديد يانيا، صديق جوريا بالتفاصيل، وكان ايضاً حارساً، و التحق كلاهما فيما بعد بجهاز الأمن الإسرائيلي العام المعروف بـ (شين بيت).جاءت كالتالي:

كان يوجد فتاة في السادسة عشرة من العمر تدعى شينارا، كان شقيقها زائراً مستمراً لمنزل جوريا، وكانت بدورها مغرمة به، كانت عرجاء. وذات يوم فرضوا على شاب صغير من قبيلتها اتخاذها زوجة ثانية. حاول الشاب التخلص منها فهاجمها، ولدى

علمنا بالأمر أنقذنا الفتاة. وشعرت شينارا بالامتنان وأخبرتنا بكل ما تعرفه عن قاسم طبش، [قاتل والد جوريا].

وبالفعل، وجد فصيل من البالماخ، منظمة النخبة العسكرية لليوشف، قاسم طبش وأردوه قتيلاً بجوار خيمته.

ولم يقصر ياكوف برزاني أيضاً بدوره في استخدام معارفه من النساء للحصول على المعلومات ولتجنيد العملاء. كان يعمل حارساً في منطقة شارون، واسمه الحركي «البوق». واتبع ياكوف أسلوب تقديم هدايا بسيطة إلى زوجتَيْ جاره، واسمه الحركي «القصير». كانوا يلتقون معاً على نحو متكرر، بدأ القصير شيئاً فشيئاً يمرر المعلومات، عن الهجمات الوشيكة على المستوطنات و مواضع الألغام. كانت معلوماته دقيقة، بما أنه كان عضواً في عصابة مسلحة، وبهذا أنقذ من وقت لآخر حياة المستوطنين اليهود.

ليست الجوارب الحريرية وحدها، التي قدمها برزاني لزوجتي القصير، التي دفعته لكشف أسرار رفاقه والمخاطرة بحياته، فثمة تفاصيل إضافية توحي بدافع آخر - فحكاياته الشخصية مع منافسيه داخل عصابته ومع العصابات الأخرى، وما يرويه برزاني يوضح عدم مطالبة «القصير» بالمال مقابل ما قدمه من معلومات. على أية حال، انتهى الرجل مخردقاً بالرصاص، وعثر على جثته بالقرب من كيبوتز خربة بيت - ليد.

من السخرية، ادعاء برزاني أن منافسه أبو خليفة من قتل القصير، وهو متمرد قديم مرر معلومات قيمة إلى اليهود، أرسله برزاني إلى جنين لقتل قاتل سائق حافلة يهودي، من كفر فتكين. وأصبح أبو خليفة، قرب نهاية حياته، حارساً للحاج محمد، ولقي حتفه معه، في آذار/ مارس 1939، في سانور. وقد التقى فارس العزوني أحياناً، وهو زعيم إحدى العصابات الكبيرة في وادي شارون، مع مشغلي الاستخبارات اليهودية، وساعدهم لمرة واحدة على الأقل في شراء أسلحة.

لم تكن عرى الصداقة بين المتمردين العرب واليهود بالأمر النادر، حيث وضّح بعضهم أنه لم يلحق ضرراً بمعارفه اليهود، رغم انخراطهم في الهجوم على المستوطنات اليهودية، بل حذروا أصدقاءهم اليهود من هجمات وشيكة، أو من أي عمليات أخرى. جمعت الصداقة يوماً حسن علي الديب مع كوبا لانس، حارس كيبوتز بيت ألفا. وقد تمْ التعارف بينهما قبل اندلاع التمرد ببضع سنوات، وقد خلّف الفتى لدى لانس انطباعاً طيباً لذكائه وسرعة خاطره. وتعززت الصداقة بينهما. كان الديب يمد لانس بالمعلومات حول السرقات من الكيبوتز. وحين أصبح الديب لاحقاً قائداً لمجموعة من المتمردين، قام بتخريب أنابيب نفط العراق/ حيفا، التي تمر عبر مرتفعات إيساكار، وبقي مع ذلك حريصاً على تجنب تدمير حقول بيت ألفا، أو مهاجمة حراسها. وذات يوم غير رأيه إثر مقتل أفراد من عائلته، وانطلق إلى حقول الكيبوتز ليقتل بعض المزارعين اليهود، فوصل لانس ووقف حائلاً بينه وبينهم. لم يطلق الديب الرصاص، لكنه أخبر لانس أن صداقتهما انتهت، ثم مضى في حال سبيله يبحث عن هدف آخر. واقترب الديب ورجاله، في الليلة ذاتها، من أنابيب النفط، فقتلته الفرقة الليلية الخاصة التابعة للضابط البريطاني **أورد وينجيب**.

لم يعتبر تجنب المعارف والأصدقاء اليهود، تعاوناً قط، لكن حين تنحرف الصداقة إلى تمرير معلومات عن مخطط مجموعة أخرى، يصبح الموقف عندها يعادل الخيانة. وتنبع كلتا الظاهرتين من مصدر بعينه، فالمصالح القومية لم تحتل دائماً قمة أجندة المتمردين، احياناً يؤثر التنافس الشخصي أو الطبقي في اتخاذها القرار، وتلعب احياناً اخرى العلاقات الشخصية أو تنافس مجموعات المتمردين دوراً مماثلاً. على أية حال تبقى الحقيقة، في ان القضية القومية لم تكن دائماً الدافع الوحيد أو الرئيس، للمسلحين الفلسطينيين العرب، الأمر الذي مكّن رجال الاستخبارات اليهود من القيام بعملهم بكل سهولة ويسر. وكلما انحدر التمرد نحو الفساد والجريمة، تراجعت المصلحة القومية

وأصبحت أكثر هامشية، بينما الاستخبارات اليهودية ماضية في إحراز النجاح تلو النجاح، ليس بسبب تعاونها مع خصوم التمرد فحسب، بل في قدرتها أيضاً على تجنيد المخبرين من داخل مجموعات المتمردين أنفسهم .

الدروز والمسيحيون

جمعت المؤسسات الصهيونية وشخصيات بارزة من الدروز علاقات طيبة في بداية الثلاثينات. وقد عزز بعض الدروز علاقتهم باليهود، أثناء التمرد، إلى درجة التعاون مع الصهاينة. وهنا أيضاً، جاءت نشاطات المتمردين مضادة لمصلحتهم. فقد اعتبر كثير من الدروز تعدي الثوار موجهاً إلى عقيدتهم. والمحصلة، أخذ تطابق الدروز مع الهوية القومية، الضعيف أصلاً، في الضعف تدرّجاً. في الحقيقة، لقد اعتبر فريق من دروز فلسطين أنفسهم كياناً قومياً منفصلاً، وساعدهم على تجنب الهوية الفلسطينية ما كانوا يتلقونه من دعم القيادة الدرزية في سورية ولبنان، و تعاونوا مع اليهود، كما هو الحال الآن، فثمة فريق ما يزال ميالاً ناحية الصهيونية.

في الواقع، لقد انخرط الدروز من سورية ولبنان، في عام 1936، في صفوف المتمردين، حيث ضمت وحدة فخري عبد الهادي، الذي كان حينها نائباً للقاوقجي، مقاتلين من قرى جبل الكرمل، **من دالت الكرمل، وعصافية**.وكذلك تشكلت عصبة متمردين بقيادة قاسم الديبان، من دروز سورية ولبنان، انسجاماً مع روح الوحدة القومية، التي سادت المجتمع العربي الفلسطيني حينها برمته. مع ذلك، لم يكن كبار الجماعة مرتاحين لذلك الوضع. كان يوسف ناهماني أحد الصهاينة المتداخلين مع الدروز في الجليل، أما منطقة جبل الكرمل فكانت مسرحاً لنشاط آباهوشي ـ الذي أعد منشورات توضح حجم استفادة الدروز من المستوطنات اليهودية، و ركزت على كونهم أقلية بين المسلمين،

شأنهم في ذلك شأن اليهود[1]. وعهدوا إلى معارفهم الدروز توزيع المنشورات والكتيبات، بغرض مواجهة جهود اللجنة العربية العليا بإدراجهم في التمرد.

والنتيجة، التفاف مجموعة درزية مضادة حول أعضاء من عائلة أبو روكان في العصافية، التي كانت تمد الصهاية بالمعلومات حول المتمردين، كما حاولت التوسط بين الوكالة اليهودية وسلطان باشا الأطرش، الزعيم الأعلى للدروز. وبالقرب من نهاية المرحلة الأولى للتمرد، ساعد هؤلاء آباهوشي ومساعديه في حيفا في لقاء المقاتلين الدروز الذين وصلوا من سورية ولبنان. اجتمع هوشي ودافيد هاكوهن مع الديبان، في بداية عام 1937، الذي وعد بالمساعدة، إن كان ذلك في مصلحة دروز فلسطين. وقد عرض أيضاً مساعدة اليهود في الحصول على السلاح، وفي تمرير المعلومات عن خطط المتمردين، بل أيضاً «مقاتلة عصابات العرب في المعركة وقتلهم». وليس ثمة أدلة على أن الديبان قد قام فعلاً بهذه الأعمال. على أية حال، لم تشهد المرحلة الثانية للتمرد مشاركة درزية هامة، بل على العكس من ذلك، فمن أول الذين أسقطهم المتمردون في شتاء عام 1937، مختاران درزيان، من سخماتا وكفر سميع. يذكر عزت دروزة، بأنهما قتلا لمعارضتهما التمرد، بما يشير إلى انتشار معارضة التمرد بين الدروز. وقرروا في جبل الرمل والجليل لاحقاً، بعد بضعة شهور، عدم الالتحاق بصفوف المتمردين. وأعلن شيوخ العقل الدروز، من حاصبيا، بحرمان الدروز الذين انخرطوا في التمرد.

تعرضت القرى الدرزية، نتيجة لذلك، إلى هجمات متكررة خلال عام 1938، ووصلت ذروتها، في تشرين ثاني/ نوفمبر - بهجوم على دالت الكرمل وعصافية. فقد خطف المتمردون المختار ودنّسوا الكتب المقدسة. وقتل الشيخ

---

(1) حاول الصهاينة نقل شعور إلى الدروز بأنهما معاً أقليات يواجهان المصير نفسه. وهذا لا يعني بالضرورة تلاعباً هزلياً، فقد أرسل مجدلاني، مندوب شيه، تقريراً إلى قيادته حول د روز قرية ماجار الدرزية التي تعرضت إلى غزو البدو، بأنها بدت «مثل مدينة يهودية إثر مذبحة» ومضى يقارن عيون الضحايا بأعين اليهود في الدياسبورا.

حسن خنافسة في شفا عمرو لاحقاً، بعد ثلاثة أشهر، إضافة إلى زعيمين اثنين في قرية درزية.

وقد ساهمت تلك الأحداث في تحفيز الرغبة الدرزية بمساعدة اليهود والاستخبارات البريطانية. و اتضح ذلك، أقله في عشيرة الخنافسة، قرب نهاية التمرد وخلال حرب عام 1948.

ولا يعني ذلك، إن جميع الدروز عارضوا التمرد والتحقوا في الحملة المضادة، فمن الناحية الرسمية، التزمت الجماعة الحياد أثناء التمرد، بينما شارك آخرون في قتال المتمردين إلى جانب الهاغاناه. ويقول توما يماني، قائد وحدة يهودية/ درزية مشتركة تابعة للهاغاناه: إن الجنود الدروز التحقوا بقواته بسبب مهاجمة المتمردين لقراهم، و بسبب المال أيضاً و«أشياء أخرى». كانت الوحدة تتشكل من عشرة دروز وعشرة يهود، وقد نصبت الكمائن في جبل الكرمل، واخذت في مطاردة قائد التمرد المحلي، يوسف أبو درة. وشارك الدروز أيضاً، في دوريات الجيش البريطاني في القرى، وتعرفوا إلى المشتبه بهم وساعدوا في اعتقالهم. وقد أحرزوا نجاحاً معتبراً، استناداً إلى تقرير صدر في نيسان/ أبريل 1939، وضح أيضاً أنهم أبدوا استمتاعاً كبيراً في دخولهم المعارك ضد المتمردين في حيفا، فاق بقدرٍ كثير زهو قادة الجيش البريطاني.

ورغم حياد غالبية الجماعة وتعاون البعض مع البريطانيين والهاغاناه، فقد عاملتهم قيادة التمرد كأبناء مخلصين للشعب الفلسطيني، حيث صدر إشعار في نيسان/ أبريل 1939، ينص على أن الدروز «كانوا متيقظين في الدفاع عن الوحدة المقدسة للوطن، وكانوا على أهبة الاستعداد، كلما واتتهم الفرص لمساعدة الوطن وأولئك الذين يعملون من أجله». ومن الواضح، إن القائمين على ذلك البيان افترضوا أن مفاقمة النزاع المسلم/ الدرزي، يعزز قوة معسكر الدروز الموالي للصهيونية. وأصدرت قيادة التمرد في المنطقة الشمالية، بياناً تحذر فيه كل من يشوه سمعة الجماعة الدرزية، بمواجهة «أقسى العقوبات». مع ذلك، لم

تؤت جهود الاستمالة أو كلها، ولم ينجح البيان في إيقاف الهجوم على الدروز، الذين اندفعوا بدورهم إلى العمل ضد المتمردين.

لعب المسيحيون، شأن الدروز في بادئ الأمر، دوراً هامشياً، فمن بين اثنين و ثمانين قائداً، وفقاً لدراسة يوشع بوزات، كان أربعة فقط من المسيحيين. وكان ذلك أحد أسباب الاحتكاك المستمر بين المسلمين والأقلية المسيحية. ادّعى المسلمون بتلقي المسيحيين معاملة تفضيلية من الحكومة، الأمر الذي زاد من تنافر الجماعتين.

وكلما اتسع تعريف الخيانة، أُلحق كل اولئك المعارضين في مصاف الخونة. وقد وزع منشور، في نهاية عام 1939، اتسم بالعنف، يتهم المسيحيين بانتهاك المصلحة القومية، وتدخل هنا أيضاً الزعماء القوميون، شأنهم مع الدروز، لمنع الانقسام، وأصدرت اللجنة العربية العليا تصريحاً مضاداً يشجب «الدعاية المستحقة للتوبيخ التي يقوم بها المرتزقة من أجل انقسام مسيحيّي ومسلمي البلاد». وبدأ عندها انتشار جمعيات وحدة المسلمين والمسيحيين، في طول البلاد و عرضها.

لم يفتقر افتراض اللجنة العربية العليا سعي المرتزقة إلى تقسيم الشعب العربي، إلى أسباب وجيهة، فقد عمدت الاستخبارات الصهيونية منذ بداية عشرينات القرن الماضي، في خلق النزاع بين المسلمين و المسيحيين، كما هو موثق في الفصل الأول. واتبعت الاستراتيجية ذاتها أثناء التمرد، حين اشتعل الغضب المسيحي في كانون أول/ ديسمبر 1938، بسبب قتل شرطي مسيحي. سارع أيه.أتش.كوهن باقتراح، «لنعهد إلى مسيحيينا في حيفا ويافا بتأجيج اللهب». مع ذلك، ليست الأشياء كلها ثمرة التآمر الصهيوني، فإن المتمردين أنفسهم عمدوا إلى التعامل مع رجال الشرطة المسيحيين على نحو أشد من أقرانهم المسلمين. وحين سيطر المتمردون على القدس، في نهاية صيف 1939، أعد فتيان المسلمين خططاً للانتقام من المسيحيين، الذين اشتبهوا في مساعدتهم الجيش باصطياد قادة التمرد.

ومن المفارقات، انتشار الاعتقاد، لدى الاستخبارات الصهيونية أيضاً، بأن المسيحيين أقرب إلى الإدارة البريطانية من المسلمين. لكن الحقيقة تبقى، بعدم تعاون أي قطاع مسيحي مع البريطانيين، خلافاً للحال مع الدروز، بل لقد جاء معظم التعاون بأشكاله المختلفة، الذي تلقاه البريطانيون واليهود، لإخماد التمرد في مختلف انحاء البلاد ـ على يد المسلمين، وعناصر وحدات السلام، القرويين، البدو، وعرب المدن.

الجزء الثالث

حرب في أوروبا
حرب في الوطن

الفصل السابع

حرب عالمية، هدوء محلي

هدأت حدة التمرد العربي الكبير في أواخر عام 1939، وفي محاولة القيادة التكيف مع فشلها العسكري والسياسي، بدأت بشن جولة جديدة في مهاجمة الخونة. وذكرت مصادر الاستخبارات، في حزيران/ يونيه، أن المفتي أصدر الأوامر بتصفية جميع المشتبه بهم، حتى وإن كانوا من أبناء عائلته، وبذلك أبطل أوامره السابقة بقتل المرتدين فحسب.

في الشهر التالي، أصدرت القيادة القومية في بيروت، قائمة حديثة تحدد سعر الرأس. وخصصت مكافآت القمة لمن يقتلون زعماء المعارضة وقادة وحدات السلام، فالقضاء على أحدهم يضمن لقاتله ثروة تقدر بمائة جنيه فلسطيني، بينما كان قتل اليهودي يساوي عشرة جنيهات فقط. وعلمت **شيه**، بعد صدور البيان بقليل، أن سامي الحسيني، شقيق عبد القادر وقائد الهجوم على يوشف هار-توف، قام عام 1929 بتشكيل فريق مهمته الأساسية قتل الخونة.

وقعت بضعة اغتيالات بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت في أوربا حيث نُصب كمين لاثنين من رجال الشرطة السرية خدما في حيفا، يوسف عقل والياس عداس، وأُرديا قتيلين في منتصف تشرين ثاني/ أكتوبر عام 1939، كما قُتل شرطي آخر بالرصاص يدعى شفيق صادق، في بلدة الشيخ. وشهدت

بيروت أيضاً تصفية الخصوم، حيث قتل في نهاية كانون أول/ يناير، الصحافي الخصم محمود الكرمي، شقيق عبد الغني الكرمي، الذي تربطه صلات وثيقة بالوكالة اليهودية.

كان ذلك نَفَسُ التمرد الأخير، كلما تبين خُفوته أعاد العرب، من مختلف مسارب الحياة بناء علاقتهم باليهود وتمتينها أكثر فأكثر. وهكذا، لم تعد البنى والمعايير التي فرضها التمرد محل طاعة أحد.

وقت للمصالحة

كانت كتلة النشاشيبي المعارضة أول من أعاد روابطه مع اليهود. قام مفتي الخليل الشيخ عبد الله طهبوب، في تموز/ يوليه 1939، بترتيب لقاء مع ايه. اتش. كوهن في منزل أحد أنصاره، بضاحية البقعة بالقدس. كان الشيخ مستهدفاً في العام السابق من المتمردين، و تعرض منزله لإطلاق النار لمرات عدة، والآن يتحدث إلى كوهن، ويطلب مساعدة الوكالة اليهودية، عسكرياً ومعنوياً، لإنشاء تنظيم للتعاون معاً.

واستمر بعض أعضاء عائلة الفاهوم المعارضة، المسيطرة على مساحات واسعة في الناصرة ومحيطها، في المضاربة أثناء التمرد على الأراضي والعقارات. والآن بادرت العائلة إلى تجديد تحالفها السياسي مع اليهود. دعا توفيق الفاهوم، ناظر أوقاف عكا، الياهو ساسون، من القسم السياسي للوكالة اليهودية، في حضور شقيقه أحمد، واستغرق الجميع في الحديث عن الموقف السياسي والأوقات الصعبة، ووعد الشقيقان بالثأر لكبيرهم رافع الفاهوم، وتناولوا بالحديث أيضا شؤون العمل، وتعهد الشقيقان ببيع عشرات آلاف الدونمات للصهاينة. وكان الانطباع السائد لدى الجميع بأن رؤية البريطانيين معتمة بشأن تحسن العلاقات بين عرب فلسطين واليهود.

وسواء أكانت رؤية البريطانيين معتمة أو واضحة، صحيحة أم خاطئة،

فترميم العلاقات بين الجانبين، العرب واليهود، لم تتأثر البتة. كان تغير الأجواء واضحاً في طول البلاد وعرضها، اللهم سوى مثال واحد في بيسان، حين أرغمت سنوات التمرد الطويلة محمد زيناتي، الصديق القديم لليهود، على دعم المتمردين، ولو ظاهرياً. والآن انقلب الوضع تماماً، فذاك الأمير بشير الحسن، زعيم فرع آخر في قبيلة الغزاوية ومنافس زيناتي، يتصل برؤفين مالحي، الشرطي في إدارة الانتداب، يطلب ترتيب اجتماع مع مسؤول يهودي رفيع، قائلاً: «إن اليهود اتصلوا به منذ عشرين عاماً وطلبوا مساعدته في المشروع الصهيوني، وأرسلوا إليه في المقابل ألف جنيه فلسطيني ومُهراً أصيلاً، لكنه لم يقبل حينها». ويعلق مالحي، «لقد غير رأيه اليوم بالكامل لأسباب مالية، إنه يشكو الآن كثيراً من عدم التفات اليهود إليه، حرصاً على علاقتهم بمحمد الزيناتي.. و الآن أصبح مسناً، لكنه يعتقد بأن في مقدوره المساعدة والعمل في خدمتنا».

ولم يكن سلوك زعماء عشيرة العزة، المتمركزة في بيت جبرين مغايراً. فقد سبق أن باعوا إلى اليهود، في أوائل ثلاثينات القرن الماضي، جزءاً كبيراً من حيازتهم الشاسعة، وشرعوا أيضاً بدعم صهيوني في تأسيس حزب للمزارعين. كان موقف العشيرة أثناء التمرد حرجاً للغاية، فتاريخها مثير للجدل، وكذلك سلوكها في أيام التمرد الأولى. كانت محل ارتياب معسكر الحسيني، لأسباب ليست خافية على أحد. كان على زعماء العشيرة إثبات ولائهم، وقد أدّوا المطلوب منهم بالفعل، أسّسوا قوة مقاتلة ووضعوا عبد الرحمن قائداً مسؤولاً عن منطقة جبرين، وعهدوا بالقيادة الميدانية إلى إسماعيل العزة. سارت الأمور على أحسن ما يرام حتى نهاية التمرد. سارع عزرا دانين في تموز/ يوليه 1940، إلى لقاء زعماء العشيرة، حيث أبلغوه حرصهم على بناء علاقات وثيقة مع اليهود، وأخبروه بأنهم خُدعوا بجماعة الحسيني، ويحاولون الآن الالتحاق بوحدات السلام بقيادة معسكر النشاشيبي.

اتهم الفلاحون بدورهم النخب الريفية وأصحاب الممتلكات الشاسعة،

بالانتهازية، وأعلنوا «إن هؤلاء الأفندية باعوا أراضيهم إلى اليهود، ويقومون حالياً بالسمسرة بيننا وبينهم في بيع الأراضي، أنهم يستغلوننا حرصاً على مصالحهم المادية، ويسيئون إلينا بوساطة زعماء عصاباتهم». ولم يكن الأفندية وحدهم الذين يسعون إلى التقرب من اليهود. يصف شرطي يهودي، يعمل لدى حكومة الانتداب، في محطات السكك الحديدية، بأن «علاقاتهم بأقرانهم العرب باتت طيبة للغاية»، وأن عناصر الشرطة اليهود يلعبون النرد في مكانٍ، كان محل استهداف المتمردين منذ شهور قليلة، و الحال ذاته كان سائداً في الأماكن الأخرى، ما جعل دافيد بن غوريون يتوصل إلى نتيجة مفادها، أن الجانب العربي لديه رغبة في إعادة العلاقات مع اليهود إلى مسارها الطبيعي، كحالها سابقاً.

بحلول صيف عام 1940، كان من المستحيل تصوّر أن هذا المكان شهد، منذ بضعة شهور فقط، صراعاً مريراً بين الجانبين. والآن يقوم كيبوتز ميشار- ها-أمك، بدعوة أطفال من القرى العربية المجاورة، للقاء أطفال الكيبوتز (لم يظهر في النهاية منهم سوى طفل واحد). وقد لعب أيضاً فريق مكابي نتانيا مباراة كرة القدم مع فريق طول كرم. ولدى فوز الفريق الأول دعا الفريق العربي اللاعبين اليهود، إلى حفل حضره كبار شخصيات المدينة، من بينهم القاضي وضابط المقاطعة وشقيق المحافظ. وشارك أيضاً أعضاءٌ من كيبوتز وادي بيسان، شيوخَ البدو المحليين في احتفالاتهم بعيد الفطر. ولخص أحد الضيوف انطباعه بالقول: لقد تبدت الرغبة واضحة اليوم في عدم التعرض لعلاقات الصداقة من الآن فصاعداً.

سمحت الأجواء المستجدة لليهود ثانيةً بزيارة أماكن كانت محظورة أثناء التمرد. وقد تنفست الغالبية الصعداء، في كانون أول/ يناير 1940، وذهب مئة وخمسون طالباً من الجامعة العبرية، للمرة الاولى منذ نشوب الاضطرابات، إلى بيت لحم لرؤية احتفالات الأرمن بعيد الميلاد المجيد، وقام أعضاء من

كيبوتز داليا، في الربيع، بجولة في القرى العربية الغربية، وقدموا تقريراً بعد عودتهم، أفاد بأن «أيام الحصار قد باتت خلفنا». ونظم فريق من القدس رحلة بالدراجات إلى برك سليمان، شمال الخليل، ورأوا في طريق عودتهم عشرات العرب المسلحين يسيرون معاً، لا ينتابهم شعور بالتهديد، ولدى سؤال خبراء الوكالة اليهودية، أفادوا بأن أولئك تحت قيادة عبد الفتاح درويش، الذي أقام وحدة للسلام من قرى جنوب القدس. واستأجر اليهود أيضاً بيوتاً في القرى العربية على امتداد طريق جيدرا ـ غزة، وافتتحوا بموافقة الأهالي مطاعمَ ومخازنَ. واستهلت بلدية نابلس المفاوضات مع روئين زاسلاني والياهو ساسون وبنحاس روتنبرغ، لربط المدينة بشبكة كهرباء الشركة الصهيونية. ولم يعكر صفو الهدوء سوى أحداث قليلة متفرقة، فضلاً عن الأخبار الواردة من أوربا، بسقوط بلدانها الواحدة تلو الأخرى أمام تقدم قوات الرايخ الألماني.

قام عميل جهاز شيه، تحت اسم حركي «ايلوني» (دون بارميه من كيبوتز اليون)، بجولة ممتدة في منطقة الجليل الغربي، ليعود بالتقويم نفسه. فقد لقي ترحيباً من المتمردين السابقين بصفته ضيفاً، وأبلغوه بسعادتهم القصوى لاستتباب الأمن، بما سمح لهم بالارتباط الأخوي مع اليهود، وكان ذلك يعني منذ فترة قريبة موتاً محققاً لمن يعيشون في القرى العربية. و قابل يهوداً هنا وهناك يعملون في المنطقة في بناء الجسور والطرق، وقد جاء في تقريره «إنهم يعاملون بشكل طيب جداً وينعمون بأمن كامل». كان انطباع إيلوني العام أن المنطقة هادئة تماماً، وأن عودة القلاقل تتطلب جهداً كبيراً وتغييراً في الوضع السياسي.

في أيلول/ سبتمبر 1940، قام مخبر في الوكالة اليهودية، في يافا، بتحليل معمق حول الروابط المستعادة بين اليهود والعرب جاء فيه:

> **إن ازدياد التقارب بين الشعبين يتبع مساراً طبيعياً بشكل كامل. حيث كشف هجوم القاذفات الإيطالية على تلك أبيب، أن البلد بكامله معرض للخطر والاحتلال. ويعتقد العرب أن آلاف اليهود**

سوف يغادرون فلسطين إلى بلدان أخرى ـ وهذا يفترض في حد ذاته أنهم يرون اليهود الخطر الهام الثاني. مثالاً على ذلك، لم تجد يافا، خلافاً للسابق، عملاً ناقصاً في قافلة العزاء، التي قادها علي المستقيم وآخرون إثر الهجوم، لمواساة أهالي تل أبيب، بل دعاية ممتازة للعرب وكنايةً عن مشاعرهم الطيبة. وشجعت غزة ومدن أخرى، للسبب نفسه، ذلك التوجه تعبيراً عن أسفهم لضحايا الهجوم. وقد خلفت رؤيتُهم وجوهاً جديدة ليست محسوبة على فريق النشاشيبي، انطباعاً طيباً لديهم.

أفاد التحليل، إن انخفاض شعور العرب بالعداء يعود إلى سبب هام، يتجلى في شعورهم أن اليهود لم يعودوا مصدر تهديد، وثمة شعور آخر، رغم محدوديته، بالتضامن مع معاناة اليهود، لكنه ليس الشعور الوحيد، فقد ذكر أحد المخبرين «إن فرحاً عظيماً يعم بعض الدوائر العربية بقصف تل أبيب، ويأمل كثيرون أن تكسب ألمانيا الحرب». رغم ذلك التناقض فقد آلمهم، اختفاء الحاجز بين اليهود والعرب في فلسطين.

كان الأمل بتحسين ظروف المعيشة أيضاً سبباً وجيهاً في تغيير الأجواء، بخاصة في المدن التي تنفست الصعداء بعد سنوات التوتر. وأفاد مخبرٌ، لِـ شيه أن يافا الهادئة بانت أكثر رياءً وأكثر انغماساً في الملذات وإطلاق العنان لاهوائها، الذي عادة يصاحب الهدوء[1].

إن يافا الآن، في رأيي تعيش انحداراً، فالشباب منهمك في

---

(1) أظهرت استطلاعات الرأي بين الفلسطينيين أن ثمة دعمًا واسعًا للألمان، أجرى الاستفتاء ساري السكاكيني، ابن الكاتب والسياسي النشط خليل السكاكيني، أثناء عمله في القنصلية الأميركية بالقدس. وقد سأل مئات العرب عن توجهاتهم تجاه الحرب والمعسكرين المتحاربين في شباط/ فبراير 1941، فأيّد 88 % الألمان، فيما أيد انجلترا 4 %، ويعود السبب إلى مستقبل فلسطين، والفرصة التي ستمنح لليهود، وفي رأيهم أن بريطانيا سوف تستمر في دعم الوطن القومي لليهود في فلسطين حتى إنشاء دولة يهودية، وإن ألمانيا سوف تفعل الشيء نفسه، وقد وصلت بعض هذه الوثائق إلى الوكالة اليهودية.

الملذات في الجنس وفي الرياضة. يرتدي فيها أبناء الأفندية، في الواقع، وكل أبناء العائلات الثرية، أحدث الأزياء، يصقلون شواربهم، يحاولون التشبه بنجوم السينما، وحين يتبادلون الحديث يقحمون كلمات وألقاباً انكليزية، يبتاعون المجلات المصورة من مصر، يقرأونها بحماسة، ويبدون اهتماماً كبيراً بنجوم هوليود، الدعارة شبه صريحة يتجاهلها أفراد الشرطة تزلفاً إلى الأكابر، وثمة قاعات للرقص، يحاول الجميع التدرّب وإتقان الرقص والبراعة فيه.

واستناداً إلى جورج عازار، مخبر قديم من يافا، لم تعد الرغبة تحرك عرب يافا في حياة سهلة فحسب، بل تحرروا أيضاً من وهم استعمال العنف. ويزعم عازار أن الناس، بعد انتهاء التمرد، باتوا يدركون عقم الأرهاب، ويعترفون باستفادة البلاد من وجود اليهود. أما الصحف العربية فقد أخذت تنشر مواد أقل إثارة، ويعود السبب جزئياً إلى الرقابة المشددة، التي فُرضت على الصحف أثناء الحرب. لذلك، كان من السهل على العرب التركيز على شؤونهم الخاصة واستئناف العلاقات الطبيعية مع اليهود.

لم تقتصر اجواء التصالح على الأثرياء و«الأغلبية الصامتة» فحسب، فثمة مجموعة ثالثة أكثر أهمية؛ قادة التمرد والمقاتلون، كان من بينهم من هاجم الخونة، لكنهم يبادرون الآن في الاتصال باليهود. كان من بينهم محمد الأسعد، الصديق المقرب إلى القائد المعروف عبد الله الأسعد، الذي اعتقله البريطانيون أثناء التمرد، وتعرض للتعذيب قبل إطلاق سراحه. فرّ إلى العراق، في منتصف عام 1939، بسبب ملاحقة السلطات، حيث انضم إلى مجموعة واسعة من المتمردين والهاربين، وكلهم كان يعتاش على صندوق دعم التمرد. ولدى عودة الأسعد إلى فلسطين بعد عام ونصف، قضاها في المنفى، قدمه مختار قرية تقع على السهل الساحلي، إلى عميل استخبارات شيه، يحمل اسماً حركياً

«نوح». ذكر نوح في تقريره، أن شروط إتمام اللقاء كانت واضحة، إن تحدث بصراحة وحرية سوف يتلقى أجراً، أما إذا مارس المراوغة فمن الأفضل له ألا يأتي. لكن الأسعد أتى وقدم تفاصيل دقيقة عن حياة الفلسطينيين في منفاهم بالعراق، مصادر تمويلهم، عمليات المسؤولين في اختلاس الأموال، و خطط العمليات والتسلح. وقدم أيضاً تقويمه بصدد فرص استئناف التمرد، وأضاف «إنني على قناعة تامة، بأن الذين في العراق لا يمكنهم التلاعب البتة بإثارة تمرد، ولْتقطَعْ يدي إن عاودت أفعالي الغبية، لقد حطمونا، عذبونا، وكم عانت عائلاتنا وتحطمت ممتلكاتنا..لا، لن أعود أبداً إلى هذه الأفعال الصبيانية».

توسط العملاء القدامى في منطقة القدس، ومن بينهم عشيرة أبو غوش، بين الجيش البريطاني وشيه من ناحية، وبين المتمردين السابقين من ناحية أخرى،. الذين عملوا، بعد انتهاء الانتفاضة، على توسيع علاقاتهم. وهكذا، تحول قائد فصيل يدعى جابر أبو طبيخ، إلى عَيْنٍ على رفاقه السابقين. انطلق في آذار/ مارس 1941، إثر إطلاق النار على مركبة عسكرية بريطانية إلى منطقة الخليل للإلتقاء بالمسلحين، ثم عاد أدراجه واقترح على البريطانيين استدراجهم إلى كمين، وحرص محمود أبوغوش على تمرير المعلومات إلى شيه. كان جميع هؤلاء يأملون، في أيام التمرد الأخيرة، بالحصول على عفو مقابل تعاونهم.

هكذا، كانت الأوضاع في فلسطين في شهور التمرد الأخيرة عام 1939، وحتى نهاية الحربة العالمية الثانية، مع تغييرات لم تخْلُ من مغزى، تعتمد على ميزان القوى بين الحلفاء الغربيين ودول المحور. ولم يعد الاتصال المطّرد باليهود يعد كخيانة، ما يبرهن مرة أخرى، على أن تعريف التعاون كان يختلف تبعاً للظروف الموضوعية.

مهنة التخابر

استأنف العرب اتصالهم باليهود، وأخذوا يعملون فرادى، بينما كان اليهود، في المقابل، يعملون كفريق حسب أوامر مؤسساتهم القومية. فضل بعضهم

حصر صلاتهم بالعرب في مجالي الصداقة والعمل، ونشط بعضهم الآخر بشكل مستقل، لكن شيه، جهاز استخبارات الهاغاناه، كان يعرفهم فرداً فرداً، وحاول استخدامهم في جمع المعلومات وتجنيد متعاونين عرباً. و يبرهن ذلك على مستوى اليوشف الرفيع في التعبئة والتنظيم مقارنة بالمجموعة العربية.

كان الشعور الرسالي لدى اليهود لافتاً لدى احتكاكهم بالمتمردين السابقين، فبعض هؤلاء كان مسلحاً ومختبئاً في الجبال، وماتزال الشرطة تطارده. لم يفلت جهاز شيه فرصة الاحتكاك هذه من دون استفادة، للبقاء على معرفة دقيقة بمجريات الأحداث، وبما يستجد من تيارات في القرى العربية لوضع تقويم موضوعي، خصوصاً عن إمكانية تجدد الكفاح المسلح كي لا تباغته الأحداث. كانت اللقاءات تتم وفق تعليمات عملاء شيه، بتوجيه اليهود للحديث إلى ناحية ما يسعون إلى معرفته من الأمور الهامة. وبذلك الأسلوب، تحول المتمردون أحياناً، ومن دون أن يعوا، إلى مخبرين للهاغاناه.

لم يبق على شيه سوى استخلاص المعلومات من المتمردين السابقين، بخاصة ممن كان لديهم اتصال بالقادرين على إشعال مقاومة عنيفة. كان من الطبيعي، أن تطلب المستوطنات أيضاً معلومات من حراسهم العرب. والأكثر أهمية، حرص شيه والمكتب العربي للوكالة اليهودية، على الإشراف على العلاقات اليهودية/ العربية، ومن ثم توجيهها على المستويات كافة بما يلبي الأغراض الاستخبارية.

قام رئيس الوكالة، عزرا دانين، عقب التمرد بتنظيم عمل شيه بين العرب، وحدد خمسة وعشرين موقعاً يشهد احتكاكاً بين العرب واليهود، وتضمنت القائمة، على سبيل المثال، سائقي صهاريج الغاز، عمال الموانئ والخطوط الحديدية، شبكات الهاتف، الصحافيين، البلديات العربية اليهودية والسجناء. واقترح دانين على اليهود العاملين في هذه المواقع تجنيد العملاء العرب، وكان يرى «أن أنشطة كهذه يجب أن تكون على غرار ما اتبعه النازي في الدانمرك

والنرويج وهولندا. بحيث تلمس كل مجالات الحياة»، خلافاً للأسلوب البريطاني، الذي يقتصر على مراقبة التنظيمات السياسية والعسكرية والهيئات المستهدفة من قبل الاستخبارات، و مواقع تجنيد المخبرين.

جمع دانين، في كانون أول/ يناير 1941، جميع عملاء الاستخبارات في البلاد، واستمع إلى تقاريرهم حول علاقتهم بالعرب، وخلص إلى نتيجة مؤداها، «إنها لحقيقة مؤسفة، أننا لم نستغل بشكل كامل جميع هذه الحالات من التجارة وعقود العمل المشتركة والمكاتب العامة والمجالات الأخرى كافة». وأصدر تعليماته بعدم توسيع علاقاتهم بالعرب دونما توجيه مسبق، و دون التأكد من حصول **اليوشف** على معلومات مفيدة من كل علاقة كهذه. لذلك كان من البداهة استغلال كل اتصال شخصي لجمع المعلومات. ومضى دانين يشرح كيفية فعل ذلك: «إن تبعية المخبر الاقتصادية أكثر الأساليب فعالية، أعدّوا له وظيفة دائمة، حارس مثلاً، استخدمه كمقاول الباطن، امنحه الأفضلية على الآخرين، شاركه في زراعة الحقل، قدم له المساعدة الطبية إن أصابه مرض، وهكذا».

اليوم وبعد مرور خمسة وستين عاماً، يبدو هذا الأسلوب مألوفاً، لكنه كان يعتبر ثورة في أربعينات القرن الماضي، حين ادعت الحركة الصهيونية، في ثلاثينات القرن الماضي، إنها تساعد جميع سكان البلاد، من أجل الحصول على الدعم الدولي والتعاون الجماعي من عرب فلسطين. لكن ذلك الحلم، أو بالأحرى الادّعاء قد تبخر، فالتمتع بفوائد الصهيونية يتطلب من الآن فصاعداً تعاوناً عملياً نشطاً.

أيضاً، دعا المكتب العربي للوكالة اليهودية إلى استغلال كل علاقة صداقة مع العرب لأغراض استخبارية ودعائية؛ «فاليهود بحاجة إلى أكبر عدد من أصدقاء بوسعهم مد يد العون لتحقيق أهدافنا»، ووفقاً إلى إلياهو ساسون، إن «هدفنا الدعاية الناجحة وجمع المعلومات»، وضمّن اقتراحاته تحسين العلاقة

مع النساء العربيات، «إن الالتفات إلى هذا الميدان واجب على الشابات اليهوديات، بخاصة المتعلمات منهن، واللائي لديهن علاقات عمل بالشابات العربيات، مثل المعلمات، طالبات الجامعات، الممرضات، موظفات الحكومة، العاملات لدى المحامين، مساعدات الأطباء، قادة المشتركات في النشاط الكشفي ومدربات الرياضة»، وهكذا. وتأسست حينها لجان علاقات الجوار في كثير من المستوطنات اليهودية التي تعمل وفق هذه الأسس. وبادرت الوكالة إلى تمويل نشاطاتها، التي تتضمن دراسة اللغة والثقافة العربيتين، الزيارات المتبادلة، والمشاريع المشتركة ـ على سبيل المثال، مكافحة الأوبئة وتقديم العرائض إلى الحكومة. ولايحسبنّ أحد أن الرغبة قد انحصرت في تعزيز التفاهم المشترك والدفع باتجاه الوجود الثنائي فحسب، بل أيضاً إتاحة الفرصة لتجنيد العملاء[1].

إنّ استخدام جيل شباب **اليوشف** للقوة العسكرية، حوّل القوة من ضرورة إلى أيديولوجية، ونتيجة لذلك، تآكل الاعتقاد بإمكانية إنشاء الوطن القومي اليهودي سلمياً، وحلت محله حتمية المواجهة اليهودية العربية كحقيقة لا مفر منها، ومن ثَمّ أصبحت عملية جمع المعلومات ذات أهمية سياسية، لدى توارد الأخبار حول مصير اليهود الأوروبيين تحت الحكم النازي. وتفاقم الشعور بالخطر، وزاد التهديد باحتلال فلسطين الوضعَ سوءاً، كما تحالف الحاج أمين مع دول المحور، الأمر الذي عزز الرؤية بأن عرب فلسطين أعداء بكل معنى الكلمة.

لذلك، حرصت أجهزة استخبارات **اليوشف** على توسيع اختراقاتها للمجتمع العربي، على الرغم من عودة الجانبين، ظاهرياً، إلى استئناف حياتهما

---

(1) يمكن للمرء افتراض أن هذا الأسلوب قد أثر سلباً على العلاقات اليهودية ـ العربية في فلسطين منذ عهد الانتداب، فالاسرائيليون الذين يسعون إلى توسيع علاقتهم الشخصية، أو المشاركة في النشاط السياسي مع الفلسطينيين، باتوا غالباً موضع شبهة كعملاء للاستخبارات الإسرائيلية.

الروتينية المعتادة. اما القوميون العرب، فكانوا من ناحيتهم يعيشون على أمل التمكن قريباً، بفضل المساعدة الألمانية، من وضع نهاية للصهيونية.

تعاون بعد تمرد

وحدات السلام

كانت الضغوط الاقتصادية والإرهاق، الدوافع الأكثر وضوحاً في عودة العرب إلى بناء صلاتهم مع اليهود، في ما عدا مجموعة عربية استثنائية رفعت، بعد التمرد لأسباب محض سياسية، من مستوى تعاونها، وهي مجموعة تحالف القادة المحليين الفضفاض الذين جمعتهم، قبل التمرد، علاقات القربى باليهود، ما جعلهم عرضة اثناءه لمضايقات المتمردين. تبادل أولئك القادة الدعم المعنوي احياناً بعضهم مع بعض والقوى البشرية أحياناً أخرى، واستمروا في التنسيق مع شيه لدى خفوت الثورة، لملاحقة المتمردين واعتقالهم. فقد كانوا يخشون أيضاً، شأنَ اليهود، أبعادَ الإنتصار الألماني وتجدد التمرد وعودة الحاج أمين. كان هدفهم الحفاظ على ذلك التعاون ثلاثي الشُّعب، بعضهم مع بعض، مع البريطانيين ومع الصهاينة، وقد تعززت أواصره في السنة الأخيرة للتمرد. وقد عبّر رؤوس تلك المجموعة ـ المقدسي فخري النشاشيبي ورئيس بلدية نابلس سليمان طوقان، عن دعم البريطانيين علانية أثناء الحرب في مواجهة النازية، وعملوا في الوقت نفسه على تقوية تعاونهم مع المؤسسات الصهيونية.

وذهب بعضهم بعيداً، في صيف عام 1940، تدفعهم الخشية من إمكانية تجدد العنف بمساعدة المحور، فعقدوا تحالفاً مع الوكالة اليهودية. كان بينهم؛ محمد الزيناتي من قبيلة الغزاوية البدوية، كامل حسين أفندي من وادي الحولة، فخري عبد الهادي من عرابة جنين، والتحقت بهم وجوه معارضة أخرى ضمت محمود الماضي من حيفا، (وتعود أصوله إلى قرية أزيم في سفوح جبل الجليل)، ومدحت أبو حنتش من قاقون، في منطقة طول كرم. وأتفق أولئك الخمسة على

«السير يداً بيد مع اليهود، فموقفنا واحد، ويمكننا مواجهة العصابات التي تسعى إلى التسلل إلى داخل البلاد، والعمل كلٌّ في موقعه، لتتبع ما يحدث في جوارنا، وتحطيم العصابات قبل اشتداد عودها، وعدم السماح لها بالتوسع». والتقى في اليوم نفسه، فخري النشاشيبي وعبد الرؤوف البيطار، واتفقا على ضرورة توحيد صفوف المعارضة والتعاون مع اليهود.

لم يحرص هؤلاء على التكتم، وفي اجتماع موسع عُقد في عرابة، قاعدة عائلة عبد الهادي، أعلن المتحدثون عن وجود قوة عسكرية في متناولهم، وأعربوا عن عزمهم على الرد الفوري على أي هجوم يستهدف المستوطنات، وأنذروا باغتيال خصومهم إذا حاولوا تدبير أي عدوان، والرد بقسوة على محاولات ملاحقاتهم.

ولعب كل من كامل أفندي والزيناتي دوراً رئيساً في منع تسلل المتمردين وتهريب الأسلحة، بفضل وجودهما على تخوم البلاد. وعمل آخرون في الداخل، وأقيمت الندوات مع الصهاينة، تلبية لحاجة الجانبين بعضهما إلى البعض، فاستخبارات شيه تحتاج إلى استمرار تدفق المعلومات، وإلى قوات مقاتلة يمكنها مواجهة ما تبقى من عصابات المتمردين، والمعارضة بدورها بحاجة إلى الدعم الصهيوني، فوضعها الشعبي بات في الدرك الأسفل عند نهاية التمرد، وقد فشلت محاولاتهم في تجنيد العرب في الجيش البريطاني، ولم يعد البريطانيون يدعمونهم كسابق عهدهم. وازدادت خشية زعماء المعارضة على حياتهم أكثر فأكثر، كلما سنحت فرص تجدد التمرد داخل البلاد، او تصاعد احتمال غزو خارجي. وقد أحسن حافظ حمد الله التعبير عن حالة المعارضين النفسية بقوله: لقد صدق «الحارس» الذي أبلغ عزرا دانين أن فريق الحسيني يكرهون أعضاء حزب الدفاع، بقيادة آل النشاشيبي، أكثر من كراهيتهم اليهود أو البريطانيين، «وإذا كان باستطاعتهم ذبحهم، فسوف يفعلون بسعادة وارتياح بالغ».

كان فريد أرشيد يعيش في جنين المأزق ذاته، فقد التحق بقوى التمرد

المضاد أثر مقتل شقيقه عام 1938، على يد رجال يعملون تحت قيادة عبد الرحمن الحاج محمد. وأسس بالتنسيق مع فخري عبد الهادي قوة مقاتلة شمال السامرة، أخذت تلاحق المتمردين. فقد البريطانيون حماستهم بعد إكمال المهمة، وبدأوا يكبحون جماحهم. واجتمع أرشيد مع مندوب **شيه** «نوح»، في أيار/ مايو 1941، بعد أسابيع قليلة من تمرد رشيد عالي الكيلاني في بغداد، وكان البريطانيون والصهاينة يخشون، أيضاً، امتداد التمرد العراقي إلى فلسطين. وأعلن أرشيد صراحة بأن النهاية باتت وشيكة، وكان الحصول على أسلحة، مطلبه الوحيد، قبل أن يصبح الوقت متأخراً.

في صيف عام 1942، تفاقم شعور **اليوشف** بالخطر، وارتفع إلى مستوى جديد، فالقائد رومل يُعدّ لهجوم كاسح في صحراء شمال أفريقيا، والغزو النازي لفلسطين بات احتمالاً واقعياً. وأسفر ذلك الوضع الدقيق عن إعداد خطة طموح للتعاون، حيث عاد البريطانيون يبحثون مجدداً عن المعارضة الفلسطينية، ووقع اختيارهم، بوساطة وحدات السلام الفلسطينية ومسؤولي الوكالة اليهودية، على جبل بجوار قرية جالود السامرية، ليصبح مركزاً للاتصالات في حال حدوث اجتياح ألماني. كان معظم أهالي القرية ممن دعموا اثناء التمرد فخري النشاشيبي. و شدد المعارضون العرب من أواصر علاقتهم بالوكالة اليهودية، وأسس الجانبان صندوقاً مشتركاً لشراء الأسلحة، وأشرف على الإتصالات من الجانب اليهودي الياهو ساسون ورؤفين (شلواح) وعزرا دانين، أما الجانب العربي، فكان برئاسة أرشيد وعبد الهادي وطوقان. ويكتب دانين في يومياته: «كنا جميعاً عرباً ويهوداً على قناعة بأن المفتي ورجاله سوف يصلون على رأس قوات ألمانية، وسيفعلون ما وسعهم لتدمير خصومهم من المعارضة واليهود على حد سواء». ويتابع أنه كان يقدر ذلك التعاون، حسبما ذكر لدافيد بن غوريون، «حتى وإن كان لا يحتاج إلى اتفاق في النهاية، لأنه يضمن بقاء فعالية قنوات الاتصال وانفتاحها، لتبادل المعلومات».

تواصل التعاون الاستخباري من خلف خطط الطوارئ، واستمرت الاستراتيجيات طويلة المدى، وواصلت وحدات السلام تمرير المعلومات عن المتسللين المسلحين، و منعهم من المرور عبر مناطقهم، إضافة إلى إعداد قوائم بمن يحتمل التحاقهم بأي تمرد مقبل، فضلاً عن تنظيم نشاطات مشتركة لتطهير القرى المحيطة بمناطقهم من بقايا المتمردين. ولم يكن البريطانيون، للمفارقة، يتلفهون دائماً على تعاون الجانبين معاً في نشاطات كهذه.

وساعد التحفظ البريطاني، على نحو ما، على تقارب الجانبين، المعارضين العرب وشيه. و طالب المعارضون، للمرة الثانية، **شيه** بالمساعدة في إمدادهم بالمال وبالأجهزة. في الحقيقة، يدين بعض العرب بالكامل للصهيونية بمناصبهم الرفيعة داخل مجتمعاتهم. فقد قدم مندوب **شيه**، جيرشون ريتوف، تقريراً يفيد قطع البريطانيين لصلاتهم بأمير قبيلة الغزاوية، محمد الزيناتي، الذي لن يستطيع الاحتفاظ بنفوذه بدون المال الصهيوني. وكان حافظ حمد الله منسق وحدات السلام في عنبته، بحاجة هو الآخر إلى الوكالة اليهودية كي تتوسط في حل النزاع بينه وبين الإدارة البريطانية.

لم يعد باستطاعة المؤسسات الصهيونية، لدى انتفاء حاجتها إلى ذلك التحالف الثلاثي، الاستمرار في تقديم دعم المعارضين العرب كافة، بخاصة وقد خلق هؤلاء انطباعاً قوياً حول ثروات اليهود ونفوذهم العالمي، ما مهد الطريق لاستياء العرب والشكوى من تباطؤ اليهود. ويرفع حمد الله عقيرته بالشكوى إلى دانين، حين لم يتمكن الاخيرمن مساعدته في الحصول على عقد حكومي، «لقد أصبحتم مثل الحكومة». ويندفع أرشيد قائلاً، في لقاء جمع حمد الله وياكوف برزاني، مندوب **شيه** «باسم من عقدوا اتفاقات مع الوكالة اليهودية، أنتم تتهربون منا، لقد قيدتمونا ودفعتم بنا إلى العمل، فعقدنا صفقات مع الناس، بذلنا الأموال.. والآن لا شيء صمت مطبق، لقد قلتم أن ما قدمتموه من مال مجرد دفعة صغيرة، مجرد بداية لما هو آت، ولم يأت شيء بعد، ونحن في حاجة ماسة إلى المال..».

لم تكن قدرات الصهيونية المحدودة كما التحفظ البريطاني تجاه نشاطات المعارضة، الحاجز الوحيد الذي منعها من اكتساب القوة، فثمة مصدر آخر لضعفها، وهو انقساماتها الداخلية والمشاحنات الشخصية بين قادتها. إن رأي سليمان طوقان، مثلاً، متواضع تماماً في فخري النشاشيبي، «لقد أصبح عميلا لبريطانياً يفعل كل ما يطلبه هؤلاء... يسعى وراء المال والجاه، ويقضي وقته في معاقرة الخمر ومضاجعة النساء وحضور حفلات صاخبة لا طائل من ورائها للقضية العربية.. إنه يجلب العار إلى نفسه وإلى كل من يلتحق به». ويفتح حمد الله جبهة أخرى ضد فخري عبد الهادي، «إنه محيِّر تماماً، غريب الأطوار، لا يُعتمد عليه، يريد التربع على القمة». ولم ينجُ أيضا الزيناتي من حدة لسانه «إننا جميعاً متفقون بأن لا فائدة ترجى منه في أي عمل منظم».

استمر جهاز شيه في استخدام المعارضة رغم ضعفها، كلما احتاجت الاستخبارات الصهيونية إلى حماية مسلحة للقيام برحلة عبر السامرة، أو لمرافقة يوسف ويتز، المسؤول في المنظمة الزراعية كيه كيه ال، في زياراته للمنطقة.. يمده حمد الله بالمساعدة المطلوبة. واستمر الأخير ومساعدوه في نقل المعلومات عن التطورات في المنطقة الواقعة تحت نفوذه، لكن الوهم ما لبث أن تبدد في بناء قوة عربية صهيونية، وإن بقيت الأبواب مشرعة أمام المؤسسات الصهيونية في استخدامها قادة المعارضة لجمع المعلومات وتجنيد العملاء وإدارة المخبرين الجدد.

سياسة الاستخبارات

عاد أحمد الإمام، في صيف عام 1941، إلى فلسطين. كان على علاقة وثيقة بالمفتي حيناً و مخبراً في أحيان أخرى، حيث زود الوكالة اليهودية في بداية تمرد 1936، بالتطورات في الدوائر السياسية العربية. لحق الإمام بالمفتي في منفاه في لبنان وأصبح أحد مستشاريه المقربين ثم تبعه إلى العراق، ويبدو أن علاقته انقطعت عندئذ بالوكالة اليهودية، وبمجرد عودته إلى البلاد أعاد عزرا

دانين والياهو ساسون الاتصال به، وكان همزة الوصل بينهما طاهر قرمان، رجل الأعمال المعروف في حيفا وشريك دافيد هاكوهن. كان قرمان حريصاً على التواصل مع المصادر المختلفة والمحتملة كافة، ولهذا زود اللجان الوطنية المسؤولة عن الإضراب بالمساعدات المالية، وتبادل في الآن ذاته المعلومات مع اليهود، ولم يفته أيضاً إيواء ودعم أيتام القسام.

لجأ قرمان إلى لبنان، خلال سنوات الثورة العاصفة، واستمر من وقت لآخر في تمرير المعلومات، إلى شريكه هاكوهن، ولدى عودته الى البلاد اتصل بكل القوى المحيطة به. ويعتقد دانين بأنه كان حريصاً على تعزيز مصالحه المادية بالدرجة الأولى، ومؤمناً أيضاً بسياسة التسويات وبضرورة حل النزاعات سلمياً.

أما الإمام فكانت لديه أسبابه الوجيهة للاجتماع في دارة قرمان مع رجال الاستخبارات اليهودية، فلديه أعمال مشتركة مع مضيفه، وماضٍ يزخر بإمداد اليهود بالمعلومات، وحاجة ماسة إلى مصدر للدخل، وأخيراً خيبة أمل في المفتي. ويعتبر الإمام نفسه، شأن كثير من المتعاونين، وطنياً صامداً، ولهذا اقترح على دانين وساسون العمل سوياً لـ «شن حرب ضد العنف بجميع أشكاله». كان الإمام شديد الحساسية تجاه سمعته، فطمأنه اليهوديان أنهما لا ينويان تحويله إلى عميل، «يخرب المصلحة الوطنية العامة».

في البداية، لم يكن لدى الإمام وقرمان رغبة في المساعدة بتسليم المتمردين السابقين، أو في افشاء أسماء من غادروا البلاد بغية التدريب العسكري على يد الألمان، واعتقد الإثنان أن الأفضل تركهم يعودون إلى فلسطين والعيش بسلام، حتى تنتفي مصلحتهم بالمشاركة في أعمال الإرهاب. كان رأيهما ذاك نتيجة طبيعية لوجهة نظرهما في التمرد. زعم الإمام أن الحركة الوطنية تعارض أعمال العنف في المبدأ، لكنها أدركت عقب تفجر أعمال شغب صيف عام 1929، أن العنف وحده يأتي بالنتائج. وأضاف أن رجال القسام هم من قاموا باغتيال محافظ الجليل لويس اندروز، دونما تنسيق مع اللجنة العربية العليا،

لكن ردة الفعل البريطاني كانت من القسوة بحيث دفعت العرب إلى امتشاق السلاح.

بعد انتهاء الإمام من عرض أيديلوجيته الوطنية والدفاع عن المتمردين، انطلق يمرر أسماء من يتوجب وضعهم تحت المراقبة!. حافظ الإمام منذ ذلك اليوم فصاعداً، على صلته بالمكتب العربي للوكالة اليهودية، أمدّه بالمعلومات عن الدوائر الوطنية في فلسطين والبلدان المجاورة. لعل رفضه الأول إفشاء أسماء الوطنيين يعود، إما بسبب تردد صادق في معاونة العدو، أو ربما كان أسلوباً لتحسين شروط التفاوض في العمليات المقبلة مع مشغليه. اللافت، أن الإمام خلافاً لعناصر المعارضة المذكورين أعلاه، كان يعمل بسرية تامة، من دون أن يتقدم بأي مطالب سياسية عاجلة.

وعليه، يمكن اعتباره متعاوناً وضع حدوداً لتعاونه، أو لعله أراد الحصول على أفضل ما لدى الجانبين. على أية حال، حاول الإمام وقرمان دفع البريطانيين إلى الإفراج عن السجناء السياسيين والأمنيين، فإنجاز كهذا كان من شأنه رفع مكانتهما في الدوائر الوطنية. فقد بات شائعاً، في المرحلة اللاحقة، سعي المتعاونين لإطلاق سراح السجناء، لاكتساب سمعة طيبة.

أما الشيخ عبد القادر المظفر فقد وضع حدوداً أكثر وضوحاً. كان أحد أعمدة الحركة القومية العربية في فلسطين، أدان الخونة قبل الانتخابات التشريعية عام 1923. وأصبح، بعد اندلاع تمرد 1936، من أشد المنتقدين للمفتي، وأخذ يدعم صراحة الحل السياسي، الذي يمكّن الأمير عبد الله، في شرق الأردن، من بسط سيادته على فلسطين. ومنذ ذلك اليوم، وصمه رجال المفتي بالخيانة. التقى الشيخ المظفر بالياهو ساسون، في شباط/ فبراير 1941، وعبر له عن سروره بالتوصل إلى تسوية بين العرب واليهود، مؤكداً على ضرورة استفادة الطرفين من الوضع الجديد، ودفع البريطانيين إلى التصريح علانية، دون لَبْس، بإيقاف تعاملهم مع المفتي ودوائره. وفي ذلك إشارة إلى اتباع البريطانيين مقاربة

متناقضة، بوضعهم أنصار المفتي في المناصب العليا في الهيئة الدينية.

حاول ساسون انتهاز الفرصة للحصول من المظفر على معلومات حديثة عن نشاطات المفتي الموالية للنازية، فأجاب مرحباً أنه سوف يفعل، لكنه يخشى إلحاق الضرر بالقضية القومية الفلسطينية، وأضاف على نحو أكثر صراحة: إن بإمكان اليهود الآن استخدام معلومات موثوقة كهذه، بعد الحرب، للدلالة على أن العرب يعارضون الديمقراطية، والأفضل تحمل مكائد المفتي ومحاولة إبطالها بأنفسهم، عن تزويد القوى المنافسة بأدلة كهذه. واستطرد مفسراً؛ إذا حذر رجل ذو شأن السلطات من خيانة أحد قادتها، فهذا يعد عملاً مشرفاً بالنسبة لشعبه، خلافاً لمن ينقل التحذير إلى بريطاني أو يهودي، فذلك سوف يلطخ شرف العرب جميعاً.

يوضح ذلك الحوار أن المظفر (الذي أبدى رغبته في لقاء شرتوك) كان لديه خطوط لا يمكنه تجاوزها، كما يوضح أيضاً، ان عدم تقيد زعيم عربي باستراتيجية القيادة، لا يعني بالضرورة أنه يفضل صالح الطرف المضاد على مصلحة أمته، حتى وإن أُعلن خائناً. كانت تلك سمة الكثير من «المعارضين السياسيين، ليس تفادياً لمصير أمثالهم، كما وقع للمظفر الذي أصابته زجاجة مولوتوف بعد لقائه ساسون بوقت قصير.

ثمة رجل دين آخر كان على تعاون وثيق مع الوكالة اليهودية، الشيخ فوزي الإمام، وهو رجل دين بارز ولد عام 1905 وتخرج من الأزهر بالقاهرة، طرده المفتي في بداية التمرد من موقعه كواعظ في يافا، بدعوى تورطه في أعمال غير أخلاقية لم يحددها، فالتحق بالمعارضة. واستناداً إلى مصادر أخرى، كان الأمر على النقيض تماماً؛ «فحين تصاعدت وتيرة الإرهاب عام 1937، على العرب واليهود والإنكليز، فشل الشيخ الإمام في إقناع المفتي بالتخلي عن أساليبه الإجرامية، فقدم من فوره استقالته من مناصبه الدينية والسياسية، ثم غادر إلى شرق الأردن». عاد الشيخ الإمام بعد عامين إلى فلسطين وأخذ يعظ

في المساجد ضد العنف والعصابات الإرهابية، و«ساعد الحكومة على فرض الأمن». وأصبح الشيخ الإمام في عام 1940، واعظاً مفوهاً يلقي خطباً تفيض حماسة لصالح الإنكليز وضد قوى المحور، وترك، وفقاً لأحد التقارير، انطباعاً طيباً. وما أن أنهى يوماً خطابه في مسجد بيافا، حتى سارع رجال المفتي باقتحام الحضور ليؤكدوا أن إمامهم هذا ليس سوى مُرتشٍ من البريطانيين.

رجل كهذا كان من الطبيعي أن يصبح هدفاً للصهاينة، وبالفعل فقد التقاه ساسون لمرات عدة، وعهد إليه القيام بمهامّ عدة تعلقت إحداها بإنشاء شراكة لمواجهة الدعاية النازية، وكذلك التعامل معاً في حال اندلعت أحداث شغب أثناء الحرب. ليس ثمة أدلة بحدوث تعاون كهذا، لكن الشيخ كان يقدم تقويمه لمزاج المجتمع العربي الفلسطيني، وكذلك معلومات حول الزعامات الدينية. في ربيع 1941، أرسله ساسون في جولة إلى جنوب فلسطين، فقدم لدى عودته لائحة بأسماء الوعاظ المؤازرين للنازية، كما تجار الأسلحة في القرى الجنوبية. وفي تقرير الشيخ الثاني، عرض قائمة بأسماء أنصار المفتي من الوعاظ الذين أعيدوا إلى مساجدهم، ونوه أيضاً إلى دعم الإدارة البريطانية لعودتهم، واقترح استبدال الوعاظ الموالين للألمان.

ليس لدينا ما يشير إلى دوافع الشيخ، ربما أراد الحصول على منصب رفيع في المؤسسة الدينية، أو لعله اعتقد أن العمل مع البريطانيين واليهود سوف يساعده في الحصول على وظيفة، أو ربما اعتقد أن مصلحة شعبه تستدعي مساعدة البريطانيين في الحرب. أخيراً، ربما تفوقت رغبته في الانتقام من المفتي على الاعتبارات الأخرى كافة.

مخبرون محليون

كانت عائلة المطلق تسيطر على قرية المجدل بالقرب من طبرية، وتشكل أيضاً جزءاً من القيادة الريفية، وكانت محل استهداف المتمردين حسبما ذكر أعلاه. بدأت العائلة مساعدة شيه خلال التمرد واستمرت في نشاطها أثناء

الحرب. ويتناول خالد المطلق مختار القرية، في أحد تقاريره إلى مشغليه، التدريبات المسلحة التي يمارسها العرب في المنطقة والخطة المعدة لمهاجمة يهود طبرية، وذلك المتمرد النشط الذي دخل البلاد خلسة، وبحوزته كمية كبيرة من المال بقصد إنعاش التمرد. كان المخبرعلي صالح يعمل إلى جانب المطلق في المجدل، ويُصنَّف مصدراً استثنائياً موثوقاً به.

كان خالد نشطاً في جمع المعلومات، إضافة إلى المساعدة في تثبيت العلاقات بين عرب ويهود المنطقة، وقد تدخل ذات مرة ومشغله القديم، **فيتيلسون**، فضلاً عن ضباط بريطانيين وشيوخ ووجهاء لعقد صلحة، إثر مقتل مختار قرية أبو شوشة، بسبب سوء تفاهم، على يد جنود الهاغاناه في كيبوتز جينوسار.

لم يعمل جميع المتعاونيين على ذلك النحو المكشوف، فالبعض كان يبذل ما في وسعه لتمويه أنشطته، يمرر الملعومات بسرية إلى عملاء **شيه**، الذين ينقلونها بدورهم إلى المركز، الذي ربما يُطلعْ عليها الشرطة البريطانية في حالة الضرورة. ثمة حادث مثير بطله مخبر يدعى «بلاكي»، كان محل ثقة ويعمل حارساً في غابات المنظمة الزراعية **كيه كيه أل**، اقترح اعتقال اثنين من أبناء عمومته في قرية المنشية بالقرب من عكا، «لأنهما يثيران المتاعب في المنطقة»، ودافعه ليس واضحاً، أكان على خلاف مع أسرته، أو كانت لديه أسباب شخصية أخرى، أو مجرد الحرص على إيقاف العنف.؟!

كان فرحان السعدي ابن شقيق زعيم القسامية،، يعمل مخبراً سرياً في الشرطة، وقد نجا من محاولة اغتيال، مع ذلك حافظ على صلته بمندوب **شيه**، يدعى حركياً «ألونى»، وأخذ يخبره في صيف عام 1941، عن تلقيه عرضاً للتدريب في سورية لمدة ثلاثة شهور، ثم استطرد «حين أكون بين الشباب وأرى حماسهم، أصبح مثلهم، وما أن أغادرهم حتى أعاود التفكير في زوجتي وأطفالي، فيفتر حماسي وأقرر عدم الذهاب»، ثم أضاف «إذا اتخذت قراراً

نهائياً بالذهاب إلى سورية، فسوف أمدك بمعلومات عن معسكر التدريب بواسطة شقيقي الصغير».

كان إعداد قوائم بأسماء النشطاء العرب، من ضمن مهام المخبرين لاعتقالهم، في حالات الضرورة كما مطاردة المطلوبين. وقد أعد جورج عازار، مسحاً شاملاً لمؤيدي المفتي والنازية في ثلاثين قرية تحيط بمدينته يافا، وكذلك أسماء من يملكون أسلحة مرخصة. تبتاع عادة من الجنود البريطانيين والأستراليين أو البدو - إضافة إلى أسماء العمال الحكوميين الذين يعارضون البريطانيين في داخلهم، إذ ربما يتحينون الفرص للعمل ضد الحكومة. وأفاد مخبرون آخرون بتحركات قادة التمرد واجتماعاتهم وأنشطة مماثلة. واستغل المخبرون أحياناً الفرص لحسم حزازاتهم الشخصية، كما يحدث عادة في التاريخ. لذلك تخضع تقاريرهم لفحص دقيق لفصل المعلومات الحقيقية عن الأخرى المتعلقة بالمآرب الخاصة.

وقد وضع في مصاف المتعاونين، العاملون الميدانيون، في مطاردة المطلوبين وفي تحقيقات جرائم قتل وقعت أثناء التمرد. واستغل بعضهم الفرص للابتزاز تحقيقاً لمآربهم المادية الخاصة؛ عرض أحدهم، من قرية سمخ جنوب بحيرة طبرية، تسليم **عطية الروتني**، المتمرد السابق، وضيفه الدائم على العشاء، المطلوب لقيامه بتخريب أنابيب النفط، مقابل خمسين جنيهاً فلسطينياً، وبعد أخذ ورد وافق على تسلّم المبلغ عقب إخضاع **الروتني** للمحاكمة. ثمة عميل آخر من وادي عارا، وافق على الانضمام إلى عصابة مسلحة والتظاهر بأنه هارب بغرض الإيقاع بعناصرها وتسليمهم. وأُرسل أيضاً مخبرين عرب للبحث عن قاتل يهوديين **من كميون مارعباروت**، عند حافة البحر الميت الشمالية، ولم يبخل مخبر آخر من قبيلة شبلي، بتقديم المعلومات. وعرض مخبر آخر من قرية عين زيتون، القبض على قاتل عضو في كيبوتز ميشمارها - ياردين، يعرفه جيداً ومن ثم تسليمه إلى الشرطة حياً أو ميتاً.

شارك العرب أيضاً في عمليات الثأر اليهودية، فعندما شاع خطأ بين الشرطة وكثير من العرب، إن قاسم طبش هو من قتل الكسندر زيد، تمت تصفيته على يد محمد أبو سودا، المعروف بصداقته إلى جيريا زيد ويهود آخرين. وذهب ضابط شرطة عربي بعيداً في الأخذ بثأر اليهود، فقد أخبر **شبه**، جهاز استخبارات الهاغاناه، أنه التقى درزياً أبدى استعداده لاغتيال الحاج أمين مقابل مبلغ من المال، ونُقل الاقتراح إلى مسؤولي الأمن البريطانيين. كان باستطاعة **شيه** عبر استخدام مصادرها اقتفاء آثار المفتي وتبين علاقاته، لأن أحد أبناء المتعاونين العرب، من قرية عين كارم، كان أحد حراس المفتي في منفاه، كلما أخبر والده عن مكان المفتي وخططه، سارع الأخير بتمرير المعلومة إلى أيه. أتش. كوهن.

لعب المتعاونون المحليون دوراً معتبراً في المشاريع الاستخبارية الهامة، التي أعدها القسم العربي التابع لـ **شيه**. أنشئ عقب انتهاء التمرد مركز للمعلومات عن القرى العربية، وتم تنفيذ جزء من المشروع على ثلاث مراحل، ويتعلق بتقويم المعطيات عن 720 قرية عربية، إضافةً إلى قبائل البدو، وقد جرى جمع المعلومات بطريقتين: قيام عملاء **شيه** باستجواب المخبرين ثم التحدث مع أهالي القرى، بالإستفادة من أجواء المصالحة التي سمحت بالاحتكاك الاجتماعي بين العرب واليهود، إضافة إلى مجموعة صغيرة من المخبرين لكتابة التقارير، برز منهم ثلاثة متعاونين: الأول من السامرة، والثاني من مرتفعات القدس، والثالث من منطقة حيفا والجليل، وقد تلقى الثلاثة تعليمات بجمع المعلومات المطلوبة، ثم عرض المواد على معلومات من مصادر أخرى. واستمرت عملية تحديث خطط المسح هذه على امتداد السنوات التي سبقت حرب عام 1948.

العقارات

انخفضت وتيرة بيع الأراضي، على نحو ملحوظ، أثناء التمرد بسب مهاجمة البائعين، وتردد المستثمرون اليهود في وضع أموالهم في العقارات. مع ذلك، وخلال سنوات التمرد الأربع، باع العرب 140 ألف دونم إلى اليهود، بنسبة

تقل 30 % عن معدلها السابق، و يُعدّ هذا رقماً معتبراً. وقد عُرضت عقب انتهاء التمرد أراض كثيرة للبيع، نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية. وعاود سماسرة الأراضي نشاطهم بقوة، وفي ذلك إشارة إلى تقديم البائعين مصلحتهم المادية على المصلحة القومية، إضافة إلى فشل القيادة القومية في تحقيق نقلة جذرية في المعايير العربية بصدد هذه المسألة، التي تعد أولاً وأخيراً، حجر الزاوية في حملتها قبل التمرد وأثناءه.

قدم جورج عازار، قرب نهاية التمرد، تحليلاً عن سوق العقارات إلى مشغليه الصهاينة، يستند ا لى تغيرين اثنين انصبّا في صالح اليهود: انخفاض أسعار الأراضي وضعف القوى القومية، وأشار عازار إلى امتلاك اليهود مالاً كثيراً و«لا يوجد أدنى شك في عرض قطع كثيرة من الأراضي للبيع، في بداية الصيف القادم، ومن المؤكد أن العرب ليس بمقدورهم الشراء، ولهذا فسوف تقع الأراضي، بأي حال، في أيدي اليهود»، نظراً لانقطاع طرق التجارة وانخفاض تصدير الحمضيات بسبب الحرب. الأمر الذي أثر سلباً على السيولة لدى مزارعي الحمضيات العرب، وسوف تشجع هذه الأسباب العرب على بيع الأراضي، إضافة إلى رغبتهم في الحصول على السيولة لمواجهة الطوارئ.

فرض البريطانيون، في نيسان/ أبريل 1940، عراقيل قانونية تحول دون انتقال ملكية الأراضي. وجاء نشر المادة الخاصة بنقل الأراضي تمهيداً للبدء في تنفيذ سياسات «الكتاب الأبيض»، التي تنص على تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق: الأولى، تمثل 63 % من مساحة البلاد ويحظر فيها بيع الأراضي إلى اليهود بشكل كامل. الثانية، تشكل 42 % وتحتاج إلى إذن خاص من المندوب السامي البريطاني لإتمام البيع. والثالثة، يُسمح فيها بالشراء دونما قيود، وتشمل 5 % تقع معظمها في السهل الساحلي. التقى وفد أبو غوش الأمير عبد الله، في محاولة استثنائية، جاءت بلا طائل، لإقناع الأمير بإبطال القانون، مع ذلك يكتب يوسف ويتز ما يلي.

للعجب، واجهت الصهيونية بمجرد وضع قانون الأراضي حيز التنفيذ، جداراً مصمتاً أغلق دونها معظم أراضي البلاد، وحال دون استردادها، ودون مشروعها الاستيطاني أيضاً، مع ذلك فثمة تغيير حاسم جاء في مصلحتها، فقد انتهى الجمود الذي اتسمت به الحركة الصهيونية في تلك الفترة، ويبدو أن هذا القانون، غير الشرعي، وفقاً للانتداب دستور البلاد، الذي انتزع من اليهود معظم احتمالات شراء الأراضي، قد بعث داخلهم طاقات جديدة، طاقات لمقاومته ـ ليس بالكلمات بل بالأفعال. فقد بتنا نشاهد منذ ذلك اليوم عزيمة متصاعدة لاختراق جدار القانون، والنفاذ إلى المناطق المحرمة، لتحرير واستيطان مساحات هامة من الأرض..وأثمر نشاط المنظمة الزراعية كيه كيه أل، في سنوات ثلاث 1940 ـ 1942، اتساعاً في الممتلكات بزيادة قدرها 137 ألف دونم، منحتنا مواقع في الجنوب، في مرتفعات يهودا، في السامرة، وفي الجليل الأعلى.

وغدت المنظمة الزراعية،، كيه كيه أل، بحاجة إلى متعاونين لانجاز اختراقها جدار القانون، سرعان ما وجدتهم، فقد سارع الملاك بوضع حيازاتهم في السوق بمجرد نشر القانون، وقبل اتخاذ آليات التنفيذ،، تدفعهم الخشية من انخفاض قيمتها لوقوعها في مناطق الحظر. وافق فلاحون كثر على البيع لحاجتهم إلى المال، وعمل المحامون وموظفو الحكومة، تحت الطاولة، على إتمام الصفقات. وجمع المخاتير ووكلاء الأراضي الراغبين في البيع مع عملاء المنظمة، فانتعش السوق، وفقاً لويتز، أكثر فأكثر من ذي قبل.

ويرجع الفضل إلى السماسرة القدامى في تحريك تلك الصفقات، فقد استمر شريف الشنطي في العمل، في منطقة شارون، «حيث اشترينا من خلاله كتلة ضخمة من طول كرم، بين عامي 42 ـ 44، بل حتى عام 1945». ويعترف أفرام جيسن، الذي عمل مع جاد ماكسن، بفضل أعضاء من عائلة سمارا في

طول كرم، الذين استمروا في نشاطاتهم، رغم أن أحد زعمائها عبد الله سمارا، كان يترأس لسنوات القوات القومية في المدينة، لم يشعر الأعضاء الآخرون من العائلة بوخز ضمائرهم في العمل مع الصهاينة.

شارك زعماء محليون، خصوصاً من المعارضة والمقربين منها، في نقل الأراضي إلى اليهود. كان أحدهم إسماعيل العزة، الذي بدأ العمل مع الصهاينة في الثلاثينات. وكان جورج صايغ، مسيحي من يافا متزوج من يهودية، شريكاً للعزة، قاما معاً بشراء أراض في قرى النقب، في حوج وبرير، أقيم عليها كيبوتز دوروت، بعد أن سجلا الممتلكات باسميهما، ومنحا توكيلاً قانونياً للمنظمة الزراعية، كيه كيه أل، ما مكّن اليهود من استيطانها.

شكل العزة منذ ذلك اليوم، شأن آخرين من عائلته، عاملاً رئيساً للصهيونية في شراء أراضٍ شمال النقب. ذهب فريد أرشيد إلى أبعد من ذلك في اتجاره بالعقارات، حين حاول جاهداً، دون طائل، وضع يده على مقبرة ضخمة، تقع بين طوباس وجنين، شمال السامرة، بغرض التصرف فيها لاحقاً.

ضاعف الزعماء المحليون، في تلك الفترة من نشاطاتهم للأسباب نفسها التي حركتهم قبل التمرد؛ الحاجة إلى المال تدعيماً لمواقعهم الاجتماعية والسياسية والحفاظ عليها من السقوط. إن مشكلة العزة، كما يوضح دانين، «كيفية التشبث بمنزلة العائلة خشية سقوطها سياسياً». وقد واجه حمد الله المشكلة ذاتها، فافتتح مضافة في قريته، لتدبير إطلاق سراح السجناء، كما عمل وكيلاً للأراضي، بما ينسجم ونشاطه الاستخباري والسياسي، وقد برر بيع أجزاء من أراضيه لحاجته إلى مال، يسمح له بزراعة البقية.

تعاون المخاتير مع اليهود، في أنحاء البلاد كافة، لشراء الأراضي وأحياناً بمبادرتهم الشخصية. كان يوسف شارون يتسوق الأراضي في منطقة **جوش عتسيون**، الواقعة بين بيت لحم والخليل، لصالح شركة مارون العقارية، بجانب عمله مندوباً لِ **شيه**. ويروي كيفية حصوله على قطع من قرية نحالين

عبر استئجاره مختارين اثنين من القرية وثالثاً من قرية مجاورة، ويصف الأخير بأنه «كان داهية، ماكراً كالحية». عمل أربعتهم معاً في دفع المُلّاك على توقيع الأوراق المطلوبة، فيما تجاهل ضابط شرطة في بيت لحم، يدعى يوسف، شكاوى المخدوعين مقابل أظرفٍ مُغلقة. حصل المخاتير بالطبع على نصيبهم، ويتابع شارون معلقاً «لا يمكن القول أنهم فعلوا ذلك حباً في إسرائيل، بل فعلوه من أجل المال، من أجل الربح».

شكّل طرد الفلاحين المؤجَّرين الذين يعيشون في الأرض، مرحلة دقيقة في انتقال الملكية، وتولى مخاتير القرى أحياناً إنجاز هذه المهمة مقابل أتعاب، شأن مختار بيت نباله، وكما يوضح جيسن «كان يفصل النزاعات بيننا وبينهم». ويأتي وكلاء الأراضي، أحياناً من مناطق بعيدة ليساعدوا في إخلاء المؤجَّرين، بفضل اتصالاتهم ونفوذهم، شأن علي المستقيم، نائب رئيس بلدية يافا، الذي ساعد المنظمة الزراعية كيه كيه أل، ومجموعة أخرى من يهود تل أبيب، في طرد المؤجَّرين من أراض مباعة في منطقة بيت شيعان. فقد ذهب مع المحامي اس. بي. ساسون، كما وضح الأخير عام 1949، «فأنجز المهمة بسهولة بفضل نفوذه الشخصي على خلوصي الخيري [أصبح لاحقاً وزيراً في الأردن] وعلى شيوخ المنطقة، وهكذا انتقلت الأراضي بسهولة إلى المنظمة الزراعية ـ كيه كيه ال.

كان لشالوم سفاردلوف، رجل الـ كيه كيه أل، في طبرية أسلوب مغاير، يرسل معاونيه من البدو «لاجتياح بيوت المؤجّرين وإرهابهم لإخراجهم بالقوة». وفي إحدى الحالات، أعد العدة لإحراق صومعة القرية التي تحتوي على مخزونها من المحاصيل لعام كامل، حتى «يُدركوا أن البيع أجْدى لهم»، لكن محاولته هذه لم تدخل حيز التنفيذ. هذا، خلافاً للمضايقات والسرقات التي كان يديرها.

اختلفت عمليات البيع، في هذه الفترة، عن سابقتها قبل التمرد، فقد أصبحت أكثر سهولة من ناحية، بسبب توقف الحملات التأديبية ضد السماسرة، ولمغادرة غالبية من أداروها البلاد من ناحية أخرى. وأصبح على من يريد البيع

والشراء التكيف و النفاذ من مادة تحريم نقل الملكية المفروضة من قبل سلطات الانتداب.ولم يعجز محامو المنظمة الزراعية **كيه كيه أل**، عن إيجاد ثغرة تسمح لهم بتنظيم الصفقات واستمرارها. لكن أساليب المراوغة والتلاعب تتطلب استخدام المتعاونين، وخلق أجواء من الثقة المتبادلة بين الجانبين.

فتحت الاستثناءات، في مناطق حظر نقل الملكية، الباب واسعاً أمام المراوغة ومختلف أساليب التلاعب. فقد كان متاحاً، على سبيل المثال، شراء أراضي العرب، التي تطرحها المحاكم للبيع، بسبب الضرائب المتراكمة على أصحابها، أو بسبب ما يدينون به إلى اليهود، ورغبتهم في السداد عينياً وليس نقداً. لم تنقص منظمة كيه كيه آل، البراعة في إيجاد مختلف الوسائل للاستفادة من تلك الظروف، كان أكثرها وضوحاً، تحديد العرب الواقعين تحت طائلة الدين، ثم فتح سجلاتهم لدى المكتب التنفيذي، بما يسمح لعملاء المنظمة الاتصال بهم وعرض مبالغ كبيرة مقابل أراضيهم، وبمجرد موافقة المالك، يقدم المشترون طلباً إلى المكتب التنفيذي لوضع الأرض في المزاد، وتشارك منظمة كيه كيه أل في المضاربة بمبالغ أكبر على المضاربين الآخرين، هذا إن وجدوا، ثم يتفق الجانبان على إتمام الصفقة في حضور المسؤولين.

قدم مساعد الحكمدار البريطاني في فلسطين، في ربيع عام 1943، تقريراً إلى السكرتير العام لحكومة الانتداب، يفيد استخدام تلك الثغرات، منذ نشر البنود، ما مكّن اليهود من شراء عشرين ألف دونم في منطقة غزة وحدها. وشكك البعض في الإدارة البريطانية بصحة هذه التقديرات وليس، للمفارقة، بحقيقة استغلال الثغرات. ولفت مساعد الحكمدار الانتباه، إلى انتهاز المؤسسات الصهيونية عدم تقييد المشرِّع المساحة المباعة بحجم الدين، حيث اتضح للجميع أن البيع كان طوعياً، وان البائعين العرب كانوا أقل اكتراثاً من اليهود في مراعاة القانون. أيد حاكم منطقة غزة تقديرات مساعد الحكمدار، مع ذلك، لم تتخذ إدارته خطوات لإيقاف هذه الممارسات.

اتبع الصهاينة أسلوب الشهود الزور لتجنيد العرب المَدِينين لليهود (أو للمنظمة الزراعية كيه كيه ال) لشراء الأراضي. وتلقى هؤلاء أموالاً من المنظمة لشراء قطع الأراضي في المناطق المحظورة، وعقب إتمام إجراءات التسجيل بأسمائهم، تتقدم المنظمة بتعهداتهم، الكمبيالات، وحينها لا تجد المحاكم أمامها خياراً سوى الحكم بتسجيل الأراضي باسم الشركة.

كان درويش الداودي الدجاني، ابن العائلة المقدسية المعروفة، أحد شهود الزور هؤلاء، امتهن في الثلاثينات شراء الأراضي مع موشى سميلانسكي، في منطقة ريتشيوت وشمال النقب، واشترك شقيقه الشيخ محمود خصوصاً، في إتمام الصفقات الكبيرة. يعتبر الداودى في نظر معارفه اليهود محل ثقة كبيرة، فيما يعده آخرون محتالاً بامتياز. كان يبلغ من العمر، في بداية الأربعينات، حوالى الخمسين عاماً، ويملك طاحونه وقطعة أرض بالقرب من **موتزا**، غرب القدس، مع ذلك، كان مديناً لعرب ويهود. وأضحى الصهاينة، عقب نشر مواد حظر انتقال الأراضي، في حاجة ماسة إلى أمثاله ـ واقترح يواف زوكرمان، ممثل **الكيه كيه أل** في الجنوب، الذي لم يكن يعرف الداودي شخصياً وإن ألَمَّ بتاريخه، وَضْعَه في المقدمة رئيساً شكلياً. قام أهارون مالكوف بترتيب لقاء بن الرجلين في فندق عدن بالقدس، لتبين ردة فعل الدجاني لدى سماعه الاقتراح، فما كان من الأخير، سوى الاندفاع هاتفا: «ليكن، ليكن، إذا فعلت ذلك من أجلي لن أنساك ما حييت».

استمر الدجاني، منذ ذلك اليوم، في الخدمة كوكيل هام في شراء الأراضي في المناطق المحظورة، يشتري من العرب قطعاً من الأرض، كدائن، ثم يضعها مباشرة في المزاد العلني بالتنسيق مع الوصي المنفذ، وعندها تتقدم منظمة، **كيه كيه ال**، أو أي منظمة يهودية أخرى، لشراء الأرض. يشير هارام دانين إلى كيفية إدارة العملية، « لقد استغلينا أحكاماً قديمة ضده» ويتابع:

في البداية كان زوكرمان يعمل معه بشراء الديون من الدائنين والحصول على تعويض منهم، ثم تبدأ العجلة بالدوران لوضع الأرض في المزاد، ويظهر الداودى أمام القاضي ليعلن موافقته على بيع الأرض إلى كيه كيه ال، إلى درجة أن الأمر أصبح اعتيادياً، لم يُستخدم الداودى في الجنوب فحسب، بل أيضاً في الشمال لتسجيل الأراضي باسمه.

في أواخر الأربعينات، تنبّهت حكومة الانتداب وقسم الأراضي في اللجنة العربية العليا إلى نشاطات الداودي، وبدأ القوميون العرب في مطاردته، وأخذ الصهاينة بدورهم ينقلونه من مخبأ إلى آخر، أرسلوا أولاده إلى مصر، وغادر الداودى فلسطين إلى تركيا في عام 1947، حيث وافته المنية.

لم يشهد نصف العقد الأول من الأربعينات، للمفارقة، سوى نشاط محدود لمواجهة سماسرة الأرض. التحق إبراهيم الدجاني، عضو آخر في العائلة، عام 1944، بساحة العمل، وكان أداة طيعة، في نقل بعض أراضي جبل أبو غنيم، الواقعة في المرتفعات بين القدس وبيت لحم إلى الصهاينة، حيث أقيم الحي اليهودي **هارهوما**، المثير للجدل، في أواخر تسعينات القرن الماضي.

انصبّ ضعف الحركة القومية العربية أيضاً في صالِح علي القاسم من الطيبة. كان صالح مخبراً لليهود وللبريطانيين معاً، محلّ ارتيابٍ كقاتل مأجور. وقد حافظ، وفي الوقت ذاته على علاقته بقيادة الحركة القومية. كان القاسم عديلاً لسلامة عبد الرحمن، وكيل الأراضي المعروف في منطقة شارون، وصهر رئيس بلدية طول كرم، والذي استدرجه الاثنان للعمل معهما في نهاية العشرينات. تلقى أموالاً من يوشع هانكين لنقل ما وعد به من أراض، لكنه لم يف بوعده، فتحول إلى مدين لمؤسسات صهيونية، قررت استغلاله بعد نشر قانون الحظر، وافق القاسم على الخدمة وساهم في إتمام الصفقات مقابل مبالغ كبيرة من المال.

أصبح القاسم أحد أقوى الرجال في منطقة شارون، يستمد نفوذه من

علاقات عائلته وثروته، كما استفاد من علاقته بالبريطانيين، الذين عينوه مراقباً على مستنقع الفالق في منطقة شارون، حيث حصد مبالغ مالية كبيره من اليهود، لمساعدتهم في ابتياع أراضٍ في منطقة نفوذه. أخذ القاسم يوسع أعماله تدرّجاً في مناطق أخرى، مثل قيامه بالتلاعب في نقل أراضٍ في أبو غوش إلى الكيه كيه ال، وانفضحت خطته لاحقاً عندما تبين أنه وأحد شركائه زيَّفا وثائق بمبالغ تفوق بثلاثة أضعاف الأرقام المسجلة، واكتشف البائعون عملية الاحتيال وطالبوا القضاء باستعادة الأرض، وعندها أدركوا أن القاسم ليس سوى رئيس شكلي.

قام القاسم بإتمام صفقة أخرى في السهل الساحلي الجنوبي، وسرعان ما طالته الاتهامات بنقل ملكية أراض إلى اليهود من دون علم أصحابها. وقرر القوميون تلقينه درساً. وحين علم باستهدافه قام بتسليح خمسة عشر حارساً وتدريبهم على الدفاع والهجوم، ووفقاً لما ذكر سلفاً، لم تأت منيته في النهاية على يد العرب، وإنما قتلته الاستخبارات الإسرائيلية.

وثمة شخصية أساسية أخرى في تلك الفترة، عملت على إتمام صفقات الأراضي، يدعى صاحبها يوسف الجاروشي، تعود أصول عائلته إلى ليبيا واستقرّ بها المقام في جيدرا. قام عضوان آخران من العائلة، محمد وعمر، بأعمال الحراسة لدى **اليوشف** ومزارعها، و«كانا مخلصَيْن تماماً إلى **الموشاف**، يتحدثان العبرية بطلاقة، وتعاونا مع اليهود حتى أثناء الاضطرابات والكفاح». وأصبح يوسف مسؤولاً عن تجارة الأراضي، حيث تم، وفقاً لحيرام دانين، «تسجيل أملاك كبيرة باسمه، لكن ولاءه كان كاملاً لا غبار عليه».

ضمت مجموعة الرؤوساء الصوريين هؤلاء، أو أصحاب «الأسماء المستعارة»، كما أطلقت عليهم منظمة كيه كيه أل، أحمد مقبل من سنديانا، وهو نفسه الذي شارك في التمرد ثم اجتاز الخطوط، إثر مقتل والده وإخوته على يد المتمردين، ليجد ملجأ في زيخرون ياكوف، واستقر به المقام في بستان

عزرا دانين، بالقرب من الهدار. ولدى انتهاء التمرد بدأ يعمل في شراء الأراضي لصالح الصهاينة. ويعود دانين بذاكرته إلى علاقته به:

كان أحمد مقبل حارساً في بستاني، يدرك جيداً أهداف العمل [شراء الأراضي]، ولهذا كان يتلقى مبالغ صغيرة من المال شأن الآخر [حارس ثان كان يقيم في أرض دانين]، لكنهما ارتبطا تماماً بنا، وقمنا بتوفير الحماية لهما ومساعدتهما، كلاهما لم يكن صهيونياً، ولهذا فقد أسدينا إليهما معروفاً. وضعنا أحمد في البستان تحت رقابة مشددة، ولم يكن بوسع المتمردين الوصول إليه، كنا ننقله من مكان لآخر، حتى دربناه على توقيع اسمه، كي يذهب إلى مكتب تسجيل الأراضي. أصبح ذلك الزنجي الأسود مليونيراً في النهاية، وهو الذي كان يعيش في خيمة بائسة.

وهكذا، يبدو أن دانين قد تفضل كثيراً على مقبل هذا، ولم يُقدِّر إلا هوشا بالمون بدوره هؤلاء الرؤساء المستعارين الذين عملوا من أجل الكيه كيه أل.

ذلك الفتى [مقبل] لم يكن من طراز علي القاسم أو سيف الدين الزعبي، فهما كانا مهذبين ثريين، يترك كلاهما، شأن الشخصيات العامة، انطباعاً طيباً لدى الناس، أنت تعرف... كان ذلك مصدر عيشهم في تلك الفترة... وتجدر الإشارة، الى أن كل أصحاب «الأسماء المستعارة» هؤلاء، باستثناء رجُلَي عزرا الاثنين، كانوا أفاعٍ، مجرد طفيليات... ليسوا أناساً مهذبين، عفواً من نائب المتحدث الرسمي للكنيست، سيف الدين الزعبي وعلي القاسم وجميع أصحاب النماذج اللطيفة هذه.. فأولئك كانوا مجرد طفيليات، كلفونا الكثير من المال.

ربما كانوا طفيليات وأفاعٍ، لكنهم كانوا نماذج مثالية لمنظمة شراء الأراضي **كيه كيه أل**، لم يساعدوا في تسجيل الأراضي فحسب، بل ساهموا

في شراء الأراضي من العرب، فمن كان متردداً في البيع مباشرة لليهود، عملوا على تهدئة روعه وتقديم بعض السلوى له، إن كان في حاجة إليها، أو مساعدته في إقناع نفسه بأنه يبيع إلى العرب. بالطبع، كان بإمكان من يريد أن يعرف أين ينتهي المطاف بأرضه، لكن الناس بإمكانهم إقناع أنفسهم، فى المواقف الضاغطة، باقتراضات لا أساس لها من الصحة. وليس ثمة شك، أن الكيه كيه ال، تمكنت بفضل أولئك الشركاء نصب الكمائن، والتوسع في مناطق لم تشهد حضوراً يهودياً ملحوظاً، قبل وضع قانون نقل الأراضي موضع التنفيذ. وهكذا، اتسعت أملاك الصهاينة بموازاة حجم اختراقهم الاستخباري للجمهور العربي.

شركاء في التمرد العبري

كان تجار السلاح العرب مصدراً صهيونياً هاماً للحصول على الأسلحة، منذ بداية تنظيمات **اليوشف** المسلحة، حيث تعقد الصفقات عادة على المستوى المحلي، عبر الاتصال المباشر مع التجار العرب، أو عبر وسطاء. ازدادت الحاجة للسلاح قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومنذ أن أعلنت المنظمة اليهودية السرية، **أتزيل**، في شباط/ فبراير 1944، الكفاح المسلح بقيادة مناحيم بيغن، (التحقت بالهاغاناه، في تشرين أول/ أكتوبر، للكفاح ضمن إطار «التمرد اليهودي»). وانتشر الحديث، بشكل عام، بأن مصير فلسطين تحدده قوة السلاح، لتبدأ عندها مأسسة شراء الأسلحة من العرب.

أخذ تجار السلاح العرب في العمل خارج القانون، كانوا يعملون أحياناً في نشاطات إجرامية، مثل تجارة المخدرات. لم تكن القضايا القومية ضمن دائرة اهتماماتهم، وبالطبع لم يفضلوا تنظيماً يهودياً على آخر لأسباب أيديولوجية، فالبعض عمل مع الهاغاناه، والبعض الآخر تعامل مع تنظيمات أصغر وأكثر عنفاً، مثل **أتزيل** أو **ليهي**، فيما تعامل آخرون مع من يدفع أكثر. كان الاختيار يعتمد عامة على العلاقات السابقة أو الاعتبارات المادية.

كان يوسف أبو غوش، أكثر العرب بروزاً في مساعدة **ليهي**، أخذ دوره يتصاعد في الحركة يوماً بعد يوم، ومن بين مآثره الأخرى، اشتراكه في عملية تحرير بولا كوهن، في نيسان/ أبريل من السجن البريطاني، العضو الفاعل في ليهي ـ أصبحت لاحقاً عضواً في الكنيست. قام يتسحق هاسون «رئيس الاستخبارات»، بتجنيد يوسف، واستناداً إلى روايته، فقد جمعه بيوسف عضو ليهي المعروف حركياً بـ «رؤفين»، وذاك رجل «تطال يده كل شيء، و ترتفع كافة الأيدي أيضاً ضده»؛ ماضيه إجراميٌّ مثل حاضره، عمل في التهريب في كل ما يقع عليه، و كان لذلك السبب صديقاً للعرب». ويتضمن تقرير عن مكتب التحقيق الجنائي البريطاني، في حزيران/ يونيه 1947، روايات (على درجات مختلفة من المصداقية)، عن تعاون أبو غوش مع ليهي، في شراء الأسلحة والمتفجرات وأيضاً المشاركة في العمليات داخل المناطق العربية، كما في أنشطة إجرامية أخرى. وقد اطلع يسرائيل أليداد، مفكر **ليهي** وعضو قيادتها العليا، على دور أبو غوش في العمل السري اليهودي، وعلق مدهوشاً بقوله «يتدفق الدم اليهودي في عروقه، لا يمكن أن يكون عربياً.. إنه ظاهرة مثيرة في البحر الضبابي لهذا المشرق المزيف».

قام أبو غوش بإحضار مواد المتفجرات من المحاجر العربية، وشكلت معسكرات الجيش البريطاني مصدراً آخر سطت عليه منظمة **أتزيل**. وقام العرب، ومعظمهم من البدو، بسرقة الألغام والذخيرة من المستودعات والمعسكرات البريطانية، ونفذوا كذلك أوامر عملاء الحركات السرية اليهودية في تمرير البضائع إليهم، وقد اعترِضت إحدى تلك الشحنات في أيلول/ سبتمبر 1945، بالقرب من خان يونس، وهي في طريقها إلى وسط البلاد ما اضطر منظمة أتزيل إلى إنقاذ المهرب العربي ومقايضته وفقاً (لأحد المصادر) بالمخدرات.

كان أحد موردي الأسلحة الأساسيين إلى اتزيل، تاجر مخدرات يدعى

محمد أبو يسن من يافا، ووفقاً لمعلومات الهاغاناه التي وردت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد باع أبو يسن إلى أتزيل، أطنانا من المتفجرات وأكثر من مئتي رشاش. وساءت العلاقات بين الطرفين، في حزيران/ يونيه 1946، بسبب رفض اعضاء اتزيل دفع المال بعد ان حمّلوا أطنان المتفجرات من مخزن في بستان أبو يسن للحمضيات، وقاموا بتهديده بأسلحتهم ثم غادروا. وأدركت أتزيل لاحقاً، بعد بضعة شهور، حجم الخطأ الذي ارتكبته، وأخذت تسعى لرأب الصدع وإعادة العلاقات بينهما إلى طبيعتها.

كان للمتعاونين العرب نصيب أيضاً في المقاومة العبرية، بعد الحرب العالمية الثانية ضد البريطانيين، فقد ساعد بعضهم **أتزيل وليهي** في أعمال السطو لتمويل أنشطتهم، ووفر بعضهم الآخر تغطية نارية في عملياتهم ضد أهداف بريطانية. وقام آخرون بإخفاء مخطوفين بريطانيين في مخابئ بالمناطق العربية، لم يكن تفتيشها ليخطر ببال الإنكليز. وتذكر مصادر الهاغاناه أن عربياً يدعى رشيد، مساعد مقرب لعلي القاسم، التحق بعناصر أتزيل في سرقات ثلاث - في نابلس ويافا وتل أبيب. وقد أُرسل رشيد هذا، وفقاً لتحقيقات الشرطة البريطانية، لإلقاء قنابل على شخصيات فلسطينية عامة بهدف زرع الشقاق داخل القيادة المحلية. وارتاب البريطانيون أيضاً بمساعدة العرب اتزيل في تموز/ يوليه 1946، في تفجير فندق الملك داود بالقدس. والتحق بدوي من قبيلة السواركة، التي تقيم بالقرب من يهودا، **بأتزيل** في الهجوم على أهداف بريطانية بالقرب من **بيت تكفا**، وقد تدرب على زرع الألغام، وأُرسل لتخريب خط السكك الحديد المتوجه إلى القدس. وساعد بعض العرب في توزيع منشورات التنظيمات اليهودية السرية، كما عرض آخرون المساعدة الإنسانية - في إخفاء رجال **أتزيل** في مشفى الدجاني. يعود ذلك التعاون أيضاً إلى روابط عائلية، حيث كانت هافا ريختمان، من روتشفوت، وهي ابنة عائلة يهودية يمينية معروفة، متزوجة من أحد أبناء عائلة الدجاني، شقيق صاحب المستشفى. وتقول مصادر الهاغاناه،

أن هافا كانت تشارك في شراء الأسلحة من تاجر عربي في غزة، وقد أصبح أحد أبنائهم لاحقاً، عام 1990، عضواً في اللجنة المركزية لحزب الليكود.

من المتعذر تقدير عدد المتعاونين الذين شاركوا في بيع الأسلحة، فالتقارير تحتوي على حفنة من الأسماء، قام أصحابها ببيع أسلحة إلى اليهود بشكل منتظم، وزود عرب كُثُر اليهود بالأسلحة، شأنهم في بيع الأراضي كلما واتتهم الفرصة، وكثيراً ما قام البدو بتفكيك الألغام وبيع المتفجرات، وامتلك آخرون بطريقة أو بأخرى، بنادق ومسدسات، ليسوا في حاجة إليها، ربما بغرض البيع.

وشأن المتعاونين الآخرين، لم يعتبر تجار الأسلحة أنفسهم مقيدين بقواعد القضية القوميه، ولو أرادوا تبرير أفعالهم لوجدوا لأنفسهم عذراً ايديولوجياً، فالأسلحة التي قاموا ببيعها كانت موجهة بكاملها، في تلك المرحلة من الصراع، إلى البريطانيين حصراً.

الوقوع في الشَّرَك

اتخذت الروابط بين المتعاونين ومشغليهم من الاستخبارات الصهيونية، أثناء الحرب العالمية الثانية، طابع العمل المُمَأسسْ. استأنف المتعاونون القدامى نشاطهم، وازدادت وتيرة تجنيد متعاونين جدد، ولم تكن العوامل الجيوسياسية السبب الوحيد لاستمرار تعاون الجانبين معاً، فالتاريخ الشخصي للمتعاونين ولمشغليهم، أكسب التعاون أهمية لا تخلو من مغزى.

اكتشف قادة وحدات السلام، بعد انتهاء التمرد، أنهم قد حشروا أنفسهم في الزاوية، ولم يعد بوسعهم، حتى لو أرادوا، التراجع وإنهاء تعاونهم مع الصهاينة، فقد أصبحوا مدموغين بالخيانة في أعين معظم العرب، لدورهم في المواجهة المسلحة للمتمردين (رغم أن الكثيرين كانوا تواقين إلى انتهاء التمرد)، وبات يتهددهم الحكم بالإعدام. ولم يجدوا أمامهم خياراً سوى متابعة المواجهة ضد قيادة الحركة القومية، واستعادة سطوتهم في مناطقهم. وكانوا بحاجة، في صراع

الحياة والموت هذا، إلى حلفاء وليس أمامهم سوى الصهاينة، الذين يشاركونهم النظرةَ العامة نفسها للوضع، الأمر الذي كان بالنسبه اليهم يوازي الحقيقة على المستويين السياسي والميداني. على أية حال، كانت العصابات المسلحة ما تزال تجوب البلاد وتهدد عناصر وحدات السلام، ربما بعزم يفوق اليهود، وقد أسفر التعاون في حالتهم تلك، عن التقاء المصالح المزدوجة وتداخلها.

اعتمدت العلاقة بين المخبرين القدامى، متواضعي الشأن، وبين مشغليهم الصهاينة على نمط مختلف من المصلحة المشتركة. فقد تضمنت دوافع هؤلاء، كما أسلفنا، الرغبة في الثأر، او الانسلاخ عن جماعتهم كما صداقتهم مع اليهود. كان انتهاء التمرد، بالنسبة لكل هؤلاء يعتبر نجدةً، فلم يعد الموت يتهددهم، وباتت علاقتهم التي اتسعت بالصهاينة، أكثر فائدة، بفضل ما يتلقونه من مكافآت. ولهذا، كان من الطبيعي ان يحتفظوا بصلاتهم ويستمروا في مساعدة اليهود. فقد واصل بعضهم ملاحقة المتمردين أحياناً والإمساك بهم رغبة في انتقام لم يهدأ أُواره بعدُ، وتوقف بعضهم الآخر عن العمل لما يتهدده من أخطار، وقبع تحت حماية مشغليه اليهود، شأن مقبل من سنديانا، الذي تكيف مع المستجدات، وتحول من مرشد للبريطانيين ولِ شيه، إلى العمل في شراء الأراضي.

يتحدث أهارون دانين عن تجربته مع العملاء، الذين عملوا معه في صفقات الأراضي، وينطبق وصفه على المجالات الأخرى كافة، ويوضح كيف تحوّل العلاقات الشخصية دوافع المال والقومية إلى مسائل جانبية:

> **كل من عمل معنا كان دافعه المال في البدايه، ثم تحول الأمر اثر انزلاقهم الى الهوة، ليعتبروا العمل جزءاً من علاقتهم الشخصية بنا، وتقدموا في العمل على نحو اعتيادي. كان المال العامل الأول، لكنه ليس الوحيد، لم يتعاملوا مع الصهيونية، لكن في مرحلة لاحقة ـ فالناس على أي حال تعيش حياتها ـ كانت لدينا بهم علاقات، ليس**

لمجرد العمل فحسب، فقد تطورت علاقتنا الشخصية، وأخذوا يوجهوننا في كيفية العمل هناك مقابل مبالغ محددة عن كل عملية. ضع المال جانباً، كان هناك أيضاً دافع النجاح.

كان دافع النجاح هذا حافزاً هاماً في تشغيل المتعاونين، لم يأخذ ما يستحق من الالتفات، مع أنه يشكل التقنية النفسية الأساسية التي يمتلكها المشغلون اليهود، فبمجرد أن يقبل المتعاون القيام بمهمة ما، تصبح قدرته على التنفيذ بالنسبة اليهم في غاية الأهمية. كان ذلك حال السماسرة لدى إقناعهم الناس ببيع حيازاتهم، وكذلك المخبرين في إجراء التحقيقات لما يقع من حوادث.

ويكتسب دافع النجاح هذا مصداقية أكثر، كلما تطورت العلاقات الشخصية الإيجابية بين المشغل ومعاونيه، وكما يلحظ دانين، أن العلاقات الأكثر قرباً تستلد التزاماً متبادلاً، فالمشغل يستثمر في عملائه، أقلّه طالما كان بحاجتهم، و يبذل المتعاون في المقابل أقصى جهده لإثبات مقدرته. ويروي مردخاي شاكافيت، التابع إلى كيه كيه إل وشيه معاً، «حين تعمل مع عربي عليك أن تعرف، أن الأمور لا تُنهى على الطاولة، عليك الذهاب إلى داره، واستقباله في منزلك، وعليك مساعدته حين يمرض ابنه وأخذه إلى الطبيب».

إن الإحساس بالمصير المشترك يعمق، دون شك، العلاقات وفقاً لما يقول شالوم سفادلوف من الكيه كيه ال، «إنهم أيضاً يشعرون - إذا قمتُ ببيع [أرض إلى اليهود]، فقد تم بيعي انا أيضاً إلى اليهود، ويتوجب علي البقاء على اتصال بهم والعيش بقربهم، شركاء في المصير، وبعد أن اتخذتُ الخطوة الأولى، عليّ الظهور بمظهر الوطني من الخارج، لكن من الناحية العملية، فقد ارتبطتُ بالدوائر اليهودية التي تقوم على إدارة هذه الشؤون، وعلى أن استمر في العمل معها في كل الأوقات».

إذن، تلك رؤية المشغلين اليهود للمتعاونين العرب. مع ذلك، يبقى التنافر بين هوية المتعاونين وروابطهم بمشغليهم اليهود وبين رغبتهم في جني المال،

هذا من ناحية، وبين إدراكهم لأنفسهم كأعضاء في الجماعة الفلسطينية العربية من ناحية أخرى. ويورد أهارون دانين، من كيه كيه أل، محادثة مثيرة أجراها في بداية عام 1940، مع خالد الزعبي شقيق سيف الدين الزعبي ـ الذي ساعده في شراء أراضٍ في قرية الزعبية شمال الناصرة.

قال الزعبي: اسمع، ليس ثمة من يعرف أفضل مني أن عملك خالصاً، أنت تدفع المال مقابل كل شيء، دولارات، أكثر بكثير مما تستحقه الأرض، لكن ذلك لا يغير حقيقة أنك تجردنا من الأرض، أنت تأخذها بالمال، وليس بالقوة، لكن الحقيقة أننا نترك الأرض. ويرد دانين: أنت تنتمي إلى قبيلة الزعبية المقيمة هنا، وفي شرق الأرض وفي سورية، فما الفرق بالنسبة إليك، إذا أنت أقمت هنا، أو أقمت أنت وعائلتك هناك؟.. يقول الزعبي: من الصعب أن أقول لك، لكن على أي حال، إن مقابر أسلافي هنا، إنني أشعر بأننا نترك هذا المكان. إنه خطأُنا وليس خطأكم.

لقد تقبل الزعبي الرؤية الصهيونية للأحداث ـ أخلاقية عمل اليهود، بأن العرب مذنبون في عدم تدبرهم الحفاظ على أراضيهم، وبالطبع ثمة أمور لم يعرفها (أو اختار تجاهلها) بأن دانين يعلم، بوجود مشترين يهود، يأخذون الرجال إلى الحانات وبيوت الدعارة لإغوائهم على بيع أراضيهم، وبأن ثمة متعاونين يثيرون النزاعات في داخل القرى لخلق ظروف تسمح لهم بشراء الأراضي[1]، مع ذلك، تطابقت رؤية الزعبي مع الأسلوب الصهيوني في شراء

(1) تساءل أهارون دانين: «أيمكن إجبار شخص ما على البيع؟ من يريد البيع فليبع لدينا أغراس بينهم [السماسرة] وبإمكانهم أيضاً استخدام الطرق القديمة لأولاد عمومتنا [العرب]، إغواء أناس معينين كي يبيعوا، ولا يمكن الزعم بأن ذلك ظلم أو غير أخلاقي»، وأضاف في مقابلة لاحقة: «إنه هو [الزيناتي، عرسان، الشنطي أو أبو حنتش] من أجبروهم على البيع ـ هذا واضح، نحن نعرف العلاقات بين بعضهم البعض، لكننا لم نستغل ذلك، ولم نمل على أحد ما الذي يتوجب عليه عمله». وفي مقابلة سابقة قال: إن يهوداً معينين استخدموا الأسلوب الأميركي، عوّدوا العرب على شرب الخمر وإتيان الداعرات وهكذا، نحن في الكيه كيه أل؛ الاحتيال والقروض بفوائد مرتفعة وإثارة النزاعات.

الأراضي، الذي أصبح هو نفسه جزءاً منه. إن العرب بمن فيهم الزعبي نفسه، يتحملون المسؤولية بكاملها عن موقعهم.. فقد دمج الزعبي نفسه، إلى درجة عالية، في الخطاب الصهيوني، الأمر الذي يبرر لنا، استخلاص أنه كان متعاوناً نموذجياً. لذلك، لا ينبغي لنا ان نتجاهل قوله في حديث آخر مع دانين: «ليس لدي اتهام ضدك، ولكن في داخلي العميق أنا ضدك».

لم يحدد الزعبي ضد من كان: الصهيونية (لأسباب قومية) أم ضد الذين دفعوه إلى العمل ضد شعبه وضد نفسه. من الواضح أن كلتا الحجتين صحيح. إن تصريحه، أياً كان توجهه، ينم عن مشاعر قومية داخله، وهو أكثر المتعاونين ولاءً، مع ذلك، لم يكن الزعبي استثنائياً، فإن هذه الهواجس لم تُمْلِ أو تَفرُضْ على المتعاونين أفعالهم.

كانت سنوات الحرب هينة نسبياً على الاستخبارات الصهيونية في شراء الأراضي. استمر الفلسطينيون القوميون في ملاحقة المتعاونين، إلى درجة تعذر معها تحرك الشخصيات المهيمنة دونما حراسة مشددة. مع ذلك، وربما من حيث لم يحتسبوا، أصاب منزلَتهم الاجتماعية ضررٌ عظيم، فقد حدث تغيير هام في نهاية الحرب، لدى شروع الحركة الوطنية العربية في اعادة بناء نفسها.

الفصل الثامن

مقدمة الحرب

وصم المتعاونين

في مساء 9 تشرين ثاني/ نوفمبر 1941، غادر فخري النشاشيبي مقر الاجتماع في بغداد، وتوجه الى الفندق سيراً على الاقدام، بعد أن صرف أفراد حراسته، ولدى اقترابه من المدخل كان في انتظاره الشاب محمد نسيبة، عاجله بعدة رصاصات فأردته قتيلاً. كان القاتل هو نفسه ذلك الشاب الذي التقاه المغدور قبل بضعة أيام. هكذا، انتهت حياة أبرز زعماء المعارضة العربية الفلسطينية، الذي اشتُهر بحياة المجون، وبتأسيس وحدات السلام أثناء تمرد 1936، والذي جسّد أكثر من غيره معارضة الحاج أمين الحسيني.

هرب القاتل بعد أن ناول سلاحه إلى راكب دراجة نارية كان ينتظره، مالبثت الشرطة أن اعتقلته، فوشى بصاحبه. اعترف نسيبة أمام المحققين أنه نفذ أوامر عبد القادر الحسيني، وألقي القبض على الأخير ثم أطلق سراحه بعد فترة وجيزة، ولمرة أخرى برهن الاغتيال أن لجماعة الحسيني اليد الطولى على منافسيهم، كتلة النشاشيبي.

كان النشاشيبي في زيارة عمل إلى بغداد تلبية لرغبة البريطانيين، بقصد العمل على إفساد النفوذ الألماني في العالم العربي، وكانت الساحة حينها

تعج بقوى أكثر قوة ومنعة، فبغداد في، تشرين ثاني/ نوفمبر، كانت ملاذاً آمناً للمنفيين من معسكر المفتي، من بينهم أكرم زعيتر، عبد القادر الحسيني، ومعين الماضي، وكل منهم كان نشطاً فاعلاً لصالح الألمان ضد البريطانيين، اما المفتي فقد فر من العراق الى ألمانيا قبيل وصول النشاشيبى، بعد أن أجهض البريطانيون تمرد الكيلاني [رشيد عالي]، حيث لقي ترحيباً واسعاً من إذاعة المحور الناطقة بالعربية في برلين، بينما كان النشاشيبى منهمكاً في عقد اجتماعات رسمية مطولة مع العراقيين الموالين لبريطانيا، وفي استقبال كثيرين جاؤا لزيارته في غرفته بالفندق، طلباً لمساعدته في الحصول على موافقة البريطانيين بعودتهم إلى فلسطين، مقابل تخليهم عن الأعمال العدائية. كان الشاب نسيبة أحد هؤلاء، فقد تورط في اغتيالات سياسية في فلسطين وفي النشاط السري بالعراق، فأتى يلتمس مساعدته متعهداً بالكف عن نشاطه الإرهابي، صدقه النشاشيبى واستغل القاتل ثقته واقترب منه وأسقطه صريعاً، وهو من سبق له النجاة، أقلّه من محاولتي اغتيال سابقتين.

كان مصرع فخري النشاشيبى أكثر من مجرد انعكاس مؤلم للعداء المستحكم بين المعسكرين، فقد شكل لطمة معنوية وتنظيمية قاسية إلى خصوم المفتي. اتضح ذلك جلياً في تشييع جنازة المغدور التي اقتصر حضورها على قرابة ثمانمئة فرد، غالبيتهم من أصدقاء البريطانيين واليهود، وجاءت مشاركة البريطانيين، للمفارقة، ضعيفة للغاية انحصرت في حضور مسؤول متواضع الرتبة. أما المشيعون العرب فمعظمهم، وفقاً للمراقبين، من القرويين وليسوا من سكان المدن، لم يظهر أحد من عائلات القدس المعروفة، باستثناء عائلة الدجاني، التي سبق وتلقت بدورها، منذ ثلاث سنوات، ضربة مماثلة، باغتيال حسن صدقي الدجاني.

بعد انتهاء مراسم التشييع، اجتمع آل النشاشيبى يتدبرون أمرهم؛ أيتوجب عليهم الأخذ بالثأر؟، من عليه دفع الثمن من خصومهم؟ من يقوم بالمهمة؟،

بعد أخذ ورد ونقاش مطوّل، لم يتوصلوا الى قرار ومن ثم لم يفعلوا شيئاً. وانتابهم شعور عام، بأنهم قد أصبحوا بدون فخري، معارضة واهية هزيلة، قطيعاً بلا راع.

تعززت مكانة فريق الحسيني، بفضل ذلك الاغتيال الدرامي، ولنجاح المفتي في الإفلات من قبضة البريطانيين، ناهيك عن الاستقبال الحار الذي لقيه في برلين. وتواردت التقارير تعبر عن البهجة والترحيب اللذين عمّا أنحاء فلسطين لمصرع «زعيم الخونة». قلة قليلة فقط من المعارضة، تجرأت على إرسال بطاقات التعزية، ما يشير إلى حجم الخوف الذي انتابهم، حيث أدركوا جميعاً فحوى الرسالة جيداً: لذلك عقد بعضهم العزم على توثيق صلاته باليهود. عبّر شقيق محمد الزيناتي، من وادي بيسان، عن مشاعره إلى مشغله في جهاز **شيه جيرشون/ ريتوف** بقوله، «في أوقات كهذه من الضروري أن نعمل معاً، خشية حدوث شيء ما»

كان اغتيال النشاشيبي جزءاً من حملة منسقة ضد المعارضة، استمرت عقب انتهاء التمرد وإن بوتيرة أقل، حيث أردي عبد الرحمن الهنيدى، في تشرين أول/ أكتوبر 1940، قتيلاً في اللد ـ بعد عامين من ذبح شقيقه رئيس بلدية المدينة. اراد المغدور الانتقام لشقيقه، بمساعدة البريطانيين، تم اعتقال عدة متمردين، نُفذ في بعضهم حكم الأعدام شنقاً. وكان أن استطاع صبي في الرابعة عشرة ـ قريب لأحدهم، الاقتراب منه عبر أحد حراس الهنيدى، فأطلق عليه النار من مسافة قريبة. ويذكر شقيقهم الثالث، وهو على صلة بـِ شيه، في تقرير له بامتناعه عن الأخذ بالثأر عملاً بنصيحة البريطانيين.

تعرض كل من حافظ حمد الله من عنبته، وفريد أرشيد من جنين، في آب/ اغسطس 1941، وكلاهما من قادة وحدات السلام، إلى محاولات اغتيال فاشلة، بفضل وشاية أحد حراس الأول، الذي افترض المهاجمون خطأً، بإمكانية استغلاله للوصول إلى مخدومه السابق، الذي سارع إلى إخبار الشرطة،

فأعدت عملية للإيقاع بالمشبوهين، بغرض الوصول إلى مستوى أعلى من انصار المفتي، حيث تظاهر شرطيان بأنهما من المتمردين واتصلا بالمشبوهين، وأبديا استعدادهما للقتل حسب الطلب. وأسهب المشبوهون في الحديث عن أهمية قتل الخونة، وتعهدوا بأن القيادة سوف تغطى جميع النفقات في حال الإصابه أو الموت، وعلى الفور جرى اعتقال المشبوهين، لكنهم لم يكشفوا أثناء التحقيقات عن هوية رؤسائهم.

تمّ التركيز في المستوى المحلي على المخاتير، وأُرسلت تحذيرات، على سبيل المثال، الى زعماء قريتي قطنة ولفتة، في غرب القدس، بسبب علاقتهم بالمعارضة. تلقى محمد العيسى، مختار لفتة، تهديدات بالقتل، وكان الجميع يعلم أن التهديدات ليست فارغة، بعدما قتل المتمردون مختارين من السامرة، من قريتي طالوز وقدوم، إضافه الى وصول معلومات إلى استخبارات الهاغاناه، تفيد بنية قتل الكثير من المخاتير وشخصيات أخرى من المعارضة في مرتفعات نابلس. وبذلك، تعمّد القتلة تذكير كل من يحاول النسيان، رغم فشل التمرد وعودة الهدوء، أن روح المتمردين والمفتي ما تزال تحوم فوق الحلبة السياسية.

تواصلت مهاجمة قادة المعارضة لأسباب سياسية عامة، واخذت زمرة المفتي تعمل ضد الخونة، على مستويين آخرين: أولاً مهاجمة وتهديد كل من كان على صلة اجتماعية أو اقتصادية باليهود، في محاولة لم تُجْدِ، لدعم المعايير والقواعد التي عملوا أثناء التمرد على ارسائها. ثانياً: ملاحقة المخبرين لردعهم أو النيل منهم بسبب ما اقترفوه أثناءه، كان رجال المفتى بصورة عامة في حالة كمون، يترقبون النصر الألماني، يخبرون خصومهم أحياناً بأنهم سوف يسوون حساباتهم مع كل الذين التحقوا بالبريطانيين أو الصهاينة. وحين انهزم رومل [المارشال الألماني**] في صحراء شمال أفريقيا [**معركة العلمين**] وخسرت دول المحور المعارك**

الحاسمة في أوروبا، بدأت القوى الوطنية تفقد الأمل بأن الحرب سوف تحقق أجندتهم، وأدركوا لدى تبينهم مضامين هزيمة ألمانية النازية، بضرورة إنعاش النشاط السياسي للفلسطينيين العرب، وإعادة تنظيم الحملة الشعبية. وتطلب ذلك إعادة وضع الحدود والمعايير المتعلقة بالعلاقات اليهودية / العربية.

يقظة السياسة العربية

ظهرت، في نهاية عام 1943، التباشير الأولى لإعادة تنظيم السياسة العربية، وأعاد الزعماء المستقلون، بقيادة أحمد حلمي باشا، إلى جانب قادة حزب الاستقلال عوني عبد الهادي ورشيد الحاج ابراهيم، تأسيس «صندوق الأمة»، والعمل على ثلاث قنوات: حملات دعائية ضد بيع الأراضي لليهود، إنقاذ الأراضي المهددة، وتركيز العمل ضد البائعين.

وبدأت في الوقت نفسه، الاستفاقة السياسية لجميع الفلسطينيين العرب، وتأسست عصبة التحرير الوطني عام 1943، وأعادت جماعة الحسيني في العام التالي، 1944، تنشيط الحزب العربي، وعاد عبد القادر الحسيني، في شتاء عام 1946، إلى فلسطين من معسكر اعتقاله البريطاني في روديسيا، واستطاع الحاج أمين تفادي محكمة جرائم الحرب ومغادرة فرنسا إلى القاهرة. كان الفراغ الذي خلفه غياب هذين الرجلين، أحد اسباب جمود السياسة العربية، والآن اصبح بمقدورهما إعادة الزخم وإطلاق رياح الفاعلية.

لكن رياح الفاعلية هذه، هبت كعاصفة مهلكة. نزاعات داخلية ضارية وغزارة في المؤسسات. أعاد جمال الحسيني، في آذار/ مارس، تأسيس اللجنة العربية العليا، وقد حظيت بالتأييد وإن بدرجة أقل. وأسس الخصوم في المقابل الجبهة العربية، من ممثلي خمسة أحزاب معارضة. وأقام المعارض المستقل، موسى العلمي، المشروع الإنشائي في مواجهة صندوق الأمة، وأنشأت اللجنة العربية العليا بيت المال العربي للأهداف نفسها. وشرعت منظمتان عسكريتان

في العمل على نحو متواز: النجادة التي نشأت بعد الحرب، بمبادرة من المحامي اليافاوي المستقل نمر الهواري، الأقرب إلى المعارضة، والفتوة التابعة للحسيني، التي بذلت جهدها بتشويه مكانة النجادة وتلويث سمعتها. ازدحمت الساحة بالتنظيمات المتنافسة، مع الافتقار إلى قيادة سياسية مركزية موحَّدَة، يتبعها جيمع الفلسطينيين العرب، ليصبح بذلك التشرذم، أحد أهم السمات البارزة في السياسة العربية الفسلطينية.

أضعفت هذه الإنشقاقات، دون شك، عرب فلسطين إبان مواجهتهم تركيبة معقدة من الظروف المعاكسة، فالرأي العام الغربي وحكومات الحلفاء كانت ترتنح من أبعاد الهلوكست، والسفن تزدحم بالمهاجرين اليهود، تتجه نحو فلسطين لتهريب المهاجرين غير الشرعيين، والولايات المتحدة الأميركية تراوغ بريطانيا كي تسمح الأخيرة بدخولهم البلاد، رغم ما تكابده من الحركات السرية اليهودية، من عمليات تخريب واستهداف للموظفين البريطانيين. واستمرت المنظمات الصهيونية، فوق هذا وذاك، في شراء الأراضي. كان على القيادة العربية الفلسطينية، في محاولتها إحباط الضغوط المتصاعدة لتأسيس دولة يهودية، العمل في الحلبة الدولية والعربية، وفي الداخل المحلي أيضاً.

لم يكن بالإمكان انجاز مهمة كهذه من دون دعم شعبي، وحاولت القيادة القومية تأمين ذلك الدعم، بفرض قيود قاسية على علاقات العرب باليهود، وإعادة تعريف الخيانة على نحو أكثر صرامة، وتحييد المعارضين لتلك المعايير. ودعمت جامعة الدول العربية القيادة القومية في جهودها، منذ تأسيسها عام 1945، من قبل سبع دول عربية مستقلة، لتفرض وصايتها على المشكلة الفلسطينية.

أخذت القيادة الفلسطينية تعمل بالتنسيق مع الجامعة العربية على جبهتين: المقاطعة العامة للبضائع الصهيونية وأشكال التعاون الاقتصادي كافة مع الصهاينة، وتصعيد المعركة في مواجهة العرب الذين يبيعون أراض إلى اليهود.

وقامت بدعوة الشعب العربي بكامله للاشتراك في الكفاح العظيم، ورفعت أصابع الإتهام بالخيانة الى كل من ينتهك هذه القيود، أو يعمل على النقيض من تعليمات اللجنة العربية العليا.

العودة إلى المقاطعة

إن المقاطعة الاقتصادية فكرة قديمة قِدَمَ الصراع نفسه، مع ذلك، كانت تمارس في أوقات التوتر فحسب. جاء أول تطبيق واسع لها في عام 1929، وما لبثت ان فترت لتعلن مجدداً أثناء الاضراب العام في أبريل نيسان 1936، واستمرت على نحو متفاوت طوال سنوات التمرد. وسرعان ما احتلت المقاطعة رأس الأجندة العربية في الأزمة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

عليه، تحولت المقاطعة الفلسطينية لتشمل المشروع القومي العربي برمّته، وقررت الجامعة العربية، في الثامن من كانون أول / ديسمبر 1945، أن على كل الدول الأعضاء، بداية من كانون الثاني/ يناير 1946، اتخاذ الاجراءات الملائمة، بما يتفق مع مبادئها الإدارية والقانونية، لمنع دخول البضائع الصهيونية كافة إلى أراضيها، لأن مساعدة الاقتصاد الصهيوني سوف يسمح لليهود بإنجاز أهدافهم السياسية على حساب المصلحة العربية العليا. وأصدرت دار الإفتاء في القاهرة التابعة للجامع الأزهر فتوى أعلنت، أن مساعدة أعداء الإسلام تعد من إحدى الكبائر، فجميع من يتاجر مع اليهود هراطقة مارقون بكل ما تعنيه الكلمة.

أقام الفلسطينيون العرب الدنيا في الترحيب بقرار الجامعة ولم يقعدوها، اعتبرت لجنة حيفا للمقاطعة بدورها، المقاطعة مسألة حياة أو موت، وجاء في أحد منشوراتها أن هذه فرصة لشلّ اليد الصهيونية. وعرض منشور آخر في القدس أسباباً قوية للمقاطعة، بإعلانه ان ليس من الرجولة أو المنطق بمكان، دفع أموالنا إلى أعدائنا حتى يشتروا سلاحاً لقتلنا واحتلال وطننا واقتلاعنا من الأرض المقدسة، يجب على كل عربي أن يقسم بأغلظ الأيمان على رفض كل ما هو يهودي من الآن فصاعداً. أما الحركة اليهودية السرية، فبدأت حينها

كفاحها المسلح، الذي تضمن شن الهجمات على مراكز الشرطة، والقاء القنابل على المكاتب الحكومية، ونصب الكمائن للجنود البريطانيين، الأمر الذي قلب المعادلة من أن «المال للصهاينة يعادل السلاح للصهيونيه»، إلى أخرى اشد قسوة ورعباً تفيد في محصلتها، أن العون الإقتصادي للصهاينة يعني المساعدة في قتل أبناء الوطن.

مع ذلك، لم تشهد المقاطعة التزاما كلياً، ونشر القسم الإقتصادي التابع للجنة العربية العليا، منشوراً، في آب / أغسطس 1946، أشار فيه صراحة إلى المضامين السياسية لكسر المقاطعة، الذي يعكس بدوره حجم الانصياع الحقيقي، جاء فيه: تأسف منظمة الاقتصاد الوطني أن تضطر إلى اتهام الشعب العربي الفلسطيني بالتهاون في حقوقه، وبالفشل في التقيد بقرار المقاطعة[1].

إن من واجب كل عربي ان يعتبر أن الله وحده أفضل الحاكمين، وعلى كل فرد أن يُحكم ضميره، لكن أولئك الذين نسوا الله وخانوا الثقة، قد باعوا دينهم من أجل دنياهم، ووضعوا ضمائرهم في أيديهم وفي جيوبهم، سوف يلعنهم الله والتاريخ والأمة العربية! يقول العدو دائماً أنه شعب بلا وطن يريد انتزاع وطن بلا شعب. .. لا تبرهنوا على صدقية العدو بأنكم غير موجودين. ألا يلتفت، بائعو الأرض والمضاربون وكل من لا يلتزمون بمقاطعة بضائع العدو، إلى هذا النداء؟

استُهلّ المنشور بمحاولة نموذجية لرفع الروح المعنوية للشعب، فـ «المقاطعة تفعل فعل القنابل في أساسات الوطن (اليهودي) القومي».

(1) كان الشيخ البكري أحد قادة الحرية الذي اصبح آمراً لفصيل الجهاد المقدس في حرب 1948، ومن المثير للانتباه عدم امتناعه عن لقاء مسؤولي الوكالة اليهودية. وأعلن في اجتماع مع آشر لتزكي، في بداية آذار/ مارس، أمنيته في التوصل إلى تفاهم بين العرب واليهود، وقد شعر بالغضب من مسقط رأسه الخليل لمذابح اليهود 1924 وليس معروفا ما الذي كان يريده الشيخ من ذلك الاجتماع الذي حدث في 4 آذار/ مارس 1947 حسب التقارير.

وحرصت كل من الصحف واللجنة العربية العليا، من وقت لآخر، على نشر أخبار معاناة الصهاينة من الضرر الذي لحقهم بسبب المقاطعة، لكن رسالة المنشور حملت في مضمونها أيضاً اتهاماً للعرب الفلسطينيين غير المتعاونين. فقد أدركت اللجنة العربية العليا مغزى عدم الانصياع، بأنه الفشل في توحيد عرب فلسطين في المعركة ضد الصهيونية، الأمر الذي يضفي أيضاً مصداقية على الجدل الصهيوني بعدم وجود شعب فلسطيني، كما يدعم حجته بعزلة القيادة القومية عن الشعب العربي، المهيأ للعيش إلى جانب الصهاينة.

كثفت القيادة، في العام التالي، من طباعة منشورات تحمل المضمون نفسه، وعقدت اجتماعات في مختلف انحاء البلاد لتعزيز مقاطعة البضائع اليهودية. وانعقد اجتماع وطني، في تموز / يوليو 1947، في مدينة حيفا، حضره مسلمون ومسيحيون وممثلون عن بدو النقب، وعن جماعة الإخوان المسلمين المصرية، وعن الكنائس المسيحية بالقدس. وأعلن جمال الحسيني أمام الحضور، عن احتمال اندلاع أعمال العنف في القريب العاجل، وأنذر التجار غير الملتزمين بالمقاطعة، بتدمير بيوتهم واستهدافهم دموياً. أرسلت التعليمات التفصيلية، إلى غرف التجارة، توضح العقوبات المتعلقة بكل من ينتهك المقاطعة.

عكست المنشورات واللقاءات وجهة نظر القيادة، لكنها كشفت أيضاً عن تجاهل جزء من الشعب العربي للمقاطعة ولمضمون المناشدات في آن معاً. أسست القيادة لجان بلدية لمراقبة المقاطعة وفرض العقوبات. وانطلقت في وسط القدس زمر المراقبين لمنع العرب من دخول مخازن اليهود وأماكن الترفيه، حاولت لجنة المقاطعة في قلنديا، إجبار التجار على التزام الحظر، ما رفع وتيرة التوتر في المدينة. شارك أيضاً جنود الفيلق العربي، المتمركزين في شمال فلسطين، في مكافحة انتهاكات المقاطعة. وقام المراقبون بمصادرة البضائع المبتاعة من اليهود، أو إجبار المبتاعين إلى إعادتها. واستناداً إلى مصادر شيه، كان مراقبو القدس ينتمون إلى الشريحة السفلى في عالم الجريمة بالبلدة

القديمة، فبالإضافة إلى مصادرة البضائع، كانوا يلجأون إلى العنف لفرض المقاطعة. وتمثلت المشكلة الأساسية في أصحاب المتاجر الذين استمروا في بيع البضائع الصهيونية، رغم تحذيرات لجنة المقاطعة المرة تلو أخرى:

> **لقد لفتنا انتباهكم مراتٍ عدة: إلى احترام قرارات الأمة وحماية أوطانكم وإرث آبائكم، والتوقف عن العمل مع أعداء أمتكم، الذين يهاجمون بلدكم ويهددون بطردكم - أعني اليهود - ولم تنصاعوا، ولهذا ترسل لكم اللجنة التحذير الأخير، وتأمركم باسم الوطن المهدد، بالتوقف عن هذه الأفعال والامتناع عن التعاون مع عدوكم - وإن لم تفعلوا، سنضطر إلى نشر اسمائكم باعتباركم خارجين عن الأمة، وواحداً من أعدائها.**

كان على كل من تلقى رسائل التحذير التوقيع، وتحمّل مسؤولة افعاله وعواقبها. رغم ذلك، لم تُفْضِ الإجراءات إلى الإذعان - حتى من قِبَل من وقّعوا على الرسائل. كان يعمل في القدس، في نهاية عام 1946، من عشرين إلى ثلاثين مراقباً، ولم يكن ذلك العدد كافياً، فطلبت لجنة المقاطعة من اللجنة العربية العليا مبالغ إضافية، لتعزيز قوتها وتوسيع مجال عملها. وعليه، بدأت القوى القومية باستخدام السلاح في بداية آب / اغسطس 1946، لفرض المقاطعة، ألقيت قنابل على مقهيين اثنين يستخدمان نساء يهوديات، وقعت أربع هجمات بالقنابل، في تشرين أول / أكتوبر، على المنازل والمخازن والمتاجر التي يعمل أصحابها العرب مع اليهود. وألقت مجموعة من **الفتوة**، المنظمة العسكرية التابعة للحسيني، في كانون أول / ديسمبر، قنبلة على سوق الإسعاف في حيفا بقصد إخافة من ينتهكون المقاطعة. وأطلقت النار في القدس على أحد مبتاعي البضائع اليهودية. يبدو أن الكلام لم يعد كافياً.

وتكشفت في صيف 1947، بعد بضعة شهور، عقم المقاطعة، فصاعدت ضغوطاتها. وتعرض يوميات المراقب عز الدين الخضرا، المحفوظة في

سجلات اللجنة العربية العليا، الأسلوب الملائم والمهذب لفرض المقاطعة، حين يشير إلى وصول امرأة قروية إلى مدينة صفد، تحمل علبة من زيت الزيتون لتبيعها في الحي اليهودي بالمدينة، ويكتب الخضرا في دفتره «إنها لم تكن تعلم بأن الأمة منعت ذلك، لكنها أيضاً فقيرة جداً فتركتها تمرّ»، وشوهد قروي آخر يخرج من متجر للساعات وفي يده ساعة يد، فتمت مصادرتها، وأُخضع القروي للمساءلة، فأخبر لجنة المقاطعة أنه كان يصلحها فحسب، لم يبتعها بعد إعلان المقاطعة. أعادت اللجنة الساعة إلى الرجل وأسدته النصيحة بعدم التعامل مع اليهود. حدث الشيء نفسه مع صبي أرسل لشراء دواء من صيدلية يهودية، ولم يتورع الخضرا في حالات أخرى عن مصادرة المشتريات.

لم تؤد المقاربة عبر تركيبتها العسكرية والدعائية، إلى قبول المقاطعة بالكامل. ودفع الفشل اللجنة العربية العليا إلى تأسيس قوى عسكرية، اتخذت القوة المتمركزة في القدس اسم «الحرية» عنواناً لها، بدأت حملتها مبكراً، في تموز/ يوليو 1947، باستخدام منشورين اثنين، دعا الأول العرب الى تجنب أي انتهاك للمقاطعة، وتضمن الثاني تحذيرا واضحاً «سوف نعاقب بقسوة كل تاجر يستمر في التعامل مع اليهود، ومن يفعل ذلك يضع سمعته وأمواله وحياته على المحك. ولا يلومنّ أحد إلا نفسه إذا وقع تحت ثقل عقابنا، فلا يتوقع الخونة أن نقيم محكمة من أجلهم، سنحكم عليهم غيابياً ونصدر الحكم وننفذ العقوبات». واحتوى المنشور أيضاً على قائمة بأسماء التجار الذي لم يلتزموا بالمقاطعة، مطالباً أقرباءهم بالضغط عليهم وعدم التدخل في حال أنزل فيهم العقاب لخيانتهم.

لم يمض وقت طويل حتى طالت الاتهامات بالخيانة اللجنة الاقتصادية، التابعة للجنة العربية العليا، وأصدرت «الحرية» منشوراً، في منتصف تموز / يوليو، جاء فيه:

سوف نصفي الحسابات مع اللجنة الاقتصادية العقيمة، بسبب لا مبالاتها وتراخيها، سوف نقاتلها لأن بعض أعضائها خونة

يتلقون الرِّشى، وسننشر قريباً أسماء أولئك الخونة، وعليهم تقديم استقالاتهم، وإلا ستحل بهم كارثة.

لم تكن المعارضة وحدها التي رفضت سلطة القيادة والمشاركة في المقاطعة، فقد تحدى المقاتلون القوميون الفلسطينيون أيضاً قيادتهم القومية، أسوة بكثير من حركات التحرر الوطني. فقد اتهم منشور آخر لـ «الحرية» لجنة المقاطعة بالخيانة، لقيامها في بعض الحالات الخاصة، بمنح استثناءات للتجار العرب، بما سمح لهم باستخدام المنتجات اليهودية.

لم تكن منشورات التحذير هذه سوى مقدمة لعمليات «الحرية» اللاحقة، فقد ألقى فريق من المجموعة قنابل، في حزيران / يونيو، على منازل ثلاثة تجار مقدسيين بسبب انتهاكهم المقاطعة، وأطلقوا النار على رابع، وأشعل الفريق النار في مستودع للجلود. وورد التحذير التالي في منشور حمل اسماء الضحايا، «سوف نفتح النار من الآن فصاعداً على كل من يتدخل في أعمالنا». كانت تحذيرات «الحرية» هذه، حالة تمرد ضد القيادة وضد اي دولة، بما في ذلك دولة مستقبلية مثل الدولة الفلسطينية العربية، التي عليها وحدها احتكار استخدام العنف وسلطة إصدار القوانين لمواطنيها.

بدأت دوائر مقربة من المفتي مقاطعة اليهود اجتماعياً، لأسباب دعائية وأمنية وسياسية. وقد برّرت صحيفة «الوحدة» الموالية للمفتي ذلك بقولها : إن اليهود يسعوون من خلال إنشاء أحياء مختلطة إلى البرهنة للعالم بإمكانية عيش اليهود والعرب معاً في بلد واحد. ويرجع السبب الأخر لقطع العلاقات، إلى ما يفسحه الاختلاط من قنوات الاتصال المتبادل، يمكّن اليهود من تحريض معارفهم العرب ضد القيادة، ناهيك عن تجنيد بعضهم كمتعاونين. يبدو أن عرب فلسطين قد أصبحوا في عام 1947 واعين تماماً بأساليب اليهود.

أحرزت القيادة نجاحاً في مجال العلاقات الاجتماعية، فاق كثيراً ما حققته في الميدان الإقتصادي. وتوضح الحادثة التالية كفاءة الحملة الإجتماعية

المضادة، حين انضمت مجموعة من شباب الدروز، في **دالت الكرمل**، في حزيران/ يونيو 1947، إلى حفل في كيبوتز داليا المجاور، فسارع قروي إلى إبلاغ اللجنة العربية العليا. وبعد أيام قليلة، أدان بعض وجهاء المخاتير تصرف الشباب، وبدأوا يصرِّحون أخلاءً لمسؤليتهم، بأنه لم يكن لديهم علم بخطط الشباب، الذين فعلوا ذلك بدافع الشهوة، ورغبة في رؤية الفتيات اليهوديات وهن يرقصن، دون تقدير حجم الضرر الذي ألحقوه بالمضامين الوطنية بفعلتهم هذه. مع ذلك، أضافوا معلقين «نحن سكان **دالت الكرمل** نعتبرهم قد سلخوا أنفسهم عن أمتهم، ونعتبر فعلتهم تلك جريمة ضد الأمة، حتى وإن كان الدافع ضعف عقول أولئك الشباب وشهوة اللحم».

تنافس اتحاد التجارة

واكب الإزدهار الاقتصادي، الذي شهدته سنوات الحرب، هجرة داخلية من المناطق الريفية إلى المدن و إلى معسكرات العمل، وأسفرت هذه العملية عن تغييرات اجتماعية/ اقتصادية هامة، ابرزها ارتفاع شريحة أصحاب الأجور. وانتعشت في المقابل اتحادات العمال في القطاع العربي، وقامت جمعية العمال العرب الفلسطينيين، برئاسة سامي طه، بضم أعداد كبيرة من العمال العرب. وأسس أعضاء في الحزب الشيوعي، المنشقون عن جماعة سامي طه، الاتحاد الفيدرالي لنقابات العمال العرب. ولم يكن أي منهم تابعاً للجنة العربية العليا أو إلى الكتلة. واستمر الهستدروت، في الوقت نفسه، بمراقبة عصبة الشغيلة، وحسب أهارون كوهن، الموظف بالهستدروت، فقد تراوحت أعداد الفرع العربي ما بين 1500 و 2000 عضو.

كثفت اليقظة القومية العداء لعصبة الشغيلة ولأعضائها، وتحول الموقف من رفض التعامل معها إلى مهاجمتها. وصل أعضاء من جمعية العمال العرب إلى يافا، في الأول من أيار/ مايو 1944، وأنذروا القرويين الذين اجتمعوا في المراكز المحلية للعصبة للاحتفال بعيد العمال. منذ ذلك اليوم، وفقاً لتقرير

القسم العربي للهستدروت، لم يجرؤ أي عضو من عصبة الشغيلة العرب على الظهور في مراكز عصبة العمال. حاولت جمعية العمال العرب القيام بالفعل ذاته في القدس، لكن تدخل الشرطة حال دون تفشي الفوضى. وتعرض فرع العصبة في قالونيا بالقرب من القدس، لضغوط جمعية العمال العرب، منذ محاولتها العمل عبر مخاتير القرى، ولدى فشلها أخذت تحرض القرويين ضد عصبة الشغيلة.

اعتبرت القوى المركزية في المجتمع العربي الفلسطيني، عضوية العرب في منظمات أسسها الهستدروت الصهيوني، ضربة لمشروعها القومي، فهي تعلم أن بعض أعضاء عصبة الشغيلة يخدمون الاستخبارات الصهيونية، لكن ذلك، في الحقيقة، لم يكن السبب الوحيد للاعتراض على العضوية، فقد جاءت مشاركة العرب في جبهة عمل مشتركة تحت قيادة الهستدروت، في صالح الدعاية اليهودية، لدى سعيها إلى خلق انطباع بإمكانية العيش المشترك. مع ذلك، فقد حرصت جمعية العمال العرب، بقيادة سامي طه وحنا عصفور، على التنسيق مع الهستدروت في الشؤون التي تخدم مصالح العمال، كما كان الحال في إضراب مرفق الخدمات البلدية اليهودية / العربية عام 1946. وقد انتقدت الدوائر العربية ذلك التنسيق بحدة، رغم أنه.. كان، للمفارقة، يحظى بدعم العمال.

ارتفعت فعالية سامي طه السياسية، بفضل استقلاله في اتخاذ القرارات، كان محسوباً على كتلة المفتي لفترة، ورغم ذلك، لم يتردد في الاختلاف علانية مع الحاج أمين، حين انتقد مقاطعة اللجنة العربية العليا للجنة الخاصة التي ابتعثتها الأمم المتحدة إلى فلسطين في صيف 1947. حسناً، لم يدعم طه خطة التقسيم، لكنه أكد أن العرب لا يمكنهم تجاهل القوى الدولية، وبناء عليه، أبرق إلى السكرتير العام للأمم المتحدة برفضه لفكرة التقسيم. انتابت، ولا ريب، الهواجس معسكر الحسيني من نشاط طه الدبلوماسي، وقدرته على حشد آلاف

العمال في طول البلاد وعرضها. وكان أن قامت صحيفة «الوحدة» الموالية لكتلة الحسيني، بشن حملة لتلويث سمعة طه ودمغه بالخيانة. كان طه أيضاً محل انتقاد خصومه لدعمه حق يهود، ما قبل عام 1948، في البقاء في البلاد، والتمتع بحقوق المواطنة كافةً. (رغم أن ذلك كان موقف اللجنة العربية العليا أيضاً). لم يعمر طه طويلاً، فقد اغتالته مجموعة مجهولة، في 11 أيلول/ سبتمبر 1947. أدانت اللجنة العربية العليا اغتيال سامي طه، رغم الشائع، بأن المفتى كان وراء عملية الاغتيال. ويعتقد كثيرون بصحة ما ذكرته **بيان الحوت** لاحقاً، أن آراء طه لم تكن خطيئتة، بل موقع القوة الذي شغله بفضل دعم الطبقة العربية العاملة، أكبر قطاع منظم في فلسطين.

جَسّد اتحاد العمال العرب المثير للجدل، بذلك، الحملة الموجهة ضد الخونة، فإن الهجوم على عصبة الشغيلة الفلسطينيين، بسبب رفضها اتباع توجيهات القيادة القومية، جعل موقفها غير محتمل، لما أبدته من تحدٍ، ولما قدمته كبديل للحركة القومية المهيمنة.

استناداً إلى مصادر معاصرة، كما دراسة السيدة الحوت، فقد نشأت الخصومة لسامي طه بسبب رفضه الانصياع إلى القيادة. مع ذلك، فثمة معلومات اضافية تلفتنا إلى حجم التعقيد في استقصاء اسباب قتل الخونة، بعد مرور سنوات طويلة. فقد كشف دافيد هاكوهن، في كتابه «وقت الكلام»، تعاون سامي طه معه في بعض الأمور الحساسة، حيث ساعده ورفيقه عصفور، تحت حماية ضابط الشرطة حاليم بسطا، الذي لقي حتفه في التمرد، في تحديد أماكن العمال اليهود في محاجر شركة نيشر في حيفا، خلال شهور الإضراب العام عام 36. كان ذلك مضاداً تماما للمعايير الوطنية السائدة أثناء التمرد، حتى وإن كان بدافع الاهتمام بمصالح عمال الشركة العرب. إضافة إلى ذلك، فقد استمر طه على صلة بهاكوهن في الاربعينات، رغم الانطباع السائد بعداوته الصارمة للصهيونية. كانت علاقة الإثنين وثيقة لدرجة، حرص معها هاكوهن على رعاية

أرملته، التي فرت وطفلها إلى دمشق خالية الوفاض، ما دفعه إلى تزويدها بمعاش من صندوق الرعاية التابع لشركة سوليل بونيه للإنشاءات.

سماسرة أراضٍ: موجة القتل العمد

أضرّ السماسرة، ولا ريب، بالحركة القومية على ثلاثة مستويات : المساعدة في تأسيس المستوطنات اليهودية وتوسعتها، وهي بمكانة حجر الأساس للدولة اليهودية في مرحلتها الجنينية، و ذلك للبرهنة على وجود عرب غير معارضين للصهيانة، يرغبون في مساعدتهم وإلحاق الإهانة بسلطة القيادة القومية. ولا غرابة، أن جعلت هذه الأسباب مجتمعة السماسرة هدفاً للقتل. مع ذلك، لم يستطع التمرد، ولا قتل السماسرة وكذلك القانون البريطاني، الحد من نقل الملكية أو إيقاف عمليات البيع. ولدى استئناف الفلسطينيين العرب نشاطهم السياسي، اكتسبت مكافحة ظاهرة بيع الأراضي زخماً ملحوظاً على الصعيدين الداخلي والخارجي، وقد جاءت داخلياً كأداة لغرس مبادئ الحركة القومية في الذهن الشعبي الفلسطيني، و استهدفت خارجياً توجيه ضربة إلى الصهاينة.

إن إعادة تأســيس «صندوق الأمة» في نهاية عام 1943، جاءت كما لو أنها التعبير المُمَأسس للحملة المضادة لبيع الأراضي، حيث ارتفع في الوقت نفسه النقاش العام مجـدداً حول المشكلة، فأخذت جريدتا **فلسطين** و**الدفاع** وصحف أخرى كثيرة، تنشر المقالات التي تكشف خطورة بيع الأراضي إلى اليهود، وبدأت تعرض سلفاً الصفقات المحتملة.وانتشرت الملصقات في مواضع كثيرة تحذر السماسرة، وعرضت المدارس مسرحيات تدين السماسرة والبائعين معاً.

أسوة بالمقاطعة الاقتصادية، اصحبت مسألة الأراضي قضية عربية، شأن المشكلة الفلسطينية لاحقاً، حين تحولت إلى قضية عربية. أرسل الإخوان المسلمون ممثلين عنهم إلى فلسطين، وعقدت الجامعة العربية مؤتمراً في

بلودان، واعلنت تجريم بيع الأراضي إلى اليهود في كل بلاد العرب، وقررت الوفود أيضاً استخدام جميع الوسائل لإنقاذ أرض فلسطين وإنشاء صندوق لدعم عرب فلسطين، وقد خصصت نصف المساعدات المقررة لإنقاذ الأرض وفلاحتها، وجرى جمع التبرعات في فلسطين، ونشرت أسماء المانحين في الصحف وفي إعلانات الشوارع، احتراماً لهم وتشجيعاً للآخرين على الاقتداء بهم.

لم تنشب النزاعات كالعادة حول ضبط المعونات المالية المقررة لانقاذ الأراضي.. فقد استعمل المال في الحقيقة، لإيقاف بيع الأراضي. منعت المحكمة، بفضل الصندوق في أيار / مايو 1964، طرد العرب من **نافيعات** بالقرب من **الهدار**، من أرض اشترتها منظمة **كيه كيه أل**، حيث استؤنفت الدعوى لدى المجلس الاستشاري، واستطاع الصندوق بعد شهر واحد إنقاذ أراض في منطقة جنين، في أبو غوش، بير عداس بالقرب من يافا، وفي أماكن أخرى كثيرة. كانت الاستراتيجية قانونية تماماً؛ يرفع الصندوق التماسات باسم ملاك القطع المجاورة، يطلبون أولاً رفض بيع الأرض، استناداً إلى المبدأ القانوني المحلي، «الأولوية»، الذي يمنح الأسبقية إلى ملاك الحقول المجاورة. ويمكن رفع هكذا التماس حتى بعد توقيع العقد، وقبل إتمام تسجيل نقل الملكية، ويتم بذلك تأجيل إجراءات التسجيل، بل إلغاء الصفقة بالكامل. وأمكن في حالات مختلفة، تحديد أراض معدة للبيع، و تقدم الصندوق بصفقة بديلة للبائعين، قبل توقيع العقد مع اليهود.

تمثل **بوتيمات** حالة نموذجية لكيفية عمل صندوق الأمة. فقد باع توفيق بك الخليل عام 1938، مئات الدونمات إلى المنظمة الزراعية **كيه كيه آل**، بوساطة منح توكيل شرعي للمستشار القانوني للشركة، أهارون بن شميش. كان شقيقاه، مصطفى وأحمد، شريكاه في البيع، قُتل الأول في حيفا أثناء الثورة، وهرب الثاني إلى صيدا حيث توفي في عام 1939، قبل نقل الملكية إلى اليهود.

وبقي ابنه علي الوريث، على صلة بالمنظمة. وصلت أخبار الصفقة إلى صندوق الأمة، وبدأ حملته القانونية عام 1946 للحفاظ على الأرض في أيدي العرب، فاتصل أولاً بأهالي أم الفحم، أصحاب الأرض المتاخمة لعائلة الخليل، وقدم باسمهم التماساً إلى المحكمة العليا على أساس امتلاكهم حقَّ الشفعة لشراء الأرض، امتثل علي الخليل لضغوط الصندوق، ووافق على الالتماس مطالباً المحكمة بالحكم لصالح الصندوق وأهالي أم الفحم. قام الصندوق بتحويل المال إلى الخليل، كي يتمكن من سداد ديونه إلى المنظمة الزراعية كيه كيه أل.

امتدحت الصحف العربية جهود صندوق الأمة، وكان برئاسة أعضاء في حزب الاستقلال، الأمر الذي أثار حفيظة فريق الحسيني، فبذلوا ما وسعهم من جهد للإضطلاع به، وتكللت مساعيهم بالنجاح، في نيسان / ابريل 1947، وبذلك تركزت وجميع النشاطات في أيديه، لمواجهة ظاهرة البيع. وبالفعل، دعا الفريق الناس على نطاق واسع إلى المشاركة في الحملة، بما يضمن نقل أخبار السماسرة ونشاطاتهم، إلى قسم الأراضي التابع للجنة العربية العليا أولاً بأول. جاءت بعض التقارير من مجهولين، وتعذر معرفة الحقيقة في حالات كثيرة أخرى، وبمقارنة تلك التقارير بشهادات المنظمة الزراعية كيه كيه آل، يتضح أن المعلومات الخاصة بالمشترين كانت ذات مصداقية عالية، ما أتاح للجنة العربية العليا وضع صورة عامة لمسألة بيع الأراضي في أنحاء البلاد كافة.

والأمثلة كثيرة، في تمرير الأهالي معلومات موثوق بها عبر مخاتير قرية بتير، عن نشاط عبد الرحمن العزة، وهو في مقدمة المتعاونين مع المنظمة الزراعية كيه كيه أل في جنوب فلسطين، كانت المعلومات كما يبدو موثوقاً بها. وجاءت معلومات من أحد مخاتير بتير، مصطفى حسن المخنص في ملاحقة السماسرة في المنطقة الواقعة جنوب القدس، حين علم بقرب إتمام العزة لصفقة أراض في بيت جبرين، عرض عليه مشاركته في نقل الملكية، فدعاه

العزة إلى منزله ليجد صورة زيتية للمفتي تتوسط الحائط - ما يعني أنه أخطأ في حق ذلك الوطني. مع ذلك، لم تنطل الحيلة على حسن وقدم تقريره إلى القيادة القومية، التي وضعت العزة تحت المراقبة. اللافت، عدم نجاح القيادة على امتدا سنوات لاحقة في ايقاف نشاط العزة.

وردت معلومات موثوقة أيضاً من الشمال، عن إنجاز المحامي علي الزعبي نقل ملكية أراضٍ تقدر بألف وخمسمائة دونم، باعتها عائلة قعوار - التي تتظاهر بالدفاع عن القضية القومية، لم تكن المعلومات مجرد افتراء، فالعائلة تمتلك مساحات شاسعة في الشمال. واستناداً إلى أهارون دانين، الموظف في **كيه كيه أل**، جمعت العائلة أملاكها عبر إقراض الفلاحين، في قرى المنطقة، بفوائد عالية، ولدى عجزهم عن السداد يتنازلون عنها للعائلة. ويعترف دانين بإن العائلة باعت، بهذه الطريقة، العديد من قطع الأراضي في الأربعينات، في منطقة ناعورا، إلى المؤسسات الصهيونية.

تلقت اللجنة العربية العليا تقارير تفيد بعمليات نقل ملكيات جارية على قدم وساق في جبل الكرمل، ووادي زيفولون، وناشدت رسالةٌ عاجلة قسمَ الأراضي التابع للجنة العربية العليا، بأن السماسرة في قمة نشاطهم في منطقة العصافية «إنهم يخونون وطنهم بسبب جشعهم، ولا يمر يوم دون أن يقوموا بالبيع.. نحن ندعوكم باسم الله والوطن لإنقاذ القلة القليلة الباقية من أراضي قريتنا». ويتحدث موردخاي شاكيفتر، رجل الـ **كيه كيه أل**، في المنطقة ومنسق نشاط **شيه** أيضاً، عن شراء آلاف الدونمات في تلك الفترة، وعن فشل صندوق الأمة في عرقلة الصفقات، بحيث لا يتذكر حالة نجاح واحدة استطاع فيها الصندوق منع نقل ملكية أرض.

ووردت رسالة دونما توقيع، تذكر أن شيوخ البدو يتنقلون بين بير السبع، تل أبيب، والجليل لإنجاز الصفقات، ويتم العمل وفقاً للرسالة، بمساعدة عمر الأنصاري، مدير دائرة تسجيل الأراضي في الخليل. ويروى أهارون مالكوف،

من كيه كيه أل، أن عُمَر هذا كان صديقاً شخصياً وموضع ثقة، وقد نسقا معاً بدقة شراء الأراضي في الجنوب، وذكرت التقارير صفقة أنجزها عبد الفتاح درويش في قرية القسطل في جبال القدس و صفقة أخرى، بمساعدة جورج صايغ في الجنوب. كان درويش معروفاً بالمضاربة على الأراضي منذ بداية الثلاثينات، بينما كان الصايغ جديداً حينها في ذلك المجال، وقد عمل مع اسماعيل العزة، قريب عبد الرحمن. وبناء على رسالة بعثها أهالي المجدل إلى اللجنة العربية العليا، فقد أتمّ الصايغ شراء ألف وخمسمئة دونم في قرية **بار باره**، جنوب المجدل عام 1947، و تضيف الرسالة أن الصايغ وسماسرة آخرين، ينشطون في القرى الجنوبية.

وتضمنت بعض الرسائل إلى اللجنة العربية العليا تحليلات للوضع واقتراحات لكيفية حل المشكلة، فقد دبج زكي التميمي، من القدس، مذكرة طويلة ذكر فيها أسباب استمرار العرب في بيع الأراضي، وتناولت رسالة أخرى، دون توقيع، أهمية الحصول على مساعدة الدول العربية. أما محمد الخطيب، فكان أحد المتابعين لبيع الأراضي في المجدل ومحيطها، واقترح بضعة حلول: ليست الخطب والمؤتمرات ومساعدة الفلاحين بكافية، نحن في حاجة الآن إلى فريق يقظ لقتل السماسرة وتصفيتهم.

لم تستطع الصحف نشر الاقتراح أو فتح باب النقاش حوله، بسبب الرقابة البريطانية المشددة. مع ذلك حظيت الفكرة بموافقة ضمنية من رجال الدين والزعماء السياسيين. وأصدر الحاج أمين فتواه بمنع البيع، كما أصدر شيخ الأزهر، عبد المجيد سليم، فتوى تعلن أن السماسرة أسوأ من الأعداء، وحكم بتجنبهم ومقاطعتهم اقتصادياً، ورفض دفنهم في مقابر المسلمين، ومنعهم عن زوجاتهم، واعتبارهم مرتدين. ولا يخفى المضمون الشرعي لحكم كهذا.

وحظيت الفتوى بشعبية واسعة، بلغت ذروتها في تظاهرة حاشدة في حيفا، في تموز / يوليو 1947، حين دعا جمال الحسيني إلى قتل السماسرة. تجمعت

وفود من أنحاء البلاد كافة اظهاراً للوحدة، (رغم ادعاء البعض برؤيه جماعة الحسيني وحسب)، ألقى جمال الحسيني الخطاب الأساسي، وارسل مخبر تابع لِـ شيه بمايلي:

> **ثمة مجموعة من العرب لطختنا وسوّدت وجوهنا، أمام الأجانب وأمام إخواننا العرب، وبدأ الحسيني بالتساؤل: عن العقوبة التي نوقعها بهؤلاء؟ فأجاب الحضور الموت الموت لهم، ويتابع الحسيني؛ نعم الموت!. . وأنا أقول لكم أقتلوهم.. أقتلوهم.. ديننا يامرنا بذلك، ويجب عليكم تنفيذ أوامر الدين.**

ربما خشي الحسيني نقل كلماته هذه إلى السلطات، فاستطرد متراجعاً، «أنا لم أقل لكم اقتلوهم بالرصاص، لكن اقتلوهم معنوياً.. حين تسمعون أن أحداً باع أرضه عليكم نبذه والنأي بأنفسكم بعيداً عنه، ادعوه أيها الخائن أيها الخائن». لم يعترض احد على القتل صراحة. شهدت يافا حشداً حافلاً في الأسبوع التالي، وأرسل مخبر تحت اسم حركي **الفلاح** (ولعله عبد الغني الكرمي)، الذي كان حاضراً، بأن الحسيني طالب في خطابه، أن يقتل الإبنُ أباه إذا كان مضارباً بالأراضي، وأن يذبح الوالد ابنه دون رحمة للسبب ذاته، وطلب بقتل أربعين إلى خمسين مضارباً ومخبراً في الجماعة العربية، للتخلص من أولئك الذين يخربون جهود اللجنة العربية العليا. لم يكن جمال الحسيني وحده صاحب ذلك التوجه، فمحمد الشرباوي، العضو في مؤتمر القرى، دعا فى حشد بيافا الى تكوين تنظيم صغير لم يعمّر طويلاً، يعمل لقتل أربعة نماذج من الخونة: السماسرة، بائعي الأرض، تجار المنتجات الصهيونية، والمخبرين.

جاءت حملة الاغتيالات لتعبر عن النقاش النظري والدعوات الصاخبة للقتل، لتبلغ ذروتها، في شهر آذار / مارس 1945، الذي شهد موجة من القتل، بدأت بقتل فتوحى السروجي، وكيل أراضٍ في يافا، وكان ذلك الاغتيال الوحيد لأسباب سياسية. اعتقدت القيادة الصهيونية أن الحادث بالون اختبار ـ وأخبرت

إدارة الانتداب البريطاني، أن موجة واسعة للقتل سوف تجتاح البلاد، إن لم تتخذ الإدارة الإجراءات المناسبة.

أثبتت الأيام صحة افتراضها، رغم انعدام حوادث القتل في عام 1945. فقد تلقى جهاز استخبارات الهاغاناه، **شيه**، تقارير تفيد اعتزام كتلة الحسيني وصندوق الأمة، شن حملة تطهير واسعة. أعدّ النشطاء القوميون، قائمة باسماء المضاربين فى المكاتب المحلية لتسجيل الأراضي، وقاموا باستدعاء المشبوهين إلى المساجد ومكاتب صندوق الأمة، وطالبوهم بالتعهد بإيقاف نشاطاتهم. وأطلقت النار، في تشرين أول / أكتوبر، على محمد الزيناتي، بائع الأراضي الأول في وداي بيسان.

بدأت حملة التطهير الواسعة لدى عودة جمال الحسيني إلى فلسطين، وكان لديه كما يبدو هدفان: محاربة مضاربي الأراضي كجزء من مكافحة الصهيونية والمتعاونين معها، والسيطرة على كامل الحلبة السياسية، عبر قيادة الأجهزة التي تلاحق الخونة. حاول جمال الحسيني اثناء تلك الفترة، كما ذكر أعلاه، التعتيم على مشاركته في الدعوة إلى القتل، بالقول انه كان يعني القتل المعنوي، والمقصود بتلك الكناية، كما لا يخفى، منع الحكومة من توجيه اتهامات جنائية ضده، لكنه قال صراحة بعد ربع قرن «نحن نقر بمسؤوليتنا، لقد قمنا بالهجوم أولاً، غالباً لوضع حد لبيع الأراض، بعد فشل جميع وسائل الإقناع، نحن نتحمل مسؤولية موت ثلاثين إلى أربعين رجلاً، بينهم ابن عمي، الذي طالما نصحناه (بإيقاف نشاطه) لكن بلا طائل، ما اضطرنا إلى إرسال من قتله على عتبة منزله.

أشار جمال الحسيني في حديثه، إلى الهجوم الذي وقع أثناء التمرد وما بعده، وذبح ابن عمه فوزي درويش الحسيني، في تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1946. لا نعلم سبب مقتله، أَلِصفقاتِ الأراضي أم لعلاقته باليهود؟. على أية حال، يمكن إعادة حوالى عشر حوادث قتل، نتيجة حملة التطهير هذه في عام

1946. تلقى هليل لند سمان المنسّق في **شيه**، في أيار / مايو 1945، معلومات من ضابط المقاطعة العربي، بصدور حكم بإعدام طالب صبح، الذي يعمل في مكتب المنظمة الزراعية **كيه كيه أل** في طبرية، وطالب صبح هذا من عرب صفد، ابن نايف صبح رئيس البلدية إبان الغزو البريطاني وشريك عائلة عبو اليهودية. لم يكن التقرير كافياً لمنع القتل، فأطلقت مجموعة من أربعة رجال، النار عليه في منزله، وقضى معه محمد سليمان البيطار المقيم معه. وذكر أناس من صفد أن منظمة سرية قد تأسست لقتل المضاربين وبائعي الاراضي إلى اليهود، أرسلت رسائل تحذير إلى أعضاء من عائلة مراد المعروفة، وإلى محمد الخولي، وجميعهم من المشبوهين في المضاربة على الأراضي. هاجم مجهول، في الشهر التالي، سلامة الحاج إبراهيم، أحد أشهر تجار الأراضي في منطقة شارون.و كان شقيقه سالم، للمفارقة، ناشطاً وطنياً عاد من المنفى ليعمل على نحو سري في بنك الأمة، مع ذلك، استمر سلامة في السمسرة لشراء الأراضي لصالح اليهود، غير عابئ بالخطر المحيط بحياته. قرر الانتقال إلى يافا، حيث أسس شركة لتصدير الحمضيات، وفي آذار/ مارس، ظهر فجأة شاب مسلح في مكتبه فصرخ سلامة، و ارتبك المهاجم، فأصاب تاجراً آخر تصادف وجوده، ثم ولّى هارباً. اخبر سلام الشرطة بأن الشاب بدا مخدراً، ثم أضاف، أَنْ لا حاجة إلى التحقيق، فسوف يتولى هو بنفسه تسوية الأمر، مع الذين أرسلوه.

لم يسعف الحظ السمسار سالم العمر، شريك رئيس بلدية يافا عمر البيطار في الاتجار بالأراضي، فقد نجح المهاجمون هذه المرة في اغتياله. وانتشرت اللافتات في المدينة تعلن «ليعلم الجميع إنّ كل عربي يبيع أرضاً تابعة للأوقاف العربية أو من يعمل قواداً لليهود سوف يلقى في النهاية ما يستحقه، أي الموت المؤكد». وظهرت ملصقات لمنظمة تدعى «الثأر» تعلن أن مشكلتنا تعود إلى بيع أراضينا لليهود، وللعجب أننا نبيع الأرض إلى اليهود ثم نملأ الدنيا صراخاً ونحيباً ونسأل الحكومة مساعدتنا». لم تحدد الملصقات بصدق، شأن لافتات

المقاطعة، المشكلة الحقيقية، وراء تردد الشعب بتبني الموقف القومي، فبالرغم من وعي اصحاب الملصقات التام بان عملية بناء أمة عربية لم تكتمل بعد، إلا أنهم اعتبروا أنفسهم مبعوثو أمة ما تزال قيد الإنشاء، وإن عليهم التسريع ببنائها، حيث تقتضي عملية بناء الأمة، وفقا لتحليلهم، محاربة العصاة حتى الموت.

نشأت عصابات ومجموعات لقتل سماسرة الأراضي في طول البلاد وعرضها. وقُتل، في الشهر اللاحق، عضو من عائلة الخوري في الناصرة، بتهمة بيع أراض إلى اليهود. سبَّب الحادث توتراً بين المسلمين والمسيحيين، حيث ادّعى الأخيرون انعدام وجود دليل على ذنب الخوري، بينما يعقد التجار المسلمون صفقات أكبر مع اليهود، بدون أن يتعرضوا للهجوم، وضربوا مثلاً بعائلة الفاهوم، التي باعت حوالى ألف دونم في **ديورية**، وعرّضوا الفلاحين لمصاعب جمة. لم يسلم أيضاً المسلمون، في الحقيقة، فقد قتل محمد الحاج أمين مراد، في منتصف أيار/ مايو، رغم تحذيره من قبل جماعة سرية في صفد، و ينتمي المغدور إلى عائلة معروفة في صفد، باعت بعض أملاكها إلى المنظمة الزراعية **كيه كيه أل**. وذُبح، في تموز/ يوليو، أسعد طه ايضاً، من يبرود، في غرب الجليل. وهكذا، تشكّل العديد من فرق التطهير، في محاولة للقضاء على المضاربين في أنحاء البلاد كافة.

أحرزت فرق الاغتيال نجاحاً آخر، في آب / اغسطس، بقتل محمد (أبو شفيق) برقيعي، من قرية ديمون في غرب الجليل الأسفل. كان محمد وابنه شفيق، من أهم عملاء المنظمة الزراعية كيه كيه أل في المنطقة. وقد ساعد الاثنان المنظمة الصهيونية في تحديد الأراضي المعدة للبيع بغرض شرائها. كما تابعا المعارك القضائية بشأنها، ويتحدث المحامي برمهاهو فيجلن، عن شفيق بقوله:

كعربي، كان في الحقيقة موالياً، لنقل لأنفسنا كان موالياً بكل قلبه وروحه. إنها عائلة لديها أراضٍ كثيرة.. شفيق برقيعي كان

مرتبطاً بالطبع بمكتب منظمة كيه كيه أل في حيفا.. كان الروح الحية في التفاوض مع عرب كثيرين.. وقد تسلمت مواد حول الأراضي محل النزاع.. وكانت المعلومات كافة في حوزة أبو شفيق، وكان من المستحيل ومن غير المرغوب به دخوله ديمون في ذلك الوقت.. تدبرت وشفيق أرسال والده إلى الحقل، البعيد عن القرية. . جلست معه هناك على الهضبة، خلف الصخور، وتلقيت كلّ التفاصيل التي أحتاجها بخصوص القضية، وبعد بضعة أيام سقط (الوالد) قتيلاً.

استمرت حملات التصفية، وقُتل حافظ محمود في عنبتة، مساعد حافظ حمد الله الذي ساعد منظمة كيه كيه أل، في الشراء في منطقة شارون، كما أُرديَ إبراهيم الطيب قتيلاً في شرق الجليل، بعد الإدلاء بشهادته في قضية لصالح المنظمة الزراعية وضد صندوق الأمة. حاول مجهول في القدس اغتيال زعماء عائلة أبو غوش، وقد نجا السمسار محمد ناصر البشيتى من محاولة اغتيال، لكن الحظ، لم يحالف فوزي درويش الحسيني.وكذلك سقط الامير محمد الزيناتي، شيخ قبيلة الغزاوية صريعاً، في حيفا، نهاية عام 1946.

سبق مقتل الزيناتي هجوم على عملاء متواضعي الشأن، لمنظمة كيه كيه أل، في وادي بيت شيعان، مثل عبد الله الكردي وعبد الرؤوف، ويستحضر الأهوشا باروخي، مندوب منظمة كيه كيه أل ومختار كيبوتز **تيرات تزفي**، الواقعة لاحقا بقوله: كان الكل يعلم بأن القتلة وضعوا الزيناتي نصب أعينهم، فقد تسلمت شيه معلومات محددة عن خطة لقتله، أرسلت باروخي على صهوة جواد إلى مخيم الزيناتي لتحذيره.. اتخذ الأخير حيطتة، لكنها لم تكن كافية، فبعد شهر من تلقيه المعلومات، ذهب إلى حلاقه المعتاد في حيفا، ومجرد ان غادر وحراسه إلى الشارع، أطلقت عليه النار في الحال. ويعلق باروخ بالقول: إن مقتل الزيناتي كان أعمق أثراً من آلاف الخطب، التي ألقاها الحاج أمين الحسيني.

كان مقتل الزيناتي حدثاً هاماً، تضمن مغزيين عميقين : الأول، أن المغدور كان أول شخصية رفيعة المكانة تُقتل في موجة الإرهاب، فإلى ذلك الوقت، كان الضحايا مجرد سماسرة وعملاء لمنظمة كيه كيه أل، ليس بينهم شخصيات عامة أو زعماء محليين، فضلاً عن أن المغدور كان على وشك إنهاء صفقة فريدة للمنظمة، ببيع أراضيه كافة ثم الهجرة وقبيلته إلى شرق الأردن، وتلك كانت حالة نادرة لـ «الانتقال السكاني الطوعي»، ابتدأها الصهاينة وكادت تنمو، ويقال، أن الأمير عبد الله قد منح موافقته بمنح أتباع الزيناتي المواطنة في شرق الأردن. وبذلك، جاء مقتله كإنذار، ليس إلى تجار الأراضي الفلسطينية، متواضعي الشأن فحسب، بل ايضاً الي كبارهم، إضافة الي القيادة الفلسطينية المنافسة في شرق الاردن، وهذا يعني اعتزام الحركة القومية الفلسطينية، متابعة كفاحها عبر الحدود، وعدم التوقف في أي اتجاه.

استمرت حملة التطهير في عام 1947، وأصبحت مرتفعات القدس بؤرة المعارك ضد «الخونة». جرت محاولة، في كانون ثاني / يناير، لاغتيال يوسف موسى أبو غوش، الذي عمل في تجارة الأراضي مع التنظيمات السرية اليهودية. كان يوسف، كما أسفلنا، قد ساعد في تحرير يولا كوهن، المذيعة في راديو ليهي، من سجن بيت لحم. وقد حفل، شهر نيسان/ أبريل، بمقتل انطون عداس المختار المسيحي لعين كارم، الذي وقع على عقد لبيع أراض إلى اليهود، أصابته سبع رصاصات في بطنه فخر صريعاً على الفور.

حاولت فرق الاغتيال الوصول إلى الشيخ عبد الفتاح درويش وابنه حسن، الذي يعد السمسار الأول في منطقة القدس، أطلق المهاجمون النار على الاثنين وحراسهما في الطريق الصاعد، من عين كارم إلى بيت دا۔ حان، ورغم اصابته بشظايا الزجاج، سارع درويش بالرد على النيران. واخبر درويش معارفه اليهود لاحقاً، أنه تلقى رسالة تحذير قبل الحادث ببضعة أسابيع، تطالبه وابنه بقطع علاقتهما باليهود. لم توفر الحملة أيضاً عشيرة العزة، مع ذلك، «لم تستطع

إصابة زعماء السماسرة، إسماعيل وعبد الرحمن بأي أذى». مع ذلك، تم اغتيال الحاج محمود عباس العزة ومحمود سلامة العزة في حزيران/ يونيو 1947، أثناء عودتهما من تل أبيب. أوردت الصحف الحادث من دون تعليق شأنها لدى ذكر المحاولة الفاشلة لاغتيال درويش. يقول المسؤول أهارون مالكوف :إن الحاج قتل وهو في طريقه إلى اجتماع عمل. هكذا، كان الحال. فقد شنت حملة ممنهجة لمواجهة بائعي الأراضي، من أربعين إلى خمسين سمساراً، أشار إليهم جمال الحسيني، من حين لآخر. لم تكن الحملة ناجحة بالكامل، شأنها في ذلك شأن المقاطعة الاقتصادية التي نجح فرضها جزئياً و حسب.

الحرب ضد الخونة

نجاح أم فشل

لم يلتف كثيرون من الأهالي العرب، قبل التمرد، حول الحركة القوميه، رغم معارضتهم الحكم الأجنبي واستيلاء الصهاينة على فلسطين، حيث انعزل البعض عن الحلبة السياسية، واعتبر البعض الآخر، (في القرى في مخيمات البدو وكذلك في المدن) الحركة القومية حركة نخبوية تسعى لفرض نظام جديد. وكانت تلك الرؤية مصدراً «لخيانة» الكثيرين.

مالبث الحال أن تبدل أثناء التمرد وما بعده، فقد أصبح تجاهل الخطاب القومي مستحيلاً. ويرجع استمرار البعض في التعاون والخيانة جزئياً، في تلك السنوات، إلى استخدام المتمردين والحركة القومية، أساليب العنف على نطاق واسع. ثمة أسباب أخرى وراء التعاون الملتزم والواعي، مثل التخابر وبيع الأراضي، يعود إلى تطوير المؤسسات الصهيونية نظاماً ممتازاً، يعمل على شخذ همم المجندين و تقيدهم لخدمتهما. والأكثر أهمية، ذلك الشعور الذي انتاب كثيراً من الأهالي بعناد القيادة الفلسطينية وتشبثها بإستراتيجية خاطئة - بمعنى أنهم وجدوا النضال ضد الصهيونية ليس مجدياً. لم تحرز مكافحة هذه

الرؤية، رغم تشويه المتعاونين ووصمهم بالخيانة نجاحاً كاملاً، بل أدت في أحيان كثيرة إلى خلق منظومة معيارية بديلة.

كان ذلك حقيقةً موقف أولئك الذين تعاونوا عمداً مع الصهاينة، لكننا بحاجة أيضاً إلى فهم أسباب استمرار كثير من العرب في العمل مع اليهود، رغم أنهم لم يُدرجوا في خانة الخيانة، ولم يعتبروا أنفسهم خونة، لكنهم انخرطوا ايضاً في أعمال مشتركة مع اليهود، باعوا أراضي وتاجروا مع اليهود، حتى وإن اعتُبر ذلك كخيانة. ويجب كذلك التساؤل، عن عجز الحركة القومية في إحراز نجاح كامل في غرز المعايير القومية في الذهن الجمعي للأهالي، وقد شعرت اللجنة العربية العليا أيضاً بفتور استجابة العرب للتهديدات التي يواجهونها، الأمر الذي يبرهن على صدقية دعوى الصهاينة بأن اليهود وصلوا إلى أرض بدون شعب.

لم يربط كثير من العرب في أذهانهم، من الناحيه السياسية، بين موقفهم السلبي تجاه الصهيونية وبين احتكاكهم اليومي مع اليهود، بمعنى أنه لم يكن ثمة رابط أو علاقة بين المستويين السياسي والشخصي. كان ذلك نتيجة التناقض بين المصلحة الفردية وبين المصلحة العامة للأمة، كما تصورها القيادة. إن متطلبات نجاح الحركة القومية في تقديم معاييرها السلوكية، يحتاج بالضرورة إلى أن يشعر الناس أن تضحياتهم المطلوب بذلها، مطلوبه ومبذولة ايضاً من الجميع وإليهم، فإذا كان عليهم التخلي عن راحتهم وأموالهم وأحياناً أرواحهم، فذلك من أجل مصلحة الأمة، وليس خدمة لمصالح القيادة الخاصة، سواء كانت ظاهرة أم مستترة. لهذا، يجب أن يؤمن الناس بأن في وسعهم أن يمحضوا قادتهم ثقتهم، وأن القاده يعملون بالفعل بإنصاف حقيقي وليس مجرد ادعاء.

لم يكن ذلك الشعور، سائداً بشكل عام في المجتمع العربي الفلسطيني في أربعينات القرن الماضي، رغم استخدم القيادة خطاباً بلاغياً وحدوياً، لم يصدقها الشعب، بل اتسعت الهوة السائدة سابقاً في المجتمع لدى إعلانها

المقاطعة الاقتصادية، ليتضح ذلك جلياً في تمزق الجانبين، دينياً وجغرافياً.

لعل بعض الأمثلة التفصيلية في فرض المقاطعة الاقتصادية، تلقي الضوء على هذه النقطة. فقد اكتشف مراقبو الالتزام بالمقاطعة، في تشرين أول / اكتوبر 1946، بضائع يهودية في مؤسستين بشفا عمرو، يملك إحداهما مسيحي يدعى مازاوي، والأخرى تعود إلى مسلم يدعى الكنفاني. وحسب تقرير وصل إلى اللجنة العربية العليا، تعرض المسيحي إلى الإهانة علانية، وأجبر على دفع غرامة إلى لجنة المقاطعة المحلية، فيما لم يُتخذ إزاء المسلم اي إجراء مضاد. وعبر أهالي شفا عمرو والقرى المحيطة، وفقاً لما أورده أحد الشبان إلى اللجنة العربية العليا، عن قناعتهم بإن ذلك يشكل تفرقة عنصرية على أساس الدين، وأبدوا خشيتهم من عودة التمزق الديني. ويتابع كاتب التقرير، إن نجاح الكفاح يتطلب وحدة الناس جميعاً. وقد تلقت استخبارات الهاغاناه، **شيه**، بدورها تقارير تفيد التمييز على أساس الدين في فرض المقاطعة، حيث ذكر أحد مخبريها عن انتشار سرقة المسيحيين، وتبرير ذلك بالادعاء أن بضائعهم جاءت من مصادر يهودية.

لا ريب، أن سلوكاً كهذا جعل المقاطعة تبدو في نظر البعض متحيزة التوجه أكثر منها جهداً قومياً، الأمر الذي منع الناس من مؤازرتها وموضعتها في بؤرة الهوية القومية، كما أدت في الوقت نفسه، إلى انعدام الثقة في لجان المقاطعة المحلية والقيادة القومية على حدٍ سواء. وعوضاً عن تطوير الشعور بوحدة المصير، حيث يتخلى كل فرد عن بعض ثروته لصالح عموم الجماعة، رأى الأهالي أن البعض يستفيد من المقاطعة، عبر ابتزاز الآخرين وإجبارهم على الدفع مقابل حمايتهم، بل لم يتورع بعض المراقبين عن فرض غرامات وضعوها في جيوبهم، والأسوأ، متاجرة بعضهم مع اليهود. ارسل الأهالي شكاياتهم إلى اللجنة العربية العليا، ويبدو أنها لم تأخذها على محمل الجد ـ ربما لأن المراقبين معينون من قبل دوائر كتلة الحسيني. ولهذا، لو أن الأهالي

رغبوا حقاً في التضحية، فإن سلوك الهيئات المشرفة على المقاطعة قد أفشل محاولة خلق ثقة عامة في القيادة، ومن ثمّ لم يتشجع الأهالي على التوحد والالتفاف حولها.

واجهت حملة مكافحة بيع الأراضي مشاكل مشابهة، حيث ذكر النشطاء القوميون في تقاريرهم إلى اللجنة العربية العليا، أن موظفي «صندوق الأمة» في خان يونس ويافا يستخدمون المال لمكاسبهم الشخصية وللسُّكر والعربدة وممارسة العنف. وقال البعض إن مكاتب الصندوق كلها يعشش فيها الفساد وبحاجة إلى التطهير. لكنهم، توقفوا عن متابعة القول، بأن ما يجري لن يفضي إلى نجاح الحملة. وشعر الأهالي أيضاً باستفادة بعض أجزاء البلاد على حساب أجزاء الأخرى، فعندما خصصت الجامعة العربية أموالاً لتطوير الزراعة في فلسطين، حصد موسى العلمي ربع مليون جنيه إسترليني لمشروعه الإنشائي، استثمره بكامله في شمال البلاد، ما أزعج شيوخ النقب وكدرهم، فادعوا وكانوا على حق، بان مشكلة بيع الأراضي، ليست أقل قسوة في النقب عنها في المناطق الأخرى.

وبذلك، اعتقد كثيرون من عرب فلسطين أن القضية لم تكن قومية أصيلة، تتساوى فيها مواقف قطاعات المجتمع وأفراده كافة، بل بدت لهم عوضا عن ذلك قضية آل الحسيني وحلفائهم، وثمة أدلة كافية تشير الى تساهل القيادة إزاء ما يحدثه المقربون منها من مفاسد وإساءات (رغم وجود استثناء واحد أو اثنين)، ناهيك عن إبعاد من ليسوا من داخل كتلتهم عن مواقع النفوذ، رغم سجلهم الوطني الناصع. وصلت رسالة إلى الصحف العربية، لم تنشر أبداً، تضمنت معلومات عن قيام قدري حافظ طوقان، الذي وصفه كاتبها بـ « القومي المزيف»، بنقل ملكية أراض مع محمد الزيناتي، الاخير قُتل في نهاية عام 1946، بينما بقي طوقان يلوّح بأوراق اعتماده قومياً مخلصاً. ووجهت انتقادات مشابهة عقب تعيين يوسف صهيون في اللجنة العربية العليا، رغم انتشار الشائعات ببيعه

أراض إلى اليهود. ورُفعت الانتقادات نفسها إزاء الترحيب بعودة معين الماضي إلى فلسطين للأسباب ذاتها، حيث غُفرت جميع ذنوبه، لمجرد أن التحق بالحاج أمين أثناء وجود الأخير في بغداد. استمر رجال مقربون إلى الحسيني، مثل صالح عون الله، في المتاجرة بالأراضي وإتمام الصفقات بهدوء نسبي. ولم يبق أمام الغالبية سوى خطوة واحدة للخروج بنتيجة مفادها، أن الحكم على الناس لا يستند إلى أفعالهم إنما إلى علاقاتهم، حيث بدت لهم المبادئ القومية والقيم مجرد غطاء لتعطش الحسيني إلى السلطة.

لم يتم استبعاد أعضاء حزب الاستقلال، آنذاك، من مواقع صنع القرار فحسب، بل أيضاً من اللقاءات العامة التي تنظمها اللجنة العربية العليا لمواجهة ظاهرة بيع الأراضي ودعم المقاطعة. ولذلك، تضمنت الانتقادات الموجهة إلى اللجنة العربية العليا، بأن عائلة الحسيني تعتبر هذه اللقاءات الحاشدة، مناسبات لموالاتها وليست مناسبات قومية. وحرص الموالون، في المقابل، على إخراس كل محاولة تتعمد تنبيه الشعب الى المضامين السلبية لذلك التوجه. تسلّم رئيس النجادة محمد نمر الهواري مكبر الصوت، ذات مره، في حشد عام بيافا، وقال: «نحن نسمع منذ عشرين عاماً حديثاً ضد السماسرة وبائعي الأراضي، واليوم نراهم يتصدرون الصفوف الأولى في كل اجتماع وطني عام». فكان ان سارع منظمو اللقاء من فورهم إلى إسكات مكبرات الصوت!

استخدم الصهاينة، تحقيقاً لمصالحهم، الانقسام وانعدام الثقة في الجانب العربي، كما التنافس الحاد بين فتوة الحسيني ونجادة الهواري، بما مكّن الوكالة اليهودية وشيه من لقاء الهواري، والحصول منه على معلومات بشأن منافسيه. وكان ذلك أيضاً حال صندوق الأمة، حيث وصلت إلى شيه جميع المعلومات المطلوبة عن معسكر الحسيني، وأسباب منافساتهم مع مؤسسي الصندوق، وهم من المستقلين أو الداعمين لحزب الاستقلال، بفضل أحمد الإمام مساعد المفتي، قناة الاتصال بجهاز شيه منذ سنوات عدة. قدم ألا هوشا بالمون،

المسؤول الكبير في شيه، شهادته عن علاقته بالإمام، بقوله : «لقد توصلنا إلى تفاهم معه على الأسس التالية، بأن لدينا مصالح مشتركة وأخرى متعارضة، وعلينا عدم الاقتراب من المصالح المتعارضة، ومحاولة العمل معاً»، وتمثلت مصلحتنا المشتركة في إيقاف تقدم (المستقلين) رشيد الحاج إبراهيم وأحمد حلمي باشا، لحساب نفوذ رجال المفتي ومكانتهم.

ساعد الإمام الصهاينة في البقاء على اطلاع متواصل بأعمال صندوق الأمة وعرقلة نشاطاته. ونجحت شيه في زرع مخبر آخر في المستويات العليا للصندوق، كان اسمه الحركي «أوفادا»، أمدّ الجهاز بمعلومات عن التطورات في معسكر المفتي والدوائر السياسية العربية عامة. وكانت لدى شيه، من منتصف حزيران/ يونيو 1944، قائمة بأسماء أربعين من اثنين وأربعين عضواً في « المجلس التنفيذي»، للصندوق، نُظمت وفقاً لمكان إقامتهم وارتباطهم الحزبي. وإذا كان ذلك ليس بكاف، فقد تجاهل بعض أعضاء المجلس، وربما سهّلوا بيع الأراضي ـ هذا علاوة على أنهم كانوا محلّ ارتياب بصدد أمانتهم وسلوكهم الشخصي.

كان ذلك واقع نقل ملكية أراضٍ بالقرب من جبل طابور، التي فشل الصندوق في منعها، فقرر السماح بمرور الصفقة، مقابل الحصول على حصة من المبلغ الذي ستدفعه منظمة كيه كيه أل إلى المالكين. وهذه ليست حالة فريدة، وكما ورد في شهادة أهارون دانين، أن الناس الذين عملوا معنا حققوا نجاحا كبيراً، إنهم يعرفون جيداً كيف ترتب الأمور مع صندوق الأمة والحكومة. ويطرح أفراهام جيسن بدوره إسماعيل العزة مثالاً بارزاً على قدرة هؤلاء، فقد كان معروفاً وعربياً شجاعا للغاية، لم يشعر بالخوف أبداً، وقد اتخذه جورج صايغ غطاءً له، حتى يتغطيان معاً أمام صندوق الأمة، في جميع ما مارساه من أساليب الخداع. كان الأهالي مدركين دورهما جيداً، ولطالما أبلغوه الى اللجنة العربية العليا، التي لم تفعل شيئاً، الأمر الذي ساهم أيضاً في انعدام الإيمان بالقيادة القومية، وأتاح لاناس كثر اتخاذه سبباً للتصرف على نحو يخالف تعليماتها.

هكذا، أدرك الأهالي أن بلاغة خطاب الوحدة القومية وفصاحة القيادة، ليست سوى نفاق، وكان ذلك أحد أسباب إقامة نشطاء الدروز علاقات بالمؤسسات الصهيونية، وتجاهلهم محاولات اللجنة العربية العليا تجنيدهم للكفاح القومي. استدعت اللجنة العربية العليا في حيفا، في شباط/ يناير 1946، قادة الدروز في جبل الكرمل، وطالبتهم بقطع روابطهم مع اليهود. واستدعت قيادة الحركة القومية في عكا، في أيار / مايو، في العام نفسه الشيخ صالح خنافسة، من شفا عمرو، للمثول أمامها. كان للشيخ صلات بجهاز شيه، إثر مقتل والده أثناء التمرد، أرادت القيادة معرفة موقفه وجماعته من الكفاح المتوقع، تفادى الشيخ الإجابة متذرّعاً بضرورة مشاورة جماعته، ثم تعمد تحاشي لقاء جمال الحسيني. تلقى الخنافسة وأبو روكان رسائل تحذير، بعد بضعة شهور، وأمراً بالمثول أمام فرع الرابطة الإسلامية الوطنية في حيفا، للإجابة على أسئلة حول ضلوعهما بالمتاجرة بالأراضي. أبلغ القادة الدروز **شيه** بهذه المستجدات، فهم لم ينسوا بعد المضايقات التي كابدوها أثناء التمرد، مثل الهجوم على القرى الدرزية وقتل المخاتير، وأكدوا للمسؤولين اليهود التزامهم بتعزيز العلاقة الدرزية اليهودية.

لم يكن الدروز وحدهم الذين ثبتوا في وجه الضغوطات والتحذيرات وأكدوا على روابطهم مع الصهاينة. فقد استمر قائد النجادة نمر الهواري، في علاقته مع الهاغاناه والوكالة اليهودية، رغم محاولة اغتياله في نيسان/ إبريل 1947 لم يكن موقف كامل حسين مغايراً في وادي الحولة، فقد تلقى تهديدات متعددة بالفعل، لدى تصاعد الفعالية القومية. رغم ذلك، استمر في التوسط لبيع أراضٍ لليهود في لسان الجبل، وقد حاول عقب مقتل الزيناتي، تحريض الصهاينة على الرد والانتقام للسماسرة العرب، واحتفظ بعلاقته مع يوسف ناهماني، ممثل المنظمة الزراعية كيه كيه أل في الجليل، الذي استفاد كثيراً من خدماته، ووصفه مع ذلك بالزئبقي، واضاف ناهماني «أخشى أن تكون النهاية سيئة لا تصدقوا

خصومه (الذين عرضوا عليه إعادة تأهيله مقابل قطع علاقته باليهود) لكنهم رغم فرحته سوف ينهونه في اول فرصه متاحه»، وصدقت توقعات ناهماني فقط في عام 1449، حين انتقل حسين وعائلته إلى سورية ولدى عودته إلى الجليل، أُردي قتيلاً وبيده موافقة الحكومة على قيام دولة إسرائيل.

سعى حسين كامل إلى الثأر لدم الزيناتي، بسبب علاقتهما الشخصية الطويلة، وأيضا لتقديره بأن عمليات الانتقام يمكنها وضع نهاية للاغتيالات التي تهدده. لقي اقتراحه قبولاً، وجرت أول عملية للثأر في آذار/ مارس 1947، عقب مصرع الزيناتي بثلاثة شهور، باغتيال فريد فخر الدين، العضو في حزب الحسيني، إي الحزب العربي، اعتقاداً بأنه العقل المدبر لاغتيال الزيناتي، بسبب ذهابه إلى القاهرة عقب الهجوم، ولدى عودته اقامت عائلته حفل عشاء، فكان أن اقتحم القاتل المنزل وأطلق الرصاص على أفرادها، فأسقط ستة جرحى توفي أحدهم في اليوم التالي. اعتقدت الشرطة البريطانية أن اليهود أو العرب وراء الهجوم انتقاماً للزيناتي، وألقت القبض على صهره، متعب العرسان، الذي أدانته المحكمة بشهادة عمه الشيخ نمر العرسان، الذي أبلغها بأن ابن أخيه اعترف أمامه بأنه قام و يوشع باروخي، مختار كيبوتز تيرات تزيفي، وشريكه في شراء أراضٍ في بيت شيعان، بالتخطيط للهجوم، واستناداً إلى أقوال الشيخ نمر، فإن متعب والمدعى عليهما قد تلقوا مبلغاً كبيراً من المال لقتل فخر الدين وشخصيات قومية أخرى[1].

شهدت تلك الفترة استهداف شخصيات قومية كثيرة وأعضاء من كتلة الحسيني، أشهرهم عبد لله سمارا وزكي سافران في طول كرم، ومصطفى الدجاني في يافا، ومحمد يونس الحسيني، عضو صندوق الأمة بالقدس،

(1) لم يذكر باروخي في شهادته أنه شارك في تدبير الهجوم ولم يبق أحد من أقاربه او اصدقائه حياً لإلقاء الضوء على الحقيقة سوى أن الوكالة اليهودية أمرته بمغادرة البلاد بعد الحادث مباشرة خوفا على حياته. ونحن نعلم أن المؤسسات الصهيونية قد استخدمت المتعاونين في تلك الفترة لمهاجمة القادة العسكريين العرب.

وانتشرت شائعات عن محاولة قتل جمال الحسيني. وثمة نظريات متناقضة كثيرة حول هذه العمليات، فالبعض اعتقد أن الصهاينة استخدموا معاونيهم العرب، ورأى بعض آخر أن مجموعة عربية معارضة، كانت وراء تلك الأحداث، بينما اعتقد فريق ثالث أن الضحايا قتلوا بسبب الفساد أو لبيعهم أراض الى اليهود. من المؤكد، أن مجموعات صهيونية كانت وراء بعضها، فقد ذكر رئيس القسم العربي بجهاز شيه، عزرا دانين، أن بن غوريون وشرتوك، قد وافقا على ذلك الأسلوب عام 1946. واستناداً إلى روايته، فان يوسف ويتز وأفراهام غرانوت، من منظمة كيه كيه أل، قد حضرا الاجتماع، الذي اتخذ فيه القرار، وكان الهدف الرئيس ضرب « قادة المشاغبين» وأولئك الذين يهاجمون المتعاونين.

لم تكن المجموعة العربية متأكدة أيضاً، عمّن كان وراء عمليات القتل، واستفحل ذلك الارتباك لدى شنّ أنصار المفتي موجة جديدة من حملات القتل السياسي. وقد فرضت هذه الأجواء على الأجندة الشعبية التساؤل عن شرعية الإرهاب الداخلي وجدارته. وقادت عصبة التحرر الوطني الشيوعية حملة ضد الإرهاب، لم تحرز نجاحاً في إيقافه.

استمرّ بيع الأراضي، كما فشلت اللجنة العربية العليا في إخضاع المؤسسات العربية والتنظيمات الفلسطينية. وافق جمال الحسيني، بالتنسيق مع المفتي، على عقد مؤتمر عربي فلسطيني في صيف عام 1947، أُعد تحت شعار «السلام بين الأخوة» وطالبت الوفود بحضور ومشاركة شخصيات المعارضة ومن بينهم سليمان طوقان، لكنهم رفضوا وألقوا باللوم على المفتي وجمال الحسيني على مهاجمتهم اثناء التمرد، واتهامهم كذباً بالخيانة والمتاجرة بالأراضي، واشترطوا لحضور المؤتمر اعتذار جمال الحسيني علانية. لم يتقدم جمال بالاعتذار، ولم يتسنّ له كذلك عقد المؤتمر في ذلك الصيف ـ الصيف الأخير قبل اندلاع الحرب وقبل الهزيمة الفلسطينية؛ النكبة.

لم تستطع المؤسسات القومية الفلسطينية، عشية نشوب الحرب، توحيد

عرب البلاد. وبقيت أيضاً عرضة لاختراق الاستخبارات الصهيونية، التي حظيت بمساعدة قادتها جميعاً، كلٌّ حسب طريقته، بهدف إلحاق الضرر بخصومه. وبذلك، حل الإرهاب والإرهاب المضاد محل الإقناع والإجماع القومي. واستمر عرب كثيرون في انتهاك تعليمات اللجنة العربية العليا، وحرصوا على الحفاظ على روابطهم الاجتماعية والسياسية مع اليهود. ونشطت الاستخبارات الصهيونية في تجنيد العملاء أكثر فأكثر، وأصبحت أكثر حذقاً. هكذا، واجه عرب فلسطين الحرب التي بدأت فور إعلان قيادتهم رفض القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بتقسيم فلسطين إلى بلدين اثنين.

الفصل التاسع

الخيانة والهزيمة

حرب 1948

ألحقت حرب عام 1948 هزيمة قاسية بعرب فلسطين والبلدان العربية التي سارعت لمساعدتهم. انهارت المؤسسات السياسية الفلسطينية العربية، اقتُلع مئات آلاف العرب من دورهم، تحولت مئات القرى العربية إلى خراب، أُجهضت دولة فلسطين العربية التي أقرتها خطة التقسيم. وتحول القسم الأكبر من فلسطين إلى دولة يهودية استولت على مناطق تفوق بكثير المساحة التي حددتها الأمم المتحدة. لم يكن باستطاعة المتعاونين التنبؤ بنتيجة كهذه، مع ذلك، فقد ساهموا على نحو طفيف في الهزيمة الساحقة المعروفة لدى العرب بالنكبة، لكنهم في المقابل ساعدوا في إبقاء مئة وثلاثين ألف فلسطيني على أرضهم، ضمن حدود الدولة اليهودية الجديدة.

طالت اتهامات الخيانة بشكل مباشر كل من شارك في الحرب، بوجهيها السياسي والعسكري. اتهمت الدوائر السياسية الفلسطينية جامعة الدول العربية، وبخاصة ملك الأردن عبد الله الأول، وأشار عبد القادر الحسيني بأصابع الاتهام إلى اللجنة العسكرية العربية. والتحق عبد الله التل، الضابط في الفيلق العربي بالركب، فاتهم مليكه ورئيس وزرائه توفيق أبو الهدى، أما الملك عبد الله فاتهم

بدوره الجامعة العربية واللجنة العربية العليا بانعدام المسؤولية.

والأكثر أهمية، اتهام كثير من البلدان العربية الأخرى عربَ فلسطين، قال البعض لو لم يبع الفلسطينيون أراضيهم إلى اليهود، لما تمكن الصهاينة من إيجاد موطئ قدم في الشرق الأوسط، وأشار البعض الأخر إلى المستوى المتدني للتعبئة المحلية، وقال آخرون أن كثيراً من عرب فلسطين أمدوا القوات اليهودية بالمعلومات.

ثمة قدر من الحقيقة في تلك المزاعم كافة. مع ذلك، فمن الأهمية بمكان عند تفحصها الأخذ بعين الاعتبار، أن الخيانة تبقى حجة على المدعي: إن تعريف الخيانة يعتمد أساساً على تحديد المصلحة الوطنية في لحظة ما، وتلك مسألة تخضع عادة للنقاش، شأنها في ذلك شأن من لديه سلطة تحديد تلك المصلحة. وذلك صحيح في كل زمان ومكان، كما في حالة المجتمع الفلسطيني عام 1948. كانت مقاربة الحسيني في ظاهرها قومية، لدى رفضه قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ومطالبته عرب فلسطين بالتعبئة الشاملة لمواجهته. أعلن المفتي «أن الأمة الحية التي تحترم ذاتها لا تقبل بتقسيم وطنها»، وبالتالي اعتُبر خائناً كل من يعترض على الحرب سلباً كان أم إيجاباً. وأكد آخرون، رغم حرصهم على عدم التعبير علانية عن آرائهم، أنهم فضلوا، لمصلحة الشعب العربي الفلسطيني، ضرورة تجنب الحرب و التوصل إلى اتفاق مع اليهود، لأن الحرب ستُفضي إلى كارثة تلحق بالعرب. وبقدر ما كان هؤلاء معنيين، فالذين حاولوا منع الحرب حينها كانوا في رأيهم قوميين بحق، بينما كان المفتي في إعلانه الحرب المفتوحة على اليهود، متمحوراً على ذاته منفصلاً عن شعبه. كانت وجهة النظر هذه تمثل دافعاً قوياً للتعاون أثناء الحرب.

السلبية، رفض القتال ومخالفات السلام

في نهاية تشرين ثاني / نوفمبر 1947، وقبل ثلاثة أيام من نشوب القتال، أعادت اللجنة العربية العليا سياستها المعهودة الخاصة بالروابط مع اليهود،

وأعلنت: أن الأمة العربية مطالبة بالثبات على مقاطعتها المطلقة لليهود، واعتبرت ان أي اتصال معهم جريمة نكراء وخيانة عظمى للدين والوطن. ودعت عرب فلسطين إلى الكفاح المسلح المفترض أن يبدأ في أول كانون أول / ديسمبر، بإعلان إضراب عام لمدة ثلاثة أيام. وما لبث أن اتضح أن العرب ليسوا في عجلة من أمرهم للاستجابة إلى دعوة اللجنة العربية؛ بضعة آلاف فقط التحقت بالقوات المقاتلة؛ «الجهاد المقدس» تحت قيادة المفتي وسيطرته، وبقوات الدفاع المدني في المدن، او في جيش الإنقاذ الملحق بجيش التحرير العربي. لم يُقدم الأهالي بصورة عامة على قطع علاقتهم باليهود، الأمر الذي عدته اللجنة العربية العليا، خلافاً لوجهة نظر كثير من العرب، «خيانة عظمى». وعليه، لم يكن هؤلاء سلبيين وحسب، بل قام بعضهم، على مستويات مختلفة، بمقاومة المقاتلين العرب والنشاطات العسكرية.

انتشرت الرغبة في عدم خوض القتال في البلاد، رفض أهالي طول كرم، في كانون أول / ديسمبر 1947، مهاجمة المدن اليهودية الواقعة غرباً، الأمر الذي أغتمّ له القائد المحلي للجهاد، حسن سلامة. ذكرت مصادر في رام الله، في الوقت نفسه، أن كثيرين رفضوا التطوع، وأشار تقرير من بيت جبرين، أن عبد الرحمن العزة يفعل كل ما في وسعه للحفاظ على الهدوء في منطقته. اتخذ فلاحو ناحية بني حسن، في جنوب القدس، قراراً بعدم السماح بشن أعمال عسكرية من داخل منطقتهم. ورفض أهالي المالحة طلب عبد القادر الحسيني بمهاجمة يهود الجوار في ميكور حاييم، وبيت فا- جان، وحذا حذوهم أهالي عين غزالة، على الساحل أسفل جبل الكرمل، في الشهر نفسه أواخر كانون ثاني/ يناير، ورفضوا تفجير محجر يهودي متاخم لقريتهم، وأبى أهالي اللد والرملة، بعد ثلاثة أسابيع، المشاركة في الهجوم على اليهود. وقام رجال تحت قيادة حسين حسونة في اللد، في نهاية آذار/ مارس، بتفكيك ألغام وضعها متطوعون في جيش الإنقاذ بالقرب من مدرسة زراعية في بيت شيمن، ووقعت أحداث مشابهة في قرى الجليل

الاسفل. وهكذا؛ أقلية فقط انهمكت في معارك هجومية مقارنة بالدفاع، وأسست قواتها القتالية، أو التحقت بالمتطوعين من البلاد العربية، للقيام بعمليات عسكرية ضد المستوطنات ووسائل النقل اليهودية.

كان لاتفاقات الأهالي بعدم الاعتداء مع المستوطنات المجاورة، أثر في انعدام الإرادة للقتالية. وأفادت المصادر في مناطق متعددة، أن ممثلين عن العرب المحليين قاربوا جيرانهم اليهود، وطالبوا بعقد مواثيق عدم اعتداء. وقام عرب من القبائل العربية، الحوارثه والشومالي، بمقاربة القرية الزراعيه «كفر فاتكين» بطلب كهذا، وكذلك اتصل عرب المغاوير والمنصورية والمنشية، بتل – موند، وجيفات حاييم، وناشد كذلك سكان قاطنا، معاليه ها – هامشيا، وقدم الشيخ نايف الطبري الاقتراحات ذاتها الى يهود طبريا، وفعل سكان بيت حانينا الشيء نفسه مع يهود الجوار في نيف ياكوف. وهكذا، سعى كل هؤلاء العرب الى عقد اتفاقات عدم اعتداء مع يهود الجوار. وقد نسق ممثلون عن قرية، لفتة وأبو غوش، تحركاتهم مع اليهود المجاورين، و عقدت القرية العربيه دير ياسين ميثاقاً مع جوارها اليهودي في جيفات شاؤول. وتقدم اهالي قرية ياجور بطلب مماثل مع كيبوتز ياجر، لكن عقب اعتداء الهاغاناه على بلد الشيخ. استمر ذلك التوجه، خلال آذار/ مارس و نيسان/ إبريل. واقترح فارس حمدان، أحد الشخصيات البارزة في البقعة الغربية (عضو كنيست لاحقاً)، عقد اتفاق سلام مع المستوطنات اليهودية المجاورة. وعقد عرب الفجة والقوز ميثاقاً مماثلاً مع كفر سيركين، وتقدم شيوخ البدو في النقب بعروض مشابهة الى المستوطنات اليهودية المجاوره، وذهب محمد نمر الهواري، زعيم النجادة، إلى أبعد من ذلك، في تنظيم وحدات حراسة لحماية حدود تل أبيب الجنوبية، ومنع شن هجمات من يافا على جوارها اليهودي. هذه مجرد امثلة وحسب، تشير إلى أن مصلحة عرب فلسطين في قتال اليهود، لم تَبدُ مرتفعة بقدر كاف.

كان ذلك التوجه بالنسبه للقياده العربية القومية، يوازي خيانة كبرى. اكثر من هذا، أنّ العرب الذين عقدوا اتفاقات مع اليهود، وغيرهم كثر، رفضوا على نحو متكرر، مدّ يد العون الى القوات العربية المقاتلة، وبذلوا جهدهم لمنعهم من شن عمليات حربية في جوارهم. ولم تستطع الفصائل العربية المقاتلة، في كثير من الأحيان، أيجاد قرية للإقامة فيها أو لنشر قواتها. فقد منع مختار عين كارم القوات العربية من إطلاق نيرانها من داخل قريته على مقلع يهودي للحجارة بالقرب من قرية سوبا، وطلب أهالي قالونيا من مجموعة مسلحة مغادرة قريتهم، ومنع نشطاء محليون في ترشيحا أهالي القرية من زرع ألغام على الطريق المؤدي إلى كيبوتز مجاور، وطردت قالنديا زمرة مقاتلين أرادوا مهاجمة قرية يهودية في عتاروت، وكذلك فعلت قرية طناك بمقاتلين طلبوا المساعدة للهجوم على حافلة يهودية تخدم مستوطنات وادي جيزيل. وأحبط سكان لفتة بدورهم هجوماً على روميما، المجاورة للقدس، وطلب أهالي سوبارين، القريبة من كيبوتز زخارون ياكوف، قوات «الجهاد المقدس»، غير النظامية، بمغادرة قريتهم. ويبدو أن عرب سوبارين، أسوة بجيرانهم من سند يانا وفارديس، أرادوا تسليم أنفسهم إلى القوات اليهودية، لكنهم شأن بقية القرى، أبوا أن تكون قريتهم أول من يرفع راية الاستسلام.

هكذا، بدت شهور القتال الأولى، واستمرت على ذلك المنوال، حيث حافظ سكان دير ياسين على عهدهم مع جيفات شاؤول، ورفضوا السماح للمتطوعين السوريين والعراقيين بدخول قريتهم، وأبقى أهالي سنديانا وشركس المقاتلين الأجانب خارج قراهم. وذهب أهالي كبابير، بالقرب من حيفا، خطوة أبعد من ذلك، لدى إدراكهم نية المقاتلين العرب دخول قريتهم، فسارعوا بالاتصال بالهاغاناه وسألوها احتلال قريتهم أولاً. أما أهالي معلول فقد رفضوا، في حزيران / يونيو 1948، مشاركة جيش التحرير العربي في الهجوم على ناحال، وأبوا أيضاً السماح بنشر الجيش سريةً عسكريةً في قريتهم، فقام الجنود

بطردهم. وفشلت قوات مقاتلة أخرى، المرة تلو أخرى، في استدراج الأهالي للقتال. هكذا، لم يمتنع كثيرون من عرب فلسطين عن القتال فحسب، بل فعلوا كل ما في جعبتهم لمنع الأجانب والمحليين من القيام بعمليات عسكرية، فكان أن استخلص كبار رجال استخبارات شيه والوكالة اليهودية، أن عرب فلسطين غير معنيين بالقتال، وخلصوا في المقابل ايضا، أن العمليات الهجومية اليهودية، قد زادت في صفوف المقاتلين الفلسطينيين[1].

رأى المقاتلون العرب بأم العين تلك الممارسات، الأمر الذي جعلها مصدراً لاتهام الفلسطينيين بخيانة القضية العربية، ولم يكن باستطاعة هؤلاء المتطوعين تخطي إدراكهم ذاك، فقد جاؤا من بعيد لإنقاذ فلسطين والقتال من أجل الفلسطينيين، بينما بعض هؤلاء يعمل على عقد تحالفات، ويحافظ على ارتباطاته الاجتماعية والاقتصادية مع اليهود، ويسعى بعضهم الآخر إلى التفاوض معهم للتوصل إلى اتفاق سلام.

شكلت السلبية وعقد التحالفات جزءاً من الصورة، وفات الكثيرين أن عرب فلسطين اشتبكوا في سلسلة واسعة من المعارك، كبدت الجانبين، اليهودي والعربي، مئات القتلى، ناهيك عن «الحرب الأهلية» التي سبقت دخول القوات العربية النظامية. أكثر من ذلك، إن وراء الآلاف القليلة التي التحقت بالمليشيات، انخرط كثيرون في القتال المعروف عربياً بـ «الفزعة»، حيث يظهرون فجأة في ميدان المعركة، يدافعون أو يهاجمون، استجابة مباشرة إلى الدعوة بحمل السلاح، لكن القوات المقاتلة ليست موضوع هذا البحث، الذي ينصبّ حصراً على «الخونة» ودوافعهم.

كان القرار بتجنب القتال والتعاون مع القوات اليهودية، يعد في بعض

(1) يبرهن يورام غرود في دراسته على امتناع معظم الفلسطينيين عن القتال، في ربيع1948 في رده على تصريح داقبد بن غوريون بهذا الشان، أما بيني موريس فيوكد أن جميع الأهالي كانوا في ذلك الوقت متحدين خلف جماعة الحسيني، لكنه يعود إلى دانين وبالمون في قولهما بإن ذلك جاء نتيجة ردود اليهود الانتقامية المفرطة.

الأحيان مسألة شخصية، تخضع إلى اعتبارات فردية أو عائلية، ويرجع في أحيان أخرى إلى دوافع عامة، سعياً وراء هدف سياسي، أو بسبب صلة القرابة أو النسب. لكن القرار، الذي كان يتخذ في أحيان أخرى، من قبل زعماء الجماعة، كان أيضاً للمنافسة الحادة بين اللجنة العربية العليا والمعارضة السياسية المنظمة، دوراً رئيساً في تلك الظاهرة على المستوى الشعبي. فقد خاضت قوى المعارضة المشكلة من حزب الدفاع، برعاية آل النشاشيبي وحلفائهم، فضلاً عن وحدات السلام، صراعاً مريراً طوال سنوات الانتداب مع آل الحسيني وجماعتهم. وقد ذكرنا، كيف حرصت الوكالة اليهودية وشيه على استغلال ذلك الانشقاق والعمل على تعميقه، فقد ارتأت الوكالة اليهودية استغلال روابطها على نحو حاسم، حين ارتفعت وتيرة التوتر في فلسطين عام 1947، قبل نشوب القتال، واتباعاً لأوامر دافيد بن غوريون، التقى عملاء شيه، في تشرين ثاني / نوفمبر 1947، مع فريد أرشيد، زعيم وحدات السلام في منطقة جنين، للتنسيق معاً. وانبرى أرشيد يحاول إثبات مقدرته على تنظيم مجموعات مضادة للحسيني، في طول البلاد وعرضها، بغرض التعاون مع اليهود لمواجهة المفتي والقوات المحتمل دخولها البلاد. وأشار أرشيد في معرض حديثه، إلى روابط الوكالة اليهودية مع سليمان طوقان، في نابلس، وكامل حسين في وادي الحولة، وعائلة الفاهوم في الناصرة، وعشيرة عبد الهادي في عرابة، والزناتية في وادي بيسان، وعادل النشاشيبي في القدس، وعبد الله بشير في الخليل، ثم مضى يقترح على الوكالة إرسال مبالغ كبيرة من المال إلى جميع هؤلاء، حتى يتمكنوا من تجنيد الرجال وشراء الأسلحة. وكان اقتراحه ذاك، أبعد بكثير مما يمكن أن تتصوره المعارضة، ممن وافقوا على أن القتال المشترك ضد اللجنة العربية العليا، ويستند إلى مصلحة مشتركة.

دفعت الحملة الشعبية، التي قادها أنصار المفتي في مواجهة المعارضة خلال التمرد وما بعده، فضلاً عن وصم عناصرها بالخيانة والتشجيع على قتلهم،

المعارضينَ الى استخلاص نتيجة واضحة مفادها: في حال نجاح المفتي في إقامة دولة مستقلة في فلسطين، فسوف يخسرون قوتهم السياسية وربما حياتهم أيضاً. فقد كانوا على يقين تام من ذلك الأمر، الذي جعلهم يفضلون التعاون مع العدو على إخضاع أنفسهم إلى القوى المنافسة من أبناء جلدتهم. وهذا بحق، يعد حالة من الطراز الكلاسيكي، توضح كيف تقود الخشية من العقاب، إلى نتيجة مناقضة تماماً للنيّات الأصلية. لم توضع خطة أرشيد حيز التنفيذ، لكن مجرد اقتراحها يكشف حدة خصومة المعارضة وعدائها للجنة العربية العليا، فإن اقتراحها ليس مجرد برهان وحسب على كثافة العداء، وإنما يكشف أيضاً عن احتفاظ شخصيات المعارضة بصلاتها طوال الحرب، بعملاء شيه والوكالة اليهودية، فضلاً عن سعيها إلى منع اتباعها من الاشتراك في القتال، بما يثبت دون لَبْس، أن آخر ما كان يعنيها إقامة دولة فلسطينية مستقلة تحت حكم المفتي. قرأ آخرون كثرٌ الخارطة السياسية والعسكرية أيضاً على نحو مغاير، وخلصوا إلى انعدام أي فرصة أمام القوات الموالية لكتلة الحسيني في انجاز أي شيء على أرض المعركة، و توصلوا إلى أن الأجزاء العربية من فلسطين الانتداب، سوف تلحق بشرق الأردن.

رغم أن زعماء المعارضة لم يؤيدوا علانية خطة التقسيم، إلا أنهم آثروا دعم جهود الملك عبدلله، في الإ ضطلاع بشؤون الأجزاء الفلسطينية، التي صنفتها الخطة بالعربية.. وساعد في ذ لك، تأكيد الحسيني قبل الحرب وأثناءها، بأن أنصاره وحدهم من سيحصلون على المال والسلاح، فعزز بذلك الشعور بأن القتال كان متحزباً وليس قومياً، كما أكد من ناحية أخرى، مخاوف المعارضة من انتقام المفتي في حال تحققت له السلطة. وقد تسرب ذلك الفهم من المعارضة السياسية، إلى أطراف أخرى من الشعب، سبق أن انتابها ذلك الشعور خلال التمرد الكبير، 1936 ـ 1939، وأثناء المقاطعة الاقتصادية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حتى أن رجلاً مثل عبد الرحيم الناشف، أحد أقوى أصحاب النفوذ في قرية التيرة، وغير المقرب إلى المعارضة، أكد أن دوافع المفتي

ورجاله لا تعدو مصالحهم الشخصية، و انتابت الظنون موسى العلمي أيضاً، بأن المفتى كان سيقبل بالتقسيم، لو تلقى وعداً بحكم الدولة العربية العتيدة.

أغفل بناء الذاكرة الجمعية الفلسطينية ولسنوات طويلة وحجب، إلى درجة كبيرة، حقيقة تأييد بعض العرب لقرار التقسيم، أشار إليهم عارف العارف، في خمسينات القرن الماضي، في كتابة الضخم «النكبة»، وإن أعاد ذلك إلى إدراكهم أن القتال ضد التقسيم لا طائل من ورائه، بسبب افتقار العرب إلى السلاح، بينما يحظى اليهود بدعم الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا. ويعترف العارف، بوجود وجهة نظر لأقلية، لم يعلنها أصحابها صراحة (باستثناء بعض الشيوعيين الذين أيدوا حل الدولتين، وإن لأسباب أخرى)، كان لها تأثير سلبي على الإرادة الشعبية للقتال، وعلى اختيار البعض تمتين علاقتهم بالصهاينة، أو اتخاذ البعض الآخر جانب الملك عبد الله، الذي كان يؤيد التقسيم منذ عام 1937.

لم تكن عامة الناس بالضرورة، تلقي بالاً إلى الاعتبارات السياسية العليا، فهم يسعون إلى سد الرمق ويدركون، أن ليس باستطاعتهم تحمل موسم زراعي آخر دون حصاد، فالبقاء والعمل على الأرض كان يفوق أهمية بالنسبة إليهم، الأفكار القومية المجردة، وقد قال أحد مخبري شيه في الجنوب صراحة: يحاول الفلاحون في غزة بشكل عام، عدم الاشتباك مع اليهود، فالمهم لديهم اليوم الحفاظ على المحصول، وضمان حصاد جيد. وما ينطبق على الفلاحين، كان ينطبق أيضاً على عشرات الآلاف من العمال، الذين ساهموا في تقدم الاقتصاد اليهودي، بخاصة بالعمل في بساتين الحمضيات. أما رجال الأعمال في المدن الذين يعقدون الصفقات مع اليهود، فكل ما كان يعنيهم استتباب الهدوء، وتثبيت الفعالية الاقتصادية. وهكذا، واصلت لجان علاقات الجوار، تحت إشراف الوكالة اليهودية إضافة إلى المكتب العربي للهستدروت، تنظيم اللقاءات العربية/ اليهودية، قبل اندلاع القتال وخلاله، بل ساعدت أحياناً المشتبكين في التوصل إلى اتفاقات.

كلما تواصل القتال، أصبح تفوق القوات اليهودية واضحاً، وأخذت في المقابل، تضعف إرادة العرب المحليين في حمل السلاح تدرّجاً. وقد شعر البعض بذلك مبكراً، ثم لحق بهم آخرون بعد بضعة أشهر من اندلاع المعارك. ويوضح تقرير للهاغاناه، في شباط/ فبراير 1948، ان تردد البدو في منطقة النقب الغربية بدا واضحاً بشأن القتال، واحد أسبابهم « الخوف من اليهود». ويشير تقرير استخباري آخر للهاغاناه، إلى أهالي سبخ بالقرب من طبرية، بأن «ليس لديهم نية في التدخل في الشؤون السياسية، لأنهم أقلية وسط ذلك الكم من المستوطنات اليهودية. أما القرويون في غرب القدس ـ شتاف، خربة اللوز، سوبا، وأم الميس، فأخذوا يسعون إلى التفاوض المباشر مع الهاغاناه، عقب إخضاعها قرية بيت مخشير، فهم يفترضون أن قريتهم هي التالية. من المؤكد أن نجاحات العرب بداية، في معارك آذار/ مارس 1948، ساعدت جماعة الحسيني على تجنيد المزيد من المقاتلين، لكن الوضع ما لبث أن انقلب في الشهر التالي، نيسان/ إبريل، حين لقي عبد القادر الحسيني مصرعه في قرية القسطل، التي كانت أول منطقة احتلتها القوات اليهودية. وليس بمستغرب بعد هذا، ألا تواجه قوات الدفاع الإسرائيلية في عملياتها اللاحقة ذلك العام في النقب والجليل، أي مقاومة تذكر من قبل الفلسطينيين.

شعر المتعاونون وخصوم جماعة الحسيني بالحبور لدى نجاح القوات اليهودية، بالطبع قبل أن تتضح لديهم حجم الهزيمة وأبعاد الكارثة الفلسطينية، إلى حد أن أحد المخبرين في يافا، أخذ يردد القول حتى نهاية شباط/ فبراير 1948، يجب أن يتلقى العرب ضربات ثقيلة وقاسية، ومضى يوضح بأن في يافا والقوى المحيطة، «كثير من قوى الاعتدال تنتظر الفرصة المواتية لاعتلاء المسرح، لكنهم ينتظرون الآن ما يفعله اليهود»، وابدى آخرون أيضاً مشاعر كهذه.

شكلت أيام التمرد وما حملته من ذكريات، أحد عوامل السلبية؛ عندما وصل عبد القادر الحسيني إلى قرية عين كارم، طلب مساعدة القرويين، فعادوا

إلى أحداث إحدى أمسيات رمضان في العقد السابق، وكيف أذلهم الحسيني باتهامه كبار القرية وسكانها بالخيانة، ولم ينسوا كذلك قتل المحامي إسماعيل الخطيب، أحد أبرز وجوه القرية. وأورد أحد مخبري شيه في تقريره، «لدى ظهور عبد القادر في قرية سوريف، في منطقة الخليل، ليخاطب كبار القرية، انبرى له بعضهم قائلاً؛ لقد قتلت ثمانين مختاراً، ويجب أن نقاتلك قبل ان نحارب اليهود، فأجاب عبد القادر، بأنه قتل الخونة، فردّ أحدهم: «أنت مجرم وكذلك عمك الحاج أمين، انتم مجموعة من القتلة».

إذا كانت قد أطلقت بالفعل، تلك الكلمات، فمن الجدير بالذكر، أنها خرجت من أهالي قرية مسلمة، كانت كما يبدو تدعم بقوة جماعة الحسيني. و بناء عليه فمن المفترض، أن مشاعر الدروز والمسيحيين كانت أشد حنقاً ونفوراً، فقد كابدوا الكثير أثناء التمرد، دونما مبرر في كثير من الأحيان، سوى أنهم أقلية وعلى هامش الحركة القومية. وقد شعر المسيحيون بالاضطهاد أثناء المقاطعة الاقتصادية، التي أعلنت في بداية الحرب. وارتفعت وتيرة التوتر لدى بداية القتال، بين أتباع الديانات ومختلف الطوائف، إلى درجة أن قائد كتيبة في جيش الإنقاذ، أمر بحصر التطوع في وحدته على المسلمين وحدهم، وانتابت الخشيةُ بعضاً من الجانبين، من أن يوجه المسلمون أسلحتهم نحوهم في حال انتصر العرب، وكان ذلك سبباً كافياً في حد ذاته لعزوف الجانبين معاً عن القتال.

امتنع كثيرون من العرب عن المشاركة في القتال، لكن عدداً قليلاً فحسب، ذهب إلى خطوة أبعد، في المساعدة الفاعلة في المجهود الحربي اليهودي.

تعاون فعّال

المخبرون

استمر المخبرون العرب، على امتداد الحرب، في تزويد الاستخبارات الصهيونية بالمعلومات السياسية والعسكرية، حيث حافظ المخبرون القدامى

على علاقتهم بالمؤسسات الصهيونية، أحياناً لأسباب سياسية واضحة مثل تفضيلهم الخيار الهاشمي، وأخرى لأسباب شخصية، وفي بعض الأحيان للسببين معاً. كان أشهر أولئك، عبد الغني الكرمي وعمر صدقي الدجاني، فكلاهما كان مرتبطاً بعلاقات وثيقة مع الملك عبد الله، كما عانت عائلاتهما الكثير من الاغتيالات، فالدجاني كان يشجع بفعالية مشروع التقسيم واستمر يمد استخبارات الوكالة اليهودية بالمعلومات.

اختلطت في أذهان الساسة العرب بشكل عام، عمليتا جمع المعلومات ومعارضة ممارسات الحسيني السياسية، بما تضمره عقولهم من أهداف سياسية، وهم كانوا مدرجين ايضاً في النطاق السياسي للوكاله اليهودية. واصل جهاز شيه، في الوقت نفسه تحريك المخبرين الميدانيين. واللافت، اشتعال رغبة المخبرين، في حالات كثيرة إثر اندلاع المعارك، في تغذية الاستخبارات بالمعلومات. ويعود السبب الرئيس إلى رغبتهم في منع تصاعد القتال في مناطقهم، خوفاً من الردود الانتقامية اليهودية، وما يسقط جرّاءها من الضحايا العرب. بهذه الطريقة، تحول القرار بالوقوف على الحياد، من الناحية العملية، إلى تعاون استخباري.

شكل كافة أصحاب المكانة الاجتماعية من المخاتير كما بعض الخاصة من الناس، جزءاً في هذه العميلة، فهذا مختار القسطل يبعث برسول إلى العمال اليهود، في المحجر المجاور، يحذرهم من هجوم وشيك، وذاك مختار الفجة يدبج تقريراً عن أنشطة المقاتلين في قريته، ويسعى إلى عقد تحالف مع القرية اليهودية المجاورة، كفر سيركين. وقد حذا حذوهما الشيخ توفيق أبو كشك، الذي لم يرفض إمداد القوات العربية بالمعلومات فحسب، حتى يدمروا أحد الجسور المطلة على نهر ياركون، بل استوثق من وصول تفاصيل الخطة إلى جهاز شيه. ويتذكر الكبار في كبيوتز نعانا، ذلك القروي من نعناعة، الذي انقذ حياة كثير من اليهود، بإخبارهم عن لغم زرع قريبا منهم على طريق ترابي.

كذلك فعل أعضاء في إحدى عائلات قرية قاقون، غرب السامرة، كان دافعهم جميعاً إبعاد عمليات القتل عن مناطقهم ودُورهم، حتى وان اضطروا إلى تزويد اليهود بالمعلومات، ضماناً لاستتباب الهدوء، ومن المفترض، أن غالبيتهم لم تدعم الإستراتيجية الحربية للجنة العربية العليا والجامعة العربية. ثمة حالات أخرى، كانت الصداقة الدافع وراء التعاون، فذاك شاب عربي كان يعمل لدى طبيب يهودي، في زيخرون ياكوف، سارع بإخبار مخدومه عن وصول أجانب إلى القرى المجاورة، وعن خططهم لمهاجمة المستوطنات اليهودية. وأسوة بالمخبرين المخضرمين، أسرع صديق قديم لعضو في كيبوتز كفر جليكون، بتقديم تقارير مشابهة. ولم يكن لدى الكثيرين من هؤلاء سجلات سابقة في الاستخبارات، وقد فعلوا ما فعلوا بدافع روابطهم الاجتماعية باليهود.

ليست المصالح الاقتصادية ببعيدة أيضاً عن دوافع أولئك المخبرين، فقد شكل لصوص الماشية وتجار المواد الغذائية نموذجاً ممتازاً، للذين واصلو العمل مع اليهود ومدهم بالمعلومات. وقد علمت قوات جيش الإنقاذ بأنشطتهم، واعتقلت مراراً التجار والمهربين المشتبه بهم، وأخضعتهم أحياناً للمحاكمة. وقد دفع ذلك الوضع الاقتصادي المتأزم أثناء الحرب، عرباً أكثر فأكثر لخدمة الاستخبارات خلال وقوعها. ويروي أحد الذين عملوا لدى اليهود، في الهاديرا، «لم أجد عملاً في القطاع العربي، وليس لدى زوجتي وعيالي طعام، لا شيء لدينا في الدار حتى ملح الطعام». فكان أن ذهب إلى منطقة طول كرم، في بداية عام 1948، ليزود جهاز شيه بالمعلومات من موقعه الجديد.

استمر تجنيد العملاء الجدد وتحريكهم، أثناء الحرب، إلى جانب أقرانهم القدامى. وقد أدت حالة الطوارئ إلى سعي منسقي استخبارات شيه لتحسين نوعية المعلومات. ويدوّن موشيه دولونبرغ أحد رجال استخبارات وادي بيسان، في يومياته: «اعتبرت أن من واجبي تشغيل شبكة الاستخبارات التابعة

لي بكثافة أعلى... رفعت الأجور للحصول على معلومات هامة، وقمت بإدارة ما يشبه المباراة بين رجالي الثلاثة في جلب المعلومات.. وقد أثمر ذلك الأسلوب معلوماتٍ على قدر كبير من الأهمية». ويروى تزيفي غلوزمان، ضابط استخبارات، من موقعه في بيت شيمن، «لقد قمنا بتطوير شبكة واسعة للاستخبارات، وصلت إلى داخل قيادتهم. وقد اعتمدت، ضمن أشياء أخرى، على عرب محليين سبق أن تعرفنا إليهم سابقاً».

كان المخبرون المتمرسون على أهبة الاستعداد، لمباشرة العمل خلف خطوط العرب، وأُرسل عميل قديم من عصبة الشغيلة العرب في فلسطين، قبل بدء العمليات العسكرية بقليل، إلى قطنة في سورية، حيث أقيم معسكر لتدريب المقاتلين العرب، لكن أمره اكتشف بعد بدء التدريب، إثر معلومات وردت من فلسطين عن علاقته بالاستخبارات الصهيونية، فطرد من المعسكر على الفور، لكنه كان قد حصل بالفعل على المعلومات المطلوبة، حول عدد المتدربين، أسلحتهم، برامج التدريب، العلاقات الإنسانية داخل المعسكر، وأمور أخرى. وسارع لدى عودته إلى فلسطين بتقديم تقرير واف إلى المسؤولين عنه.

وتم تدوير العملاء القدامى في المناطق التي انتشرت فيها القوات العربية، وكان بين هؤلاء أناس من أصحاب المكانة الرفيعة (شخصيات بارزة في المعارضة ومن الموالين للملك عبد الله). والتقى هؤلاء بضباط جيش الإنقاذ، ثم قدموا تقاريرهم إلى الصهاينة حول قيادات الجيش وترتيبات المعركة. كان فريد أرشيد نشطاً في منطقة جذين، سافر إلى طوباس، وعاد بتقرير عن القوة العسكرية العراقية/ الكردية، المتمركزة هناك، كما مرّر معلومات أيضاً عن منزل في حيفا، يجري داخله التخطيط لشن هجمات على الجوار اليهودي، فقامت الهاغاناه، في نيسان/ ابريل 1948، بتفجير المنزل. وبفضل مخبر عربي آخر، تم تفجير مقر قيادة حسن سلامة جنوب صرفند. وقام آخرون بزيارة معسكرات عربية، وقدموا تقارير عن حجم سلاح المدفعية وقوته، إضافة إلى مسائل أخرى.

إن تقارير الاستخبارات التي وصلت إلى مقرات شيه، وعبرها إلى قوات الدفاع الإسرائيلية، تبرهن على انتشار المخبرين العرب في مختلف أرجاء البلاد. وما يزال من المتعذر تقدير حجم اتساع هذه الشبكة، مع الأخذ في الاعتبار، أن معظم ملفات الاستخبارات الإسرائيلية ما تزال مغلقة. مع ذلك، فمن المنطقي افتراض أنها كانت أوسع بكثير مما يطرحه هذا الكتاب. على أي حال، لقد وفّر المخبرون معلومات ليس عن الأحداث داخل القرى فحسب، بل أيضاً من داخل الجهاد المقدس وجيش الإنقاذ، حيث تمكنوا من اختراق الجيوش العربية النظامية، حتى قبل قيامها بغزو فلسطين.

كان بعضهم قادراً على وضع يده على معلومات إستراتيجية وتكتيكية، وفقاً لما أورده الرقيب رؤيف ستينبرغ، في شرطة الانتداب ـ أصبح لاحقاً ضابطاً في الشرطة الإسرائيلية ـ بتلقّي شعبة استخبارات الهاغاناه خطة الجيوش العربية لدخول فلسطين، بوساطة عميل كان يشتري الأراضي لصالح المنظمة الزراعية كيه كيه آل، كان قد قضى وقتاً في سورية قبل الاجتياح.

وتفيد تقارير الاستخبارات، أن العملاء كانوا من المسلمين والمسيحيين والدروز، وكان بعضهم من المخاتير والوجهاء المحليين، وبعضهم الآخر من التجار أومن بسطاء الناس ممن لديهم صلات باليهود. وشأن الكثيرين الذين اتخذوا موقفاً سلبياً من الحرب، كانت المصلحة الاقتصادية دافعهم الأساس، كما دفعت الخشية من انتصار قوات المفتي، بعض رجالات المعارضة، إلى اتخاذ موقف سلبي إنقاذاً لحياتهم.

وزود آخرون اليهود بالمعلومات، أملا في الحفاظ على هدوء مناطقهم، فلم يعتقد جميع هؤلاء، بأن لدى العرب القوى الكافية لهزيمة اليهود، ووجدوا أن تصاعد القتال سوف يؤدي إلى اقتلاعهم من بيوتهم. ولدينا في سيف الدين الزعبي مثالاً على ذلك النمط من التفكير، الذى ارتاب جيش الإنقاذ بالفعل بتمريره معلومات إلى اليهود. فقد نشر فى مذكراته في أواخر ثمانينات القرن

الماضي، عقب انتهاء عمله كنائب للمتحدث الرسمي للكنيست الإسرائيلي، لم يتناول الاتهامات الموجهة إليه، لكنه وضّح موقفه بصدد حرب 1948، حيث بدا واضحاً لديه أن اليهود سوف يربحون، لذلك عارض منذ البدء موقف المفتي الداعي إلى الحرب، وكانت خطة التقسيم، من وجهة نظره، صالحة للعرب، لأنها تعكس ميزان القوى بين الجانبين، وادعى أن موقفه ذاك مكّن أهالي القرى من عشيرة الزعبي من البقاء في دورهم.

نحن نعلم أكثر قليلاً عن النشاط الاستخباري للشيخ رباح عواد من الجباسية، في الجليل الغربي. فقد مارس الشيخ في بداية الثلاثينات بيع الأراضي إلى اليهود. وعقب اندلاع التمرد العربي 1936، تراجع عن نشاطه وقام بتنظيم مجموعات مقاتلة، لمهاجمة الأهداف البريطانية في الجليل، وأعلن نفسه زعيماً للتمرد، بعد سلسلة من النجاحات، وأرسل زعيم محلي آخر منافس له رجاله ليقتلوه، لكنه استطاع الفرار بجلده، فيما قتل المتمردون صديقه وحاميه د. أنور الشقيري. واستناداً إلى شهادته، فقد تلقى في الوقت نفسه أوامر، من مقر القيادة في سورية، بقتل أناس أبرياء، ودفعته تلك التركيبة المتشابكة من الأحداث، إلى إدراك الجانب السلبي من التمرد، فاتصل بالإدارة البريطانية وأسس وحدة للسلام لملاحقة المتمردين. وعفا البريطانيون، في الواقع، عن جرائمه السابقة، ومنحوه مبلغاً من المال لشراء السلاح ودفع الأجور إلى رجاله. وأصدر الشيخ عواد إعلاناً مضاداً للتمرد قبيل نهايته، وشرع، لدى اندلاع الحرب العالمية الثانية في تجنيد شباب عرب من الجليل الغربي للالتحاق بالجيش البريطاني.

ظهر اسم الشيخ عواد، في بداية عام 1947، على قائمة المطلوبين لجماعة الحسيني. وتلقت شيه في نهاية العام ذاك أخباراً تفيد تسوية عواد لخلافاته معهم. من الواضح أنها كانت معلومات خاطئة، فقد وضع عواد ملصقاً، في كانون أول / ديسمبر 1948، يتهم فيه المفتي بأنه مصدر مصائب العرب، وطلب

مساعدة **شيه** في توزيع وثيقته تلك. كان عواد، آنذاك، على صلة وثيقة برجال الاستخبارات اليهود في المنطقة، وأرسل إليهم تقريراً، في نهاية كانون أول/ يناير، عن انتشار «عصابة» في النبي سبلان، تعد لهجوم مباغت على كيبوتز حاييم، بينما كان يحاول، للمفارقة، في الوقت نفسه، إقناع جيش التحرير العربي بتسميتة قائداً للجليل الأعلى. لم يختلف عواد في سلوكه هذا عن أقرانه الآخرين في وحدات السلام، الذين التحقوا بالقاوقجي وحافظوا، في الآن ذاته، على علاقتهم باليهود. رفضت قيادة الجيش في سورية ترشيحه للقيادة، لدى علمها بانتهاكه المقاطعة الاقتصادية، وبيعه الماشية إلى تجار اللحوم اليهود في نهاريا. ويبدو أن القيادة كانت تجهل نشاط عواد الإستخباري مع الصهاينة، كما تهريبه الأسلحة إلى مستوطناتهم.

وفشلت بعد عامين محاولات الشيخ القضائية، بصفته مواطناً إسرائيلياً، لإيقاف قرار الحكومة العسكرية الإسرائيلية، بطرد أهالي قريته الجباسية. وقدم الشيخ عواد شهادة خطية بخدماته إلى المحكمة العليا، لكن هيهات، فالظروف باتت مختلفة تماماً عن سابقتها، جاء فيها:

1. قمت بالتفاوض أثناء أعمال الشغب في 947 ـ 948 مع القوات اليهودية.
2. قدمت معلومات عن تحركات العصابات العربية إلى قادة قسم المعلومات التابع للهاغاناه (**شيه**)، إلى السيد أورباخ في نهاريا، والسيد آمنون مختار هانتيا السابق، والسيد أفارايم، مختار كيبوتز أفرون في الجليل الغربي، والسيد يوسف فين في دجانيا، وكنت بالطبع على صلة مع وندرمان في حيفا، قائد شرطة نهاريا حالياً، والسيد تزيفي سايير من كيبوتز عين ها ـ مفراتز
3. قبل شهر من الهجوم على حافلة حاييم، اجتاحت عصابات أطلقت على نفسها جيش الإنقاذ قريتنا الجباسية، بقصد إقامة كمائن لقوافل حاييم.

4. اتصلت بالسيد ميشا، حارس كيبوتز أفرون، رغم المخاطرة بحياتي وحياة أسرتي، أخبرته بما ينتظر القافلة من أخطار. ونتيجة لذلك لم تتحرك القافلة في اليوم المحدد.

5. ذهبت صباحاً، في اليوم المحدد لمهاجمة القافلة، إلى لبنان لجمع المعلومات، بمعرفة الهاغاناه، عن تحركات جيش الإنقاذ، وعقب خمس أو ست ساعات بدأ الهجوم، ولو لم أكن غائباً يومها عن القرية، لكنت أخبرت الهاغاناه عن العصابات، ولما وقعت المأساة.

6. رغم وجود جيش التحرير العربي في كابري، بجانب طريق ساسا نهاريا، الذي يبعد عن قريتنا مسافة كيلوين ونصف كم، اعتدت السير كل يومين إلى كيبوتز أفرون لنقل المعلومات. وقد ساعدتني حينها كل عائلتي وأنصاري من بين سكان القرية.

هكذا، كان عواد، مخبراً مجتهداً عمل بجد مكثف، وأُرسل في مهام خطرة إلى خارج منطقة إقامته. بدأت روابطه مع اليهود قبل الثورة واستمرت حتى نهايتها (بعد الانشقاق الذي وقع في شهور ذروتها)، وربما كان دافعه حكم الإعدام، الذي أصدرته بحقه كتلة الحسيني، وكان سينفذ في حال انتصر العرب، او لعله قرأ على نحو صحيح ميزان القوى على الأرض، وتوقع انتصار اليهود. فقد شكلت روابطه مع المستوطنات اليهودية المحيطة بقريته، شأن حالات أخرى كثيرة، عاملاً حاسماً في اتخاذه قرار التعاون.

مهام خاصة

لم يكتف بعض المتعاونين بتمرير المعلومات، بل أبدوا رغبتهم وإرادتهم في أداء مهام الى جانب القوات اليهودية. لم يثمر اقتراح فريد أرشيد بإنشاء وحدات مقاتلة تمولها الوكالة اليهودية. مع ذلك، تقدم أهالي وادي عارا، باقتراح مماثل على المستوى المحلي، وعلى أرضية المنافسة المحلية، فقد

وجدت عائلة كبيرة في كفر قارا، أنّ الضرر أصاب مكانتها الاجتماعية، جراء دخول القوات العراقية القرية، فاتصلت في صيف 1948، بمسؤول الشؤون العربية في لواء الكسندروني، واقترحوا تأسيس وحدة مسلحة من أبناء العائلة، لاستعادة القرية من العراقيين. ووفقاً لما كتبه المسؤول إلى رئاسة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي، كان طلب العائلة الوحيد، دعم القوة الإسرائيلية في حال تعرضهم للهجوم. أيد المسؤول الفكرة وعدّها «فرصة طيبة، أولاً القيام بعملية مشتركة مع قوة عربية محلية»، ثانياً، العمل «ضد الوضع الجديد (وجود العراقيين)»، الامر الذي سوف يحدث ثلمة في أمن المنطقة، ويشجع الشعور بالانهزامية، وأخيراً تقديم نموذج للآخرين.

وبقدر المُتاح من المعلومات، لم تؤسس وحدة قتالية كبيرة، بل زمر صغيرة من المخبرين والمرشدين العرب، (من كفر قارا وقانير وكفرين)، أخذت تعمل في المنطقة تحت أوامر ضباط استخبارات جيش الدفاع الإسرائيلي. قام بعضهم بجمع المعلومات خلف خطوط العدو، واشترك آخرون في الغارات وأعمال التخريب، وقاتل بعض آخر أثناء تبادل إطلاق النار، كتفاً إلى كتف مع جنود الدفاع الإسرائيلي.

نشط أولئك العملاء تحت إمرة ضباط المخابرات في فرقة ساماريا، وكذلك وفق توجيهات ضباط العمليات الخاصة في وحدات أخرى. انطلق عميلان اثنان، من كفر قارا، ذات مرة، قي مهمة استطلاع، بهدف تقويم القوة البشرية في القرية استعداداً لهجوم محتمل. وجاء في تقريرهما أن القرية خالية والبيوت مغلقة، ثم عادا بعد أسبوع وأحدثا انفجاراً كبيراً. وبعد بضعة أيام، شقت مجموعة من المتعاونين العرب، إلى جانب رجال استطلاع يهود، طريقها إلى قرية عارا وفتحت نيرانها خارج الدور، بهدف استدراج الحراس إلى كمين وإيقاعهم في الأسر. كان لدى ضابط الاستخبارات في الكتيبة الإسرائيلية 113، التي انتشرت في المنطقة، فريق من المرشدين العرب الذين لجأوا من قرية كفرين، ودخلوا

القرى المهجورة والقرى الواقعة تحت سيطرة العراقيين. وفي إحدى ليالي، تشرين أول / أكتوبر 1948، ألقت القوات العربية في عارا، القبض على أحد هؤلاء المرشدين، الذي ادعى أنه من اللاجئين وتمكن من الإفلات بحياته.

اختلف ذلك التعاون الحربي على نحو جذري، عن مبادرات السلام المحلية، فقد تولاه أفراد بسطاء يفتقرون إلى أي عنصر من المساواة أو التبادلية، كان بعضهم من قدامى «الخونة»، شأن ذلك العميل الذي انطلق لاستعادة جثمان جندي يهودي قتل في وادي عارا، وكان في ما مضى يبيع الأسلحة إلى اليهود. وينطبق الشيء نفسه، على مخبر نشط آخر في منطقة طول كرم، وكذلك على بعض أهالي أبو غوش، الذين أمدوا الاستخبارات اليهودية بالمعلومات، وعملوا على تأمين توغل القوافل في القدس، فقد جمعت هؤلاء علاقات سابقة بجماعة صهيونية سرية.

شكلت قبيلة **الهيب** قوة عربية منظمة إلى حد ما، للعمل تحت القيادة اليهودية. وقد سبق ذكر العلاقات الملتوية بين القبيلة والمستوطنات اليهودية المحيطة. والآن، جرى تنظيم عرب الهيب للقتال إلى جانب الهاغاناه، تحت قيادة يتسحق هانكين. وترجع خلفية تجنيدهم إلى علاقة القبيلة السابقة باليهود، وإلى عداء الدم بينها وبين قبيلة اللابوسية في سورية، وإلى التنافس بين يوسف الهيب والقيادة القومية العربية في الجليل. عقب دخول الجيش السوري إلى فلسطين، وفي أيار/ مايو، شارك أفراد من القبيلة في شن الغارات على معسكراته وتفجير الجسور والقيام بعمليات تخريبية. وشاركت القبيلة أيضاً في الهجوم على القرية العربية، **فيرعان**، في الجليل الشرقي، وحين بدأ سكانها في العودة إلى بيوتهم، قام أبناء القبيلة بنهب القرية وتسويتها بالأرض. وقام لواء يافت بتقديم تقرير بذلك إلى قيادة جيش الدفاع الإسرائيلي، المشرفة على العملية. وبقيت القوة المكونة من الهيب نشطة فاعلة في الشهور اللاحقة، ولم تقصر أيضاً في جمع المعلومات الاستخبارية، إضافة إلى عملياتها الأخرى.

شكلت المهمة التي نفذها بدو الهيب ضد قرية فيرعان جزءاً من مهام أنيطت بالمتعاونين، مثل نشر الشائعات لدفع العرب إلى الفرار، فثمة أدلة صريحة لدى مصادر الاستخبارات العربية، توضح علاقة المتعاونين بذلك النشاط. واستناداً إلى معلومات تلقاها ضابط الاستخبارات، حسن سلامة من يافا، تشير إلى قيام المتعاونين علي القاسم وتوفيق أبو كشك وبعض أخوته، بنشر روايات مرعبة عن قوة اليهود ونيّاتهم القتالية المخيفة أقنعت هذه الروايات، بحلول آذار/ مارس 48، عرب الشيخ مونس بمغادرة دورهم قبل حصاد حقولهم، وتلقى مروّجو الشائعات مبالغ كبيرة من المال. إن تفريغ القرى سدّد، ولا ريب، ضربةً ثقيلة إلى عرب يافا، الذين كانوا ينتظرون بفروغ صبر حصد حقولهم لتخزين مؤونتهم من القمح، وقد وجه أيضاً ضربة موجعة إلى معنويات القوات العربية، بخاصة لدى تبيُّنها جلياً تفوق القوات اليهودية في المنطقة. وحسب معلوماتنا، فقد قدم المتعاونون خدمات مشابهة في منطقة بيسان وأماكن أخرى.

رفع العلم الأبيض

كان لاقتلاع العرب من دورهم وقراهم أهمية إستراتيجية كبرى، لعب المتعاونون خلالها دوراً محفزاً ليس إلا، في عملية كانت جارية على قدم وساق. مع ذلك، فقد شارك المتعاونون في مجال استراتيجي آخر، في تسليمهم مواقع أساسية إلى القوات اليهودية، وأيضاً، إقناع الأهالي بالاستسلام، وقد لوحظ ذلك خصوصاً في الجليل، تلك المنطقة التي شهدت استسلام معظم القرى العربية أثناء الحرب. قام زعيم عائلة الزعبي، في أسفل الجليل الشرقي، بتشجيع الأهالي على الاستسلام، كما أقنع المتعاونون الدروز القدامى، في الجليل الغربي المسلمين والمسيحيين بمغادرة المنطقة، فقد جمعت كل المشاركين في تلك العمليات صلات مسبقة بالصهاينة تعود لسنوات طويلة خلت.

جسدت مفاوضات الاستسلام وضعاً كلاسيكياً فريداً، حيث دفعت إلى المقدمة الأفكار المتضاربة حول تحديد كل من الخيانة والوطنية، فالقوات

العسكرية العربية أدانت رغبة القرويين بالاستسلام ووصفتها بالخيانة. لكن القوات العربية لم تفرق دائماً بين القرى التي سعت إلى السلام فقط عقب المعارك، أو بسبب العجز العسكري، وبين الذين استسلموا طواعية.

إن قرى الزعبية شرق العفولة ـ نان، ناعورا، سولام، تمرا، الداحي والطيبة، كانت جميعها داخل الحدود المقررة للدولة اليهودية ـ وهذه تعد نماذج واضحة للاستسلام طواعية، وقبولهم العيش تحت الحكم الإسرائيلي. لقد حافظت عائلة الزعبي الحاكمة في تلك المنطقة، على علاقات وثيقة مع المستوطنات اليهودية في المنطقة لسنوات، وقام زعماؤها في ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي، بالتوسط لبيع أراضي بعض الأهالي، رغم أنف بعضهم، إلى المنظمة الزراعية كيه كيه أل. لم تشارك هذه القرى في المعارك، بعد اندلاع القتال واقترحت، في نيسان / ابريل 1948، التوصل إلى اتفاق سلام، وفي الشهر نفسه التقى مختار قرية **نان** بممثل استخبارات **شيه**، وشرح له الوضع في قريته وجوارها بقوله: «سوف نفعل كل ما في وسعنا لمنع دخول العصابات ـ القوات النظامية العربية ـ وإذا قمتم أنتم (اليهود) بخيانتنا وقتلنا، فمن الأفضل لنا الموت على أيديكم، على أن تقتلنا هذه العصابات، أنتم على الأقل لن تمثلوا بأجسادنا»، وتلقى المختار تأكيداً ببذل الجهود للحفاظ على عائلته.

إلى هنا، تشبه الراوية ما جرى في قرى كثيرة أخرى، وقعت مواثيق مع الهاغاناه. ويبدو أن جيش القاوقجي كان على علم عشية دخول الجيوش الاجنبية العربية، بأمر هذه الاتفاقات بين الزعبية والهاغاناه، فأمر الأهالي بإخلاء قراهم، لكنهم ما لبثوا أن عادوا إلى بيوتهم، بعد أن تيقنوا ان ليس بوسع القاوقجي وقواته إيذاءهم، عبر وساطة تزيفي وولف، المسؤول في **كيه كيه أل**، الذي سبق له العمل مع الزعبية في تدبير صفقات الأراضي. قَبِل الأهالي البقاء تحت الحكم الإسرائيلي، وبدأ بعضهم في العمل لدى الاستخبارات الإسرائيلية، في مقدَّمهم سيف الدين. وأمر القائد المحلي لجيش القاوقجي،

نتيجة ذلك، بـ «اعتقال كل رجال الزعبية لأنهم خونة، اعترفوا بدولة إسرائيل ويعملون في خدمتها».

ثمة حالات أخرى مشابهة في الجليل الغربي، حيث شارك المسلمون وبعض الدروز في أنشطة مماثلة. يساعد قليلٌ من الإضاءة على خلفيتهم، بخاصةٍ الدروز، على فهم تواتر استسلام القرى. كان من أبرز الدروز الذين جمعتهم صلات باستخبارات الهاغاناه، الشيخ لبيب أبو ركان في دالت الكرمل، الخنافسة في شفا عمرو، وجابر داهش معادى في ياركا. اختلفت شخصيات هؤلاء، فالشيخ لبيب، حسب وصف ضابط الاتصال اليهودي ألا هوشا بالمون، «كان رجلاً شريفاً مستقيماً، كرس نفسه لليهود، رأى مستقبله ومستقبل جماعته في التعاون معنا»، أما الشيخ صالح خنافسة، فعكسه تماماً، بدأ العمل مع اليهود بعد مقتل والده عام 1938 على يد المتمردين، كانت قوته الاساس، وفقاً لبالمون، تعود إلى نشاطات غير مباشرة. أما جابر داهش في ياركا بالجليل، الذي التقاه بالمون عبر الخنافسة، فقضى وقتاً في السجن بسبب جريمة قتل، كان ناشطاً في التمرد، حاز على إعجاب الحاج أمين، ويصفه بالمون بأنه رجل شجاع وجريء.

كان أول تحرك إستراتيجي من قبل الدروز المحليين، إقامة اتصال بين كتيبة الدروز، التابعة لجيش القاوقجي، وضباط الهاغاناه. جرى اللقاء الأول في وسط شهر نيسان/ إبريل، في أوج معركة رامات اوهانان (هوشا)، كان القائد الدرزي شكيب وهاب، على علم باللقاء لكنه لم يحضره، ومثل الدروز أحد ضباطه إسماعيل قبلان.. كان على رأس الفريق اليهودي موشي ديان، الذي قتل شقيقه زريك في معركة ضد الدروز، في الليلة السابقة، واقترح قبلان سحب القوات الدرزية بكاملها، ويبلغ عددهم ثمانمئة رجل، والقتال إلى جانب الهاغاناه. رفض رئيس الاركان، إيغال يادين، العرض فانضم قبلان وحده مع بضع عشرات من رجاله، وبدأوا في مساعدة القوات اليهودية.

لم تكن «الخطة الكبرى» قد بدأت بعد، مع ذلك امتنع وهاب عن الدفاع عن مدينة عكا، رغم مناشدة الأهالي وقيادة جيش التحرير العربي، ودخل قبلان (كان ما يزال حينها ضابطاً في الجيش العربي قبل التحاقه لاحقاً بحرس الحدود الإسرائيلي) المدينة وعاد بتقرير عن دفاعاتها. أشار الخنافسة على الهاغاناه بقطع إمدادات الكهرباء والمياه لتسريع استسلامها، وبالفعل سقطت المدينة في 17 أيار / مايو في يد القوات اليهودية، عملاً بمشورته.

كان للاتفاق مع الدروز وسقوط عكا، أثر سلبي على الحملة التالية في الجليل. فقد تلقت الهاغاناه لاحقاً، في أيار / مايو، رسائل من شفا عَمْرو تفيد برغبة الأهالي في احتلال اليهود لمدينتهم. وضعت استخبارات الهاغاناه خطة العملية بالتعاون مع جماعة الخنافسة ودروز آخرين، وتم تنفيذها بعد انتهاء الهدنة الأولى، في تموز / يوليو. ولم يواجه الفوج السابع في جيش الدفاع، حسب الاتفاق، إي مقاومة تذكر. وذَرّاً للرماد في العيون، عمد الجانبان إلى إطلاق أعيرة نارية في الهواء، لخلق انطباع بوقوع معركة. استسلمت بعد شفا عمرُ القرية المجاورة، **تمرا**، وساعد الدروز على احتلالها بمعلومات مسبقة، وبإقناع كبارها بتوقيع الاستسلام. استطاع الشيخ صالح خنافسة أيضاً عقد ميثاق مع القبائل البدوية المحلية. ويذكر ألا هوشا بالمون، أنه توصل بوساطة عملائه إلى استسلام كل من الهجيرات، عمارية، وقبائل الزبيدات.

أدى استسلام **تمرا** إلى سقوط قرى أخرى في المنطقة. لم تكن المبادرة دائماً من الدروز. كان مختار سخنين، إبراهيم عبد الله، يمت بصلة النسب مع مختار تمرا، جاد مصطفى الديب، وكلاهما مسلم، وحين بدأ القتال، سافر عبد الله إلى لبنان لشراء أسلحة ورشاشات للقرية، وأرسل الديب أحد رجاله، عقب سقوط تمرا، لإقناع عبد الله بالاستسلام على أرضية استيلاء اليهود على كامل المنطقة، وما لبث الأخير أن اقتنع، شأنه شأن الكثيرين في المنطقة.

بعد عامين، طلب صالح الديب العودة إلى عمله كمؤذن، وكتب رسالة إلى الشرطة الإسرائيلية، يشرح خلاها مهمته في سخنين جاء فيها:

أنا الخادم المطيع الذي ذهب على الأقدام، ليلة 21 تموز/ يوليه، إلى قرى سخنين وخربة الياتوف مع جيش حكومتنا، حكومة إسرائيل، حين كان جيش الإنقاذ معسكراً في تلك القرى، وبعد وصولي برفقة الجيش إلى قرية ميعا، تابعت السير إلى سخنين مع فريد جاد الديب (ابن مختار تمرا)، والتقيت في صباح 23 تموز / يوليو 1948، مع كبار رجال القرية وشرحت لهم أن حكومتنا، حكومة إسرائيل، مستعدة للتوصل إلى تفاهم مع الكبار بشأن الاستسلام. وجاء ردهم الفوري إيجابياً. وأرسل الشيخ إبراهيم عبد الله (مختار سخنين) رسالة إلى قرى عرابة ودير حنا لإطلاعهم على الوضع، و استجابوا جميعاً لطلبه وخاصة الشيخ فوزي ياسين، الذي دعمه فعلياً.

ثم انطلقت مع اثني عشر شيخاً لمقابلة الضابط، الذي كان حينها في قرية ميعار، واستسلمتْ آنذاك عرابة ودير حنا، ثم عدنا جميعاً إلى سخنين واستلم أحد الضباط الأسلحة. وذهبت في 20 تموز/ يوليه، إلى كبار قرية كابول، التي وافقت على تسليم قريتهم أسوة بتمرا، وقد أصدر حينها جيش الإنقاذ حكماً بإعدام خادمكم المطيع بسبب خدمته لحكومة إسرائيل، وفي حال وقعت أسيراً آنذاك لقطعوني إرباً.

لم يكن صالح الديب المبعوث الذي جاء إلى سخنين، بل أحد أقربائه وكان مخبراً للهاغاناه منذ سنوات[1]. وإلى الآن، ليس ثمة نقيٌّ للحقيقة الأساس في إقناع بعض أهالي تمرا والقرى المحيطة بالاستسلام، والتخلي عن أسلحتهم.

(1) كان شائعاً بعد تأسيس إسرائيل، أن يقدم العرب سيرتهم الشخصية، وكانوا يتباهون بتعاونهم مع الدولة اليهودية. وفقاً لما كتبه قائد الشرطة بيخور شتريت: تحداني البعض « على مقابلة رجل تقدم بطلب إلى الدولة اليهودية ولم يدع انه كان صديقاً قديماً لليهود».

وساهم الدروز أيضاً باستسلام قرية ماعز الواقعة شرق سخنين، وقد مرّروا في الوقت نفسه معلومات عن جيش الإنقاذ المنتشر في القرى المجاورة. وتأجل الهجوم على المنطقة بسبب دخول الهدنة الثانية، (18 تموز/ يوليه ـ 15 تشرين أول / أكتوبر)، حيز التنفيذ. ولم تؤخذ قرية **مغار** إلا في نهاية تشرين أول / أكتوبر، بناء على مبادرة الوفد الدرزي بالاستسلام، ويتابع الشيخ رباح عواد من الجباسية في الجليل الأعلى حديثه عما فعله، «بعد كل هذا واصلت ورجالي التعاون مع الهاغاناه، وتمكنت من استدراج الدروز وأهالي آخرين من قرية ياركا وترشيجا، إلى الجانب اليهودي، ثم جمعتهم مع الهاغاناه، مما سمح لقواتها لاحقاً باحتلال الجليل بكامله، وبأقل الخسائر.

قام سكان أبو غوش في تلال القدس، بالوساطة بين الجيش الإسرائيلي والقوات العربية في القرى المجاورة، ليس بغرض بقاء القرويين في دورهم بل استناداً إلى أقوالهم لاحقاً «أخذ البالماخ على عاتقه احتلال قرية سوبا وجوارها، قام أحد رجالنا بإجراء الاتصالات بين قائد البالماخ والقائد العربي في سوبا، وعبر إدارته للعملية تم احتلال المنطقة بكاملها».

لم يكن الاستسلام في حالات كثيرة كاملاً، فقد استمرت قوات غير نظامية في القتال، رغم توقيع ممثلي الأهالي رسمياً على الاستسلام. في حالة واحدة على الأقل، قضى المقاتلون على من يحاول إقناعهم بالاستسلام. حاول مبروك حسونة في اللد، إقناع المتطوعين المتمترسين في مركز الشرطة بالتوقف عن القتال وتسليم المدينة إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، فأردوه قتيلاً. مع ذلك، قدمت تلك الاتفاقات فائدة كبيرة للجيش الإسرائيلي، لم توفر أياما من القتال فحسب، بل أنقذت حياة الكثيرين من الجنود.

كان لتسليم المواقع الإستراتيجية للقوات اليهودية أثر عظيم في إنقاذ حياة الكثيرين، وكان معظمها مراكز لشرطة الانتداب التي تم إخلاؤها، ومن بينها،

وفقا لأحد المصادر، مركز شرطة أبو غوش، المطلة على طريق تل أبيب/ القدس، فقد اقترح قائد الشرطة البريطاني على الأهالي، إعداد كتيبة للسيطرة على المركز للحؤول دون سقوطه بأيدي اليهود، فسارع القرويون، في اليوم نفسه، بإخبار سكان كيبوتز كيرات أفانيم، الذين ابلغوا بدورهم الهاغاناه. وفي يوم الإخلاء، وصل عشرات المسلحين من أهالي أبو غوش، وتسلّموا المركز رسمياً من القائد البريطاني، وقبيل مغادرته كانت قوات الهاغاناه قد وصلت والتحقت بكتيبة ابو غوش.

وثمة حالات كثيرة مشابهة؛ ابلغ كامل حسين كامل أفندي ورجاله في وادي الحولة، قبل مغادرته، صديقه بينامين شابيرا بمكان مفتاح مركز شرطة الخالصة ـ مدينة كيريات شمونه اليوم ـ فسلمه الأخير إلى قوات الهاغاناه، التي سارعت باحتلا ل المبنى. واستولى البالماخ أيضا على مركز شرطة **روش بينا** بمساعدة قبيلة الهيب. كان القاوقجي، للمفارقة، قد نبه أبا يوسف زعيم القبيلة، على ضرورة سيطرة البدو على المركز لحين وصول قواته، وحدث الشيء نفسه في مركز شرطة وادي عارا، فحين سمع رجال الشرطة المحليون، وبعضهم كان بحكم عمله على معرفة بعملاء الاستخبارات اليهودية شأن مخاتير القرى الذين دعموا مبادرات السلام، قاموا بالاستيلاء على بناية الشرطة، التى كانت تحتل موقعاً استراتيجياً على طريق رئيسي[1].

نقاش حول الخيانة أثناء الحرب

في الواقع، كانت نشاطات المتعاونين العرب إلى جانب القوات اليهودية،

---

(1) نصّ الاتفاق على أن تقوم القوة اليهودية بشن هجوم زائف، فينسحب رجال الشرطة العرب ومعظمهم من القرى القريبة إضافة إلى أقلية من العراقيين بهدف منع المعارك في المنطقة. وقد دبر المناورة بنيامين فنتر من كيبوتز ماعنات، بالتنسيق مع رئيف ستينبرغ، مقابل تلقي كل شرطي مبلغ خمسمئة جنيه فلسطيني، وقدم دافيد بن غوريون الشيكات، بعد إخباره بالعملية من قبل ايغال يادين ورؤبين زاسلاني، أُخلي المركز بناء على الخطة لكن الشيكات لم تصل إلى المنتفعين بسبب صعوبات ميدانية.

في المجتمع الفلسطيني، سراً مكشوفاً للجميع، وكما لاحظنا سلفاً، فإن الجنود العرب من خارج فلسطين لم يفتهم إدراك ذلك الوضع. وفضلاً عن الأثر السلبي المباشر الذي ألحقه المتعاونون، فإن وجودهم بين ظهراني القوات العربية، كان له أثر عميق على الروح المعنوية. ومن المعروف، أن التطوع في الكفاح الوطني يتطلب في جوهره، قناعة المناضل بأنه يعمل باسم أمته ومن أجلها ويتمتع بدعمها. ويؤثرغياب ذلك الدعم عن قطاعات هامة من الأهالي، ولا ريب، سلباً على المناضلين أيا كان شعورهم الوطني، ويجعلهم أقل رغبة في التضحية بحياتهم.

وتبقى الحقيقة المحض، أن وجود متعاونين فاعلين، عمل كمُذكِّر دائم وحاد للجنود العرب، بان كثيراً من أقرانهم من عرب فلسطين، لم يتقبلوا الروح القومية، أقله كما طرحها وصاغها آل الحسيني، وقد ألمحت هذه الظاهرة أيضاً من زاوية أخرى، إلى مزايا وقف القتال والتحالف مع اليهود، ومن ثم أدركت الدوائر القومية بأن وجود أولئك المتعاونين و«الخونة» سوف يُشرعن الخيانة، كما حدث في الواقع لدى استسلام قرى الجليل، فخلصت إلى ضرورة التعامل معهم على نحو أكثر خشونة. والأمثلة أكثر من أن تحصى؛ ظهور منشورات، في كانون أول / ديسمبر 1947، ادعت تلقي الشيخ سلامة بن سعيد، شيخ قبيلة الغزاوية، أموالاً طائلة من اليهود، مقابل التزامه بحماية المستوطنات اليهودية في مناطق النقب والجليل، وتشكيله كتائب على غرار «وحدات السلام» لمحاربة القوات العربية[1]، طالبت المنشورات الأهالي بمحاربة بن سعيد وحلفائه. وما يعزينا في هذه المنشورات، السبب الذي أوردته ومفاده، منع الأهالي الآخرين

(1) كان الشيخ سلامة متورطاً ببيع الأراضي لكنه لم يتعاون مع اليهود خلال الحرب، حسب التقارير الاستخبارية الواردة إلى مصر بصدد المتعاونين في قبيلته. وخلافا لذلك، فإن ابن شقيقه الشيخ عودة أبو معمر هو الذي تعاون مع المستوطنات اليهودية في النقب في شؤون الأمن الاستخباري وشراء الأسلحة. وتم تعيينه بعد إقامة الدولة زعيماً للقبيلة بدلاً من عمه الذي غادر البلاد، وعمل الشيخ الجديد على تشجيع أبناء القبيلة على الانخراط في جيش الدفاع الإسرائيلي.

من الحذو حذوه. بعبارة أخرى، أن ضرورة مواجهة الخونة، ليست بسبب خطرهم العسكري المباشر فحسب، إنما لما يقدمونه من خيار مغرٍ، بديلاً عن إستراتيجية القيادة القومية.

كانت القدس ميداناً آخر لمواجهة الخونة، فقد نشر القائد العسكري في المنطقة ملصقات تعلن إخضاع المخبرين والخونة كافة إلى المحاكمة العسكرية، وطرد عائلاتهم إلى خارج البلاد. وبالفعل، تمت معاقبة التجار المتعاملين مع اليهود، ونفذ حكم الإعدام بتاجرين اثنين من جوار أبو ثور، لبيعهما مواد غذائية إلى يهود ميكور حاييم. وأصدر عبد القادر الحسيني، قبيل وفاته، أوامره بالإعدام الفوري دونما محاكمة، لمن يُمسَك به متلبساً بالتجسس لصالح اليهود. وأصدر قائد جيش الإنقاذ في الجليل احكاماً بإعدام كثير من الخونة على اختلاف أنماطهم. كانت القوات العراقية في السامرة، وكذلك المصرية في الجنوب، تخشى من المتعاونين ونتائج أفعالهم، الأمر الذي دفعهم إلى تكريس قدر ملحوظ من الجهود لسحق تلك الظاهرة، الأمر الذي شكل أيضاً مصدراً آخر لما ألحقه هؤلاء من أضرار بالقضية العربية.

قدم محمد يوسف الكافي، ضابط الاستخبارات في جيش الإنقاذ في حيفا، تقريراً وافياً، عرض خلاله الموقف من وجهة نظر القوات العربية المقاتلة، جاء فيه:

> **جند اليهود أناساً كُثراً في جهاز الاستخبارات، وهم منتشرون في كل أنحاء فلسطين والبلدان العربية.. ولسوء الحظ، إن وجود عرب مقززين كهؤلاء يتعاونون مع اليهود، يمدونهم بالمعلومات والمواد التموينية. وهذا معروف ومؤكد لدينا من خلال نشاطاتنا. نحن نواجه باستمرار تياراً من الجواسيس اليهود والعرب، من اللاجئين والأجانب. ولدى العدو في حيفا شبكة واسعة للمعلومات الاستخبارية، ولأنها مدينة مختلطة، فمن السهل الاتصال باليهود**

والذهاب إلى مناطقهم. إن جهاز استخبارات جيش الإنقاذ يواجه طابوراً خامساً. يحاول اختراق المثلث الخطر (السامرا). أما أجهزة الاستخبارات المضادة في مدن فلسطين الأخرى، فضعيفة للغاية تكاد تكون غير موجودة.

ويصف الكافي في تقرير آخر، خلية تجسس يتزعمها سعيد قبلان، بقوله: «أنه يتجسس لليهود وهو على درجة عالية من الخطورة.. فهو زعيم جماعة خطرة تساعد اليهود ومستخدميهم، وهم من الشباب ذوي ثقافة وتعليم عاليين، مما يفاقم خطورتهم. ولدى سعيد مساعدين في حيفا، جنين، طول كرم، نابلس، الناصرة، سمح، وبلد الشيخ، والمجموعة منظمة بشكل جيد وعلى صلة بالقدس». و يسجل الكافي في تقرير لاحق أن منطقة حيفا، سنديانا، وأم الزينات «تمتلئان بالجواسيس». ويخلص إلى القول «إنني أسلّم بوجود كثير من العملاء اليهود».

كانت أخبار الجواسيس والشائعات حولهم مدارَ تداول على نطاق واسع. وانتشرت الأقوال، على سبيل المثال، بأن «الخونة العرب» هم الذين قاموا في بداية، كانون ثاني / يناير 1948، بتدمير مبنى اللجنة القومية في يافا. وتفيد نسخة لاحقة عن الشائعة، اعتقال ثلاثة مشبوهين في التيرة يبيعون الأسلحة إلى **ليهي**، وانتشرت شائعة أخرى باعتقال عرب مشتبه بقيامهم بإلقاء قنبلة على حشد من الناس، عند بوابة يافا في القدس، وأنهم قد اعترفوا بارتكابهم الجريمة من أجل المال. وربطت شائعة أخرى أحد معاوني عبد القادر الحسيني بتفجير قنبلة في فندق سميراميس، بعد مغادرة القائد بدقائق. وألقي اللوم أيضاً على العملاء لدى سقوط القائد، ذي القيمة الكبيرة، أثناء معركة القسطل، حيث اعتُقل مختار القرية، عادل أمتير، للاشتباه باستدراجه عبد القارد الحسيني إلى حتفه، بخاصة وإن علاقة المختار معروفة باليهود، منذ أن منع هجوماً عربياً على المحاجر القريبة. وزيادة في الإرباك، استخدمت الاستخبارات الصهيونية المتعاونين في

توزيع تقارير حول خيانة أناس كثر، بقصد مفاقمة جوّ عدم الثقة والارتياب، الموجود أصلاً، فضلاً عن نشر النزاعات بين مختلف الفرقاء.

وهكذا، كانت القوات العربية مضطرة، في خضم حربها ضد اليهود، إلى ملاحقة الأعداء المحليين. وقد لاقت صعوبات جمة في تمييز العدو من الصديق، وكانت آلامها عظيمة لدى إدراكها تحفظات جزء من الفلسطينيين، بشأن القتال. وقام المقاتلون العرب في منتصف شهر، نيسان/ ابريل، ببحث دقيق عن المخبرين في البلدة القديمة بالقدس، حيث أفادت المصادر العربية، وجود خمسة عشر مشتبهاً بهم، محتجزين في مدرسة الروضة.. واضطرت حامية من جيش التحرير العربي في اللد إلى ملاحقة واعتقال متعاونين مدربين ومعاقبتهم. وألقت القبض في إحدى المرات على ركاب سيارة بعد العثور في حقائبهم على وثائق باللغة العبرية، كما اعتقلت في حالة أخرى بعض البدو لبيعهم الماشية إلى اليهود، إضافة إلى مختارين اثنين من قرى مجاورة، وأربعة من مساعديهم، بزعم أنهم جميعاً على صلة باليهود.

تفشت ظاهرة المتعاونين في البلاد وتمّ إعدام ثلاثة من غزة، في 20 أيار/ مايو، بتهمة التجسس، وألقت القوات المصرية القبض على ثلاثة آخرين. وأشاع مخبر من قرية هوج، أن عدد المعتقلين المشتبه بهم في قريته بلغ أربعين رجلاً، وطال الاتهام عائلة مراد في قرية ناجد، لقيامها بمراقبة مركز قيادة الجيش المصري، المعسكرة في مدرسة قرية البرير، إضافة الي مواقع المدفعية المصرية في المجدل. تم اعتقال المشتبه بهم، وتعرف الجنود عليهم بأنهم من كانوا يراقبونهم. تناولت الاتهامات، كذلك، رشاد الشوا، عمدة غزة، وقيل أنه تلقى من اليهود مبلغاً كبيراً من المال، أعطى جزءاً منه إلى ضابط مدفعية مصري، مقابل وعده بتخريب الهجوم على كيبوتز ياد موردخاي، حيث قتل عشرات من الجنود المصريين. وهذه شائعة كاذبة، اعتمدت على سجل عائلة الشوا في بيع أراض إلى اليهود. كان من المسلم بصحته حينها، احتمال قيام كل

من باع أرضاً بالتجسس، والقيام بنشاطات كهذه، ولم يكن الحال كذلك دائماً. لم يختلف الوضع كثيراً في شمال فلسطين، في المنطقة الواقعة تحت سيطرة القاوقجي، حيث أُعدم رقيب شرطة في الناصرة، كان يعمل سابقاً في دائرة تحقيقات الشرطة البريطانية، أمسك به متلبساً في أسفل البناية يتصل باليهود عبر الراديو. و بعد أقل من شهر، قبيل احتلال القوات الصهيونية للمدينة، تلقت استخبارات جيش الدفاع معلومات باعتقال قائدين عربيين في وحدة أبو إبراهيم العاملة في العفولة، بتهمة الاتصال باليهود. ولم يكن ضباط جيش الإنقاذ بمأمن من الشكوك، فقد أفادت بعض المصادر أن أحد ضباط القاوقجي طلب من أهالي قرية صفورية إزالة الألغام في طريق ترابي، يؤدي إلى شفا عمرو، متظاهراً بعزمه على مهاجمة المدينة واحتلالها، بينما كان في الواقع يرسل إشارة إلى القوات اليهودية بإزالة الألغام، فقامت من فورها باحتلال القرية.

كان لظاهرة انعدام الثقة مضامين مباشرة، مثل اعتقال كل من يضبط من أهالي القدس من دون أوراقه الثبوتية. وإخضاع المشتبه بعلاقتهم مع اليهود، إلى إجراءات التحقيق وتعرضهم إلى التعذيب الجسدي. وانهمك المحققون بفحص المشتبه بهم بدنياً، أن كانوا يحملون «العلامة السرية» للاستخبارات الصهيونية، نقطة زرقاء تحت إبطهم أو داخل شفتهم السفلى. وكانت أكثر النتائج خطورة افتقاد الثقة بين القوات المتحاربة، وبين الجماعات والأفراد، وبين القوات المقاتلة والمدنيين، وتبدّى ذلك واضحاً في العلاقة بين الفلسطينيين والجيوش العربية. واستناداً إلى ما ذكره أحد المخبرين لدى عودته من رحلة استطلاع داخل المنطقة الواقعة تحت سيطرة العراقيين، فقد حافظ العسكريون العراقيون على مسافة بينهم وبين المدنيين، وتعاملوا معهم بحذر شديد، فثمة جواسيس كثر بينهم، ووضع كثيرون بدافع الارتياب قيد التحقيق والاحتجاز، وأُعدم كثيرون، ووضع آخرون تحت الرقابة المشددة. يعبر أحد الفلسطينيين عن تلك المرحلة، ويصفها بقوله:

«أصبح الفلسطينيون كبش محرقة، محل اتهام الآخرين بخيانة وطنهم وبلادهم والتجسس على الجيوش العربية، وبيع ضباطها واستدراجهم إلى كمائن، وتسليمهم مدنهم وقراهم».

وتصاعدت الخلافات والنزاعات داخل المجتمع الفلسطيني، فكل من كان لديه روابط مع اليهود قبل الحرب، بات أثناءها محل شبهة التعاون، وقد وصل الأمر إلى حد رفض الوطنيين في بيسان التنسيق مع اللجنة العربية المحلية، بذريعة أن أعضاءها لديهم اتصالات باليهود. وليس من المتعذر، تصور ثقل انعدام الثقة، خلال شهور القتال، على جهود توحيد أهالي المدن. جاء الموقف معكوساً في حيفا، حيث أعلن أحد قادة اللجنة العربية المحلية، ارتيابه من الأهالي جميعاً ـ المسيحيين، ودعاهم بالخونة وبالقوادة لليهود، فبدأت التنظيمات المسيحية تفكر في الانسحاب من اللجنة. هكذا، كان للنزاعات الداخلية والاتهامات المتبادلة بالخيانة، اثراً مدمراً علي معنويات المدينة.

من الصعوبة بمكان، التحديد بدقة مدى نزوع مسيحيّي حيفا إلى التعاون مع اليهود، بقدر يفوق ما فعله المسلمون، أو معرفة النيات الحقيقية للجنة الوطنية في بيسان. لكن تلك الأجواء وإطلاق الاتهامات جزافاً، تبرهن على تفشي ظاهرة الارتياب داخل المجتمع الفلسطيني خلال الحرب. فقد انتشرت شائعة في أعقاب تدمير مقر قيادة حسن سلامة، خلال الأسبوع الأول من شهر نيسان / إبريل 1948، في عملية شارك فيها متعاون عربي، كما ذكرنا سلفاً، تفيد بنجاة حسن سلامة، لمغادرته المبنى مبكراً، إثر تلقيه تحذيراً بوقوع انفجار. وزعمت الشائعة إن سلامة نفسه قد تلقى رشى من اليهود، فعمل في المقابل على تخفيض عدد الحراس، ثم سارع إلى رام الله لشرب كأس. لم أجد دليلاً واحداً يؤكد صحة ذلك الاتهام، ليبقى بعيد الاحتمال، رغم أن المصادر الصهيونية قد وضحت أنه كان في بداية حياته متعاوناً مع الهاغاناه، وشارك في عملياتها:

في تلك الأيام، إبان اضطرابات عام 1936، كان مشاركاً في

شراء الأسلحة للهاغاناه، في مقابل مساعدة مادية. ولم يتخل عن أرباحه في شراء الأسلحة، أيضاً كقائد عربي في 47 - 48، حين تلقى من القرى مبلغاً كبيراً من المال لشراء بنادق، دسّ نصف المبلغ في جيبه على الفور، وقام بشراء بنادق مستعملة.

من الصعب الحكم على مصداقية تلك المعلومات، مع ذلك، فثمة شهادة صهيونية أيضاً تفيد مساعدة سلامة للمنظمة الزراعية **كيه كيه أل**، في إخلاء الفلاحين المؤجّرين من أراض بالقرب من كيبوتز هودا، في بداية أربعينات القرن الماضي، وربما يمكننا لذلك الافتراض، أن شائعات كهذه، جعلت من الصعب على الجهاد المقدس تجنيد الرجال في المنطقة الوسطى، التي كانت تحت إمرة سلامة حتى مقتله، في حزيران/ يونيو 1948، في معركة **قولا**.

كان الهواري قائد النجادة، أحد الخونة باتفاق كل من الفلسطينيين والمؤرخين الرسميين، فقد كانت له علاقة ممتدة مع الهاغاناه، ويذكر أحد قادة فتح الراحل صلاح خلف، الذي انتمى للنجادة في صدر شبابه بيافا أثناء الحرب، الأثر المدمر الذي خلفته خيانة الهواري.. كان قائداً شعبياً لا يشق له غبار، وطنياً متوهجاً قادراً على جرف الجماهير خلفه، وقد ساهم الهواري لدى انزلاقه، من اللافعالية إلى التعاون مع العدو، في هبوط الروح المعنوية لدى كثيرين من المتعاطفين والمعجبين به.

أحجمت القرى العربية، بسبب الشكوك المتبادلة، عن مساعدة بعضها البعض، ما أثر سلباً على قدراتها الدفاعية إزاء عمليات الهجوم الإسرائيلية. وتعد الأحداث المحيطة بهجوم الهاغاناه على قرية خيساس، في وادي الحولة، في كانون أول / ديسمبر 1947، مثالاً واضحاً، فقد تورط بعض أهالي القرية في الأربعينات في صفقات بيع أراض للمنظمة الزراعية **كيه كيه أل**، وعندما تعرضت القرية لهجوم الهاغاناه، في عملية محل خلاف، حاول القرويون في وادي الحولة الحصول على مساعدة مدينة صفد. لم يقم سكانها بتنظيم قوة

لمعاونتهم، بسبب النزاع بين مدينتهم والقرى المحيطة، فقتل العديد منهم. وانتاب بعض العرب في صفد، الفرح لرؤية خصومهم العرب يسقطون، فقد استحسن غالبيتهم، تلقي أهالي الحولة هذه الضربة الموجعة من أصدقائهم اليهود، فهم من جاؤا بهم، والآن يستحقون هذا العقاب الذي نزل بهم.

أصاب الفتور أيضاً، المساعدات المتبادلة من خارج ميدان المعركة، الى درجة تعذر معها عثور بعض اللاجئين من لفته على ملاذ لهم في القدس أو في قراها المجاورة، وذلك بسبب روابط الكثيرين منهم باليهود، ونزوعهم نحو المعارضة، فضلاً عن بيعهم أراض إلى الصهاينة. وقد حظي المتعاونون بمعاملة مشابهة، بسبب رفض قراهم الإذعان للقوات اليهودية، فحين هاجمت الهاغاناه قرية سوبا، غرب القدس، أقدم جابر أبو طبيخ، قائد كتيبة للجهاد المقدس المعسكرة في القرية، على حرق منزل أحد زعمائها يوسف عبد العزيز، بدعوى أنه كان يعلم بالهجوم الوشيك ولم يخبر المدافعين. لعل انتقامه ذاك جاء إرضاءً لرغبة المجاهدين في الثأر، أو تحقيقاً لبعض الردع. لكن يبقى من غير المؤكد، أنه ساهم في تفعيل القرية، أو ساعد في انجاز وحدتها الداخلية.

واجهت الحملة المضادة للخيانة معضلة رئيسة، فالكثير من كبار القيادة القومية، كانوا أيضاً موضع ارتياب، شأن حالة حسن سلامة المذكورة أعلاه، وكذلك أبو طبيخ الذي سبق له تمرير معلومات في الأربعينات إلى البريطانيين (وربما إلى شيه)، كما مساعدته في اعتقال متمردين في القرى الواقعة على مرتفعات القدس. لم يبتعد الضباط المصريون، المسؤولون عن مكافحة الخيانة، عن دائرة الشكوك، فقد اعتقل الجيش المصري مخبراً لجيش الدفاع الإسرائيلي، وأُخضع الى المحكمة العسكرية في المجدل، ثم لدهشته اصطحبه القاضي العسكري من القاعة إلى غرفة مجاورة، وأغلق الباب فأدرك المتهم فحوى الرسالة، نقده خمسة عشر جنيهاً فلسطينياً، وحصل عندها على البراءة. انتهت غالبية محاكمات التجسس على الشاكلة ذاتها. وأوجز أحد ضباط

الاستخبارات في جيش الدفاع الإسرائيلي، هذه الروايات بقوله «الرِّشى ظاهرة عامة ومقبولة».

رغم ذلك، كان الناس يخشون أن يُدمغوا بالخيانة بخاصة في المراحل الأولى للحرب، وهذا يعني أن الحملة المضادة للخيانة كان لها أثر معقد آخر، لكنه على درجة كبيرة من الاهمية بالنسبه الى المجتمع الفلسطيني. فقد سعت القيادة اليهودية، على سبيل المثال، صدقاً أم كذباً، إلى إقناع سكان حيفا العرب بعدم الفرار ووعدتهم بمعاملة حسنة، غير أن معظمهم أخلى المدينة، وفقاً للسيدة بيان الحوت، خوفاً من أن يعدوا خونة إذا بقوا تحت مظلة اتفاق مع اليهود. بكلمة أخرى؛ أضاعت الخشية من الوصم بالخيانة حيفا، وكبدت أهلها المعاناة، وربما أضرّت بمصلحتهم الوطنية، خصوصاً وأن المدينة اصبحت يهودية بعد الحرب. ويبرهن ذلك، على أن تكثيف الحديث عن الخيانة، لا يوحد المجتمع بالضرورة خلف مطالبه القومية، بل يؤدي أحياناً إلى عزل شريحة من الشعب، او يؤدي إلى إرباك غير مبرر.

الفلسطينيون في الحرب

من خان من؟

لم يعتبر الذين انتهكوا توجيهات القيادة العربية العليا، بعقدهم مواثيق وعهود، ومساعدتهم اليهود، أنفسهم خونة مطلقاً. إن الحرب البائسة التي تبناها الحاج أمين، كانت من وجهة نظرهم تعادل الخيانة الحقيقية، وكذلك النزاعات التي بذرها بين مختلف مكونات الأهالي العرب، كما وصمه جميع خصومه بالخيانة، ويخلصون الى أن جميع أفعاله كانت لتعزيز مصلحته الخاصة وليس مصالح الأمة.

دعا المفتي وأعوانه زعيم النجادة، نمر الهواري، بالخائن؛ ألم يرسل دوريات لمنع عرب يافا من مهاجمة الجوار اليهودي جنوب تل أبيب؟.. ويزعم

الهواري في كتابه «سر النكبة»، الذي نشر في إسرائيل بعد السماح بعودتة إلى الوطن عام 1950، أنه حاول منع الحرب خشية أن تؤدي إلى تحطيم المجتمع العربي في فلسطين، ولذلك كان يلتقى علانية باليهود وينشر المقالات باسمه ضد المفتي والجامعة العربية. إن الحقيقة وراء سلوكه العلني، استناداً إليه، تعود الى إيمانه بأن موقفه يصب في مصلحة شعبه، وفي ذلك الكفاية لتبرئته من الخيانة. إن دعاوى الهواري هذه تشبه تماماً ما أعلنه الطويل من انتقاد للمفتي، عقب أحداث الشغب في صيف عام 1929، بقوله حينها؛ أن سياسات المفتي العسكرية سوف تفضي إلى كارثة. وقد سمعت ادعاءً مشابهاً من حسن درويش، ابن عبد الفتاح زعيم ناحية بني حسن جنوب القدس، الذي انتمى إلى المعارضة وتورط في بيع أراض ومنع الجهاد المقدس من الانطلاق عبر قريته المالحة، يقول ابن درويش الكبير:

> **كان المفتي ورجاله يقولون إن والدي خائن، لكنه كان يبذل قصارى جهده كي يمنع الحرب، وقد قال للمفتى: إن الحرب التي تعلنها سوف تؤدي إلى ضياع فلسطين، فأجابه المفتى: إذا تكلم السيف سكت الكلام.. يقولون أن والدي باع الأرض، لكنه لم يبع.. قل لي بربك : أيُعدّ رجل باع أربعمائة دونم إلى اليهود خائناً، فما قولك في رجل أدت سياسته إلى ضياع كل فلسطين؟ أليس هو أكبر الخونة؟!**

لم يتناول التاريخ الفلسطيني الرسمي مزاعم درويش على نحو سويّ، وإذا أبدى اهتماماً بدرويش وأمثاله، فإنه يطرحهم، بأي حال، كمرتدين فحسب، بسبب دورهم في تمرد 1936 ـ 1939. ولهذا لم يحظ بانتباه يذكر من التناول والمعالجه، في التاريخ الفلسطيني عام 1948، الذي انحصر تناوله على الهزيمة الساحقة في الحرب، موت آلاف الناس، إزالة مئات القرى، واقتلاع مئات آلاف الأهالي. تركزت الدراسات على رواية موحّدة واحدة مشتركة، دون الإتيان

على ذكر قصص الخلافات. ونادراً ما تناولت الكتابات حول القرى الضائعة، المتعاونين الذين عاشوا فيها أثناء احتدام القتال، وينطبق النهج ذاته على التاريخ الأدبي المتعلق بالنكبة. مع ذلك، تحتفظ الذاكرة الجمعية الفلسطينية، على المستويين الفردي والجماعي، بخلافات الفترة السابقة لعام 1948، وبمجريات الحرب نفسها. وقد وجدت تلك النزاعات تعبيراً لها في الأدب، في الحكايات، في أحاديث الأهالي، التي تُمرر من جيل إلى آخر، واستمرت الخيانة، بأشكالها المختلفة، بما تضمنته من تعاون مباشر مع الصهاينة، بعد النكبة أيضاً. فقد أدت الهزيمة المدمرة إلى قلقلة وعدم استقرار المجتمع الفلسطيني، الممزق في الأصل. وسددت لطمة معنوية إلى الحركة القومية وإلى منظومتها القيمية، الأمر الذي سهل على دولة إسرائيل تجنيد المتعاونين وتشغليهم، فالكثيرون من مخبري **شيه**، أصبحوا لاجئين في البلدان العربية، بينما يعمل مشغلوهم، الآن، في استخبارات جيش الدفاع الإسرائيلي، ويواصلون تنمية علاقتهم بهم وتغذيتها واستقبال المعلومات. أما من بقى من المتعاونين على أرضهم، في مدن وقرى الضفة الغربية، فقد استمروا ايضاً في بعض الحالات، في الحفاظ على صلاتهم بالاستخبارات الإسرائيلية، وينطبق الحال نفسه على الذين بقوا في إسرائيل واصبحوا من مواطنيها. هكذا، كانت مساعدة المتعاونين وما زالت، تشكل مكوناً هاماً في إستراتيجية أمن إسرائيل، وأصبحت مهامهم الخفية والعلنية كما الكفاح ضدهم، أمراً مألوفاً في مختلف الجماعات الفلسطينية، وفي كلا الجانبين، جيل النكبة، والجيل الآخر اللاحق على حد سواء.

الخاتمة

تركز دراسة تاريخ فلسطين أثناء مرحلة الانتداب البريطاني، بصفة عامة، على الحركة الوطنية بقيادة مفتي القدس، الحاج أمين الحسيني. وتتناول على نحو هامشي، المعارضين، أو الذين تعاونوا مع الصهاينة، وتلك رؤية متحيزة، تتجاهل حقيقة انتشار التعامل والتعاون بأشكاله المختلفة، خلال تلك الفترة، بين طبقات المجتمع ومختلف قطاعاته كافة. لم يكن التعاون حينها أمراً اعتيادياً فحسب، بل سمة متجانسة في المجتمع والسياسات الفلسطينية، غير ان التيار السائد اعتبر التعاون نظير الخيانة.

إن دراسة الحركة القومية، غير ممكنة، من دون تفحص دقيق لظاهرة التعاون، حيث جمعت مصالح مشتركة واسعة؛ المؤسسات الصهيونية مع القيادة العربية الريفية، مع جزء من النخب المدنية، ومع بعض أفراد الشعب. وقد أدى التعاون واهتمامات الجانبين المشتركة إلى عوامل، أسفرت عن هزيمة تيار القوميين السائد. شهدت تلك الفترة منعطفين تاريخيين هاميين: نجاح تيار من لقبهم التيار السائد بالخونة، بمساعدة أجنبية، في تحييد معسكر المفتي حين بادر وقوى وطنية أخرى، إلى إشعال وقيادة تمرد 1936 ـ 1939، ثم إنشاء المفتي اللجنة العربية العليا جيش الجهاد المقدس [الإنقاذ] ودفعه الدول العربية إلى

محاربة إسرائيل، لدى معارضته قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947، وامتناع «الخونة»، في المقابل، عن القتال وعقدهم التحالفات مع اليهود، وتنسيق تحركاتهم في بعض الحالات مع عبدالله ملك الاردن، كما مساعدتهم في إحباط محاولة إنشاء دولة عربية مستقلة في فلسطين.

ولايعني هذا البتة، أن التعاون مع الصهاينة كان السبب الرئيس في هزيمة العرب، فثمة عوامل كثيرة أخرى ساهمت في الهزيمة: تفوق المنظمة العسكرية للقوات اليهودية، الدعم البريطاني للصهاينة في الفترة المبكرة للانتداب، تأييد المجموعة الدولية في نهايته، إضافة إلى إشكالية إدارة المفتي للصراع. مع ذلك، فمن الأهمية بمكان معرفة أن شخصيات رئيسة في المجتمع الفسلطيني عارضت التوجه القتالي للمفتي، والتحقت بالصهاينة أو انضمت إلى الملك عبد الله. وقد استفاد كلا الجانبين و لو جزئياً من ذلك التعاون، ضمّ الملك عبد الله الضفة الغربية إلى مملكته، ووسّع اليهود رقعة دولتهم بما يتجاوز الحدود التي نص عليها قرار التقسيم، أما «الخونة» فقد تولوا مناصب رفيعة في الجهاز التنفيذي للمملكة المتحدة (راغب النشاشيبى وسليمان طوقان)، أو في الجهاز التشريعي (فريد أرشيد وعبد الفتاح درويش وحافظ حمد الله)، كما في الهيئة الدينية التشريعية (حسام جار الله). ومن المؤكد، أن البعض دفع ثمناً باهظاً لدى تحولهم، عقب الحرب إلى لاجئين، رغم سعيهم الدؤوب لتجنب ذلك المصير. على أية حال، فقد تولى هؤلاء ونسلهم مواقع متنفذة في المجتمع الفلسطيني، حتى حرب عام 1967 وإلى انتفاضة عام 1987، وإن على نطاق ضيق.

حين قام حاييم وايزمان بزيارة فلسطين، عام 1920، تنبأت اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية، أن مشروعها سوف يشق المجتمع الفلسطيني ويشوه قيادته ومؤسساته. ولعل البعض اعتبر ذلك التصدع بين الفلسطينيين عام 1948، جاء تحقيقاً لتلك النبوءة. لكن يتطلب فهم استعداد الفلسطينيين للتعاون مع اليهود،

أولاً وصفاً دقيقاً لواقع الشرق الأوسط في بداية القرن العشرين، قبل ان تصبح القومية البؤرة المركزية للتمرد، وقبل ترسيم حدود الدول العربية، بما في ذلك سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة. كان كثيرون من العرب في تلك المرحلة، يقدمون أنفسهم في المقام الأول، وفقاً لأديانهم، عائلاتهم، قراهم، او المناطق التي يعيشون فيها، حتى الذين كانوا يعطون الأولوية إلى هويتهم القومية كعرب، انقسموا حول مكونات الأمة العربية وجغرافيتها الإقليمية. كانت الحركة القومية تشتد تارة وتفتر تارة أخرى، حيث رأى بعض مناصريها فلسطين، جزءاً من المملكة العربية المتمركزة في دمشق، واعتبرها بعض ثان امتداداً طبيعياً لإمارة شرق الأردن، ووجد بعض ثالث الحدود التي وضعها الانتداب البريطاني، بأنها تُجسِّد الهوية العربية الفلسطينية المتميزة عن الهويات العربية الأخرى، وبمرور الوقت، شكل التوجه الأخير التيار السائد، وغير الوحيد، بين عرب فلسطين.

تشكلت في بداية الانتداب البريطاني قوتان متعارضتان في الجماعة العربية الفلسطينية، إحداها كتلة الحسيني التي سيطرت على المؤسسات القومية، والأخرى، كتلة المعارضة التي تطابقت غالباً مع عائلة النشاشيبى، العائلة المقدسية المنافسة، وتعود اصول كثيرين من قادتها إلى المناطق الريفية المحيطة. وأسس كل من الفريقين شبكات اجتماعية وسياسية في طول البلاد وعرضها، وتحولت المناظرات القديمة بينهما في ضوء المتغيرات، إلى نقاشات أيديولوجية حول كيفية الرد على الصهيونية، وماهية العلاقة مع الأمير عبد الله في شرق الأردن. اتخذ آل الحسيني ن منذ البداية، موقفاً عدائياً من كلا الجانبين، الصهيوني والهاشمي في آنٍ معاً. أما المعارضة ففضلت في المقابل السعي إلى بناء علاقات جيدة مع الأمير، كما التكيف مع الصهاينة ليس حباً في اليهود، لكن لإدراكها عدم قدرة العرب على هزيمة الصهيونية،. هكذا، وبمرور الوقت اصبح قادة معارضون كبار، على اتصال بالحركة الصهيونية، قام بعضهم ببيع

أراض إلى اليهود، فوصمتهم كتلة الحسيني بالخونة، ودفع الصراع مع المفتي ببعضهم، إلى تفضيل ضم فلسطين العربية إلى شرق الأردن، وفي هذا مقاومة للب التيار القومي الفلسطيني، الآخذ في التماسك منذ بدايات عشرينات القرن العشرين.

لم تتمكن المعارضة من كسب دعم غالبية عرب فلسطين، كما فشل فريق الحسيني أيضاً في الحصول على تأييد الجماهير. ويعود السبب جزئياً إلى التناقض الداخلي: حيث توقع الحسينيون أن يطرح الناس أنفسهم، في المقام الاول، بصفتهم فلسطينيين عرباً، تماما شأن القومية التي اصبحت المكوّن الرئيس للهوية الشخصية في أوروبا، وهذا يتطلب بالضرورة ثورة في إدراك الذات، وإخضاع الهويات السياسية والعائلية كافة إلى مفهوم الأمة. لكن، النسخة الحسينية من الهوية القومية الفلسطينية طالبت بالولاء الكامل لمعسكر سياسي بعينه، بل أكثر من ذلك، أرادت الولاء إلى قائد بعينه. بعبارة أخرى، أعطى الحسينيون الأولوية لأنفسهم، وليس إلى مصلحة الأمة دائماً، وليس من المبالغة القول، إلى مصلحة المفتي الشخصية. وكانت محصلة ذلك التناقض، غير المتوخاة، تعزيز الروابط العائلية والهويات السياسية لدى فريق المعارضة. هكذا، بقيت المصالح الشخصية والعائلية تحتل، المقام الأول، لدى كثير من أفراد كلا الجانبين شأن الغالبية غير المرتبطة بأي منها، لتلقي بظلالها الثقيلة على الاعتبارات القومية. وهذا، يعد نقيصة سياسية وانتهاكاً لأولويات النظام العالمي الجديد، نظام ما بعد الحرب العالمية الأولى، (عصر القومية).. كان ذلك حال الحركة القومية الفلسطينية خاصة، مقارنة بمنافستها الحركة الصهيونية التي تتجذر بيئتها الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية في التراث القومي الأوروبي.

تمخض عن ذلك الوضع نتيجة هامة، استمرار المعارضين لفريق الحسيني، في توجههم المناوئ لكتلة الحسيني، منذ بداية الانتداب البريطاني وطوال العقود الثلاثة التالية، انضم اليهم خلالها ضحايا المتمردين جراء انتفاضة

36ـ 39، بسبب ما لحق بهم من اعتداءات وآثارمحاباة للأقارب، التي اتسمت بها القيادة القومية السياسية للحسينيين. بكلمة أخرى؛ لم تستطع المؤسسات الرسمية الفلسطينية القومية، مدّ نفوذها إلى معسكر المعارضين، وشلّ روابطهم بالصهاينة. وبذلك استمر قادة المناطق، الذين التحقوا بالمنظمات الموالية للصهيونية أو الأحزاب الزراعية، منذ عشرينات القرن الماضي، في العمل طوال تلك السنوات، خارج المؤسسات القومية، وغالباً ضدها ـ شأن محمد الزيناتي في وادي بيسان، بعض عشيرة أبو غوش، عائلة درويش التي قادت قرى جبال جنوب غرب القدس، وعشيرة العزة التي تزعمت مناطق بيت جبرين، وأبو حنتش من قانون، والزعبية في الجليل الأسفل. وامتشق بعضهم السلاح ضد متمردي 1936، وعملوا أيضاً مع اليهود والبريطانيين، في اربعينات القرن العشرين، استعداداً لمواجهة الغزو الألماني، كما حافظوا غالباً على روابطهم مع القوات اليهودية، وأمدّوها بالمعلومات في حرب 1948.

انعكس التشرذم والانشقاق، في معظمه، على المجتمع الفلسطيني، على بناه التقليدية الاجتماعية / السياسية، التي تستند أساساً إلى وشائج القربى، بكل ما تتضمنه من توترات موروثة، بين المُلّاك والمُعدمين، بين الطوائف الدينية، وبين سكان الريف والمدن. وقد تنبه الصهاينة، منذ البداية، إلى الفوائد الإستراتيجية والتكتيكية التي سوف يحصدونها جراء هذه التوترات. اعتقد الصهاينة، بداية، بإمكانية التوصل إلى اتفاق مع عرب فلسطين بوساطة رجالات المعارضة، ولدى تبينهم استحالة ذلك، أخذوا في استغلال الانقسامات الداخلية لإضعاف الحركة القومية الفلسطينية، وعرقلة بناء الأمة الفلسطينية. وبذلك، استطاعوا توسيع الشقة بين القيادات الريفية والحضرية، وبدأوا يعززون تدرجاً المعارضين الدروز للحركة القومية الفلسطينية، إلى درجة وصلت إلى تحالف القوات الدرزية مع اليهود عام 1948، وتم احراز نتائج مشابهة مع بعض القبائل البدوية. واستخدم الصهاينة (إلى جانب البريطانيين) خدمات المتعاونين، لمساعدتهم

في إخماد التمرد، وفي الحصول على معلومات حيوية. والأكثر أهمية، خلق دائرة مغلقة من العداوات، تحول دون وحدة الفلسطينيين. وجاءت ملاحقة الحركة القومية لكبار شخصيات المعارضة والمتعاونين، الذين يساعدون الصهاينة، بنتيجة مغايرة، فقد شددوا بمطاردتهم، من عزيمتهم في العمل مع الصهاينة، وسحب تعاونهم إلى مجالات أخرى جديدة: بدأ المتعاونون السياسيون في العمل وكلاء للأراضي، فيما ساعد الوكلاء القدامى في مواجهة العنف القومي. وأخذ كل من الفريقين فى إمداد جهاز **شيه**، التابع للهاغاناه، بالمعلومات الاستخبارية.

جرت العملية ذاتها على المستوى المحلي، حيث تعرف عملاء استخبارات **شيه** الميدانيين على الضغائن والصدوع الاجتماعية، وسعوا إلى تجنيد أحد الفريقين المتصارعين إلى خدمتهم. اصدر عزرا دانين، مؤسس القسم العربي في جهاز **شيه**، تعليماته الي عملائه، باستغلال منافسات العرب الشخصية والعائلية في القرى العربية، لتحديد المتعاونين و تجنيدهم. وهكذا، التحق المزيد من المتعاونين العرب، أثناء التمرد، بحثاً عن الثأر بسبب الأضرار التي لحقتهم على يد المتمردين. فقد كان بعضهم على أهبة الاستعداد، شفاءً لغليله، لمساعدة عدو عدوهم - اي الصهاينة. كان الإستياء من ممارسة الحركة القومية لأساليب العنف، دافعاً لتعاون بعضهم الآخر. لم تسمح ضمائر البعض، من الناحية الأخلاقية، ايذاء جيرانهم اليهود. وأمدّ عرب كهؤلاء معلومات عن هجمات وشيكة ضد اليهود، او استمروا في الاتجار معهم، و انتهاك المقاطعة المعلنة من قبل القيادة القومية. بالطبع، كانت دوافعهم احيانا نفعية، على المستويين القومي و المحلي.

هذا، بينما كان الصهاينة يعملون على تأسيس شبكة استخباراتهم وتعزيزها بتوسيع شقة الخلافات في المجتمع العربي، وبناء قوتهم الحربية، وزيادة ممتلكاتهم بشراء الاراضي، وإقامة المستوطنات، كان المجتمع الفلسطيني

غارقاً حتى أذنيه في نزاعات داخلية، عاجزاً عن التعبئة والتوحد خلف قيادة أعدت الجميع وهيأتهم لقبولها.

لعل سلوك المجتمع الفلسطيني، أثناء الفترة محل الدراسة وحتى نهايتها، يفضي إلى نتيجة مفادها، أن الروح القومية لديه لم تكن راسخة بقدر يسمح له بإنجاز مهمة في متناول اليد. إن شعورالإخاء، وفقا لبندكت اندرسن، جوهر الروح القومية، التي تجعل إرادة القتل لدى ملايين كُثُر في الامة أمراً مستحيلاً، مقارنة بإرادة الموت في سبيلها. لم يكن ذلك الحال، وفقا لتعريف هانز كوهن، سائداً لدى عرب فلسطين، الذين لم يروا في غالبيتهم، الأمة البؤرة المركزية لولائهم، وكشفت قدرتهم المحدودة في التضحية بالنفس و (الراحة الشخصية) من أجل الأمة، ليس في المستوى المنخفض للتعبئة فحسب، أو في الحرب الحاسمة التى بدأت، في كانون أول/ ديسمبر 1947، بل في استمرار فعاليتهم الاقتصادية و تورطهم في بيع الاراضي إلى الصهاينة.

تعد رابطة المشاركة في وطن بعينه، لدى كوهن، المكون الثاني للقومية، التي تؤلف وحدة إقليمية واحدة، وهذه أيضاً لم تكن قوية بين عرب فلسطين، حيث تفوقت الروابط الاجتماعية والسياسية كما العائلة والعصبية، على الرابطة القومية، وانسحب الحال نفسه على الوحدة المناطقية، حيث تركزت الرابطة بالأرض على الممتلكات الشخصية أو على أراضي القرية، وربما امتدت إلى أراضي المنطقة المجاورة، و ليس على فلسطين ككل. وقد اتضحت تلك السمة أيضا خلال الحرب، حيث انتظم غالبية عرب فلسطين في وحدات منفصلة، وحملوا السلاح دفاعاً عن قراهم ودورهم، وأحياناً دفاعاً عن مجموعة قرى، أما التحرك إلى أماكن بعيدة فكان أمراً نادر الحدوث، وفي ذلك تناقض حاد في مقابل الحركية الهائلة للقوات اليهودية، التي مكنت اليهود من تحقيق تفوق عددي تقريباً في مناطق القتال كافة، وزاد الطين بلّة، انقطاع اتصال الأهالي العرب بقراهم وجماعاتهم في مناطق كثيرة، جراء بيع بعض القرويين للأراضي،

أو لعلاقتهم بأجهزة استخبارات اليهود، و قد اثر ذلك سلباً علي مرونة القرى وحراكها، الذي تبدّى واضحاً في مشاحناتهم أثناء القتال.

وانعكس انعدام الرؤية المشتركة لفلسطين ككيان منفرد، في مجال آخر، ظهر في ارتباط مجموعة هامة من معارضي الحاج أمين بعلاقات وثيقة مع أمير شرق الأردن (لملك عبد الله لاحقاً)، ومن ثم دعمهم في نقاط مفصلية مختلفة، ضم فلسطين أو الجزء العربي منها إلى دولته. واعتبر الحاج أمين وأتباعه أولئك خونة لرفضهم الإذعان إلى سلطته. ولكن من الأهمية التأكيد على أن مفهوم هؤلاء عن الأمة كان مختلفاً، ليس بالنسبة لمسألة القيادة فحسب (وتلك كانت مسألة مركزية لفريق الحسيني المنافس)، وإنما أيضاً بصدد مسألة التعريف الإقليمي، فلم ير هؤلاء فلسطين كوحدة سياسة منفصلة. وهذه مسألة ذات مغزى شديد الأهمية، لأن الأرض تشكل القاعدة الإقليمية والثقافية لمفهوم القومية. إن انتفاء الاتفاق بصدد مسألة جوهرية كهذه، يجعل خلق روح قومية مشتركة أمراً متعذراً تماماً، يصعب معها على أي وحدة اجتماعية العمل كأمة واحدة[1].

أدى ذلك الافتقاد الرئيس إلى المكونات الأساسية للهوية القومية، إلى ادعاء المتحدثين الصهاينة الرسميين بعدم وجود قومية فلسطينية عربية. ومن السخرية، قيام النشطاء القوميين الفلسطينيين بترديد صدى ذلك الأدعاء نفسه، في سعيهم لحشد الأهالي وراءهم. لقد أدركوا أيضاً في أحيان كثيرة و بمرور

(1) يختلف النزاع الفلسطيني حول قومية الارض عن النقاش الإسرائيلي الدائر حول وضعية الضفة الغربية وقطاع غزة فثمة اختلاف حول حاجة اسرائيل لممارسة السيادة على هذه الأراضي، الواقعة على اطرافها بغض النظر عن اهميتها التاريخية والدينية والعسكرية، وثمة اتفاق في الوقت نفسه على سيادة الدولة على المناطق الواقعة داخل حدود هدنة 49، بعبارة اخرى، ثمة منطقة مركزية متفق عليها بصورة عامة. اما في الحالة الفلسطينية فكانت حقيقة تفضيل الكثيرين للخيار الاردني واضحة في عدم اضفائهم اي أهمية على وجود دولة فلسطينية عربية مستقلة، وأن بإمكان المنطقة الفلسطينية برمتها ان تصبح، في رأيهم، جزءاً من المملكة الأردنية أو أي كيان عربي آخر، وتنفي هذه الرؤية القومية الفلسطينية وليس العربية.

الوقت، فشلهم في تحقيق انعطاف جذري في هوية الحركة القومية نحو نقطة محورية للهوية، فعمدوا في استنهاضهم الشعب، إلى وضع ملصقات، تحذر من أن فشل الاستجابة إلى دعوة الوطن سوف يؤكد الزعم الصهيوني بأن اليهود جاؤا إلى أرض بدون شعب.

ان الوضع في الحقيقة كان أكثر تعقيداً ولا يمكن طرحه كثنائية ـ سواء في حضور أو غياب الهوية القومية. ويتطلب الفهم الأفضل للحالة الفلسطينية بالضرورة، تفكيك المفهوم القومي وتفحصه بدقة، لتبين الموجود وغير الموجود من مكوناته بين الفلسطينيين. ويمكن التأكيد، ان الوعي ـ بمعنى وعي الانتماء إلى الأمة العربية، بخاصة إلى الامة العربية الفلسطينية، قد تجذر بين عرب فلسطين أثناء الانتداب البريطاني. ومن المؤكد، ان غالبية السكان العرب للبلاد، ومن ضمنهم أيضاً الداعمين للخيار الهاشمي، قد طرحوا أنفسهم كفلسطينيين عرباً. إن إنتاج الهوية وظهورها، يتم بوساطة عوامل عدة، من بينها إقامة حدود فلسطين الانتداب، فعالية الحراك القومي، والنضال ضد الصهيونيه. إن الشعور القومي وفقاً لملاحظة أرنست غلنر، يستند أساساً إلى مقاومة الحكم الأجنبي، وقد تبدت هذه السمة لدى سكان فلسطين العرب، فقد ظهرت حساسيتهم القومية مع موجات الهجرة الصهيونية الأولى، التي أثارت مخاوفهم من إمكانية استيلاء اليهود علي البلاد. وما لبثت حساسيتهم القومية أن اشتدت، عقب إعلان بلفور و فرض الانتداب البريطاني على فلسطين.

ان انتشار الوعي، والحساسية القومية، تبرهن عليهما المصطلحات المستعملة، حتى من قبل أناس وجماعات دمغهم التيار السائد بالخيانة. كان ذلك حال الرملاوي ابراهيم عابدين، في عشرينات القرن الماضي، الذي أكد في رسائله الي الصهاينة، بأنه ليس خائناً، بل يسعى إلى إقناع الصهاينة بالعدول عن إلحاق الأذى بعرب البلاد. وكتب، على نحو مماثل، الناشط محمد الطويل حوالى عام 1930، بأنه عارض المفتى من أجل الأمة، وذلك أيضاً كان حال قادة

وحدات السلام، أمثال المقدسي فخري النشاشيبي، وفخري عبد الهادي في عرابة جذين، او رباح عواد في الجليل الغربي، الذي وصف انتفاضة 36 ـ 39 بـ «التمرد المزيف». وأطلق جميع هؤلاء على حربهم ضد المتمردين، التمرد من اجل الشعب، و قد استخدم قادة المناطق، شأن عبد الفتاح درويش، المصطلح نفسه عام 1948.

لم تتمكن غالبية الفلسطينيين من الوصول إلى استنباط هوية سياسية واضحة، تعبر عن وجدانهم القومي. فقد رفضت المؤسسات القومية الاتصال بالصهاينة. اما التيار «الخياني»، فأكد ان الحديث مع الصهاينة والعمل معهم توجه وطني، أو على الأقل لامفر منه، من أجل مستقبل البلاد. وأضافوا أن عسكرة الحسيني للبلاد سوف تفضي إلى كارثة تلحق بالمجتمع العربي في فلسطين. ووجهت الانتقادات إلى المجموعة الأخيرة، بأن ادعاءهم الوطنية لا يعدو ورقة التوت لتغطية أكاذيبهم، لكن بعض أولئك «الخونة»، بدوا على الأقل، مهتمين بصدق بالصالح العام، وقد برهنت الأحداث اللاحقة بطريقة ما، على صحة وجهة نظرهم.

هكذا، فإن غالبية الشعب لم تعارض التعامل مع اليهود في شؤون الحياة اليومية، على الصعيدين الاجتماعي / الاقتصادي، خلافاً لموقفها المعارض الصارم للتعامل السياسي / العسكري. إن الشعب عامة لم يعارض التعامل على أرضية يومٍ بيوم. لكن الدعم العاطفي للحاج امين والحساسية القومية، ايا كانت قوتها، لم يمنعا الفلسطينيين من العمل مع اليهود ومن أجلهم. فقد ميز عرب فلسطين عادة، بين العام و الخاص، بين الحاجات اليومية و بين المشاريع القومية، حافظوا علي روابطهم الاجتماعية مع اليهود، باستثناء نقاط قليلة ومعزولة، إلى درجة قيام البعض ببيع أراض إلى اليهود. لم يستهدف اولئك بحال إعاقة بناء دولتهم، فقد نبعت أفعالهم أحياناً من قناعة تستند إلى تقويم واقعي للأوضاع، بأن اليهود أصبحوا جزءاً متكاملاً مع أهالي البلاد، لا يمكن

اقتلاعهم. تجاهلت قيادة الحركة القومية رؤية هؤلاء، وكان ذلك أحد أسباب فشلها الهائل. وادعت المعارضة بدورها أن المصلحة الشخصية والحزبية أصابت فريق الحسيني بالعمى عن رؤية الحقيقة، بينما زعم مناصرو الفريق الأخير عدم استطاعتهم الموافقة على التخلي عن أي جزء من فلسطين.

هكذا، اشترك عرب فلسطين في الوعي القومي وفي الشعور الوطني، لكنهم انقسموا على المضامين العملية لتلك القومية. وقد تكشف ذلك في الميدان، حين تبدت إرادة محدودة للغاية بالتضحية بالنفس (سلوك القيادة كان أيضاً عاملاً مؤثراً)، كما الافتقار إلى الإجماع حول مكونات قوميتهم الإقليمية، وأيضاً في الحفاظ على بناهم الاجتماعية، بُنى ما ـ قبل القومية.

إن معارضة القيادة القومية في العقود الاولى لتطور الأفكار القومية، ظاهرة خبرتها جيداً بلدان أخرى. ويصف أوجين ويبر الوضع نفسه وعلى نحو مماثل، في دراسته الشاملة عن وضع الفلاحين الفرنسيين، في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى، الذي كان يبتعد كثيراً عن المفهوم العام للقومية. وتوضح دراسته اعتقاد الفلاحين الفرنسيين، لحوالى مئة عام، عقب صدور قانون التجنيد الإجباري عام 1798، بأن الجيش القومي قوة معادية، وتجنب الشباب في مناطق كثيرة التجنيد. وأحال السكان المحليون حياة وحدات الجيش الفرنسي المنتشرة في نواحيهم إلى جحيم. إن ذلك الوضع، يشبه إلى حد مثير للدهشة، ما واجهته الوحدات العسكرية العربية في القرى والمدن الفلسطينية وحولها، إبان ثورة 36 ـ 39 ـ وفي حرب عام 1948.

لم يَدَّعِ ويبر أن الفرنسيين لم يكونوا وطنيين، بل إن مفهوم القومية كان مختلفاً بالنسبة إلى الفرنسيين، على تباينهم رجالاً ونساء على حد سواء. ويصل ويبر إلى نتيجة مفادها، أن الشعور القومي على الصعيد الوطني في مواجهته المستوى المحلي، ليس غريزياً، فالناس بحاجة إلى تلقيه وتعلمه. وينطبق الوضع نفسه على البلدان الصغيرة الشرق أوسطية. وتأتي الشهادة بذلك مباشرة

من الملك فيصل الأول، ملك العراق، حين تحدث عن بلاده عام 1933 قائلاً: «في العراق لا يوجد شعب عراقي، لكن كتل متعددة من الناس تفتقر إلى أي مفهوم او نموذج قومي». أما فلسطين فقد شهدت في الحقيقة مفاهيم قومية متعددة، ترجع إلى خشيتهم من احتمال سيطرة اليهود على بلادهم، لكنها لم تكن متطابقة بالضرورة مع القيادة القومية، الأمر الذي أدى إلى انعزال الناس والجماعات عن الأمة، ومنع القيادة القومية في النهاية، من أن تصبح هيكلاً ذا مغزى لهوية جميع عرب فلسطين. وبذلك، لم تتمكن القيادة، في حرب عام 1948 من تعبئة الجموع، ثم دفع انسحاق وحداتها المسلحة كثيراً من الفلسطينيين، سواء من المعارضة أو من خارجها، إلى سؤال عبد الله بـ «إنقاذ فلسطين». ومن دواعي السخرية، لقد أدت نتائج الحرب، خلال بضع سنوات، إلى انبعاث الحركة القومية مجدداً والتفاف الناس حولها.

* * *

تمتع مستعربو الحركة الصهيونية بنجاح استراتيجي وتكتيكي. ولم يكن بمستغرب استمرار استخدام المتعاونين على المستويين السياسي والاستخباري، حتى أصبحوا يشكلون في السنوات اللاحقة مكوناً أساسياً في مفهوم الأمن الإسرائيلي. فقد تابع بعض المتعاونين، أثناء فترة الانتداب البريطاني، خدمة الاستخبارات الإسرائيلية داخل إسرائيل وخارجها، على امتداد تسعة عشر عاماً، أثناء حكم الأردن للضفة الغربية ومصر لقطاع غزة. وسارعت إسرائيل لدى احتلالها هذه المناطق عام 1967، الى إنشاء شبكة متطورة من المتعاونين واستخدمتهم في إحباط الإرهاب، وأيضا استهدفت، شأنهافي فترة الإنتداب، إحباط عملية بناء الأمة الفلسطينية. كان ذلك المنطق سبب تأسيس روابط القرى في بداية ثمانينات القرن الماضي، كما زَرْع المخبرين داخل المنظمات السياسية غير المسلحة، مثل اتحادات التجارة ومنظمات الطلبة.

وكما حدث أثناء فترة الانتداب البريطاني، قام النشطاء الفلسطينيون

المسلحون بتصفية العديد من المتعاونين، وقد جرت التصفيات في بداية السبعينات في قطاع غزة وأثناء الانتفاضتين الأولى والثانية. لكن ثمة اختلافين هامين في أسلوب عمل الحركة القومية الفلسطينية: الأول، عدم السعي إلى فرض المقاطعة على الاقتصاد اليهودي، أو منع العمال العرب من العمل داخل اسرائيل أو من أجلها، باستثناء بعض العناصر ولفترات محدودة. وتجنبت بهذه الطريقة انسلاخها عن عامة الشعب. والثاني، امتناع التيار المركزي للحركة الوطنية «فتح» - عن اغتيال الخصوم السياسيين. لقد تعلم الفلسطينيون جيداً هذين الدرسين من خلال مقاتلتهم « الخونة» إبان الانتداب.

وهذا لا يعني أن الشعب الفلسطيني أو قيادته قد فقدوا اهتمامهم بالخيانة وبالمتعاونين أو غضوا الطرف عن مقاتلتهم. بل على العكس تماماً، فهذه مسائل حية إلى اليوم لم تتغير ميادينها. (والحديث عن التعاون) شأنه دائماً، يحتدم النقاش في المجال السياسي حول شرعية أية تسوية مع اسرائيل، وما الذي يمكن اعتباره خيانة، (شأنه شأن الجدل الدائر حالياً في إسرائيل وفلسطين عن مبادرة جذيف). أما في المجال الأمني، فالناس حائرون لنجاح إسرائيل في تجنيد المتعاونين حتى بهدف القتل، وما تزال مسألة الأراضي تحظى باهتمام كبير، يوضحه الجدل الدائر حول صفقة الأراضي التي عقدتها البطريركية الأرثوذكسية اليونانية عام 2005 مع الشركة اليهودية. ويستحضر هذا النقاش الساخن، المتعلق بهذه القضايا إلى الذاكرة، السؤال «ما الخيانة؟.» فذلك سؤال مثل مرآة تعكس السؤال التالي: ما الوطنية؟.. وأيضاً السؤال، «ما هو التعاون المقبول»..، ولاتعدو هذه الاسئلة أسلوباً آخر يؤدي إلى السؤال «ما هي العلاقات التي علينا إقامتها مع اسرائيل؟».. ثم يقود إلى السؤال الهام التالي: «ماذا يعني أن تكون فلسطينياً صالحاً؟».

الفهرس

الجزء الثاني: ثوار وخونة 1936 ـ 1939 م

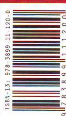
الجزء الثالث: حرب في أوروبا حرب في الوطن

قدَ يتساءل الكثيرون عن سبب ترجمة هذا الكتاب إلى العربية، وتسليط الضوء على جانب معتم في الصراع الفلسطيني الصهيوني، طالما حرصت الغالبية على إغفاله، فالأمر يتعلق بتعاون البعض مع الحركة الصهيونية، في الفترة الواقعة، بين عام 1917 وعام 1948، حيث استمرأت غالبية المتنفذين من السياسيين والمثقفين العرب اتباع الأسلوب العربي المعتاد، في غض الطرف عن النقائص ليبقى الوضع المتقيّح على حاله، دونما دراسة جادة معمّقة لمعرفة الأسباب الموضوعية التي دفعت البعض إلى التعاون، ومن ثم العمل على معالجة اسباب الضعف واجتثاثها. وكان أن استمرت السلبيات واستفحلت ليعيش الفلسطينيون والعرب عامة الأخطاء الموضوعية والإستراتيجية ذاتها، مع ما جلبته من مآزق وهزائم المرة تلو الأخرى. إن المعالجة الموضوعية للوضع الاجتماعي المتردي تتطلب المُكاشفة واتخاذ أساليب علمية وإيجاد حلول جذرية على الصعيدين الثقافي والاجتماعي، لكن الخشية من المساس بواقع اجتماعي سياسي مستقر متخشب أبداً، تبقى، للمفارقة، صاحبة الكلمة الفصل.

يتعرض الباحث الإسرائيلي هِلِّيل كوهن في كتابه، «جيش الظل» أو جيش من الأشباح، وفقاً للترجمة الحرفية، إلى الاحتكاك اليومي بين عرب فلسطين واليهود قبل عام 1948، ويطرح نماذج مختلفة للمتعاونين ودوافعهم المتباينة، ولاشكّ بوجود أمثالهم فى مختلف البلدان، لتتكشف إبّان تلك المرحلة آفات اجتماعية متجذرة، لم يخلُ منها الجوار الجغرافي، استغلها الصهاينة باقتدار وعملوا على تصعيدها وتفاقمها، وهذه سمات عجّلت ولا ريب فى إقامة دولة إسرائيل، وهي تحقق أهداف الحركة الصهيونية كافة بأقل كلفة.

ربما يعترض البعض؛ لماذا تُكشف هذه المثالب الآن؟!.. ألا يكفي حاضر فلسطين المتخم بالتشرذم والقهر؟!.. وما آلت أليه قضيته الوطنية من وضع بائس يتناوشه الفساد والإفساد، ناهيك عما يعصف الآن في مناطق الحكم الذاتي من انقسامات ونزاعات حادة، كفيلة بضياع البقية الباقية من أرض فلسطين التاريخية والإطاحة بقضيتها العادلة؟

ليس الجوار العربيّ بأفضل حالاً؛ يشوب معظمَه أيضاً عواملُ ضعف البنية الاجتماعية ورخاوة تماسكها، بكل ما يفرزه ذلك من سلبيات وسلوكيات قد تلحق الضرر بالعباد والبلاد وتودي بالمصلحة الوطنية، فالدول العربية منقسمة متفرقة تفتقر إلى رؤية إستراتيجية موحّدة، وباتت اختلافات نخبها الحاكمة سبباً للخصومة وتقوقع كل منها في دواخله، المترعة بالآفات وبالسلبيات الاجتماعية المتجذرة..


ISBN-13: 978-3899-11-120-0
9 783899 111200
Desined by Hussak Computer Press 00961 1 345 687

بيسان